علم الاجتماع والاجتماعيون

(تجارب وخبرات)

- أحمد أبو زيد
- خضر عبد العظيم أبو قورة
- عبد المنعم شوقى
- على عبد الواحد وافى
- حسن الساعاتى
- عاطف أحمد فؤاد
- عزت حجازى
- محمود أبو زيد

إعداد وتقديم : الدكتور محمود أبو زيد
أستاذ ورئيس قسم الاجتماع
ووكيل كلية الدراسات الإنسانية
جامعة الأزهر



مكتبة غريب

اهداءات ٢٠٠١

أ.د أحمد أبو زيد

أنثروبولوجى

علم الاجتماع والاجتماعيون

(تجارب وخبرات)

- أحمد أبو زيد
- خضر عبد العظيم أبو قورة
- عبد المنعم شوقى
- على عبد الواحد وافى
- حسن الساعاتى
- عاطف أحمد فؤاد
- عـزت حجـازى
- محمود أبو زيد

إعداد وتقديم : الدكتور محمود ابو زيد
استاذ ورئيس قسم الاجتماع
ووكيل كلية الدراسات الانسانية
جامعة الازهـر



الناشر
مكتبة غريب
٢٠١ شارع كامل صدقى (الفجالة)
٠ تليفون ٩٠٢١٠٧

الإهــــداء :

إلى علمائنا الشبان ...
والأجيال الأصغر من الدارسين والباحثين .

المشـــاركون فى هـذا الكتـــاب

● **الأستاذ الدكتور احمد أبو زيد** : أستاذ ورئيس قسم الأنثربولوجيا . وعميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية سابقاً .

ــ حصل على درجة الدكتوراه من معهد الانثربولوجيا الإجتماعية بجامعة اكسفورد ، وزميل بمعهد الأنثربولوجيا الملكى لبريطانيا وأيرلندا الحرة ، وعضو بالمعهد الأفريقى الدولى بلندن .

ــ يتمتع بشهرة دولية فقد عمل لعدة سنوات خبيراً بمنظمة العمل الدولية بجنيف لشئون البدو والمجتمعات القبلية فى افريقيا وقام بدراسات حقلية فى العديد من دول ومناطق الشرق الأوسط وفى شمال أفريقيا وفى جنوب السودان .

ــ اختير عضواً ضمن رعيل العلماء الأول الذين وقعت على عاتقهم مسئولية إنشاء جامعة الكويت . كما عمل مستشارا لتحرير مجلة « عالم الفكر » الكويتية لفترة تزيد على عشر سنوات . وأشرف فى مصر على مجلة « تراث الإنسانية » .

ــ انتخب فى أوائل السبعينات رئيساً للجمعية المصرية لعلم الاجتماع ، كما عين مؤخراً عضواً بمجلس إدارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ثم اختير حالياً عضواً بالمجلس العلمى المصرى .

● **الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى** : أستاذ ورئيس قسم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة عين شمس سابقاً .

ــ شارك فى العـديـد من المؤتمرات العلمية على المستوى المحلى والمستوى العالمى وله اهتمـامـات خاصـة بمـا يعـرف بعلم الاجتماع الإسلامى إضافة إلى تشعب هذه الاهتمامات واحاطتها بالعديد من الجوانب والتخصصات التى تهتم بأن يظل العلم فى خدمة المجتمع .

ــ عضـو مجلس إدارة المـركـز القـومى للبحوث الاجتماعية والجنائية . ويعمل حالياً مستشاراً للمركز الإقليمى العربى للبحوث والتوثيق فى العلوم الاجتماعية كما يشرف على

تحرير ومراجعة المعجم العربى للعلوم الاجتماعية الذى يصدره هذا المركز ، ويقوم بإعداده نخبة من أساتذة العلوم الاجتماعية فى مصر والوطن العربى .

— اختير مؤخراً عضواً بالمجلس العلمى المصرى .

- **الأستاذ الدكتور خضر عبد العظيم أبو قورة** : تخرج فى قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة القاهرة عام ١٩٦١ وعين معيداً بمعهد التخطيط القومى ، ثم أوفد فى بعثة علمية إلى فرنسا حيث حصل على درجة دكتوراة التخصص فى علم الاجتماع من جامعة باريس عام ١٩٧٢ . ثم حصل على دكتوراة الدولة فى علم الاجتماع فى السوربون عام ١٩٧٩ .

— عمل بالتدريس بقسم الاجتماع بالسوربون وخبيراً بالمركز القومى الفرنسى للبحث العلمى فى مجالس الآثار الاجتماعية للتوطن الصناعى وبرامج البحوث الاجتماعية الحضرية . كما عمل مستشارا علمياً لصندوق الأوبك للتنمية الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية .

— يعمل حاليا خبيرا أول التخطيط الاجتماعى بمعهد التخطيط القومى فى مصر ، وقرر مجلس أمناء مجمع اللغة العربية اختياره مؤخراً خبيراً بلجنة علم الاجتماع (فبراير ١٩٨٨) .

- **الأستاذ الدكتور عاطف أحمد فؤاد** : ولد فى القاهرة عام ١٩٤٤ وتخرج فى كلية الآداب جامعة عين شمس ، ثم التحق باحثاً مساعداً بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ثم باحثاً وخبيراً بالمركز نفسه .

— عين مدرسا لعلم الاجتماع بكلية البنات الإسلامية جامعة الأزهر عام ١٩٧٦ ، ورقى أستاذاً مساعداً ثم أستاذاً بالكلية ذاتها (كلية الدراسات الانسانية حالياً) .

— عمل خبيراً بمركز دراسات المرأة والتنمية التابع لكلية البنات الإسلامية (بالاشتراك مع اليونيسيف) وشارك فى تصميم وفى الإشراف على عدد من البحوث التى أجراها المركز .

— له اهتمامات خاصة بعلم الاجتماع السياسى (تخصصه الاساسى) وبتاريخ مصر الاجتماعى وسسيولوجيا العلم والمعرفة . وأصدر فى هذه المجالات عدة مؤلفات من أبرزها « الحرية والفكر السياسى المصرى » و « الصفوة المصرية : قضاياها وانتماءاتها » و « الزعامة السياسية فى مصر » و « فى الوعى بالعلم » بالاضافة إلى مقالاته وبحوثه فى المجالات والدوريات العلمية المتخصصة محلياً وعربياً.

● **الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى** * : أستاذ ورئيس قسم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعة المنيا سابقاً .

— خبـرة دولية ، إذ عمل خبيراً ببعض منظمات الأمم المتحدة (الفاو واليونيسيف) ، وأسهم فى كثير من مشروعات التنمية فى عدد من بلدان آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط .

— عمل مستشاراً للتنمية والتخطيط الاجتماعى لدى بعض الحكومات والجامعات العربية .

— أختير فى أكثر من دورة نقيباً للاجتماعيين فى مصر . ومثل بلده فى كثير من المؤتمرات والندوات العلمية المهتمة بقضايا التنمية ومشكلاتها .

● **الأستاذ الدكتور عزت حجازى** : خبرة فنية وبحثية نادرة ، إذ يرتبط اسمه بمراحل تطور المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

— عمل باحثا مساعدا فى المركز ، كما عين خبيراً أول ثم مستشاراً ، كما عمل سكرتيراً فنياً للمركز نفسه ونائبا لرئيس تحرير المجلة الاجتماعية القومية التى تصدر عن المركز .

— عمل فترة رئيساً لوحدة بحوث التصنيع بالمركز ، ويعمل حالياً رئيساً للشعبة الاجتماعية فيه .

— كان رئيسا لقسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة صنعاء .

● **الأستاذ الدكتور على عبد الواحد وافى** : حصل على درجة الليسانس فى قسم الفلسفة والاجتماع من كلية الآداب بجامعة السوربون بفرنسا عام ١٩٢٨ . كما حصل على ٤ دبلومات عالمية فى الاجتماع والأخلاق والاقتصاد والتربية وعلم النفس والفلسفة من الكلية ذاتها فى الفترة من ٢٦ـ١٩٢٩ .

— عمل وكيلاً لكلية الآداب ورئيساً لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ولقسم الاجتماع وأستاذا لعلم الاجتماع بجامعة القاهرة . كما عمل عميداً لكلية التربية جامعة الأزهر وعميداً بكلية الآداب وكلية العلوم الاجتماعية واستاذاً ورئيساً بقسم الاجتماع بجامعة أم درمان . وكذا أستاذاً ورئيساً لقسم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وقسنطينة بالجزائر ومحمد الخامس بالرباط .

* بالأسى كله ينعى المحرر الأستاذ الدكتور عبد المنعم شوقى الذى وافته المنية وهذا الكتاب ماثل للطبع .

- عضو مجمع اللغة العربية . وعضو بالمجالس القومية المتخصصة . كما يعمل رئيساً لشعبة الرعاية الاجتماعية بالمجلس القومى للخدمات وعضو شعبة العلوم الإنسانية فى هذه المجالس وعضو المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

- اختير رئيساً للجمعية العلمية المصرية وللجمعية المصرية لعلم الاجتماع ، وأشرف على إصدار بعض مؤلفاتهما .

● **الأستاذ الدكتور محمود أبو زيد** : أستاذ ورئيس قسم الاجتماع ووكيل كلية الدراسات الإنسانية بجامعة الأزهر .

- عمل خبيراً بمركز دراسات المرأة والتنمية التابع لجامعة الأزهر (بالاشتراك مع اليونيسيف) وأجرى عدداً من الدراسات والبحوث فى البيئات الريفية والحضرية . كما أشرف على تحرير وإصدار كتب ومطبوعات المركز ونشراته العلمية .

- اشتغل قبل التحاقه بالجامعة صحفياً لأكثر من ١٥ عاماً وما زال يتمتع بعضويته لنقابة الصحفيين المصريين .

- عمل وكيلاً ثم رئيساً لقسم الاجتماع بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لفترة ٤ أعوام شارك خلالها فى كثير من المؤتمرات والندوات واللقاءات العلمية .

- له اهتمامات خاصة بمجالات الجريمة والإنحراف ، وأصدر فى ذلك « المعجم فى علم الإجرام وعلم الاجتماع القانونى والعقاب » إلى جانب اهتماماته المنوعة الأخرى التى تدور بصفة خاصة حول الميثولوجيا وتاريخ الفكر الإجتماعى وكذا علم اجتماع الفن والفلسفة وسسيولوجيا المعرفة .

مقدمة

محمود ابو زيد

ما الذى يحدث إذا واجه الانسان نفسه ، أو إذا وجد نفسه مضطرا إلى مواجهة الآخرين ؟ أيهما أشق على النفس وأصعب ؟

مثل هذه التساؤلات قد يكون من الصعب الاتفاق على اجابة واحدة بصددها . ومع ذلك فإن الشىء الأكيد هو أنه حتى ونحن منخرطين فى قلب الحالة الأولى ، لا نكون بعيدين بأى حال عن أعين الآخرين . فهؤلاء الأخرين يوجدون دائما فى داخلنا ، وسواء أكنا مدركين لهذا الوجود أو غير مدركين ، فإن الفعل والسلوك والشخصية بأكملها ، إنما تتطور جميعها خلال الزمان بالتفاعل مع هؤلاء الأخرين ، ومع البيئة من حولنا ، بطرق تحكمها المعانى والتوقعات التى تراها الشخصية والتى يراها الأخرون فى الموقف المتغير . بمعنى أن هناك إذن نوع من التوقع للأفعال وردود الأفعال ، يتم على مستوى الشعور واللا شعور معا ، وإن يكن بدرجة قد تزيد أو تقل ، وهى عملية لا تتدخل فحسب فى طبيعة السلوك الذى تمليه ، ولكنها تؤثر فى الوقت نفسه على تصور الأفراد لأنفسهم وادراكهم لذواتهم .

وفى ذهنى شىء مثل هذا التصور ، وهو يقترب فى كثير من جوانبه لما ذهبت اليه الرمزية التفاعلية Symbolic Interaction ، أخذت تلح على منذ أكثر من ثلاثة أعوام فكرة إصدار هذا الكتاب الذى أردت له أن يكون انعكاسا ذاتيا لما يمكن أن يعتبره الاجتماعيون الصورة الحقيقية لذواتهم ، أعنى صورة الاجتماعيين كما يرونها هم أنفسهم ، وكما تتبدى أمامهم هذه الذات (أو الذوات) وكما يدركونها .

وقد لا تكون هذه الفكرة التى يسعى الكتاب الى ابرازها جديدة تماما على تراث العلم الاجتماعى العالمى ، كما قد لا تكون جديدة أيضا بالنسبة الى البعض من علمائنا ومفكرينا ، ولكن هناك مع ذلك ناحيتين على الأقل لابد من إبرازهما والتأكيد عليهما . الأولى هى أن هذا الكتاب ليس المقصود به أن يكون بأى حال نوعا من الترجمة الشخصية أو حتى السيرة الذاتية للمشاركين فيه . أما الناحية الثانية فهى أن الكتاب على هذا النحو ،

استطيع أن أقول ، هو إذن كتاب رائد ، بمعنى أن أحدا من المشتغلين بالعلم الاجتماعى ، على الأقل عندنا وربما فى المنطقة العربية أيضا لم يسبق إلى تقديم ما يماثله ، ذلك على الرغم من أنه ـ للانصاف ـ كان قد صدر منذ سنوات طويلة فى عام ١٩٧٢ ، عن المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (التى تصدر عن مجلة اليونسكو) عدد خاص تضمن السيرة الذاتية لعشرة من العلماء المتخصصين فى العلوم الاجتماعية المختلفة ، وهذا يختلف بالتأكيد عما بين أيدينا سواء من حيث الشكل أو من حيث الموضوع .

ومع ذلك فربما كان الأهم من كل هذا هو أن الأمر كله كان يعتبر حتى بالنسبة إلى بمثابة مفاجأة . فأنا ـ لست أخفى ـ لم أكن أتصور أبدا أن مجرد طلب الاجابة أو التعليق على عدد محدود من النقاط والتساؤلات الكشفية التى تسعى إلى إيضاح جوانب صورة الذات لدى الاجتماعيين ، يمكن أن تكون له مثل هذه النتائج التى تضمنتها هذه الاجابات والتعليقات . فقد وجدت نفسى ـ للحق ـ أمام مرشد ، أو ربما أمكن القول خريطة منهجية فريدة وعلى درجة من التنوع والثراء حتى يصعب للغاية مقارنتها بأى من الأنماط الشكلية ، التى يتم تداولها أو التشدق بها فى داخل قاعات الدرس والمحاضرة . وان قراءة هذه الخريطة المنهجية بما تثيره من جوانب وأبعاد نظرية ، وتعرض له من مسائل العلم الاجتماعى بتشعباته وبقضاياه وبمشكلاته ، مما يشكل فى آخر الأمر نقطة تحول لا يمكن التقليل من شأنها بالنسبة لأى شخص ممن يهتمون بالعلم الاجتماعى وبوضعية هذا النسق العلمى المتميز ومظاهر نموه وتطوره .

وقد يرى البعض أن التفكير الذاتى أو انعكاسات الذات مسألة فيها من العلامات والدلائل ما قد يشير الى النضج والوعى والادراك . على حين قد يرى البعض الأخر على العكس من ذلك أن مثل هذه النوعية من الكتابات لا تشكل ، حتى وهى فى اكثر حالاتها نضجا شيئا أكثر من (الهراء) ، حيث الفرص متاحة أمام الكاتب لأن يقول ما يشاء دون تدخل من أحد .

وسواء أكان الأمر على هذا النحو أو ذاك ، فإنه يمثل ولا شك احدى المشكلات الراسخة التى لابد وأن يصطدم بها كل من يأخذ على عاتقه إعداد مثل هذه النوعية من المؤلفات . وهى مشكلة تزداد وطأتها إذا كان بتخطيطه أن يقوم بدور المنسق ، ناهيك عن قيامه بالتعقيب أو التعليق بما قد يتفق ، أو لا يتفق ، وبعض ما قد يثار هنا أو هناك .

ولهذا الموقف الذى اشير إليه تطبيقاته فى موضوعنا . ولكننى لا أريد مع ذلك أن يفهم منه أننى أسعى إلى أن تبدو الصورة على هذا النحو الذى عبر عنه البعض بقوله أن كتابا مثل هذا لابد سيكون مجالا أو ساحة (لمعركة) يشهر فيها الكل سيوفهم ورماحهم المسنونة .

ويبدو لى أننا كثيرا ما نخطىء فى تصورنا للأمور ، أو على الأقل نسىء تفسير هذه الأمور . وفى الحق أن شيئا مثل هذا التصور المزعوم (لمعركة) لم يكن بخاطرى ولو للحظة واحدة . وذلك لسبب بسيط تماما هو أن العلم السليم والمعرفة الصحيحة من المستحيل أن يكونا نتاج معركة أو اقتتال قوامهما الانفعال والاندفاع ، فهذا لا يوصلنا إلى الخطأ العلمى وتفاقم هذا الخطأ فحسب ، ولكنه يقضى على كل محاولات الانسان لأن يعرف ويتعلم . وذلك على اعتبار ان العلم ـ أى علم ـ هو بالدرجة الأولى نظام يقوم مباشرة على الحقائق (وهو هنا فى العلم الاجتماعى الحقائق الاجتماعية) ومطبق عليها وهذا يستدعى توافر العقل والادراك والتعلم والرشاد .

ولذلك يمكننا القول فيما يختص بهذه النقطة أن الأمر كله هو بمثابة لقاء سعينا إلى التمهيد له بين نفر من المشتغلين بالعلم الاجتماعى . والذين تجذبهم مدرسة أو أخرى من مدارس هذا الميدان ، والذين يعتنقون نظرية أو أخرى أو موقف فكرى أو آخر مما قد يكون لها أوله جاذبيته الخاصة لسبب أو لآخر ، ولكنها أسباب فى آخر الأمر لها منطقها ولا شك ، كما أن للاختلافات فى وجهات النظر وفى الرؤى والمواقف التى لابد وأن تترتب على اختلاف الأسباب والمنطلقات منطقها كذلك ، ولكنها جميعها اختلافات لا يمكن أن توصف بأنها معركة أو حتى مظاهر لمعركة ، وانما هى مظاهر تسعى إلى مزيد من الاستطلاع والرغبة فى المعرفة ، بغرض الحصول على قدر أكبر من الوضوح من خلال المناقشات العلمية القائمة على الشعور بالذاتية وبالحرية ، وهما ما نعتقد انهما يمثلان السبيل الوحيد لولوج طور جديد تصبح فيه الظواهر الاجتماعية ـ إن لم يكن الطبيعية ـ طوع العلم والعقل .

وعلى العموم فربما كان من الأفضل قبلما نعرض لبناء هذا الكتاب وخطته أن أشير الى الكيفية التى تولدت بها فكرته والظروف التى لابستها والتى ساعدت على تحقيقها .

وإنى اعتقد انه على الرغم من كل ما يقال عن تعثر العلم الاجتماعى والصعاب التى تواجهه فإن بمقدورنا أن نحقق فى مجاله تقدما هائلا إذا نجحنا فى حل المشكلات الأساسية الكبرى بواسطة الأفراد الذين أتيحت لهم الحنكة والخبرة والممارسة ، والذين أعدوا اعدادا علميا سليما ، وبالتالى إذا أمكننا تقدير طبيعة العلاقات الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية تقديرا صائبا ، وأن نسأل بصددها أيضا الأسئلة المناسبة التى ينبغى أن توجه أساسا وبالطريقة المناسبة لمن يمثلون الناس حقيقة كى يجيبون عليها أو يتحدثون فيها . ولأجل أن يتحقق ذلك كله أو بعضا منه فإنى اعتقد ـ ومازلت ـ أن العمل الجماعى أو عمل الفريق قد يكون ذات فائدة عظيمة .

وللحق فقد كان ذلك الاعتقاد الراسخ هو نقطة البداية . فمنذ سنوات طويلة لعلها قاربت الآن الخمسة عشرة عاما ، فشلت ، أو دعنى اقول بلفظ أخف والطف وقعا (انفضت) محاولتان الأولى لتاليف كتاب فى علم الاجتماع يكون بمثابة مدخل للعلم والثانى لترجمة أحد المؤلفات الهامة لبوتومور Bottomore أظنه كان Sociology as Social Criticism . وأذكر أننا جلسنا (الدكتور عاطف فؤاد والدكتور ابراهيم أبو الغار والدكتور عادل الهوارى وأنا) ننعى أيامها حال العلم الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية بين المشتغلين به ، وما يمكن أن تصير إليه هذه العلاقات إذا ما استمرت المصالح الخاصة هى المهيمنة وبقيت الرؤية الضيقة للعلم على أنه مقرر أو منهج دراسى فى عدد من الصفحات فى كتاب أو فى مذكرة ، ولا شىء أكثر . وإن لم يكن معنى ذلك ـ للانصاف ـ انه لم تقم بعض المحاولات التى أخذت شكل السلاسل والحلقات والتى وصفها البعض بأنها ناجحة ، وان كانت بدورها قد ظلت أسيرة المنهج والمقررات العتيقة والضحلة وخاضعة لمعايير (العائد) من الاعداد وأفواج الدفعات فى كليات الجامعات المختلفة .

وكانت أبسط الطرق حتى لا نتكيف مع الحالة الذهنية السائدة ، ولكى نسهم فى تغيير الروح العلمية لتكون مناسبة للدراسة والبحث والتحصيل ، أن ندير حوارا متصلا فى اللقاءات العلمية (السيمنارات) التى أخذنا على عاتقنا (د . عاطف فؤاد وأنا) مسئولية تنظيمها وعقدها بكلية الدراسات الانسانية (كلية البنات الاسلامية آنذاك) والتى كان يثريها بفكره العالم الراحل الاستاذ الدكتور عبد الباسط محمد حسن الذى كان يشاركنا هذه اللقاءات من حين لآخر .

على أية حال كانت الخطوة الفيصل التى دفعت بى إلى الخروج إلى نطاق الواقع ، وبالتالى بحث إمكانية البدء فى إعداد هذا الكتاب ما أخذت عيناى وأذناى تتفتح عليه من واقع مهوش (تعج) به المؤتمرات والندوات التى أخذت تشهدها ـ وبخاصة فى السنوات القليلة الأخيرة ـ ساحة العلم الاجتماعى ، وبعضها ما كان ليستمر لأكثر من يوم واحد وبمناسبة وبدون مناسبة لتتراكم معها أكوام الأوراق التى (دبجت) فوقها ما يوصف بأنه (دراسات وبحوث) جنبا لجنب الشعارات والواجهات والدعاوى التى ما برحت تلقى فى الوجوه ودون أن يكون لها سند سوى ارتفاع عقائر المتحدثين بالصياحات التى تدعمها كل مظاهر الصخب ووسائل التأثير المليئة بالاستعراض والتشنج الرخيصين .

ولنكن صريحين مع أنفسنا ، فإن العلم الاجتماعى (وأنا اتحدث هنا عن العلم الاجتماعى بمفهومه الواسع وبفروعه وبتخصصاته المتعددة والمتشعبة) لم يعد من الممكن ـ بسبب الكثير مما أصبحنا نشهده ـ أن يوصف بأنه علم بالمعنى الدقيق . ولما كنت أميل دائما إلى افتراض أن مدى علمية ، ومن باب أولى ، معقولية الناتج الاجتماعى النهائى ، لابد وأن يكون

نتيجة لسلامة ومعقولية المناهج والطرق المستخدمة للوصول إلى هذا الناتج ، لذا فقد خيل لى أن نوعا من اللقاء والحوار المتزن والواعى مما لابد سوف يوقف بشدة من اندفاعة تلك الصرخات والصيحات غير المسئولة بما يقدم من بدائل تفند وتدحض ، أو على الأقل تصحح الكثير مما يلقى اليوم فى الساحة . ويعزز هذا الميل فى نفسى إدراكى لحقيقة ربما لا تكون قد غابت عن الكثيرين ، وهى ان هذا الحوار إذا أمكن التعبير عنه بالطريقة التى أسعى اليها هنا (وكأنه حديث النفس للنفس) فسوف تكون الفائدة مزدوجة وأكثر إثمارا ، لأنه إذا ما نجحنا فى التعريف بمواطن الضعف والهزال سواء فى النظرية أو المنهج ، فسوف يكشف ذلك فى نفس الوقت عن قدر التعقيد والتشعب الذى ينطوى عليه العلم الاجتماعى وبالتالى احتياجنا الشديد لرؤى ولمبادرات اكثر وعيا وإدراكا ، لأن علم الاجتماع ليس مجرد مجموعة من النتائج أو الاستخلاصات التى نتوصل اليها ونستنتجها فحسب ، ولكنه أكثر من هذا ـ وتلك هى الحقيقة فى الواقع ـ طاقم أو مجموعة من الاساليب التى قد تبدو متضاربة وربما متناقضة ويصعب استيعابها وهضمها تماما ما لم تتوافر الطرائق المناسبة لذلك . وإنى أعتقد أن مثل هذه الصور الذاتية لمجموعة من الخبرات العلمية الواسعة والمتمكنة سيكون لها ، انعكاساتها وتأثيراتها حيث يحفز السلوك العلمى ذلك الخيال الاجتماعى القادر على استثارة موضوعات وقضايا جديدة ، ووجهات نظر جديدة وطرق جديدة لمعالجة الأمور .

● ● ●

ويثير هذا كله المسألة الأخرى الهامة التى تتعلق بالصورة التى قد يتخذها الكتاب ، أعنى شكل الكتاب وخطته وبناءه . وكما قلت من قبل فلم يكن هدفى مطلقا أن يجىء الكتاب سيرة ذاتية للمشاركين فيه ؛ ولكن من الناحية الأخرى فإنه بالنظر إلى طبيعة الكتاب كعمل يتكون أساسا من مشاركات الآخرين واسهاماتهم بما يكتبون فيه ، فقد حدد ذلك دورى كمعد فحسب للكتاب . وإن كان الدكتور خضر أبو قورة قد شاء أن يوسع من نطاق هذا الدور إلى أقصى ما يكون عندما عبر عن ذلك قائلا « Vous êtes L'editeur » وهو تعبير شائع يشير الى ما للمحرر ـ عادة ـ من حرية فى تناوله للمادة وللموضوعات التى أمامه بما يتحقق معه الغرض النهائى الذى يتطلع اليه العمل (ككل) .

وأستطيع أن أقول أن ذلك كله وضعنى أمام أمرين على غاية من الأهمية كان على أن أقطع فيهما برأى ؛ أما الأمر الأول فيتعلق بالطابع أو بكيفية المعالجة وتناول ما يعرض فى الكتاب على الأقل فى إطاره الواسع وخطوطه العريضة . وهذه ساعدنى على الوصول فيها إلى رأى تصورى الخاص للكتاب كمجموعة من المساهمات التى تعكس الصورة الذاتية ، أو صورة الذات ، لدى الاجتماعيين ، ولكن ليس بمعنى الترجمة الشخصية للكاتب كما قلنا .

إذن ، وحتى تتحدد ملامح الخط العامة للكتاب وجدت أن أفضل السبل لذلك أن أطلب إلى كل من المشاركين التعليق والاجابة على النقاط والتساؤلات الآتية :

١ ـ ما هى ـ فى اعتقادك ـ أهم الخصائص التى تميز طريقتك ومنهجيتك وفهمك الخاص للعلم الاجتماعى ؟
٢ ـ وجهة نظرك فى طبيعة العلاقة الحالية بين النظرية الاجتماعية Sociological Theory والتطبيق الاجتماعىSocial Application .
٣ ـ من هم الأساتذة (فى مصر والخارج) الذين تأثرت بهم اكثر من غيرهم أو الذين تكن لهم تقديرا علميا ؟ ولماذا ؟ وهل تغير ذلك عما كان عليه من قبل ؟ ولماذا أيضا ؟
٤ ـ اى كتاباتك تعتبرها أقرب إلى نفسك .. ولماذا ؟
٥ ـ إلى اى مدى تعتقد أن جهودك العلمية قد أثرت .. أوسوف تؤثر فى تطوير أو إعادة تشكيل طرائق التفكير فى البحوث الاجتماعية ؟
٦ ـ تصورك عما يمكن أن تحمله رؤيتك الخاصة للعلم الاجتماعى ، ومحاولة إعادة صياغة وضعيته الحاضرة ، ومقومات ذلك مستقبلا ليكون أقدر على تحقيق أهدافه الاجتماعية والمجتمعية ؟

وقد تركت للمشاركين مطلق الحرية فى تناولهم ما يرونه من هذه النقاط والتساؤلات بالطريقة التى يرونها ضمانا لوصول المعانى والانطباعات إلى القارىء ، وبالقدر ايضا الذى يعتبرونه مناسبا فى حدود ٤٠ صفحة من حجم الفولسكاب .

وإنى لأذكر الآن كيف كانت هذه النقاط والتساؤلات ، وهى لا تزال فى مرحلة التحضير والتهيئة والاعداد ، مدار حديث ونقاش مع الدكتور عاطف فؤاد الذى أضاف بحماسته وادراكه الكثير من الأبعاد إلى أن استقرت على الصورة التى عرضتها .

أما الأمر الثانى الذى قلت أن من الضرورى أن افكر فيه فيتعلق بحدود دورى الذى سبق أن قلت أنه تحدد فى ضوء الفكرة الأساسية للكتاب فى عملية الاعداد والتحرير . وفى الواقع كان أمامى هنا أن أختار بين احد أمرين : أولهما الا يكون (تدخلى) بوصفى محررا الا فى أضيق نطاق ممكن absolute minimum طالما أن المشاركين قد كفوبى ـ وأنا متأكد من ذلك بكل العرفان ـ عبء التعبير والافصاح تماما عما يريدون . وبهذا فيمكن القول بأن الطابع المميز والقضايا الحقيقية لابد سوف تظهر وتتبدى على السطح دون أن تتعرض لأى تدخل خارجى من قبل القائم بعملية التحرير والاعداد .

أما السبيل الثانى فلا يعنى ، من الناحية الأخرى ، المعنى الحرفى لكلمة التدخل ، ولكنه بالأحرى محاولة أن يقوم المحرر بما قد يعتبر فى ذاته نوعا من الدراسة التحليلية ، أو على الأقل التعليق أو إبراز الخلاصات أو المحصلات الكلية التى تعكسها الاتجاهات العامة لمجموع

ما يضمه الكتاب من مشاركات . ودون أن يعنى ذلك فى الوقت نفسه أى تـدخل من جـانب المحرر ، وإن كان قد يعكس ـ شعوريا أو لا شعوريا ـ رؤية أو موقفا صريحا كان أم ضمنيا .

وليس من شك فى أن السبيل الثانى هو الأصعب . وليست النقطة الجوهرية هنا هى مجرد الخوف من التحيز أو المحاباة وهذا فيه ما فيه من إهدار أو على الأقل مصـادرة لكل ما يسعى الكتاب الى تحقيقه ، ولكن ما يزيد من صعوبة الأمر هنا هـو احتواء الكتـاب على مساهمتى أو مشاركتى الخاصة بى كأحد المشتغلين بالعلم الاجتماعى مما يفسح المجال أمام احتمالات التحيز وربما التضليل أو الوقوع فى منزلق التقـويم ، وهذا خـارج عن نطاق هـذا الكتاب بكل تأكيد .

وعلى العموم فقد كانت هذه الناحية بدورها موضع أحاديث مستفيضـة مع نفـر من الزملاء . ولعل من أطرف الأمور أن أذكر الآن انه هناك فى قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، اقترح الأستاذ الدكتور غريب سيد احمد وأنا اتحدث معه ومع الزميل الأستاذ الدكتور على جلبى ، صيغة جديدة بدت غريبة بالمرة تتلخص فى أن (نشكل) لجنة أو مجموعة تقوم بدراسة وتحليل الموضوعات التى يشارك بها الكتاب ، وتكون هذه اللجنة أو المجموعة مسئولة عن إبداء الرأى والتعليق بما تراه فيما يقدم اليها .

وأذكر أننى يومها اعتبرت هذا الاتجاه خارجا تماما عن أى إمكانية واقعية جادة ، أو حتى أى تصور موضوعى لإنجاز علمى سليم ، إضافة الى انه ليس من أهداف هذا الكتاب أن يجيىء تكرارا لما كان الزملاء بآداب الاسكندرية قد نشروه بالفعل قبل ذلك بفترة ، عندمـا شرعت الاقلام تسهم كيفما اتفق فى الكتاب الذى قدم تكريما للعالم الراحل الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث بمناسبة بلوغه ـ وقتذاك ـ سن الستين .

ولست ادرى حتى الآن ما إذا كان رفضى الذى أعلنته يومهـا لذلك الاقتراح هـو السبب فى عدم مشاركة أى من الزملاء الذين غمرونى ـ أيامها ـ بالتقريظ وبالوعود وبالعهود ، أم أن (مشاغل) أستاذ الجامعة بقسم الاجتماع بآداب الاسكندريـة هى التى حالت دون هـذه المشاركة العلمية التى وددت من قلبى لو أنها قد تمت .

وعلى أية حال ، فعندما عدت مرة ثانية ، لتناول هذا الموضوع مع الصـديق الاستاذ الدكتور عاطف فؤاد (واذكر أننا كنا واقفين ليلتها فى انتظار قطار النوم المتجه إلى أسوان) وجدت تقاربا فى تصور كل منا لهذا التناول . وبالفعل فقد بدأت أخطط للكيفية التى تساعد على أن أجمع بين محاسن كل من الناحيتين حتى يكون استخلاصنا لما قد يكون هنـاك من اتجاهـات بعيدا عن أى تدخل فيما يقدمه المشاركون ، وقد كان هذا اللقاء أو هذه الرحلة التى أردنا بها الاستجمام بين ربوع مدينتى الأقصر وأسوان ، رحلة تفكير لم ينقطع ، مما أتاح لى ـ للحق ـ الوقوف على كثير من الرؤى التى وسعت من نطاق ما ينبغى أن يكون موضع عناية واعتبار .

● ● ●

والواقع أن من بين الأمور اللافتة والتى لها دلالتها فى نفس الوقت ، ملاحظة الطريقة التى استجاب بها الزملاء المشاركون لهذه النقاط .والتساؤلات التى أشرت اليها . ولا أعنى بذلك تلك المواقف العملية أو السلوكية التى قابل بهـا الزملاء فكـرة إصدار هـذا الكتاب ، ومشاعرهم الفياضة تجاه هذه المحاولة التى أثلج صدرى تماما تشجيعهم لها ، وهو مـا لم يحدث على أى الأحوال حيث توالت (الانسحابات) ، بعد ذلك احيانا باعتـذار البعض وفى معظم الاحايين بلا أى اعتذار (مما يعتبر فى ذاته أحد أبعاد تصورنا للعمل الجماعى) ، ولكن ما أقصد إليه هو أن الاستجابات كانت تختلف سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون من كاتب لآخر ، بمعنى انه فى الوقت الذى ركز البعض على سؤال أو سؤالين وبذلوا فى ذلك جهدا مضاعفا استغرق وقتا طويلا كان ولا شك على حساب الاهتمام بباقى النقاط والتساؤلات التى لمسوها لمسا سريعا وعابرا ، فقد حاول البعض الآخر أن يتناول النقاط والتساؤلات جميعها بقدر يكاد يكون متساويا ومتوازيا من الاهتمام .

ومع ذلك فلعل الشيء المثير حقا كانت تلك الاستجابات ، أو بالأصـح المعالجـات التى انعكست فيها الاهتمامات الخاصة بكل كاتب . فقد بدا واضحا بدرجة ملحوظة ذلك الجهد الذى بذله البعض كى يرسم من خلال نظرته الذاتية صورة مركبة لنقاط التقارب ـ أو التباعد ـ التاريخية والمنهجية ، والواقعية والمتخيلة أيضا بين تخصصاتهم النوعية الضيقة ، وسـائر أبعاد العلم الاجتماعى وبخاصة علم الاجتماع بمعناه التقليدى ، وهو ما نجح فيـه هؤلاء ، واستطاعوا أن يطوروه ليستخلصوا منه الأبعاد المتسقبلية التى يتوقع أن تكون صورة العلم الاجتماعى عليها أو على الأقل متضمنة اياها أو غير بعيدة عنها مستقبلا .

ولا جدال فى أن الخطوط الرئيسية للموضوعات المطروحة مما يعتبر أمرا مألوفا تماما لكل المشاركين باعتبارهم يمثلون خبرات أكاديمية وتطبيقية وبحثية لها ثقلها وتقديرها . وبالرغم من تأكدى المستمر من وضوح ما سعت هذه التساؤلات إلى تضمينه من معانى واشارات ، فقد أثارت بعض الكتابات أمام ذهنى أكثر من علامة استفهام على حين نجحت كتابات أخرى فى أن تعلق أمام عينى علامات تعجب ضخمة وواضحة . وإن كانت ـ اقصد علامـات الاستفهام وعلامات التعجب ـ قد أخذت فى التلاشى مع مداومتى على قراءة هذه الكتابات والتفكير فيها .

وقد قلت من قبل أن من الطبيعى أن يجعل بعض المشاركين تخصصهم النوعى الذاتى مدخلا لتناول القضايا والنقاط موضع التساؤل . ومع أن هذا قد لا يكـون مثيرا للعجب فى ذاته ، فإن الاستطراد فيه بشكل بدا لى احيانا وكأنه يباعد بين المحور العـام للتساؤلات ، جعلنى أشعر وكأن لا رابطة هناك بين ما يقال وهذه التساؤلات وان كنت اعترف للبعض بالمهارة الفائقة وهم يعودون بالقضية برمتها الى الخط العام الذى حددته التساؤلات وما طرحته من قضايا . وفى اعتقادى أنه لن تغيب على فطنة القارىء أن المسألة لا تعدو أن تكون مدخـلا

فحسب وظفة البعض بكل دقة العلم وجمود الفاظه وتراكيبه ، على حين (غلف) البعض ذلك بمزيد من السخرية اللاذعة التى كثيرا ما كنت اشعر وكأنها (مفتعلة) حينا وتكاد تجاوز اهدافها فى أحيان أخرى . على حين مزج البعض الآخر ذلك كله برهافة الشاعر وبفيض الشعور بالهم والمأساة . حتى وبالرغم من كل ما تنضح به هذه المشاعر من ذاتية . فلست ازعم أننا حتى ونحن فى خضم العلم وما قد يطلق عليه من الفاظ الحيادية أو الموضوعية ... الخ لا نكون إلا معبرين بدرجة أو بأخرى عن ذاتية قائمة وعن موقف هو فى آخر الأمر يضم بين جنباته غير قليل من الوعى بالذات (الواعية أو المدركة) أول مداخل الموضوعية (أيا كان معناها) للادراك والفهم السليمين .

ومع ذلك فربما كان الشىء اللافت للنظر حقيقة هو أن عددا من هذه المشاركات قد عكست محاولة (إنشاء) جادة وواعية ، تلك التى أستطيع أن ازعم (دون ما تحيز أو تحديد) انها التى أعطت لهذا العمل قيمته الحقيقية سواء بما عرضت له من خلافات تقليدية قديمة أو ناقشت وأثارت من جوانب نظرية أو مسائل منهجية . فمجرد سرد الخبرة بالشكل المبسط لا يعطى فيما اعتقد أو فى حد ذاته الخطوط الواضحة والمحددة لأبعاد الواقع الذى يوجد عليه العلم الاجتماعى ، وانما يلزم أن يتم اختبار ذلك كله فى ضوء ، أولا ، ما يقيمه العلم حتى الآن من محكات ومعارف ومبادىء ومعايير . وثانيا ، فى ضوء الصياغات الجديدة التى واجه بها المشاركون التحديات التى برزت امامهم . وكل هذا بالطبع يمثل مزيجا من الخبرة والمعرفة يرقى إلى محاولة سد الثغرة التى نعانى منها بين ما هو متوافر لدينا من معارف عن العالم والمحيطات من حولنا . وهذه الناحية لئن كان البعض قد سعى إليها ـ كما قلت من قبل ـ منشئا ومحاولا اقامة مركب فيه من الخبرة والطرافة العلميتين ما أثرى الكتاب بحق ، فإن البعض الآخر ـ أخشى أن أقول ـ قد اكتفى بالنظر فى أوراقه القديمة ، وحاول أن (يستخلص) منها ما اعتقد انه يتفق أو يتوافق مع محاور الموضوعات المثارة . وظنى أنها بذلك لم تلمس إلا السطح ، أو كانت نوعا من الترديد لكثير مما سبق أن قيل فى أماكن وكتابات أخرى دبجتها اقلامهم . وإن لم يكن معنى هذا أيضا أنها كانت خلوا من المعنى ، وإن لم يحل ذلك ـ فى الوقت نفسه ـ دون أن اعترف بأنها أصابتنى على الرغم منى بغير قليل من مشاعر الإحباط .

ولست أعتقد أن الكتاب بهذه الوضعية التى حاولت توضيحها هو مجرد إجابات أو تعليقات على التساؤلات والنقاط التى سبق أن أشرنا اليها . وصحيح أن هذه التساؤلات والنقاط قد مثلت الأساس أو الأرضية التى حددت الاطار العام فى أغلب الأحيان . ولكن الصحيح أيضا أن الوقوف عند حد هذا الحكم فيه إجحاف كبير بالعمل ككل ، لأن الذى حدث بالفعل ، أو بتعبير ادق ، ما انتهت إليه مجموع المشاركات بالفعل ، كان شيئا يختلف عن مجرد المساهمة الفردية لكل مشارك . أقصد أننى بعد أن قرأت فصول الكتاب ككل قراءة متأنية أخذت تتضح امامى أن هناك من الخيوط الدقيقة ما يربط بين الأوراق بعضها وبعض وعلى الرغم مما قد يبدو بين بعضها من تناقض أو اختلافات ظاهرية .

ومع أن هذا فيه مافيه من تأكيد على وحدة العمل ، فقد جعلنى أشعر فى نفس الوقت بضرورة أن يكون ثمة تعليق أو ملحوظة تضاف فى بعض الأحيان هنا أو هناك بغية القاء مزيد من الضوء على ناحية أو أخرى أو بهدف الوصول إلى أكبر قدر من التعريف ، واستثارة الذهن ، وهو - على أى الأحوال - ما لم أقدم عليه إلا فى اضيق الحدود ومع الاشارة ايضا إلى أن هذا التعليق أو هذه الملحوظة إنما ترجع إلى المحرر نفسه ، أما عذرى فى ذلك كله فهو اعتقادى بأن اجتماع مثل هذه النخبة أو المجموعة الرائدة من الخبرات العلمية والعملية من حول بعض القضايا والموضوعات المثارة سوف يثير بالتأكيد الكثير مما قد (يغمض) أو على الأقل لا يكون واضحا أو مفهوما تماما بمعناه العلمى والاصطلاحى على من هم بعيدين عن بعض التخصصات التى يكون البعض قد كتب فيها أو من خلالها .

ومن الجلى أن هذه النقطة تثير أمرين لئن كانا يبدوان مترابطين أو حتى متداخلين إلا أنه يلزم الفصل بينهما . فمن ناحية أجد من الواجب هنا التعريف بالكيفية التى تم بها اختيار الكتاب المساهمين ، وهو ما يرتبط فى ذاته بالناحية الأخرى بصدد نوعية التخصصات العلمية ذاتها تلك التى ينتمى إليها هؤلاء .

ولا شك أن المسألة هنا على قدر من الدقة والحساسية . ولكنى أود أن أقول من البداية أن الاختيار كان لابد وأن يتم فى ضوء معيار أو آخر ، وأن يكون لهذا المعيار ما يبرره أيضا بشكل أو آخر .

وربما كنت أزيد المسألة بهذا الاستطراد تعقيدا لا موجب له . ولكن من المهم القول بأن المعيار الأول كان ولا شك معيارا شخصيا ، بمعنى معرفتى الشخصية بالأساتذة الكتاب الذين لبوا - مشكورين - دعوتى إياهم للكتابة . فليس هذا الكتاب فى الحقيقة مجرد ندوة أو مجرد لقاء يجتمع فيه البعض لمناقشة قضية أو أخرى على نحو أو آخر ، ثم ينفض الجمع (أو التجمع) ، ولكنه فى الحقيقة تعبير عن إيمان مشترك بأهمية التعارف العلمى والشخصى على مستوى أكثر عمقا ، ومن ثم تبادل الأفكار ، ومناقشة ما قد يكون هناك من اختلافات . ولا ينفصل عن ذلك الايمان ، الاعتقاد المشترك أيضا ، بأن العلم الاجتماعى ، وهذه النوعية من الكتابة التى تسعى إلى ابراز صورة الذات أمران جد وثيقين وفى نفس الوقت جد مفيدين .

أما المحك أو المعيار الثانى فهو الرغبة فى أن يجيىء الكتاب انعكاسا أو تمثيلا لمختلف الاتجاهات والمواقف والمنطلقات التى تبرز اليوم فى ساحة العلم الاجتماعى . ولا أقصد بذلك تلك المنطلقات أو التوجهات النظرية فحسب ، فهذا أمر مفروغ منه ولابد من وجوده بالضرورة ، إنما أقصد أيضا نوعية التخصصات ذاتها التى ينتمى اليها المشاركون . وصحيح أن تحقيق هذه الرغبة بالشكل الذى كنت أرجوه كان يعتمد على اتساع نطاق المشاركات وهذا ما سعيت بكل صدق إلى الوصول إليه ، ولكن الصحيح أيضا أنه كما سوف

يلحظ القارىء أن أجنحة العلم الاجتماعى الرئيسية (إذا ما أمكن لى أن استخدم مثل هذا التعبير) قد أمكن تمثيلها بدرجة أو بأخرى فهناك من بين هذه النخبة الرائدة بعض المتخصصين فى علم الاجتماع وفى الخدمة الاجتماعية وفى الانثربولوجيا ، بقدر ما سمحت الاستجابات الواقعية والصادقة لمن تم الاتصال بهم من الزملاء فى مختلف الجامعات ومراكز البحوث والذين دعوتهم للكتابة وقد تجاوز عدد هؤلاء الثلاثين . ولكن الذى يهمنى هنا على أى الأحوال هو أنه أمكن تحقيق نوع من التمثيل المتكافىء إلى حد بعيد بين مختلف الجوانب الأكاديمية والجوانب العملية التطبيقية بكل ما تعنيه هذه الجوانب من خبرات نظرية وميدانية طويلة فى أى مجال من تلك التى يعمل فيها أى من المشاركين . وأخيرا ، فربما كان من أهم المعايير أيضا هو معرفتى بمدى الاهتمام الذاتى الذى يوليه المشاركون باعتبارهم من الخبرات المبرزه فى مجالات تخصصهم ، لا بما يدور ويجرى فحسب فى مجال التخصص الضيق ، ولكن بما يدور ويحدث فيما وراء حدود هذا التخصص ، وهذا يعنى ضمن ما يعنيه تجارب أكثر ، وقراءات أعمق ، ومعارف أكثر تشعبا من مجرد تلك الأبعاد التقليدية المعروفة للعلم الاجتماعى على تعددها . وإن لم يكن معنى هذا أيضا القول بأن أيا من هؤلاء الكتاب المساهمين فى الكتاب هو بالضرورة أبرز من يعمل فى التخصص الذى ينتمى إليه (فهذا حكم لا نزعم القدرة على الاقدام عليه) ولكن المؤكد هو أن لكل منهم رؤيته الخاصة بل وموقعه علاوة على التقدير الذى يتمتع به سواء على المستوى المحلى أو العالمى أو كليهما معا . ولا يكون لكل هذا فى آخر الأمر سوى معنى واحد مؤداه ان العلماء المشاركين فى هذا الكتاب إنما ينتمون إلى مختلف الأعمار ومختلف الاتجاهات الفكرية ومختلف الثقافات ، ومع ذلك فتجمعهم كلهم وحدة العمل المشترك فى ميدان مشترك ، وان تعددت جوانبه وأبعاده وتشعبت .

وحتى لا تكون هذه السطور معلقة هكذا وكأنها بلا غاية أو هدف ، فلابد من تقرير بضعة جوانب بذاتها . فالمؤكد ـ وهذا من ناحية ـ أن هناك من بين المشاركين من قد يراه البعض أقرب إلى تقليد اجتماعى أو آخر ، أو حتى أقرب إلى ما يمكن وصفه بأنه وضعية كلاسيكية للعلم الاجتماعى ، فى مقابل ما يعتقد أنه الوضعيات الأكثر حداثة أو ربما راديكالية وانطلاقا .

وبالرغم من أن هذا مطلوب فى ذاته ومرغوب فيه تماما ، فإنه يجعلنا نتساءل ماذا لو أن بعض الأسماء العملاقة التى أضافت إلى تراث العلم الاجتماعى وأثرته على طول مسيرته من أمثال هيجل وروسو وكانت وتايلور وهربرت سبنسر وماركس أو حتى من بين الأجيال التى جاءت بعدها من أمثال دوركايم ومالينوفسكى وهومانز وبارسونز ،.. الخ قد قدر لها أن تقف على نوعية الاجابات والتعليقات التى قدمتها الأجيال المعاصرة من العلماء والباحثين فى مشكلات أعتقد أنها مثلت جانبا من اهتماماتهم هم أيضا ، وان يكن بشكل مغاير نظرا لوضعية العلم ذاتها والظروف التى كتبوا فيها فى أزمانهم ؟ .

بمعنى آخر ماذا لو قرأت هذه الأسماء الضخمة هذه الصفحات ورأت ما تشتمل عليه من قضايا ومشكلات ومداخل ورؤى وافكار ومعالجات ؟ هل ستجد فيها شيئا مما تركوه ؟ . أم أنه كله هو ما خلفوه وتركوه ؟ أم أن ثمة ما هو جديد بالفعل قد استطاعت عقولنا أن تنظر به إلى مشكلات العصر وتبحث فيها ؟

وبالنسبة إلى على وجه الخصوص فلست اعتقد أن بالإمكان أن نهجر تماما كل ما قدمه إلينا الرواد الأوائل من علم ومعارف ومعلومات . ولكن إذا كنا بصدد امكانات التقدم وقدرات الانسان على تهيئة الظروف المناسبة للخلق والابداع ، فلا بد من الاعتراف بضرورة ألا يكون الماضى وحده هو محور انتباهنا أو الذى تنجذب إليه دائما عقولنا وإدراكاتنا وكأنما بسحر ساحر ، وإنما المتعة الحقيقية ، بل وربما القيمة الحقيقية للعلم الاجتماعى هى فى العثور على مشروع ضخم تتضافر العقول على تصميمه ، كما تتضافر لتنفيذه لأجل دفعة أكبر . فذلك فى اعتقادى أروع ما يمكن أن يتميز به العلم الاجتماعى والمشتغلين بهذا العلم . أقصد نشاطهم البشرى الخلاق .

وفى النهاية فليس ثمة فصل تعسفى بين العملية التى أصبح بها الانسان عالما من علماء الاجتماع أو الأنثربولوجيا أو الخدمة الاجتماعية ... الخ وبين تلك التى طورت كيانه وأثرته كشخص وكإنسان . وربما تلك الخاصية بالذات هى التى استشعرتها تميز أكثر من أى شىء آخر هذه الصفحات . وتلك هى قيمتها الحقيقية الكبرى على ما أرجو ، والتى ما كان ليتهيأ لى أن أضعها أمام أعين الآخرين ، ما لم يكن ذلك العطاء الفياض الذى شارك به الأساتذة الزملاء فى هذا الكتاب ، والذى سيظل ـ أبدا ـ دينا فى عنقى .

مصر الجديدة فى اكتوبر ١٩٨٩

محمود أبو زيد

انثربولوجى ينظر إلى علم الاجتماع

دكتور أحمد أبو زيد

١ ـ

أنثربولوجى ينظر إلى علم الاجتماع

دكتور احمد أبو زيد

فى كتاب يضم عددا من الدراسـات لنخبة من أسـاتذة علم الاجتمـاع لابد للبـاحث الانثربولوجى أن يشعر بشىء من التردد وعدم الارتياح حين يدعى للإسهام بالكتابة عن مجال تخصصه وعن موقفه من ذلك التخصص ، فلا يجد مفرا من أن يعرض ـ فى بعض ما يعرض ـ لجانب من موقفه من علم الاجتماع لأسباب تاريخيـة ومنهجية فى الوقت نفسـه . فلا يـزال الخلاف التقليدى القديم بين الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع قائما ومحتـدما حـول كثير من المشكلات النظرية والمنهجية . والظاهر أن ذلك الخلاف سوف يظل قائما ومحتدما ، بل وقد يكون من الخير أن يظل قائما دون أن يجد من يحسمه ، لأن فيه إثراء لكلا التخصصين فى آخر الأمر . ولكن التردد الذى يشعر به هذا الباحث الأنثربولوجى فى هذه الحالة بالذات يرجع إلى نفس الملابسات والظروف التى أدت به إلى التخصص فى الأنثربولوجيا ، بعد أن كان قد درس الفلسفة أصلا ، وأدت به الفلسفة إلى علم الاجتماع ، كى ينتقل منه إلى الأنثربولوجيا . ولكن من الانصاف مع ذلك أن نقول أن الموضـوعات التى كـانت تدرس تحت علم الاجتمـاع فى الجامعات فى مصر ، كانت أقرب إلى الأنثربولوجيا منها إلى علم الاجتماع كما يفهم الآن ، كما أن الأساتذة أنفسهم الذين كانوا يتولون التدريس ، كانوا دون أن يدروا قد تخصصوا فى بعض فروع العلم الاجتماعى التى تندرج الآن تحت الأنثربولوجيا . بل إن بعضهم قد تلقى العلم فى الخارج على ايدى اساتذة كبار اصبحوا يعتبرون الآن من رواد الأنثربولوجيا ، كما أن عددا من الأسـاتذة الأجـانب الذين جاءوا إلى مصر لتـدريس علم الاجتماع بجـامعاتهـا كـانـوا متخصصين ـ عن علم ودراية وإدراك ـ فى الأنثربولوجيا وليس علم الاجتماع . وكل هذا معناه أن الأنثربولوجيا وجدت طريقها إلى جامعاتنا قبل علم الاجتماع وإن كانت تدرس بالفعل فى تلك الجامعات تحت اسم علم الاجتماع ، لأن كلمة أنثربولوجيا لم تكن معروفة أو على الأقل لم تكن منتشرة فى ذلك الحين انتشارها الآن . فلقد تخرج الرعيل الأول من علماء (الاجتماع) فى مصر من المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع التى تعرف عموما باسم مدرسة المجلة السنوية لعلم

الاجتماع L'Année Sociologique ، وهى مدرسة أقرب فى توجهاتها واهتماماتها إلى الأنثربولوجيا ، بل إن بعض من أرخوا للنظرية الأنثربولوجية يدرجون هذه المدرسة ضمن الأنثربولوجيا ،ويعتبرون إميل دوركايم ومارسيل موس Marcel Mauss روادا فى الأنثربولوجيا على ما فعل الأستاذ لوى مثلا ، الذى يدرج اسم رادكليف براون ضمن اتباع المدرسة الدوركايمية(١) . وحين جاء بعض علماء الأنثربولوجيا البريطانيين إلى مصر للتدريس بجامعة القاهرة قاموا بتدريس الأنثربولوجيا تحت مقررات علم الاجتماع ، وكان من هؤلاء العلماء إيفانز بريتشارد وهوكارت Hocart وجون بريستيانى John Peristiany الذى تتلمذ فى الأصل على مالينوفسكى وكتب رسالته للدكتوراه من جامعة لندن عن قبيلة الكبسجيس Kipsgis حيث عاش بينهم واجرى دراسته الأنثربولوجية الحقلية التى طبق فيها مفاهيم استاذه عن منهج وطريقة البحث الأنثربولوجى كما اوردها فى كتابه عن سكان جزرالتروبرياند(٢) . بل ان رادكليف براون نفسه هو نظرية آرنولد فان جنب Arnold Van Gennep عن«شعائر المرور» أو الاجتماعية كان يدرس الأنثربولوجيا تحت اسم (علم الاجتماع المقارن) . ولكن حين قمت أنا نفسى بالتحضير لرسالة الماجستير تحت إشرافه ، كان موضوع الرسالة هو « الموت والشعائر الجنائزية عند المسلمين فى مصر » وكان الأساس النظرى الذى اعتمدت عليه بتوجيه من رادكيف براون نفسه هو نظرية آرنولد فان جنب Arnold Van Gennep عن « شعائر المرور » أو شعائر الانتقال Les Rites de Passage ، ومقال روبير هرتز Robert Hertz الشهير عن الموت فى المجلة السنوية لعلم الاجتماع ، وذلك ، بالاضافة إلى نظريته هو نفسه فى تفسير طقوس ومراسيم الزواج التى ضمنها كتابه الفذ عن سكان جزر الأندمان The Andeman Islanders . وفى المقابل حين أراد مارسيل موس (وهو أحد أقطاب المدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع والعقل المفكر وراء كتابات دوركايم نفسه) أن يضع كتابا يكون بمثابة دليل للباحثين فى دراسة المجتمع لم يجد لذلك الكتاب عنوانا أفضل من Manuel d'éthnographie ، كما أن بقية كتاباته بل كتابات دور كايم نفسه كانت أدخل فى باب الأنثربولوجيا منها فى باب علم الاجتماع كما نعرفهما الآن(٣) .

---

(١) Robert H. Lowie; The History of Ethnological Theory, Holt, Rinehart and Winston, N. Y. 1937, pp. 196 - 229 .

(٢) انظر مقدمة كتاب Branislaw Malinowski; The Argonauts of the Western Pacific

(٣) انظر مثلا : E. Durkheim, « La Prohibition de L'inceste et Ses Origines », L'Année Sociologique, Vol. 1, pp. 1 - 70; Les Formes élèmentaires de la Vie religieuse; Marcel Mauss, « Esquisse d'une theorie genérale de la magie », L'Année Sociologique, Vol. 7, 1904 .
وقد نشر هذا المقال بالمشاركة مع أوبير H. Hubert .

والأمثلة كثيرة ، وليس هنا مجال الكلام عنها بالتفصيل ، لأن الذى يهمنا هو أن الفوارق التى نقيمها الآن بين الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع لم تكن قائمة فى أذهان العلماء الأوائل الرواد ، وبخاصة من أتباع المدرسة الفرنسية الذين كانوا على أية حال أقرب إلى الأنثربولوجيا كما نفهمها الآن منهم إلى علم الاجتماع ، وإن كان ينقصهم عنصر أساسى من العناصر المميزة للبحوث الأنثربولوجية وهو « الدراسة الحقلية Field work أو العمل الميدانى المركز المتعمق الذى يتطلب من الأنثربولوجيين الإقامة الطويلة التى قد تستمر إلى أكثر من عام فى المجتمع موضوع الدراسة ، والذى يعتمد أساسا على الملاحظة المباشرة وعلى المعايشة وعلى المشاركة كلما أمكن فى مختلف أوجه النشاط الاجتماعى والثقافى كوسيلة لإيجاد تلك العلاقة الحميمة rapport التى يجب أن تربط الباحث بأفراد المجتمع الذى يدرسه حتى يمكنه التغلغل إلى أعماق ذلك المجتمع وفهم نظمه الاجتماعية وثقافته من الداخل .

ولست أقصد من ذلك أن ظهور (علم الاجتماع) كما يفهم الآن وكما يمارسه الأساتذة العلماء المتخصصون ويقومون الآن بتدريسه هو (بدعة مستحدثة) فى جامعاتنا وإن كان الأمر كذلك فى الحقيقة على الأقل فى نظرنا حينذاك . ولكن هذه مسألة لابد من أن تؤخذ فى الاعتبار حين نؤرخ للأنثربولوجيا فى مصر ، فقد ظهر (علم الاجتماع) كتخصص متميز عن المفهوم الذى كان سائدا فى مصر بعد أن ازداد الاتصال بأمريكا على الخصوص وبالمدارس الأمريكية فى علم الاجتماع وأساليب البحث (الأمريكية) ، ولما كان الدارسون (القدامى) لعلم الاجتماع ، والذين أدركوا أنهم كانوا فى حقيقة الأمر انثربولوجيين يرون فى الاتجاه الجديد الوافد (بدعة مستحدثة) ، وأنه بالتالى (ضلالة) على اعتبار أن (كل بدعة ضلالة) وإن كانت هذه (البدعة) قد أفلحت فى ترسيخ أقدامها وتوطيدها فى الجامعات المصرية وأصبحت تجذب اليها أعدادا هائلة من الطلاب والدارسين والباحثين بينما ظلت (الأنثربولوجيا) تجاهد وتعانى معاناة شديدة كى تحصل على (مجرد الاعتراف بها) ولم تفلح فى أن يكون لها قسم مستقل معترف به فى جامعاتنا إلا حين قمت أنا نفسى بتأسيس قسم الأنثربولوجيا فى جامعة الاسكندرية فى عام ١٩٧٤ . ورغم تدريس الأنثربولوجيا فى كل جامعات مصر والعالم العربى والاعتراف بها وازدياد عدد الباحثين والدارسين والأساتذة فلا يزال قسم الأنثربولوجيا بالاسكندرية ، هو القسم الوحيد (المستقل) والقائم بذاته فى العالم العربى كله .

والذى أريد أن أخلص إليه من هذا كله - وهو ما قد يثير بعض الجدل ويدعو إلى شىء من القلق والانزعاج - هو أن الورثة الحقيقيين للمدرسة الفرنسية فى علم الاجتماع فى مصر هم الأنثربولوجيون وليس السوسيولوجيين . فلا تزال كتابات دوركايم وأتباعه وتلاميذه وبالذات مقالاتهم فى المجلة السنوية لعلم الاجتماع تعتبر المدخل الطبيعى لدراسة الأنثربولوجيا والتخصص فيها ، وهذا أوضح فى مجال الأنثربولوجيا الاجتماعية ، بينما تراجع الاهتمام بهذه المدرسة فى أوساط السوسيولوجيين . ولست أعتقد أن أساتذة علم الاجتماع الآن - ربما

باستثناء قلة قليلة منهم ـ يهتمون بتلك الكتابات الفرنسة الرائدة الهامة أو يرجعون اليها ، وان كان بعضها يرد على استحياء فى بعض كتاباتهم .

● ● ● ● ● ●

ولكن المسألة ليست مسألة موضوعات وأساتذة فحسب وإنما هى تتعدى ذلك إلى الاختلافات المنهجية بين التخصصين ، والموقف النقدى الذى يقفه الأنثربولوجيون عموما من علم الاجتماع فى هذا الصدد .

منذ سنوات قليلة أصدر الأستاذ ستانيسلاف أندريسكى Stanislav Andreski أستاذ علم الاجتماع بجامعة ريدنج Reading بانجلترا ـ وكان قد تلقى تدريبه فى الأصل كأنثربولوجى فى اكسفورد فى الخمسينات وتعاصرنا معا لبعض الوقت فى الدراسة ـ كتابا طريفا وعميقا بعنوان Social Science as Sorcery وفى هذا الكتاب يتهم أندريسكى علماء الاجتماع الذين يزداد عددهم فى العالم بسرعة رهيبة ، كما يتهم بعض الأنثربولوجيين الذين انجرفوا فى تيارهم ، بأنهم يكتبون الكثير جدا عن لا شىء ، وأن كتاباتهم أصبحت ثقيلة على النفس ومثيرة للملل لأنها تعالج الأمور بطريقة شبه علمية ، كما يصف معظم تلك الكتابات السوسيولوجية بالضحولة والتفاهة وبأنها ليست شيئا أكثر من مجرد اعادة صياغة الأمور الجلية الواضحة فى صيغ جديدة تختفى وراء ستار كثيف من دخان المصطلحات العلمية المعقدة .

ولقد ذهب أندريسكى فى هجومه إلى حد القول بأنه منذ وفاة هربرت سبنسر عام ١٩٠٣ لم يضف علماء الاجتماع سوى القليل جدا إلى علم الاجتماع . ولم يطلق أندريسكى تلك الأحكام بشكل عام فضفاض ، ولكنه اختار عددا من كبار العلماء المعاصرين من أمريكا ليدلل على صدق ما يذهب إليه ؛ فيتهم الأستاذ تولكوت باسونز Talcott Parsons مثلا ـ الذى يسميه « بطريرك علم الاجتماع الحديث » ـ بأنه مثال للخلط والتشويش الذهنى monumentous muddleheadness ، وأنه يجعل ابسط الحقائق تبدو غامضة ومبهمة بطريقة شيطانية . ولكن الذى يثير أندريسكى أكثر من أى شىء آخر فيما يتعلق ببارسونز هو نظريته الشهيرة عن الفعل الاجتماعى Social action أو على الأصح « النظرية الارادية عن الفعل » التى تدور فى جوهرها حول أنه لكى نفهم السلوك فإنه يجب أن نأخذ فى اعتبارنا رغبات الناس ومعتقداتهم وموارد الحياة عندهم والقرارات التى يتخذونها وما إلى ذلك . ويعلق أندريسكى على ذلك بأن « هذه الفكرة تمثل ولا شك خطوة هامة فى التطور العقلى للجنس البشرى ، ولكن لابد أنها تمت فى وقت ما أثناء العصر الحجرى القديم ما دام هوميروس وأنبياء العهد القديم كانوا يعرفوا ـ كل شىء عنها » .

ولم يفلت بول لازرسفيلد Paul Lazarsfield وزملاؤه الذين اشتركوا معا فى كتاب -Perso

nal Influence من نقد أندريسكى وسخريته لأنهم يملأون كتاباتهم بالجداول والصيغ الرياضية لكى ينتهوا فى آخر الأمر إلى القول بأن الناس يحبون أن يجدوا انفسهم مركز اهتمام الآخرين وعنايتهم ، أو أنهم يتأثرون بالأشخاص الذين يتصلون بهم ويعيشون معهم ، وما إلى ذلك من نتائج يصلون إليها عن طريق الاحصائيات والعمليات الرياضية والحسابية المعقدة . ويعلق أندريسكى على ذلك بقوله « أننى اعتقد أن ذلك صحيح تماما لأن جدتى أخبرتنى به عدة مرات حين كنت طفلا صغيرا » . ولكنه لا يستطيع أن يخفى ضيق صدره ونفاذ صبره حول ما يسميه « التفاهات العلمية » التى تعتبر من أهم وأوضح خصائص علم الاجتماع ، ويذهب فى ذلك إلى الزعم بأن الملامح الأساسية والمهمة حقا فى حياة الانسان لا يمكن قياسها بأى حال من الأحوال ، وأن معظم ما يمكن قياسه وعَدُّه وإحصاؤه ووضعه فى جداول كتلك الاجابات التى نحصل عليها عن طريق استمارات الاستبيان التى يوزعها علماء الاجتماع هى أمور غير جوهرية وقليلة الأهمية بالنسبة للعلم والمجتمع على حد سواء . والأدهى من ذلك هو أن بعض المتخصصين فى دراسة السلوك البشرى يعتمدون على ما يسميه « التزويقات شبه الرياضية Pseudo - mathematical decorations » أو التزويقات الرياضية الزائفة لكى يضفوا على كتاباتهم صيغة علمية زائفة ، وأن بعض الأنثربولوجيين انجرفوا فى ذلك التيار الجارف الخطير مثلما فعل ليفى ستروس فى دراسته الشهيرة عن الأساطير . فالصيغ والعلامات الرياضية التى يستخدمها ليفى ستروس فى ذلك الكتاب ليست سوى عمليات تقوم على الوهم وتميل إلى تضخيم الواقع . ولكن لها رغم ذلك تأثير التعاويذ التى توهم المرء بأن عقل الرجل البدائى قد وصل إلى درجة ، من التعقد و « الامتداد » بحيث أصبحت له « أبعاد تشبه أبعاد الكمبيوتر »(٤) .

وهذه كلها آراء وأفكار تعبر عن نظرة معظم الأنثربولوجيين الى علم الاجتماع بوجه عام . ولكن أندريسكى يذهب إلى أبعد من ذلك حيث يتهم الكثيرين من علماء السوسيولوجيا بأنهم يهتمون بجمع المال والتكالب على احتلال المناصب العليا اكثر من اهتمامهم بالوصول الى الحقيقة العلمية ، كما انه يرميهم فى قسوة ظاهرة بالجهل وبأنهم مجرد أشخاص شبه متعلمين ويفتقرون الى الثقافة الحقة العميقة ، وأنه من السهل على الشخص شبه المتعلم أن يصبح باحثا بل وأستاذا لعلم الاجتماع ما دامت كل وسيلتهم فى ذلك هى الاستمارة والجداول الاحصائية . ويذكر اندريسكى انه فى أحد الامتحانات التى عقدت لمعرفة مدى الثروة اللغوية واللفظية عند أصحاب التخصصات المختلفة حصل طلبة الاجتماع فى بريطانيا على أدنى الدرجات من بين جميع المشتركين فى الامتحان بما فى ذلك طلبة الهندسة والفيزياء ، ثم ينتهى

---

(٤) المقصود هنا هو كتاب ليفى ستروس الشهير عن الاساطير والذى ظهر فى أربعة مجلدات ضخمة تحت اسم « اسطوريات Mythologique » . ويضم الكتاب تحليلا معقدا لاكثر من ثمانمائة اسطورة من اساطير الهنود الحمر . وقد وصف بعض المعلقين الكتاب بأنه نوع من البهلوانيات الذهنية .

من ذلك كله إلى ان قدراً كبيرا مما يعتبر دراسة علمية للسلوك الانسانى ليس فى حقيقة الأمر سوى نوع من الشعوذة .

ومع أن مثل هذه الآراء فى كتابات عدد من علماء الاجتماع الثائرين انفسهم من امثال جولدنر Gouldner فالذى لا شك فيه هو أن موقف أندريسكى متأثر بدراسته للأنثربولوجيا وبالفترة التى امضاها فى معهد الأنثربولوجيا الاجتماعية Institute of Social Anthropology فى جامعة اكسفورد فى الخمسينات . فهو من العلماء الذين يجمعون فى تكوينهم العلمى بين الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع وعلى معرفة واسعة بعلم الاجتماع الفرنسى وعلم الاجتماع الالمانى . ولا يمكن أن ترد آراء أندريسكى ببساطة الى أنه يعادى النزعة العلمية فى علم الاجتماع والتى تنادى بعلمية ذلك العلم وضرورة تطبيق المناهج والأساليب والطرائق العلمية المتبعة فى العلوم الطبيعية فى الأبحاث السوسيولوجية . فلم يذهب اندريسكى الى ذلك الحد ، بل إنه كان يقف موقف المعارض من أستاذه إيفانز بريتشارد الذى كان يميل فى كتاباته إلى إنكار قدرة الأنثربولوجيا الاجتماعية على صياغة التعميمات أو الوصول الى قوانين عامة . والمعروف أن ايفانز بريتشارد يرفض الكثير من المسلمات التى يعتنقها معظم علماء الاجتماع وكثير من علماء الأنثربولوجيا من أن الانساق الاجتماعية هى انساق طبيعية يمكن ردها الى قوانين اجتماعية عامة ، ويقول فى ذلك فى كتابه عن « الانثربولوجيا الاجتماعية » الذى سبق لنا أن قمنا بترجمته منذ سنوات طويلة :

« اننى اعتقد أن من حقنا مطالبة الذين يقررون أن غاية الأنثربولوجيا الاجتماعية هى الوصول الى قوانين اجتماعية تشبه القوانين التى يصوغها العلماء الطبيعيون أن يقدموا لنا مثل هذه الصيغ التى تسمى (قوانين) فى تلك العلوم . ولكن لم يظهر للآن أى شىء يشبه ولو من بعيد قوانين العلوم الطبيعية ، وكل ما أمكن الوصول اليه هو بعض الأحكام الحتمية أو الغائية أو العملية ، وقد أتت كل التعميمات التى حاول بعض العلماء أطلاقها غامضة مبهمة فضفاضة مما يقلل من قيمتها وأهميتها . وهذا على فرض صدقها . والحق ان هذه التعميمات ليست سوى مجرد تكرار للمعانى الجزئية وابراز الأشياء العادية المألوفة فى صور أخرى وعلى مستوى استدلالى بسيط » . ثم يقول فى موضع أخر من الكتاب نفسه :

« وأظن أن الجهود التى يبذلها بعض العلماء للكشف عن القوانين الطبيعية للمجتمع هى جهود ضائعة لا طائل تحتها ولن تؤدى إلا إلى أثارة بعض مناقشات جوفاء عن المناهج . ومهما يكن من أمر ، فإننى لست ملزما بأن أبرهن على عدم وجود مثل هذه القوانين ، وإنما على الذين يقولون بوجودها أن يظهرونا عليها »(٥) .

(٥) أ . أ . إيفانز بريتشارد ، الأنثربولوجيا الاجتماعية ، الترجمة العربية ، الطبعة السادسة ١٩٨٠ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب صفحة ٩٢ .

ولقد تصدى أندريسكى للرد على إيفانز بريتشارد وكتب على صفحات مجلة Man يضرب بعض امثلة لما اسماه « بالقوانين » أو « التعميمات القانونية » مثل ارتباط انتشار نظام تعدد الزوجات بالتفاوت الاقتصادى الشديد فى المجتمعات البدائية ، وأن الحروب تؤدى الى ظهور الحكم الانفرادى وأن الزيادة الكبيرة فى عدد السكان تؤدى الى الحروب . وذكر حينذاك ان ثمة امثلة أخرى كثيرة يمكن ذكرها للتدليل على وجود القوانين الاجتماعية ، وان كان العلماء مع ذلك لم يصوغوا حتى الآن إلا عددا قليلا نسبيا من تلك القوانين نظرا لحداثة العلوم الاجتماعية عموما ، وأن هذا الموقف كان الناس يقفونه فى العادة من كل العلوم الأخرى فى أول عهدها ، وأنه لو صدقت تلك المزاعم لما كانت هناك الآن علوم الفيزياء والكيمياء والبيولوجيا(٦) .

واذا كان هذا هو موقف أندريسكى من مشكلة القوانين فى العلوم الاجتماعية وبالتالى موقفه من علم الاجتماع فان انتقاداته للتيار الذى يسير فيه علم الاجتماع يجب أن تؤخذ مأخذ الجد لأنها تلخص فى عمومها موقف الأنثربولوجيا من ذلك الاتجاه السائد فى علم الاجتماع فى الوقت الحاضر وفى أمريكا على الخصوص والذى يمكن القول بأنه يسيطر أيضا على علم الاجتماع فى مصر . فهذا الموقف يعارض فى الحقيقة المناهج والأساليب المتبعة فى علم الاجتماع اكثر مما يعارض مجال هذا العلم وميدانه . فالفارق الأساسى الذى لا يزال يفصل بين علم الاجتماع والانثربولوجيا هو فارق فى المناهج والأساليب والنظرة العامة الى كل منهما اكثر مما هو فارق فى مجال البحث كما كان عليه الحال فى أواخر القرن الماضى مثلا وأوائل هذا القرن ، حين كانت الأنثربولوجيا تركز أو حتى تكتفى بدراسة ما يعرف عموما باسم المجتمعات البدائية ، بصرف النظر عما قد يؤخذ على هذه التسمية من مآخذ ويوجه إليها من انتقادات . ولكن الملاحظ أن الأنثربولوجيا لم تلبث أن عملت على توسيع مجال اهتمامها لأسباب لا داعى للدخول فى تفاصيلها هنا الآن ، بحيث امتد ذلك المجال فشمل كثيرا من المجتمعات المحلية والنظم الاجتماعية والتنظيمات السائدة فى المجتمعات التقليدية ذات الحضارات العريقة مثل مصر والهند والصين وبلاد اليونان بل وأيضا المجتمعات الحديثة المتقدمة فى أوربا وأمريكا مثل دراسة المصانع والمتاجر الكبرى على ما فعل مثلا لويد وورنر L. Warner أو ما فعلت باميلا بريدنى Pamela Bradney حين درست محلات سلفريدج الشهيرة فى لندن فى الخمسينات ، وهو اتجاه ازداد وضوحا فى السنوات الأخيرة(٧) .

---

(٦) انظر مجلة Man عدد مايو ١٩٥١ ـ الفقرة العلمية رقم ١٢٠ .

(٧) أنظر فى ذلك مقالنا عن « الطريقة الأنثربولوجية لدراسة المجتمع » ، مجلة كلية الآداب جامعة الاسكندرية ١٩٥٦ . وعلى الرغم من أن المقال قديم ويرجع الى اكثر من ثلاثين سنة إلا أن الخطوط الرئيسية فيه لا تزال قائمة وتكشف إلى حد كبير عن الوضع الحالى .

ومع ذلك فإن هناك من العلماء من يرون أن هذا الاهتمام بالمجتمعات المتقدمة الحديثة لم يعد على الأنثربولوجيا أو الأنثربولوجيين بعائد مثمر يتناسب مع العناء الذى يتحملونه فى دراسة تلك المجتمعات والجماعات والتنظيمات المعقدة . كذلك يلاحظ على الجانب الآخر أن علماء الاجتماع أخذوا من ناحيتهم يهتمون فى السنوات الأخيرة بدراسة المجتمعات التقليدية رغم كل ما كان يقال حتى عهد غير بعيد من أن علم الاجتماع يهتم فى المحل الأول بدراسة المجتمع الحديث وبخاصة المجتمع الصناعى والمجتمع الحضرى . واتجه بعض الدارسين السوسيولوجيين مثلا الى دراسة المجتمعات الصحراوية والجماعات القبلية البدوية وحاولوا تطبيق أساليب البحث السوسيولوجى فى ذلك التى تعتمد أساسا على صحائف الاستبيان التى قلما يلجأ إليها الانثربولوجيون إلا فى مرحلة تالية من دراساتهم الميدانية ، وللحصول فقط على بعض المعلومات الرقمية التى تعزز من ملاحظاتهم وتؤكد - أو تنفى - صحة المعلومات الاثنوجرافية التى حصلوا عليها من خلال الملاحظة والمعايشة والمشاركة . وهذا معناه فى حقيقة الأمر ان الأنثربولوجيا لا ترفض أسلوب جمع البيانات عن طريق الاستمارات أو صحائف الاستبيان فى حد ذاته من حيث هو أسلوب أو طريقة تساعد على الوصول الى معلومات مؤكدة ويقينية ، إنما الذى يرفضونه بشدة هو الاكتفاء بهذه الطريقة لجمع المعلومات أو المغالاة فى استخدامها والاعتماد عليها ، اعتقادا بأنها تضفى طابعا علميا على الدراسات السوسيولوجية وترفع من قدرها ومن اهمية ومكانة علم الاجتماع وتضعه فى مستوى واحد مع العلوم الطبيعية .

هذه الرغبة فى محاكاة العلوم الطبيعية واستخدام مناهجها والمغالاة فى ذلك تعكس ما يمكن تسميته بشعور علم الاجتماع بأزمة كيان identity crisis حسب التعبير الذى استخدمه ماكراى McRae . فالتمسك باتباع مناهج هذه العلوم يهدف فى آخر الأمر إلى تأكيد (علمية) علم الاجتماع والارتفاع به الى مستوى العلوم الطبيعية أوما يطلق عليه أحيانا العلوم الحقيقية أو العلوم الصعبة . وليس من شك فى أن هذا الاتجاه قد ساعد على تحقيق نتائج طيبة فى بعض المجالات وبخاصة فيما يتعلق بقياس بعض الظواهر الاجتماعية ولكنه أدى من الناحية الأخرى الى ابتعاد علم الاجتماع - فى رأى الأنثربولوجيين - عن موضوعه الأساسى وهو فهم الانسان والمجتمع فهما يجمع بين الدقة والعمق والشمول . ويبدو أن المقصود بذلك ليس هو دراسة الظواهر الانسانية المختلفة دراسة موضوعية منزهة عن الميول وعن الأهواء والتحيزات بقدر الرغبة فى محاكاة العلوم الطبيعية عن طريق تطبيق الأساليب والطرق المنهجية التى تتبعها تلك العلوم .

وليس ثمة أدنى شك فى أن كثيرا من الدراسات السوسيولوجية قد أفلح فى أن يحقق درجة عالية ، من القدرة على تطبيق تلك المناهج والأساليب ، كما تكشف عن مدى الجهود الطويلة المضنية التى بذلت فى جمع المعلومات وتبويبها وجدولتها ورسم الأشكال

والسوسيوجرامات وما إليها ، وعلى ذلك فإن العائد العلمي من هذا كله لا يساوى ـ في نظر الانثربولوجيين ـ كل ذلك الجهد والعناء والوقت الذى انفقه في هذه العمليات المضنية . وأود أن أشير هنا إلى رسالة جامعية أتيح لى الاشتراك في مناقشتها بإحدى جامعاتنا منذ بضع سنين ، وقد بذل صاحبها جهودا جباره بغير شك في جمع المعلومات الرقمية وملأها بالجداول والمعادلات الرياضية وتفنن في رسم الأشكال البيانية والسوسيوجرامات المعقدة التى تدل على قدرة هائلة على المثابرة والصبر والعمل ، وهى قدرة تثير الاعجاب ، ومع ذلك جاء التحليل الكيفى لتلك الأرقام والمعلومات الرقمية الكثيرة على درجة كبيرة من الضحولة مما يكشف عن الفشل في التغلغل في أعماق المشكلات الاجتماعية التى كان يعالجها . ويعتقد الانثربولوجيون ، أو بعضهم على الأقل ـ وأنا من ذلك البعض ـ ان كل هذه الأساليب والوسائل المنهجية كثيرا ما تستخدم شعارا يخفى عدم القدرة على الفهم والعجز عن التحليل .

ومع ذلك، فإن من الخطأ أن نعتقد أن الانثربولوجيين ينفرون من المناهج والأساليب الكمية والاحصائية لذاتها ، وإنما هم يرفضون الميل الى المبالغة في استخدامها على ما سبق أن ذكرت ، لأن هذه المبالغة كفيلة ، بأن تسلب الظواهر الاجتماعية ما فيها من حياة وعمق ، أو أن تسلبها (انسانيتها) إن صح هذا القول ، وترد النسق الاجتماعى بذلك الى نسق شبه آلى . ويكفى أن نذكر هنا أنه في أواخر القرن الماضى ، وبالذات في عام ١٨٨٩ كتب تايلور ـ ابو الانثربولوجيا الاجتماعية كما كان يعرف ـ مقالا في مجلة المعهد الملكى للانثربولوجيا S. R. A. تحت عنوان On a Method of Investigating the Development of Institutions Applied to the laws of Marriage وفيه تعرض لظاهرة تجنب الزوج لحماته في بعض المجتمعات وهى ظاهرة معروفة وكثر الكلام فيها وعالجها كثير من علماء الانثربولوجيا والتحليل النفسى . وقد أمكن لتايلور في ذلك الحين ولكل قرن كامل من الآن أن يقرر في ضوء المعلومات الكثيرة التى جمعها من مختلف المجتمعات ومقارنتها بعضها ببعض ، وجود درجة عالية من التلازم بين هذه الظاهرة وعادة سكنى الزوج عند أهل زوجته ، بينما لاحظ على العكس من ذلك أنه حيث تنتقل الزوجة للاقامة مع أهل الزوج تسود ظاهرة تجنب الزوجة نفسها لحميها . ولكن لم يقيض لتايلور الاستمرار في هذا الاتجاه الذى يستعين فيه الباحث بالاحصائيات الأولية ، كما أن الأنثربولوجيين الذين جاءوا من بعده كانوا دائما يقنعون بالتحليل الكيفى ، وان كانت الدعوة إلى الاستعانة بالاحصائيات والتحليل الكمى قد وجدت بعض الإحياء في أواخر الاربعينات من هذا القرن وظهرت بعض الدراسات التى تنادى بضرورة العودة الى الاستخدام المنهج الاحصائى في الانثربولوجيا ولكن ضمن حدود معينة .

ولقد كان الأستاذ مير فورتس Meyer Fortes من اكبر الدعاة الى استخدام منهج الاحصاء في دراسة الظواهر الاجتماعية في المجتمعات « البدائية » رغم كل ما يقال عن صعوبة ذلك وبخاصة بالنسبة للجماعات الرعوية التى لا تستقر في مكان لفترات طويلة من الزمن .

ويرى فورتس أن السلوك الانسانى فى مظاهره الجماعية يمدنا بالفئتين من المعلومات أو الحقائق : الفئة الأولى هى الحقائق ذات الدلالات الكمية التى تشير الى الحجم أو المقدار ، مثل مقدار المهر أو عمق البدنة مقدار بعدد الأجيال ، والفئة الثانية هى الحقائق ذات الدلالات الكيفية التى تحتاج الى مجرد الوصف والتفسير مثل الالتزام بضرورة دفع المهر تبعا لخطوات وقواعد ومراسيم محددة ، أو مثل الاعتقاد فى السحر والشعوذة . ولا يشك الأستاذ فورتس فى أن تطور العلم سوف يؤدى بالتدريج إلى اخضاع المعلومات التى تعالج الآن فى حدود وألفاظ كيفية للتفسيرات والتحليلات الكمية أو العددية . بل ان الأمر يصل به الى حد القول بأن الجوانب الكيفية للظواهر والوقائع الاجتماعية تؤلف الثقافة Culture ، بينما يكاد يقصر استخدام كلمة « البناء Structure » على ملامح الوحدات الاجتماعية والنظم التى يمكن اخضاعها للتحليل الكمى ... ونجد مثيلا لمثل هذه الآراء عند عالم الأنثربولوجيا الفرنسى الشهير كلود ليفى ستروس(٨) .

فكأن الانثربولوجيين لا يرفضون منهج الإحصاء لذاته ، وإنما الذى يرفضونه هو المغالاة فى استخدام ذلك المنهج والتضحية فى سبيل ذلك بالموضوع وبالتحليل الكيفى العميق ، مما يسلب الظواهر الاجتماعية (حياتها) ، إن صح هذا التعبير . وعلماء الأنثربولوجيا لا ينسون فى آخر الأمر أنهم يدرسون (الانسان) والثقافة والمجتمع بكل ما تحتوى عليه هذه المقولات الثلاث من أبعاد وما تتضمنه من أنماط للسلوك والتصرفات والقيم والمعتقدات والعلاقات الاجتماعية المعقدة والمتشعبة والمتشابكة . ولكن (الانسان) و(الثقافة) و(المجتمع) لا تلبث أن تتوارى بحيث تكاد تختفى تماما وراء ذلك الكم الهائل من الأرقام والجداول والنسب والمعادلات التى تسترعى الانتباه وتثير الاعجاب بغير شك ، ولكن على حساب تلك (المقولات) الثلاث التى هى فى آخر الأمر الموضوع الحقيقى للدراسة .

ومع ذلك فلابد من الاعتراف بأن علماء الأنثربولوجيا يرون رغم كل شىء أن التحليل الكيفى وحده لن يكفى بحال لإعطاء صورة كاملة ومتكاملة عن كثير من الموضوعات التى يتناولونها بالدراسة والتحليل ، وان الأمر يحتاج فى مثل هذه الحالات إلى الحصول على بعض المعلومات الرقمية التى تلقى ضوءا على التحليل الكيفى وتؤكده وتضفى عليه درجة عالية من الدقة . والأستاذ ميير فورتيس ، وهو من أهم وأكبر رواد المدرسة البنائية فى بريطانيا يقول عن ذلك فى مقال هام له نشره فى كتاب « البناء الاجتماعى » (Social Structure) ـ وهو كتاب يضم

(٨) يمكن للقارىء الرجوع فى ذلك إلى الجزء الأول من كتابنا عن البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ـ المفهومات ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب . الطبعة الثامنة ١٩٨٢ ، صفحات ٣٨ ـ ٥٣ حيث توجد بعض الأمثلة وبعض المناقشات حول الموضوع .

مجموعة من المقالات التى أسهم بها تلاميذ الأستاذ رادكليف براون وزملاؤه بمناسبة تقاعده ـ : « لقد حاولت أن أبين فى هذا المقال ان التحليل الاحصائى الأولى أمر لازم لتوضيح بعض مشكلات البناء الاجتماعى » ويشفع ذلك باعترافه بأن استخدام العبارات الوصفية لن يفيد كثيرا ، بينما استخدام المعلومات الرقمية كثيرا ما يساعد على ادراك أن « تنظيم العائلة مثلا هو نتيجة لتفاعل وتداخل عدد من العوامل المحددة تحديدا لا يخلو من الدقة » . فكأن استخدام العمليات الاحصائية (الأولية) ـ حسب تعبيره ـ يساعد فقط على إزالة ما يحيط ببعض المصطلحات والعبارات الكيفية من غموض وابهام . وفى هذه الحدود فقط يرى كثير من الأنثربولوجيين ـ وأنا منهم ـ إمكان الاستعانة بالمعلومات الرقمية ، وإن كان هناك اتجاه واضح الآن بين بعض الأنثربولوجيين الصاعدين نحو زيادة الاعتماد على المناهج والأساليب الاحصائية ، بنفس القدر وبنفس الدرجة التى نجدها فى كثير من الكتابات السوسيولوجية ، وذلك على اعتبار ان مثل هذه المناهج تؤكد (علمية) علم الانسان . وهذه قضية أخرى لا داعى للدخول فى تفاصيلها لأنها تتعلق بما اذا كانت الأنثربولوجيا هى (علم) الانسان أو (دراسة) الانسان ، إى إذا ما كانت أقرب إلى العلوم الطبيعية أم إلى الدراسات الانسانية .

وأيا ما يكون الأمر فلا تزال الأنثربولوجيا تعتمد على الأداتين الرئيسيتين التقليديتين اللتين تميزان البحوث الأنثربولوجية عن البحوث السوسيولوجية وهى الملاحظة والمشاركة أو المعايشة . واذا كان الأنثربولوجيون يستعينون بأساليب وطرق أخرى فإنهم يعتبرونها أساليب وطرقا بل ومناهج (مكملة) . واغلب الباحثين والدارسين ـ وأنا أدخل فى هذه الفئة أيضا ـ يلجأون الى تلك الأساليب والطرائق بما فيها من جمع المعلومات الرقمية وتحليلها ، فى مرحلة متأخرة نسبيا من الدراسة الحقلية بعد أن تستبين أمامهم الأمور وتتضح لهم المجالات التى تحتاج بالضرورة الى مثل هذه المعلومات الرقمية . أى أن الموضوع نفسه هو الذى يفرض على الباحث الأنثربولوجى الأسلوب والطريقة التى ينبغى عليه الالتجاء اليها والاستعانة بها لاستكمال ما تعجز الملاحظة المباشرة والمعايشة عن الوصول اليه بدقة ووضوح ، أو حيث لا يكون ثمة مفر من ذلك . فالاقامة المستمرة الطويلة التى يفترض أنها تستغرق سنة كاملة والتى كثيرا ما تمتد الى أبعد من ذلك تتيح للباحث الأنثربولوجى الجاد المتعمق أن يكرر الملاحظة ، ويصحح ما قد يقع فيه من أخطاء ، أو ما قد يدلى به بعض الأخباريين من معلومات غير دقيقة سواء عن قصد أو غير قصد ، والاقامة الطويلة أيضا تتيح للباحث الأنثربولوجى الجاد أن يقيم علاقات قوية حميمة مع أعضاء الجماعة التى يدرسها وبذلك يستطيع أن يتعمق فى دراسة وفهم علاقاتهم الاجتماعية ونظمهم وفهمهم بطريقة لن تتيسر للباحث السوسيولوجى الذى يعتمد على الاستمارة او الذى لا يقيم فى مجتمع البحث فترة تكفى لدراسة وتحليل العلاقات الاجتماعية المعقدة المتشابكة بطريقة مباشرة . كذلك فإن الاقامة الطويلة والملاحظة والمعايشة تفتح للباحث الجاد طيلة الوقت مجالات وميادين جديدة من خلال ما يمكن تسميته بالحوار مع الظاهرة .

فالباحث هنا يستعين (بإنسانيته) فى فهم النظم الاجتماعية وأنماط السلوك المختلفة والحوافز والدوافع الكامنة وراء ذلك السلوك ، وهذه أمور لا نجدها فى العلوم (الطبيعية) أو فى البحوث السوسيولوجية التى تلتزم بتطبيق مناهج هذه العلوم . فليس ثمة تعاطف مثلا بين الباحث الفيزيائى والذرات أو بين الباحث البيولوجى وذباب الفاكهة وهكذا ، وذلك بعكس الحال بالنسبة للباحث الأنثربولوجى وأعضاء الجماعة التى يدرسها . وهذا هو ما أقصده من حديثى عن الحوار بين الباحث الأنثربولوجى وموضوع بحثه ، وهو حوار ضرورى لفهم المشكلات فهما حقيقيا عميقا ، بينما لا تعترف العلوم الطبيعية بوجود مثل هذا الحوار ، وذلك لأن موضوعات بحثها تدور حول (الأشياء) وليس حول (الأشخاص) . وقد أخطأ كثير من علماء الاجتماع حين أخذوا القاعدة الأولى من القواعد الأساسية التى وضعها دوركايم فى كتابه العظيم الذى لم ندرسه بعد الدراسة التى يستحقها رغم أنه نقل الى العربية ، منذ ما يقرب من نصف قرن . فالقاعدة الأولى من قواعد (المنهج) تقول : يجب دراسة الظواهر الاجتماعية مثلما تدرس الأشياء ، ولم يقصد دوركايم أن ندرسها على انها أشياء ، وبذلك لم يستبعد اميل دوركايم تماما ذلك التعاطف الذى يمكن أن يقوم بين الباحث وموضوع بحثه ، وهذه مسألة تحتاج على اية حال للبحث وإعادة النظر فى المنهج الدوركايمى من زاوية جديدة .

ولكن الذى يهمنى الآن هو ان كثيرا من المشتغلين بالعلوم الانسانية انتبهوا منذ زمن طويل الى ضرورة اهتمام الباحث السوسيولوجى والباحث الأنثربولوجى على السواء بهذا التعاطف أو تلك المشاركة الوجدانية ، واعتبارها جزءاً أساسيا من أسلوب البحث لا داعى للتنكر له او التنصل منه . وقد أطلق كولى Cooley منذ زمن غير قريب على هذه العملية اسم الاستبطان التكاملى Sympathetic Introspection واعتبرها جزءا من منهج البحث على الرغم من انها تثير كثيرا من الصعوبات أمام الباحث الذى يجد نفسه موزعا بذلك بين متطلبات الموضوعية العلمية والجانب الذاتى الذى يتمثل فى التعاطف مع الأشخاص الذين يدرس حياتهم وسلوكهم وافكارهم وقيمهم . والظاهر على اية حال أن هذا الاتجاه الذى طال إهماله والانصراف عنه تحت دعوى تحقيق الموضوعية قد بدأ يظهر من جديد فى السنوات الأخيرة ويستقطب أعددا متزايده من العلماء الشبان الذين يريدون أن يعيدوا الى الأنثربولوجيا انسانيتها باعتبارها دراسة انسانية كما كانت عليه حين ظهرت فى أواخر القرن الماضى . بل إن هؤلاء العلماء الشبان يتكلمون الآن عما يسمونه بأزمة التمثيل Crisis of representation فى العلوم الانسانية ويشيرون بذلك الى ان المغالاة فى (الموضوعية) التى تتمثل فى كثير من البحوث السوسيولوجية معناها فى آخر الأمر إغفال الناس انفسهم ومعاملتهم معاملة الأشياء الجامدة ، وإن كتابات هؤلاء الباحثين تغفل تماما وجهة نظر الناس او اعضاء الجماعة التى يدرسونها ، وهذا هو ما قصدته حين تكلمت عن النزعة العلمية الزائفة التى تصبغ بعض الكتابات السوسيولوجية التى تستهويها فكرة الوصول الى علم عام للانسان يرتكز على قوانين اجتماعية ثابتة تشبه قوانين العلوم الطبيعية .

وقد تكون الأنثربولوجيا سارت فى هذا الاتجاه بعض الوقت ، بل ولا يزال هناك كثير من الجدل حول إمكان الوصول الى مثل هذه القوانين ، ولكن المهم هو أن الأنثربولوجيا بدأت تنتبه كما قلنا إلى أعضاء الجماعة انفسهم الذين يدرسونهم ، وتعطى كثيرا من العناية لآرائهم ووجهة نظرهم وتفسيراتهم هم أنفسهم لسلوكهم ونظمهم وعلاقاتهم ومعتقداتهم وقيمهم بعد أن كان هؤلاء العلماء يقدمون تفسيراتهم الخاصة لتلك الظواهر المختلفة . وبدأ يظهر بذلك ما يسمى الآن بالأنثربولوجيا التفسيرية أو التأويلية interpretive anthropology(*) وهى تعيد الى الأذهان كتابات سير جيمس فريزر بالذات وبوجه أخص كتابه القيم (الغصن الذهبى The Golden Bough) وهو مثال آخر للكتب العظيمة التى لم تلق ما تستحقها من عناية الباحثين عندنا على الرغم من أنه يعتبر أحد الركائز الأساسية فى تاريخ الأنثربولوجيا .

*** ***

ولم يكن القصد من هذا المقال القصير أن أعرض لكل جوانب التشابه أو الاختلاف بين الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع فهذا أمر يطول وقد يحتاج الى كتاب كامل . ولكننى كنت أحاول أن اعبر هنا عن نظرتى الخاصة وعن موقفى من الأنثربولوجيا قبل أن أكشف عن نظرتى إلى علم الاجتماع . وهذه النظرة تصدر عن موقف خاص التـزم به فى بحـوثى ودراساتى وتـدريسى ، وهو الالتزام بتعاليم ومناهج وتحليل المدرسة البنائية فى الأنثربولوجيا التى تنظر الى المجتمع ككل ، وتحاول الكشف عن التداخل والتفاعل بين العـلاقات والنـظم والانساق بصـرف النظر عن الموضوع الذى يهتم به الباحث . وأنـا ادرك تمام الادراك الانتقـادات التى توجـه الى هذه الدراسة وبخاصة فيما يتعلق باغفالها للبعد التاريخى فى دراسة المجتمع وهو نقد فيه قدر كبير من (الوجاهة) ـ وأنا استخدم هذه الكلمة عن عمد ـ إذا نحن نظرنا الى البحوث الأنثـربولوجيـة الأولى الرائدة التى كانت تدور بالضرورة حول الجماعات (البدائية) التى لم يكن لها تاريخ معروف أو مدون والتى لم تكن تتعرض لعوامل التغير السـريع التى تتعـرض له نفس هذه المجتمعات الآن .

ولكن الذين يتمسكون بهذا النقد عليهم أن يقارنوا على سبيل المثال ، بين دراسة إيفانز بريتشارد للنوير وهى مثال للدراسة الاستاتيكية التى تغفل بالضرورة البعد التاريخى وبين دراسته هو نفسه للحركة السنوسية فى كتابه The Sanusi of Cyrenaica . فطبيعـة المجتمع وطبيعة الموضوع تفرض على الباحث الى حد كبير المنهج الذى يستخدمـه فى التحليل والذى

(*) من أحدث الكتب التى تعرض لهذا الموضوع كتاب G. E. Marcus and M. M. Fischer; Anthropology as Cultural Critique. Chicago U. P. 1986.

يحقق فهما أعمق للظواهر الاجتماعية والثقافية السائدة فى المجتمع . والموقف من التحليل التاريخى هنا يشبه تماما الموقف من التحليلات الاحصائية التى اشرنا اليها ، وكما أن الاساليب الاحصائية لا ترفض لذاتها فإن التحليل التاريخى يجب الا يطلب لذاته ، أوخضوعا ومسايرة لاتجاه أيديولوجى يعرف كيف يرفع صوته فوق بقية الأصوات . ولكن ليس من الضرورى أن يكون أعلى الأصوات هو أحقها بالاتباع .

أحمد أبو زيد

عـن فلسـفة المنهـج

وأزمـة التنظير فى علم الاجتماع

دكتور حسـن السـاعاتى

٢ ـ

عن فلسفة المنهج
وأزمة التنظير فى علم الاجتماع

دكتور حسن الساعاتى

الهدف الرئيسى الذى يوجه باستمرار كل خطوات مشوارى الطويل هو العمل على إرساء قواعد مدرسة عربية فى علم الاجتماع يكون لها نظرياتها الخاصة التى تنأى بنفسها عن التبعية الفكرية للعلماء الأجانب ، وتكون قادرة بإدراكها لأبعاد هويتنا الذاتية وواقعنا الاجتماعى ، على تشييد مركب يتميز بالجدة وبالأصالة يكون بمثابة إسهام نظرى ومنهجى فى الفكر الاجتماعى العالمى .

ذلك فى الحقيقة كان شعورى دائما . وهو شعور يترجم باختصار شديد جنبات كل من الواقع الاجتماعى بعد أن صار لدينا علم اجتماع من ناحية ، ومن الناحية الأخرى ملامح التاريخ الطويل الذى قطعه ـ بحكم السنين ـ علم الاجتماع ، وقدر لى أن القطعة معه حتى اليوم .

ونستطيع أن نتتبع مراحل هذا التاريخ الى ما وراء ثلاثة أرباع القرن من الزمان فسوف يساعد ذلك بالتأكيد على الوقوف على مدى عراقة علم الاجتماع فى مصر من ناحية ، وعلى أهم ملامح هذه العراقة وتكشفاتها من الناحية الثانية . فقد بدأت أول الدروس الاجتماعية تلقى على طلاب الجامعة المصرية فى ذلك الوقت ، حيث تأسست الجامعة فى عام ١٩٠٨ كجامعة أهلية ، ثم أصبحت حكومية اعتبارا من عام ١٩٢٥ . ومع تبعيتها للحكومة وتحولها إلى جامعة رسمية كان قسم الاجتماع بكلية الآداب بها أحد الأقسام التى بدأت فيها الدراسة . وتخرجت الدفعة الأولى فى هذا القسم عام ١٩٢٩ .

ولكن إذا أمعنا النظر فى هذه البداية ذاتها ، فسوف تتبدى أمامنا أولى الملاحظات التى يتعين أن نقف أمامها وهى أن علم الاجتماع دخل الى مصر من الباب الفرنسى . فمنصور فهمى كان أول مصرى حصل على درجة الدكتوراه من فرنسا عام ١٩١٣ ، كما حصل طه حسين على

درجته العلمية عن رسالته عن ابن خلدون وفلسفته الاجتماعية من جامعة باريس عام ١٩١٨ ، ثم تبعهما على عبد الواحد وافى فحصل على درجة الدكتوراه من باريس فى علم الاجتماع عام ١٩٣١ ، ليصبح فيما بعد أول رئيس لقسم الاجتماع بجامعة القاهرة . وبعد ذلك تتابعت حلقات السلسلة وسيطرت المدرسة الفرنسية على علم الاجتماع داخل مصر سيطرة واضحة . وأنا لا أقصد بذلك من ذكرت فحسب ، ولكنى أذكر أيضا الدكتور عبد العزيز عزت الذى درس طوال الثلاثينات فى باريس ، ثم رأس قسم الاجتماع بجامعة القاهرة بعد الدكتور على وافى من عام ١٩٤٤ وحتى عام ١٩٦٨ .

ولا جدال فى أن هذه الوضعية لها فى ذاتها الكثير من الدلالات التى لا اعتقد أنها بخافية على القارىء . ومع ذلك فنحن لو ذهبنا بعيدا عن هذه السيطرة الشكلية ، فسوف نلتقى بما يعتبر من وجهة نظرى المشكلة الأكثر خطورة ، حيث لا يغرب عن بالنا أن أول الأقلام المصرية التى كتبت كتابة أكاديمية فى علم الاجتماع باللغة العربية قد خلطت خلطا مؤسفا بين الترجمة والتأليف . وارتبط بهذه الظاهرة ، وسار معها ، أن اتجهت تلك الأقلام إلى كتابة الكتب لأنها الأيسر والأسرع والأكثر أمانا ، فتباعدت مع الزمن عن البحث الميدانى لواقع المجتمع المصرى .

وكثيرا ما نمر بهذه الظاهرة دون أن نحاول تفسيرها أو بحث نتائجها وآثارها . وفى اعتقادى أن ذلك الموقف قد مثل أحد المنزلقات التى ما كان يجب أن ننساق إليها . فقد كان من الطبيعى أن يؤدى ذلك الحال الى أن يسير علم الاجتماع فى حلقة مفرغة : فالتلخيص والترجمة وإخراج الكتب يدفع صاحبه بعيدا عن مشقة العمل الميدانى على الرغم مما ينطوى عليه ذلك من غرابة بالغة باعتباره دارس للمجتمع . ثم تجىء الحلقة الثانية مرتبطة بسابقتها ، حيث أن نقص الخبرة الميدانية ، بل انعدامها كليه فى احيان كثيرة ، يدفع صاحبها إلى الانكباب (والانكفاء) على تأليف الكتب المدرسية ، وهذا بدوره يزيده بعدا عن البحث ، وهكذا تكتمل الدائرة وتحكم حصارها حول أصحاب هذا العلم .

ولم يكن قبل أواخر الأربعينات أو حتى فى الخمسينات الأول عندما بدأ يمازج هذا الواقع تيار آخر جديد ، بدا وكأنه قادر - على الأقل بطموحاته وقتذاك - على تحريك المياه الآسنة فى تلك البحيرة التى طال أمد ركودها . ففى تلك الأثناء كنت قد حصلت على درجة الليسانس الممتازة فى قسم اللغة الانجليزية بجامعة القاهرة عام ١٩٣٨ ، ثم ارسلت فى عام ١٩٣٩ فى بعثة إلى بريطانيا لدراسة المشكلات الاجتماعية والصحة النفسية وعلم الاجتماع الجنائى ، وهى بعثة امتدت سنواتها إلى عام ١٩٤٦ أى أنها استغرقت سنوات الحرب العالمية الثانية كلها .

ومن وجهة نظر تبعد عن أى تحيز ذاتى وتعبر عن اقتناع يشارك فيه الكثيرون ، فقد كان ذلك إيذانا بوقوع تجديد نظرى ومنهجى فى آن واحد معا . وذلك على اعتبار انى صاحب أول

رسالة دكتوراه فى علم الاجتماع تجيزها جامعة أوربية هى جامعة لندن من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية وتستند إلى دراسة ميدانية تم إجراؤها فى أرض الوطن وعن ابناء وطنى .

وثمة كثيرون يعتبرون هذه الخطوة فى ذاتها علامة بارزة على حدوث نوع من التحول . خاصة وأنهم يربطون ذلك بناحية أخرى اعتقد أنها لا تقل اهمية ، وأعنى بها أن اللغة الأجنبية التى تعلمتها ودرستها فى مصر وهى الانجليزية كما قلت ، والتى كانت ـ بالطبع ـ اداتى العلمية ايضا اثناء دراستى فى بريطانيا قد ساعدت ـ فى اعتقادهم ـ على أن ينفتح علم الاجتماع المصرى على نافذة أخرى يطل منها على التراث الاجتماعى المكتوب باللغة الانجليزية وهو تراث يمتد ولا شك الى ما وراء حدود بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية الى بقاع وانحاء أخرى عديدة من العالم .

وكنت قد اشرت توا إلى تخرجى فى قسم اللغة الانجليزية بجامعة القاهرة . ومع ان القسم كان يمثل بداية مستقبل طيب مما يتمناه اى شاب جاد يصبو إلى تحقيق ما يجيش بصدره من آمال وأحلام ، إلا أن أعظم ما صادفته فى تلك السنوات المبكرة من دراستى الجامعية ، كانت ولا شك تلك الظروف والمؤثرات التى احاطت بى والتى أخذت انتبه من خلالها على وجود ذلك الميل الأصيل فى نفسى إلى الدراسة الاجتماعية وبحث ما يعترض حياة المجتمع والافراد من مشكلات . وكأنما كنت أحمل فى داخلى بدايات أو بذور انسان مقدر له أن يكون أحد المهتمين بشئون المجتمع وبعلم الاجتماع .

وليس من شك فى أن الطلاب فيما بينهم يتعلم بعضهم من البعض الآخر ، ومع اننى كنت محظوظا بما فيه الكفاية بتلك الزمالات والصداقات التى مكنتنا جميعا من أن نسير بنجاح ملحوظ ، إلا اننى لا أبالغ مع ذلك اذا قلت أننى وأنا فى الجامعة قد التقيت بأعمق المؤثرات التى قدر لها أن تساعد فى تشكيل عقليتى واتجاهاتى لدرجة أننى كثيرا ما كنت اسائل نفسى عن السبب أننى اتجهت الى قسم اللغة الانجليزية بعيدا عن التخصص فى دراسة المجتمع والفلسفة وعلم النفس والمنطق والاخلاق ... الخ . ولا استطيع فى هذا المقام وأنا أعود بذاكرتى الى الوراء إلا أن اذكر بالفضل كله العمالقة الكبار الذين درسوا لى فى الجامعة ، فقد أخذت علم النفس على أيدى يوسف كرم ودرست الفلسفة مستمعا الى محاضرات الدكتور أبو العلا عفيفى . وإن كان من المهم مع ذلك كله القول بأن أثرا بالغا قد خلفه فى عقلى وروحى ولا شك فضيلة الأستاذ مصطفى عبد الرازق الذى درس لى المنطق وانا بالسنة الأولى بالجامعة .

أما بعد ذلك بسنوات ، اى فى مراحل دراستى اللاحقة بالخارج وأنا احضر للدكتوراه فربما كان الاستاذ « كارل مانهايم » Karl Mannheim فى مقدمة الذين تأثرت بهم باعتباره كان استاذا لى فى عام ١٩٤٠ . أى فى تلك الفترة الأولى لوجودى فى بريطانيا وبداية تفتحى على مرحلة جديدة من البحث والتحصيل . ثم بعد ذلك لست انسى أيضا « هيرمان مانهايم -Her)

man Mannheim) أستاذ القانون الجنائي والمشرف الثاني على رسالتي . وكـذلك « هارولد لاسكى » (Harold Laski) أستاذ العلوم السياسية فى جامعة لندن .

وقد لا يكون كافيا مجرد الاشارة الى هذه الاسماء على هذا النحو المبتسر الذى لا يفيها حقها ولا شك ، لأننى عندما أتحدث عن مسألة التأثيرات والمؤثرات أشعر بضرورة أن أوضح أمرا بذاته هو أننى أشـير بذلك إلى مجمـوعة من الاشخـاص الذين ظلوا لامعين ومبـرزين فى مجالات تخصصهم التى لا استطيع الادعاء بأننى قد خلفت أو حللت محل أيا منهم فى أى من هذه المجالات ، بمعنى أنهم كانوا يمثلون بالنسبة لى نوعية خاصة من الرجال الذين ساعدونى فى التعرف على كثير من الاشياء وفى إزالة الغموض من حول كثير من الأمور التى كنت أشعر بأننى أرغب فى التعبير عنها . ومن هذه الزاوية كانت تستغرقنى الساعات وأنا استمع للشيخ مصطفى عبد الرازق الذى قدم لنا المنطق لا باعتباره مجرد دراسة جامدة لقوانين الفكر أو لمجموعة من القواعد والأحكام والقضايا ، ولكن باعتباره ما يساعد على طبع اللامعقول بطابع المعقولية التى تحل الفهم والادراك محل الخلط والتشويش وهو ما لا يتم إلا بالتوصل الى الرابطة أو العلاقة السليمة بين العقل وما تتم ملاحظته من وقائع اجتماعية قائمة .

أما بقية الأسماء التى ذكرتها فى مصر فمازالت أذكر أصحابها كرواد نجحوا فى أن يعطوا العلم طابعا أخلاقيا فريدا . ولست أقصد بذلك مجرد الغاية الأخلاقية التى تنبغى أن تكون للعلم ، وانما تلك العلاقة الأخلاقية ايضا التى يتعين على الاستاذ وعلى الطالب أن يتصف بها . أخلاقيات العلم والعاملين فى المشروع العلمى على السواء . وقد ساعدتنى هذه الاسماء على أن ادرك كيف أن هذه الغاية الأخلاقية هى مما يستحق النضال من أجله بالفعل ، كيما ترسخ القيمة الكبرى فى الاعماق .

وقد يبدو غريبا بالنسبة للبعض ان أتحدث عن التأثير الذى خلفه هـارولد لاسكى فى تفكيرى خاصة وأنا لست من المتخصصين مثله فى العلوم السياسية . ومع ذلك فقد استطاع لاسكى أن ينفذ الى اعماقى وأن يترك بصماته حتى انه بدا لى النموذج الأمثل للمحاضر الناجح الذى يعرف تماما كيف يهيىء أو يخلق جو « الاتصال والمشاركة » اللازمين بين المحاضر والذين يستمعون اليه وهو ما يحتاج فى ذاته إلى توافر خصائص عقلية وعلمية وشخصية معينة تجعله قادرا على تناول حقائق مادته باسلوب علمى دقيق ، وإن يك يتسم فى الوقت نفسه بالسهولة وبالوضوح بما يجعلها فى متناول افهام الآخرين . وظنى على أى الأحوال أننى ما زلت واقعا تحت هذا التأثير الذى لم يفارقنى ابدا لدرجة أننى أتمثله دائما فى طريقة إلقائه محاضراته ، وفى انطلاقه وهو يحاضر بتلقائية متدفقه ، دون أن يستعين بأى شىء مكتوب أو حتى بملاحظات أو نقاط سبق تدوينها .

ومع ان كل هذا مما يعتبر كسبا فى ذاته ، فإن الشىء الهام هو نجاحه فى غرس بذور تلك التوجهات الاشتراكية التى قدر لفكرى أن ينطبع بها وأن يفصح عنها بعد ذلك . فالاستاذ لاسكى وهو يحاضرنا فى مشكلات السيادة وفى النظرات والمواقف الغابية التى كانت تسعى إلى خلق واقع اجتماعى وسياسى واقتصادى جديد لانجلترا عن طريق نشر نظرات عملية لحل المشاكل الاجتماعية بالوسائل الادارية والتشريعية ، لم يك يفصل أبدا بين النظر أو التأمل والواقع العملى ولكنه اعتمد على معطيات التجربة الحية كما خاضها وعاشها ، وعلى معطيات العقل وهو يحاول تفسير هذه المعطيات ويسعى الى تعديلها أو حتى تغييرها ، وإذا أقول أن لاسكى كان موهوبا حقا فى ابراز تلك الروابط بين الجوانب النظرية والجوانب العملية والتطبيقية الشىء الذى يفتقر اليه كثير من باحثينا الاجتماعيين .

أما فيما يتعلق بهيرمان مانهايم ، فاعتقد أن اثره الحقيقى لا يتمثل فحسب فى أنه اعطانى الشىء الكثير باعتباره أحد العمالقة الكبار فى المجال الذى تخصصت فيه ، وإنما قيمته الكبرى تتمثل فى قدرته الفائقة على استقصاء الدقائق والتفاصيل ، وفى الربط الناجم بين الاهتمامات ذات التنظير الواسع (ماكرو) والمنهجية البحثية الملائمة بشكل ما زال يحسده عليه الكثيرون .

وعلى العموم فإذا كان لى - تقريرا للواقع وللحقيقة - أن أقول بأنه فى الوقت الذى دارت فيه بحوث الدكتوراه التى قدمها الرواد الأوائل حول موضوعات نظرية ، بمعنى أنها كانت دراسات مكتبية خالصة (مثال ذلك مكانة المرأة فى الاسلام ، وفلسفة ابن خلدون الاجتماعية ، والرق فى الاسلام ، وفلسفة ابن مسكويه الأخلاقية .. الخ) فإن رسالتى للدكتوراه كانت عن مشكلة انحراف الاحداث فى مصر ، وهى ظاهرة اجتماعية معتلة ، وغنى عن القول أن ذلك يمثل ريادة للاتجاه الاختبارى (الامبريقى) نحو رؤية الواقع الاجتماعى القائم ، بما يعنيه ذلك من محاولة التعامل مع هذا الواقع بلغة العلم وبأدواته المنضبطة ، وليس بالخطابة والوعظ ، أو بالتأمل والتخمين . وربما عزز ذلك أن أعطى هنا بعض النماذج للدراسات والبحوث الاجتماعية التى قمت بها الى جانب اعباء التدريس بجامعة القاهرة ثم الاسكندرية وأخيرا عين شمس . ومن ابرز هذه البحوث :

- « جناح الأحداث فى مصر » . وقد ظهر منشورا فى كتابى « علم الاجتماع الجنائى » فى عام ١٩٥١ .
- « الوعى المصرى للعدالة » . وقد ظهر فى كتابى « علم الاجتماع القانونى » فى عام ١٩٥٢ .
- « التصنيع والعمران فى الاسكندرية » عام ١٩٥٨ .
- « البغاء فى القاهرة » وقد قمت بالاشراف على هذا البحث وبمراجعة تقريره وتقديمه فى عام ١٩٦٨ .

ـ « التحليل الاجتماعى للشخصية » ، نظرية اجتماعية ـ نفسية ـ ثقافية وهذا نشر فى المجلة الجنائية القومية بالعدد الأول ، السنة الأولى فى ١٩٥٨ .

ـ « العدالية » نظرية اجتماعية ـ اقتصادية سياسية ونشرت فى اكتوبر من مكان حيث تضمنها كتابى « علم الاجتماع الصناعى » ١٩٧٢ ، كما نشرتها جريدة الاهرام فى فبراير ١٩٧٨ .

ـ دراسة باللغة الانجليزية بعنوان « The New Aristocracized and Bourgeoisized Classes in the Egyptian Application of Socialism », in C. A. O. Van Nieuwenhuijze (edr.), Commoners, Climbers and Notables : A Sampler of Studies on Social Ranking in the Middle East, Leiden, E. J. Brill. 1977.

● ● ●

وبالرغم من أن تناول ما يمكن أن يوصف بأنه اثرى (أوتأثيرى) الذاتى مسألة شائكة ولا تخلو من صعوبات خاصة بالنسبة الى شخص مثلى كثيرا ما قيل عنه أنه لا يهتم الاهتمام الكافى بنمو النظرية وتطورها . فإن استكشاف هذه الناحية يمكن أن تتم إذا ما حاولنا رسم الملامح العامة لاتجاهى ـ ولست أريد هنا أن أقول مدرستى ـ فى علم الاجتماع ، وبلورة رؤيتى الاجتماعية الشاملة .

والحقيقة أننى كنت قد عرضت لملامح هذا الاتجاه فى مقالين سبق لى نشرهما أحدهما باللغة العربية بعنوان « تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ » وظهر منذ حوالى خمسة وعشرين عاما فى العدد الأول من المجلة الاجتماعية القومية الذى صدر فى يناير عام ١٩٦٤ ، والثانى كان باللغة الانجليزية بعنوان « Sociology and Development in "Contemporary Egypt" وظهر فى مجلة « العالم الثالث » (Die Dritte Welt) فى ألمانيا الغربيه بالعدد الثانى والثالث فى يناير سنة ١٩٧٧ .

وقـد يستغرب البعض اطلاقى اسم « المدرسة المصرية فى علم الاجتماع » على رؤيتى الخاصة (آنذاك) لهذا العلم ، ولكن دافعى إلى هذه التسمية أنه لا وجود ولا اعتراف إلا بهذا الاتجاه ، ولا خروج لعلماء الاجتماع المصريين عن الأخذ بهذه المسميات .

ومع أن العهد قد تقادم بهذه الكتابات إلا أنها تتضمن بشىء من التفصيل تشخيصى الخاص لواقع العلم الاجتماعى ، وهذا يمكن تجديده فى النقاط الآتية :

أولا : أن هذه المدرسة واقعية تركز جهودها على دراسة واقع الحياة الاجتماعية المصرية . وهـذا يعنى أن هـذه المـدرسـة تنـأى بشكـل واضـح ولا أريـد أن أقـول (تـام) عن ايـة فلسفة اجتماعية قائمة على التخمين او الخيال أو الافتراضات القبلية أوما شابه ذلك . كما أنها

مدرسة وصفية أساسا باعتبار أن الدراسات الوصفية تساعد فى القاء الضوء على كثير من الحقائق وصياغة كثير من الفروض التى يمكن أن تصبح بدورها موضوعات ملائمة لبحوث علمية أخرى فيما بعد ، ومن هنا فيلزم فى اعتقادى تشجيع هذا النوع من الدراسات .

ثانيا : أما السمة الثانية لتلك المدرسة فتتمثل فى أنها ذات توجه اشتراكى . وأنا أقصد بذلك أنها تهتم بالمشكلات الاساسية للمجتمع ، وبهدف تحديد طبيعتها ، وأسبابها ونتائجها ، وذلك كشرط أساسى لمواجهتها ، ومن ثم تمكين المواطن من بلوغ مستوى محترم من الحياة يحفظ له كرامته الانسانية . والمدرسة بذلك كله ذات هدف واضح ومحدد حيث تضع العلم فى خدمة المجتمع .

ثالثا : والسمة الثالثة لهذا الاتجاه أنه يقوم على أساس تكاملى ليس من الوجهة العلية فحسب ، وانما من حيث توجيه البحث نفسه . وهذا يعنى ضمن ما يعنيه أنه اتجاه يرفض فكرة العامل الواحد ويعترف بدلا من ذلك بتفاعل العوامل المختلفة فى خلق السلوك الاجتماعى أو الظاهرة الاجتماعية . وحتى لا يكون ثمة غموض فى هذه القضية فأنا أقصد بالتفسير الواحد التفسير الماركسى بالذات وعلى وجه التحديد .

ولكن يبدو لى أن الكثيرين قد بالغوا فى إساءة فهم هذا التشخيص لما أطلق عليه المدرسة المصرية فى علم الاجتماع ، حتى أنهم اعتبروا ما قد ينطوى عليه من « هندسة اجتماعية » (على حد تعبيرهم) هو أمر معيب ، وذهبوا فى ذلك الى حد (الاتهام) بأن هذا الموقف هو الذى عوق الاهتمام بتكوين إطار نظرى متكامل ، حيث يبرز رفضه الصريح لدور علم الاجتماع فى تنمية المجتمع المصرى المعاصر وفى احداث التغييرات الجذرية (الراديكالية) اكتفاءا بتبنى أسلوب التغيير البطىء الأكثر ضمانا .

وبالرغم من أن هذه (الدعاوى) قد تخافت صوتها مع الزمن لأنها ، أولا ، لم تكن على علم تام بحالة علم الاجتماع فى مصر التى كانت ولا تزال رائدة الدول العربية فى تدريسه واستخدامه لبحث كثير من الظواهر الاجتماعية فيها ، وثانيا ، لقصورها عن الكشف عن التنظيرات العلمية التراثية فى ميدان العلم (وأقصد بالذات مقدمة عبد الرحمن بن خلدون) وكله يكشف عن قصور فى الرؤية والتحليل ولا شك ، فإن الشىء الهام هنا على أى الأحوال ، هو ضرورة الحذر ـ خاصة بين العلماء ـ عندما يتعلق الأمر بالحكم والتقدير .

وقد يجرنا هذا للدخول فى تفاصيل أسباب ذلك ، ولكن من الحقائق الهامة أن النظرة لابد وأن تكون أكثر رحابة وشمولا لتحيط بإنتاجى العلمى بأكمله . وهذا ـ للأسف ـ ما لا نفعله أبدا عندما نتصدى للحديث عن العلم والعلماء . وحتى تكون الصورة أكثر وضوحا أسارع فأقول أن هذا الانتاج يقع ـ حتى الآن ـ فى ثلاث مراحل يتعين من ثم الاحاطة بها جميعها على الاقل فى خطوطها العريضة كما سأحاول أن أضعها الآن :

المرحلة الأولى : وتبدأ بتحضيرى أطروحة (رسالة) دكتوراة الفلسفة فى علم الاجتماع سنة ١٩٤٤ ، والقيام بأول بحث ميدانى فى ظاهرة اجتماعية معتلة ، وهى جناح الأحداث فى مصر .

ولى فى هذه الأطروحة ثلاثة تنظيرات ، أحدها حول الوعى المصرى للعدالة ، وثانيها عن التبيؤ الجناحى فى المدينة (المعروف بمناطق تكاثر الأحداث وأجتذابهم) ، وثالثها عن التحليل الظرفى للجناح . وكلها تنظيرات أصيلة مبتكرة ، لا فى مصر وحدها ، بل فى النطاق العالمى . وقد استغرقت هذه المرحلة اثنتى عشرة سنة ، انتهت سنة ١٩٥٥ . وفى هذه المرحلة وضعت خطة الدراسة ومناهج موادها بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية للفتيات الذى أنشأته وزارة المعارف (التعليم الآن) سنة ١٩٤٦ ، وعينت فى هذا المعهد فى سبتمبر من السنة نفسها وفى هذه المرحلة أيضا عينت فى المعهد العالى للعلوم الاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة الاسكندرية فى سبتمبر ١٩٤٨ ، باقتراح من الانثروبولوجى العالمى رادكليف براون ، الذى كان قد سمع عن انجازى العلمى فى جامعة لندن ، ثم عينت أمينا لمجلس المعهد حتى انتقالى منه بعد تعيينى فى قسم علم النفس والاجتماع بكلية الآداب ، جامعة عين شمس ، فى سبتمبر سنة ١٩٥٥ . وقد بدأت المحاضرة فى مناهج البحث الاجتماعى وطرائقه ، منذ تعيينى فى معهد العلوم الاجتماعية ، كما وجهت أهتمامى الى ميدانى الصناعة والعمال ، والعمران ، فقمت ببحثى الميدانى الكبير فيهما فى مدينة الاسكندرية فى عامى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ كما نشرت مدرستى الاختبارية (الامبيريقية) فى البحث الاجتماعى العلمى بين طلاب المعهد ، وذلك باصرارى على أن تكون أطروحة الدبلوم قائمة على بحث ميدانى فى ظاهرة من ظواهر المجتمع المصرى . وقد تتلمذ على يدى فى هذه الفترة الأساتذة الدكاترة صفى الدين أبو العز ، وجمال حمدان ، وصبحى عبد الحكيم ، ومحمد رياض وكوثر عبد الرسول فى قسم الجغرافيا بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عندما أنتدبت لتدريس علم الاجتماع فيه فى السنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ ، وعاطف غيث فى شعبة الدراسات الاجتماعية بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب ، جامعة القاهرة ، عندما كنت منتدبا للتدريس فيه أيضا فى السنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٥٠ ، ثم عاطف غيث أيضا ، وعلى إسلام الفار ، وعبد الحميد لطفى ، وفاطمة المصرى ، وعلى علوى شلتوت ، ومصطفى حسنين ، ومحمود الشنيطى ، وغيرهم فى معهد العلوم الاجتماعية . وقد نشرت تنظيرى عن الوعى المصرى للعدالة ، فى كتابى علم الاجتماع القانونى ، الذى ظهرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٢ ، وكان قد ترجمه الى اللغة العربية جمال حمدان بعد تخرجه من قسم الجغرافيا مباشرة ١٩٤٨ .

وتبدأ **المرحلة الثانية** بالنشاط العلمى سنة ١٩٥٦ ، وتستمر مدة أربع عشرة سنة ، أجريت فيها مسحين اجتماعيين هامين ، أحدهما لقسم باب الشعرية (١٩٦٠) ، والآخر لحى الباطنية الخطير لشهرته الواسعة فى تجارة المخدرات (١٩٦٦) . وعينت فى بداية هذه الفترة

(ندبا بعض الوقت) رئيسا لقسم بحوث الجريمة للمعهد القومى للبحوث الجنائية ، الذى تحول الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وانتقل الى مبناه الحالى سنة ١٩٦٠ ، واصبحت مستشارا للبحوث الاجتماعية فيه ، كما عينت عضوا فى مجلس ادارته سنة ١٩٦٢ ، واستمرت عضويتى فيه حتى أواخر سنة ١٩٨٣ ، عندما أصبحت الدكتورة أمال عثمان رئيسة لمجلس الادارة ، بوصفها وزيرة للشئون الاجتماعية ، بعد بلوغ الاستاذ الدكتور أحمد خليفة ، الرئيس السابق ، سن التقاعد . وقد كانت الآنسة آمال عثمان ، فى بداية تعيينها بالمعهد القومى للبحوث الجنائية فى أواخر الخمسينيات سكرتيرة لقسم بحوث الجريمة الذى كنت رئيسا له .

ومن اهم البحوث التى أشرفت عليها فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى هذه المرحلة ، بحث البغاء فى مدينة القاهرة ، والمسح الاجتماعى لمنطقة أسوان ، وكان سيد عويس مساعدا لى فيه ، وبحث تنمية المجتمع النوبى الجديد ، وكان أحمد ابو زيد مساعدا لى فيه ، ثم بحث تنمية المجتمع الريفى ، المعروف بمسح القرى الست ، وكان عاطف غيث مساعدا لى فيه . وفى هذه المرحلة الثانية أيضا نشرت لى باللغة الانجليزية بحوث تنظيرية اصيلة : (١) « الطبقات المتوسطة فى مصر » ، **مجلة مصر المعاصرة** ، عدد ٢٨٨ ، أبريل ١٩٥٧ ، وكنت قد قدمته فى ندوة علمية فى مدينة زغرب بيوجوسلافيا (أبريل ١٩٥٦) ، (٢) و« التحليل الاجتماعى للشخصية » : « اتجاه جديد فى فهم السلوك البشرى » ، الذى قدمته فى المؤتمر الدولى التاسع عشر لعلم الاجتماع (باشراف المعهد الدولى لعلم الاجتماع وجامعة المكسيك) بمدينة المكسيك ، أغسطس ١٩٦٠ ، ونشر فى **كتاب اعمال المؤتمر** ، (٣) « دور الاسلام فى التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية فى جمهورية مصر العربية » ، الذى قدمته فى المؤتمر الدولى الخامس لعلم الاجتماع (باشراف الجمعية الدولية لعلم الاجتماع وجامعة واشنطن) بمدينة واشنطن ، أغسطس ١٩٦٢ ، ونشر فى **كتاب اعمال المؤتمر** ، سنة ١٩٦٤ ، الجزء الثالث .

وفى هذه المرحلة أيضا نشر لى المقال الذى أشرت اليه سابقا ، « تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع فى مصر مند سنة ١٩٥٢ » ، يناير ١٩٦٤ ، ذلك المقال الذى كثيرا ما يشار اليه فى نقد انتاجى العلمى ، علما بأنه قد مضى على نشره أكثر من عشرين عاما ، وأن أرائى المذكورة فيه تصدق على تطور المدرسة الفكرية لعلم الاجتماع حتى سنة ١٩٦٣ ، الذى كتبته فيه . ولذلك لا يكتمل المنظور الاجتماعى العلمى لانتاجى وعطائى الا اذا شمل ما تبقى من هذه المرحلة ، وهو ست سنوات ، وأيضا المرحلة الثالثة وطولها سبع عشرة سنة .

وفى هذه المرحلة الثانية أيضا ، ادخلت مادة دراسة المجتمع المصرى فى خطة الدراسة الثانوية سنة ١٩٥٤ ، تنفيذا لاقتراح كنت قدمته سنة ١٩٤٧ الى المستشار الفنى المساعد لوزارة المعارف (التعليم الآن) ، وكان الهدف منه دراسة الجماعات الريفية والحضرية التى

يتكون منها المجتمع المصرى ، بالطرائق المسحية ، والاحصائية والرصدية (أى الملاحظة والتسجيل) . ولذلك عينت مقررا للجنة وضع مناهج هذه المادة الجديدة ، ولجنة تأليف الكتاب المدرسى الرسمى فيها . كما ألفت وحدى فيها كتابا صغيرا عنوانه : **دراسة المجتمع : منهاج وطريقة** ، نشر سنة ١٩٥٤ ، ثم أعدت طبعه بعد أن أضفت اليه فصلا بعنوان : تحليل الدراسة النظرية ، ونشر لى بعنوان جديد : **دراسة المجتمع نظريا وعمليا** . ولما كنت قد عينت أيضا مقررا للجنة وضع منهاج مادة علم الاجتماع ، التى قررت للتدريس بالصف الثانى والثالث فى القسم الادبى بدءا بسنتى ١٩٥٤ / ١٩٥٥ ، فقد أسهمت ايضا مع أعضاء اللجنة نفسها فى تأليف كتاب مدرسى من جزءين فى علم الاجتماع نشرتهما وزارة المعارف (التعليم) سنتى ١٩٥٥ و ١٩٥٦ متتاليين . وهذا هو عطائى فى علم الاجتماع ودراسة الجماعة فى المرحلة الثانوية ، الذى شغلت به فى المرحلة الثانية من نشاطى العلمى . أما العطاء الآخر فكان فى جامعة بيروت العربية التى أعرت اليها فى أكتوبر ١٩٦٨ ، وعينت عميدا لكلية الآداب ورئيسا لقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، الذى فرعته سنة ١٩٧٠ الى فرعين فى الصفين الثالث والرابع ، فرع للفلسفة وعلم النفس وفرع لعلم الاجتماع ، جعلت خطة الدراسة فيه شبيهة الى درجة كبيرة بخطة الدراسة فى فرع علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة عين شمس ، التى كنت قد أسهمت فى تعديلها .

وفى المرحلة الثانية هذه ، عينت عضوا فى اللجنة الثلاثية لمعجم العلوم الاجتماعية فى مجمع اللغة العربية ، وفق رغبة اليونسكو التى طلبت من الأمين العام للمجمع ، أن أكون المسئول العلمى عن مصطلحاته . ولذلك عينت مقرر اللجنة المعجم فى المؤتمر العام للمجتمع ، سنة ١٩٦٧ ، وقمت بالرد على تساؤلات الأعضاء بخصوص بعض المصطلحات .

وفى هذه المرحلة أيضا ، رشحتنى الدولة فى انتخابات لجنة السكان ، المنبثقة عن المجلس الاجتماعى والاقتصادى بهيئة الأمم المتحدة ، التى أجريت فى أوائل خريف ١٩٦٧ ، وتم انتخابى فى نيويورك عضوا فى هذه اللجنة لمدة أربع سنوات ، واشتركت فى اجتماعها الخامس عشر الذى عقد فى مقر هيئة الأمم فى مدينة جنيف ، فى خريف ١٩٦٩ ، وعرضت فيه فكرة جديدة ، نقدت فيها التركيز على الزوجة وحدها فى تنظيم الاسرة بتحديد نسلها ، وهكذا تحمل وحدها عبء حل مشكلة تضخم السكان ، على الرغم من أن للحبة واللولب نتائجهما السيئة فى صحتها الجسمية والنفسية ، ومن أنها تكون نصف المجتمع . واقترحت أن يكون للزوج دور أيجابى ، فيستخدم موانع مناسبة له ، وبذلك يعفى الزوجة من هذه المتاعب الصحية ، التى تنعكس آثارها بالتالى على حياتهما الزوجية والأسرية . وقد أهتمت مندوبات الجمعيات النسائية ، التى حضرت جلسات المؤتمر كمراقبات ، باقتراحى هذا وطيرته الى مراكزها .

اما المرحلة الثالثة من انتاجى العلمي ، فقد بدأت سنة ١٩٧٠ واستغرقت حتى يومنا هذا حوالى تسع عشرة سنة ، وتمتاز بتفجير ثلاث قضايا جديدة بالغة الأهمية وهى قضية تحقيق الهوية ، وقضية دراسة التراث الاجتماعى العربى بوعى حديث ، وقضية النظرية الاجتماعية العربية .

وترجع عنايتى بقضية تحقيق الهوية ، الى ما لمسته فى الكثرة الغالبة من اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية والعربية الأخرى ، من الانبهار الشدد بآراء نظرائهم الأجانب ، سواء من الكتلة الشرقية أو الغربية ، والنقل عنهم اقتباسا أو سرقة ، وذلك لشعورهم بما هم عليه من الدونية العلمية ، تحقيقا للقانون الاجتماعى الذى صاغه شيخنا عبد الرحمن بن خلدون ، منذ ستة قرون ، وهو أن المغلوب مولع أبدا بتقليد الغالب . وهذا ما أطلقت عليه تعبير : فقدان الهوية ، وأبرزته فى أوراق بحثية قدمتها فى أكثر من مؤتمر علمى .

أما **القضية الثانية** المتعلقة بدراسة التراث الاجتماعى العربى بوعى حديث ، فقد شغلت بها اولا فى المرحلة الأولى ، عند كتابتى فصل الوعى المصرى للعدالة ، الذى تناولت فيه نظام العدالة الجنائية ووعى المصريين لها ، منذ الفتح العثمانى حتى منتصف القرن العشرين . بقصد استنباطه من النصوص التاريخية فى الحقب المختلفة ، ومقارنته بما كان سائدا فى العصور القديمة السابقة ، الفرعونية واليونانية والرومانية ، ثم بما ساد فى الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الحالى وشغلت بها فى المرحلة الثانية عندما قدمت ورقة بحث بعنوان المنهج الوضعى عند الغزالى فى مؤتمر عن أعماله عقد فى دمشق ، سنة ١٩٦٠ أيام الوحدة ، ثم عندما اشتركت فى المهرجان العلمى لابن خلدون ، الذى أقامه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى أوائل يناير ١٩٦٢ ، وكان عنوان بحثى : « منهج البحث العلمى فى مقدمة ابن خلدون » وكذلك عندما كنت أستاذا زائرا مدة شهر فى شتاء ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ، فى جامعة أم درمان الاسلامية ، واسهمت بورقة بحث بعنوان « القرآن ومنهج البحث العلمى » فى المؤتمر الذى عقدته الجامعة بمناسبة مرور أربعة عشر قرنا على نزول القرآن الكريم » .

وقد انطلقت فى هذا الاتجاه التراثى فى المرحلة الثالثة من انتاجى ، فألفت كتابا بعنوان علم الاجتماع الخلدونى : قواعد المنهج (نشر سنة ١٩٧٢) واسهمت بورقة بحث بعنوان « منهج البحث عند أبى الفداء » ، فى مؤتمر عقد لتخليد ذكراه فى دمشق وحماه ، سنة ١٩٧٤ ، ومحاضرة عامة بعنوان « أصول الاجتماع فى القرآن » ألقيتها فى كلية الشريعة بدعوة من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، سنة ١٩٧٧ ، وورقة بحث بعنوان « البدو والحضر فى مقدمة ابن خلدون » ألقيتها فى بلدة بوسعادة المعروفة ببوابة الصحراء فى الجزائر ، فى ندوة علمية عن البداوة فى مقدمة ابن خلدون ، أكتوبر ١٩٨٣ ، وورقة بحث عنوانها « تصنيف

العلوم فى الحضارة العربية الاسلامية وأصنافها فى مقدمة ابن خلدون « فى ملتقى علمى حول فكر ابن خلدون ، عقد فى مدينة تونس ، أكتوبر ١٩٨٥ ، وأخيرا ورقة بحث عنوانها « مصادر التنظير الخلدونى من القرآن والحديث » ، أسهمت بها فى الملتقى الدولى الثانى عن عبد الرحمن بن خلدون ، الذى أقيم فى يوليو ١٩٨٦ فى المكان الذى كانت فيه قلعة ابن سلامة ، فى توغزوت بالقرب من بلدة فرنده ، التى تبعد ثلاثمائة وعشرين كيلو مترا عن مدينة الجزائر .

أما **القضية الثالثة** التى شغلت بها تنظيرا وكتابة ومحاضرة ، فتتعلق بالنظرية الاجتماعية العربية ، التى دارت بخصوصها تساؤلات كثيرة ، ليس بين أساتذة علم الاجتماع العرب فحسب ، بل أيضا بين الأساتذة الغربيين ، الذين يهدفون الى بيان عجز العرب عن التنظير العام ، وقهر علمائهم على التبعية الأجنبية ، تعميقا لاغترابهم عن مجتمعاتهم وتراثها الغنى ، وافقادا لهويتهم .

لكنى بعد تدبر طويل فى هذه القضية البالغة الأهمية ، وبعد تحليل الفكرة المحورية فى تنظير العلماء العرب ، حول جوهر التفاعل الاجتماعى فى العلاقات الاجتماعية ، كالألفة عند الغزالى ، والألفة الجامعة عند الماوردى ، والعصبية عند ابن خلدون ، وجدت أن هذه الأفكار المحورية ، تفيد فى تفسير العلاقات البشرية ، فى نطاق محدود كمجموعة الأسرة والجماعات الريفية والحضرية ، وبخاصة فى تنظير ابن خلدون المتبلور فى العصبية ، وهى الألفة الجامعة للأغلبية حول شخص متميز ، فتجعل منه خليفة أو ملكا أو حاكما .

وبالبحث وأعمال الفكر رأيت أن التفاعل الاجتماعى ، سواء بين الأفراد أو الجماعات أو الدول ، يقوم على عاطفة متبادلة ، وهى الولاء المتبادل بين اثنين ، كل منهما ولى الآخر أو مولى له ، وهذا تفاعل يختص به فعل الولاء . فالزوج ولى زوجته وهى بدورها وليته ، والوالدون أولياء ذريتهم وهم بدورهم أولياء والديهم ، والمعلم ولى تلاميذه وهم بدورهم أولياؤه ، وزعيم الحزب ولى أعضائه الذين هم بدورهم أولياؤه . ويتقاسم العالم دولتان عظميان ليس بينهما ولاء ، وكل منهم ترى نفسها ندا للأخرى ، ولكل منهما توابع هى مواليها ، وكل منهما مولاة لتوابعها . ومظاهر الولاء الأساسية نفع ، وسند ، ونصرة ، وحماية ، ورعاية من كل من الطرفين للآخر . ومن أسباب مشاكل التفاعل ضعف الولاء أو انعدامه ، نتيجة ضعف مظاهر الولاء أو انعدامها ، أو الشعور والاقتناع بذلك ، أو بأنه ليس بالقدر المتوقع . وهكذا تكون الولائية نظرية عامة للتفاعل الاجتماعى .

● ● ●

إن علاقة علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية كانت دائما ـ ومازالت ـ فى موقع القلب من اهتماماتى وهمومى . وإذا كنت قد حاولت حتى الآن أن ألقى نظرة على ما قدمته من كتابات

ودراسات وبحوث ، فإن احدى الملاحظات التى عنت لى اننى قد سعيت ـ مع ذلك ـ إلى ان اشرح الأسباب التى دفعتنى إلى أن آخذ هذا الاتجاه او ذاك وأن انجز فيه ما انجزت .

وبالرغم من اعتقادى بأنه يصعب تماما على الكاتب أو المفكر أن يكون هو نفسه افضل من يحكم على أعماله او يقيمها أو حتى أن يبرز بشكل سليم المنطق الذى ساقه الى ان يكتب ما كتب ، فإن الشيء الذى يبدو لى اليوم كحقيقة مزعجة أنه بعد كل هذه المسيرة الطويلة التى قطعها علم الاجتماع فى مصر ، وفى مجاله من الاسهامات الجادة الشيء الكثير بكل تأكيد ، يكون الحصاد مع ذلك ما نسمعه من أن العلم يعيش فى الوقت الحاضر أزمة عاتية تمسك بتلابيبه وتكاد تذهب بأنفاسه . فالملاحظ أن ثمة كثرة كثيرة من الأساتذة وأن هناك آلاف مؤلفه من الطلاب وعشرات أقسام الإجتماع ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية على امتداد رقعة بلادنا ، أضف الى ذلك مراكز عديدة للبحوث والدراسة والتخطيط . ولكن كل هذا إنما يمثلون فى النهاية كيانا مترهلا متضخما بأكثر من الحاجة الحقيقية إليه ، علاوة على أنه كيان مفكك لا يربط التواصل الشخصى أو التنظيمى بين أفراده . والأهم من كل ذلك دور هزيل متخاذل فى فهم مشكلات الواقع الاجتماعى القائم ، ومشاركة أقل ما توصف به أنها متقاعسة ومتراجعة .

ونزولا على ما سبقت أن ألمحت اليه فى بعض حديثى عن منهجى فى الدراسة والتحليل فإن العلاقة بين التشخيص والعلاج تبدو بالنسبة لى كلا متكاملا . وبعد اشتغال بعلم الاجتماع يقترب من نصف قرن يكون من المؤلم حقا أن يصبح علم الاجتماع على هذه الحالة . ولكن المتتبع لنمو العلم فى مصر فى هذه الحقبة الطويلة التى قاربت خمسين عاما ، لابد سيحكم على الكم الكبير فى ميادين تدريسه والتأليف فيه والافادة منه فى بحث الظواهر الاجتماعية السليمة والمعتلة بأنه كم يفتقر فى كثير من مظاهره الى الكيف الذى يجعل فاعلياته أعمق أثرا فى الميادين الثلاثة المذكورة .

وفى أعتقادى أن هذا الافتقار الملحوظ هو سبب أزمة علم الاجتماع فى الوقت الحاضر وافتقار الكم الى الكيف قد أدى الى ترهل لافت لنظر الباحث الواعى المدقق كما أدى الى تدنى المستوى تدريسا وتأليفا وبحثا . وذلك لسيادة مبدأ « بذل أقل مجهود والمطالبة بأكبر مردود » ، الذى أصبح يتمسك به الطلاب ، والأساتذة ، والباحثون . فالطلاب ، إن اهتموا ، يقرأون الكتاب المقرر ، ويطلبون بالحاح حذف قسم منه ، وفق العرف السائد الذى أعترف به رسميا ، وأغلب الأساتذة يألفون كتبا منقولة من الكتب الأجنبية ، بدون الاشارة الى مصادرها ، وكثيرا ما يحشونها بأقوال الأساتذة الأجانب وآرائهم ، وهم لا يعون خطورة ذلك ، من حيث فقد هويتهم المصرية ، وارهاق الطلاب بأسماء وأقوال أساتذة كثير منهم متوسطو التفكير ، وتربيتهم على التبعية الفكرية للأجانب ، وابعادهم عن التراث المصرى والعربى . أما الباحثون فهم فقراء فى التفكير المنهجى السليم .

والسبيل الى الخروج من الأزمة وتجاوزها ، يكون بالعدول عن سياسة الكم ، الى سياسة الكيف ، وما تتطلبه من جدية ، وأمانة ، ومثابرة ، وسعة اطلاع ، وتعمق ، وطموح ووعى بالأخلاق الحسنة السائدة فى الميادين العلمية ذات المستوى الرفيع ، وذلك فى مرحلة الطلب والتدريب ، ومرحلة التدريس والبحث والتأليف .

وعلى الرغم من أن هناك من يذهب عند تشخيصه لملامح أزمة علم الاجتماع فى مصر،وكذلك فى الوطن العربى على امتداده الى أن فشل جميع المحاولات التى استهدفت جمع شمل علماء الاجتماع المصريين فى اطار تنظيم مهنى علمى واحد يمثل واحدا من اهم هذه الملامح ، ويضربون على ذلك مثالا بذاته هو أن الجمعية المصرية لعلم الاجتماع قد انشئت ثلاث مرات ، مرة فى آواخر الاربعينيات (برئاسة د . على عبد الواحد وافى ، وكنت انا أمينها) ، ومرة فى اوائل السبعينيات (برئاسة د . أحمد ابو زيد) ومرة ثالثة فى أواخر السبعينيات (برئاسة د . عاطف غيث) . وفى المرات الثلاث يقولون أن تلك الجمعية ولدت ميتة ، فلم تثمر انجازا واحدا لصالح هذا العلم والمشتغلين به ، ولم تحقق أى شىء على الأطلاق ، وكله لا يخلو من كثير من الصدق فى الواقع ، إلا أننى مازلت أعتقد أن هذه نظرة جزئية وقاصرة لأن الموقف على المستوى العربى ، لا يختلف عن ذلك كثيرا ، فهناك منظمة تطوير العلوم الاجتماعية فى الشرق الأوسط ، التى ماتت فى عهدها ، وهناك أيضا أتحاد الاجتماعيين العرب فى بغداد ، وكذلك الجمعية العربية للاجتماعيين فى تونس ، كما توجد فى الوقت نفسه جماعة ثالثة تنشط الآن بهمة لتجاوز التنظيمين الفاشلين (فى رأى هذا الفريق) وانشاء تنظيم جديد اكثر فاعلية !

ولئن كان الحال كذلك ـ وانه كذلك بالفعل ـ فيكون السؤال الملح إذن هو عن أسباب هذا الموقف الفريد بين أناس المفروض أن همهم الأول هو التنظيم والاجتماع ؟

ويبدو وكأن هناك أسباب كثيرة متنوعة لهذا الموقف الفريد المخزى ، الذى يعد ملمحاً سيئا لأزمة علم الاجتماع ، ليس ـ كما قلت ـ فى مصر فحسب ، بل أيضا فى البلاد العربية مشرقا ومغربا . ومن ابرز هذه الأسباب الفردية التى يربى عليها الانسان المصرى والعربى ، فتجعله أنانيا لا يجتمع بغيره أو يتعاون معه الا لمأرب شخصى ، حتى اذا ما تحقق له ما يريد ابتعد عنه وعاد الى فرديته ، ظانا أن هذا الاسلوب يخفى أسراره ونشاطه ، وما ينطوى عليه من مساوىء واعتداءات ، فهو لذلك يؤثر التعتيم الذى يساعده فى التمويه .

ويلى هذا السبب فى فاعليته ويرتبط به ، سبب بارز آخر وهو العزوف عن اتباع العلماء الكبار البارزين فى علم الاجتماع أو أى من العلوم الاجتماعية الأخرى القريبة منه . والعلم ، كما نعرف جميعنا مبنى على الاتباع ، ليتعلم التابع مما علم العالم رشدا فى ميدان تخصصه . ومرد هذا العزوف هو الظن الجاهل المبنى على غفله ، بأن الاتباع فى العلم تبعية ، وتاريخ العلوم

يثبت خطأ ذلك . والاتباع ، كما هو معروف ، يدفع الى بذل جهد علمى كبير ، بحثا عن المصادر ، واطلاعا مستوعبا ، ومناقشة واعية ، لكى يفيد ممن يتبع من العلماء ويقرأ له . ويفسر ذلك التنافر الموجود بين علماء الاجتماع فى المجتمع العربى الواحد ، وعدم ثقة بعضهم ببعض ، لأنهم يفتقرون الى أخلاقيات الاتباع ، التى تؤلف بين قلوب المريدين ، وتجعلهم يؤمنون بأنه فوق كل ذى علم عليم .

ولكن مسألة التبعية هذه تقودنا بدورها إلى منظور آخر للمشكلة حيث من الواضح تماما أن تبعية المفكرين والدارسين الاجتماعيين المصريين ـ أو أغلبهم ـ للفكر الاجتماعى الغربى وكذلك التزامهم بالمناهج والمفاهيم الغربية ، خاصة الامريكية قد أدى الى اغتراب علماء الاجتماع المصريين عن واقعهم الذى يفترض أنه شاغلهم الأساسى ، بل الأوحد . وكانت نتيجة هذه التبعية القضاء على فرص بلورة موقف أصيل لعلم الاجتماع المصرى ، يتيح له فرصة الاسهام فى التراث العالمى .

والنموذج المشرق الذى يمكن أن نسوقه هنا لقدرة علماء الاجتماع فى بلاد نامية على تقديم اسهام نظرى ومنهجى أصيل للفكر الاجتماعى العالمى تلك الانجازات التى حققها علماء الاجتماع فى بعض دول أمريكا اللاتينية وفى الهند ، وتلك بلاد أحدث اهتماما وعهدا بدراسة علم الاجتماع .

والقضية كما أطرحها هنا من الواضح أنها ليست ذات طابع جدلى أو مما يفسح المجال للتفلسف بها لأن التبعية للفكر الاجتماعى السائد فى مجتمعات الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية من المؤكد أنها تفقد التابعين هويتهم المصرية أو العربية ، وتجعلهم بانبهارهم بفكرهم يغتربون عن واقع الحياة بمجتمعاتهم ، التى تسير فى عملية تنمية اجتماعية ـ اقتصادية شاملة متكاملة سريعة . والتنمية المجدية ، من وجهة النظر التى أدعو لها بين طلابى يجب أن تكون **تنمية اساسية** ، تنبثق من القوى الاساسية فى المجتمع ، ويتم انجازها بعملهم وكفاحهم ، لتحقق اهدافهم وتبلغهم آمالهم .

وتتطلب التنمية الاساسية ، وفق مواصفاتها الثلاث هذه ، معرفة حاجات افراد المجموعات والجماعات الاجتماعية ، وما لديهم من امكانات طبيعية وبشرية ومادية ، ومدى ما يمكن تحقيقه بها ، وكيفية سد النقص الناجم عن قصور هذه الامكانات . أما افكار التنمية التى يبثها العلماء الأجانب فى أذهان تابعيهم ، فهى إما أفكار نظرية مكتبية ، تنجم عنها اضرار كثيرة عند تطبيقها ، أو أفكار تخدم مصالح الرأسمالية الغربية ، أو عقائدية الاشتراكية الشرقية ، ولا تنسجم بأى حال مع القيم السائدة فى المجتمع المصرى والمجتمعات العربية الأخرى . ولا شك فى أنه ، من ثنايا البحث العلمى لواقع هذه المجتمعات المتفردة بقيمها واوضاعها وتراثها وتاريخها ، ومن خلال تطبيق ما توحى به نتائج البحوث المختلفة من تنظيرات ، يمكن التوصل الى اسهام نظرى ومنهجى أصيل فى الفكر الاجتماعى العالمى .

وبعد ... ولكى لا يكون حديثنا كله تباكيا على علم الاجتماع فى مصر لابد أن نشير بوضوح الى ان هذا العلم يعانى أزمات تتجاوز المستوى المحلى ، وتكبل حركته وتعوق تقدمه ، من ابرزها أزمة التنظير فى علم الاجتماع المعاصر .

وهنا يلزم القول عموما بأن فلسفة المنهج فى علم الاجتماع تعانى من تخلف نسبى شديد ، بالقياس الى طرق وأساليب جمع المادة والقياس . ومع التسليم بذلك تماما إلا انه يجب الا نخلط بين الميدانين لأنهما على جانب كبير من التميز والاختلاف .

فموضوع فلسفة المنهج ينصب على تحليل طريقة العمل العلمية فى علم الاجتماع . وهو لذلك يمتد ليشمل ابتداء من القاء الضوء على بعض طرق البحث (من حيث قيمتها ودلالاتها وجدواها ... الخ) وصولا الى المستويات الأعلى حيث يتصدى للمشكلات المعقدة المتصلة ببناء النظرية فى علم الاجتماع .

فاذا ميزنا فى ضوء التراث الحالى والتاريخ الذى قطعه علم الاجتماع بين علم الاجتماع النظرى وتطوير الأنساق التصورية المجردة من ناحية ، والبحوث الامبيريقية (الواقعية) التى تجرى مستقلة عن ذلك نسبيا (والتى كثيرا ما تؤدى الى تحقيق اسهامات بارزة فى مجال تطوير أساليب القياس لا الى تطوير نظرية لعلم الاجتماع) ، فان ميدان فلسفة المنهج العلمى يمتد الى الميدانين ويربط بينهما فى نفس الوقت ، وواجبه أن يسد الثغرة التى تفصل بينهما ، ويقرب الشقة التى تباعد بين جناحى علم الاجتماع الحقيقى .

واذا كانت تلك هى ملامح الأزمة المعاصرة للتنظير فى علم الاجتماع المعاصر كما أراها ، فبديهى أن تكون لها آثار ممتدة الى علم الاجتماع العربى خاصة ، وان هذا العلم ، كما اكدنا من قبل ، يعيش على التراث ، ويأخذ عنه مظاهر ضعفه وأمراضه أكثر مما يأخذ منه مظاهر الصحة والقوة .

بتعبير آخر أود أن اقول أنه إذا كانت ثمة أزمة تنظير فى علم الاجتماع ، وان فلسفة المنهج فيه تعانى من تخلف نسبى شديد ، بالقياس الى طرائق البحث وأساليبه ووسائل جمع البيانات وأدواتها التى تحقق لها تقدم كبير فيلزم أن ننتبه فى الوقت نفسه إلى حقيقة ما يدور حولنا ، فالملاحظ أن معظم الجدل حول هذا الموضوع فى العالم الغربى ، قد انحصر بين مدرستين فكريتين فى علم الاجتماع ، احداهما **كيفية** شغلت بما أطلقت عليه عبارة « التنظير الشائع » والأخرى **كمية** عنيت بما أسمته « التنظير المحدود » . ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل انه تعدى الى التراشق بعبارات نقد قاسية ، فالكيفيون يتهمون الكميين بأنهم مصابون بحواز الكم وهوس الأرقام والكميون بدورهم يتهمون الكيفيين بأنهم كقراء الحظ فى فناجين القهوة والتحديق فى الكرة البللورية .

أمـا القول الفصـل فهو أن كـلا من التنظير الكيفى والتنـظير الكمى لازم لاثراء علم الاجتماع وتقدمه ، ولكن قدرة الباحث تتبدى فى اختيار التنظير المناسب للموضوع المناسب واختيار الطريقة المناسبة ، ثم وسيلة جمع البيانات المناسبـة . وقد يحتـاج الأمر فى بعض المشكلات البحثية ، الى استعمال التنظيرين معا ، كل منهما فى دائرته ، واستخدام أكثر من طريقة للبحث ، وأكثر من وسيلة وأداة لجمع البيانات .

والأمر الذى يجب الانتباه اليه فيما يتعلق بفلسفة المنهج فى علم الاجتماع ، هو أن الذى ينقص المعنيـين به تـدريسا وبحثـا ، ينحصر فى العلم باستخـدام القياس ، والاستقـراء ، والاستنباط والاستدلال ، فى منظورات اجتماعية . والتراث الاجتماعى العربى حافل بمصادر كثيرة ومتنوعة حول هذه العمليات المنطقية ، التى هى أساس فلسفة المنهج فى علم الاجتماع ، والتى ان ألم بها المعنى بهذا العلم ، سهل عليه التنظير ، واستطاع أن ينأى بنفسه عن التبعية الفكرية للعلماء الأجانب ، وأمكنه تقديم اسهـام نظرى ومنهجى أصيـل للفكر الاجتمـاعى العالمى .

حسـن الساعـاتى

اجتمـاع التنمـية بين

اشـكالية التنظير وخصـوصية التطـوير

دكتور خضر عبد العظيم أبو قورة

٣ -

اجتماع التنمية بيـن اشكالية التنظير وخصوصية التطوير

دكتور خضر عبد العظيم ابو قورة

وضعية المشكلة البحثيه ومنهج الدراسة

لقد وقع كثير من المنظرين فى علم اجتماع التنمية فى نفس الخطأ الذى سبق ان وقع فيه إما نويل كانت (١٧٢٤ ـ ١٨٠٤) حينما استغرق فى البحث عن وسيلة المعرفة وهى العقل . وأغفل الهدف من البحث وهو الواقع . الواقع من منظور علم الاجتماع حيث المجتمع قاعدته وبنيته والإنسان وسيلته وغايته فى قمته .

تتساءل دراستنا تلك هل تم تصويب هذا الخطأ ؟ وأذا كان الجواب بنعم فإلى أى مدى كان التصويب . ؟ وإذا كان الجواب بالنفى فمن المسئول عن التقصير .؟ والى متى .. ؟ وكيف السبيل إلى المخرج ؟ ما هى العلاقة بين التنمية كظاهرة وقضية وبين المجتمع كبناء وهوية ؟ هل هى علاقة ثابتة ساكنة أم علاقة متبدلة متغيرة . ؟ هل لا يزال اجتماع التنمية أسير قوالب نظرية جامدة جرى صياغتها فى مرحلة تاريخية معينة وظروف حضارية واجتماعيـة محددة خاصة بالمجتمعات الصناعية المتقدمة فى بلدان اوروبا الغربية او الولايات المتحدة الأمريكية ؟ أو الاتحاد السوفيتى أم تخلص ولو نسبيامن هذا الأسر ؟ هل لا زالت المجتمعات النامية فى العالم الثالث والرابع والخامس ... الخ تنتمى الى مرحلة من مراحل النمو التى وضعها والت رستو ؟ أو مرحلة من مراحل التحديث الحضارى التى شخصها كلا من موريس هالفـاكس وجورج جرفتش ؟ أم الى نمط من أنماط الانتاج الآسيوى التى قال بها كـارل ماركس ؟ أم صورة من صور النموذج المثالى لدراسة الأفعال الاجتمـاعية والتعميمـات السوسيـولوجية المتولدة من إجراء المقارنات بين الظواهر والمتغيرات الإجتماعية التى وضعها ماكس فيبر ؟ أم نتاجا لعلاقة البناء الإجتماعى بالنمو الاقتصادى وما تحدثه تلك العلاقة من تأثير على عمليات التدرج الإجتماعى التى شخصها وحددها برت هوز ليتز ؟

تتساءل دراستنا عن موقف المجتمعات النامية من استخدام المنهج العمـلى لإجتماع التنمية فى بحث وعلاج مشاكلها وقضاياها وتحديد اهدافها وأولويات تلك الاهداف واذا كان بعض هذه المجتمعات أو معظمها قد كسر (الترمومتر) فهـل تم ذلك بعد تشخيص مـرض التخلف وعلاجه ؟ أم لا زلنا حيارى فى البحث عن طبيعة المرض ونوعيته ؟ ومن هو المريض وهويته . ؟

تساؤلات كثيرة تطرحها دراستنا تلك يتحدد من خلالها إطار مشكلتنا البحثيه وتحاول الإجتهاد فى الإجابة على معظمها أو بعضـها فى ضوء مجموعة القواعد المنهجية والمعرفية التى توجه مسلك الباحث فى علم الإجتماع العام وفروعه ومنها اجتماع التنمية . معتمدين بصـورة اساسية على المنهج الاستقرائى النقدى الذى يستخلص آليات الاحداث وتفسيرها ، ويحاول الوقوف على محصلات الوقائع ونتائجها ويعمل على تحليلها بشكـل نقدى يبـرز الخصائص الفارقة فى انماط الأحداث والعلاقات . آملين ان يوفق هذا الجهد المتواضع فى إزاحة مزيد من الستار عن فرع هام من افرع علم الاجتماع وهو اجتماع التنمية ودوره نحو قضية تعتبر واحدة من اخطر قضايا عصرنا الراهن ونعنى بها قضية التنمية .

مولد العلم وظروف النشاة الأولـى

تعتبـر محاولة التنـظير الجريئـة التى استهدفت دراسـة قضية التنميـة من منـظور سوشيولوجى هى تلك المتمثلة فى جهود عالم الاجتماع الفرنسى جورج جيرفتش Georges Gur-vitch من خلال مؤلفه القيم (الرسالة الراهنة لعلم الإجتماع) والذى نشره منذ اكثر من سبع وثلاثين عـاما سنـة ١٩٥٠ . حيث غذى سـوسيولوجيـا التنمية بمعلومـات فلسفية عميقـة ودقيقة فى التحليل فى محاولات التنظير ، وبصفة خاصة حينما تحدث عن علم الاجتماع فى العمق La So-ciologie en Profondeur وسوسيولوجيا النظام والتقدم ، ومشكلة القوانين الاجتماعية[1] هذا على الرغم من انه كانت تعوزه البيانات عن الحقائق والوقائع الاجتماعية[2] وحديثه عن التخلف القطاعى فى داخل المجتمع نفسه او تخلف مجتمع عن آخر لا يتمثل ذلك فى تخلف زمنى ، ولا تخلف كمى ولكن يتمثل فى تخلف اجتماعى ثقافى يعوق عملية الصياغة الجديدة المبدعة للمجتمع من نموه وتطوره درجة اعلى فى سلم الارتقاء نحو التكامل الاجتماعى سبيل التقدم بل وأداته الرئيسية .

---

(1) Gurvitch, Georges; La Vocation actuelle de la Sociologie. « T. I., Edition P.U.F. Paris, 1950, P. 35, 57, 66 et suiv.

(2) Dialictique et Sociologie, Ed. Flamorion, Paris, 1962.

ولقد مهد جورج جيرفتش الطريق فى عمليه التنظير تلك امام المدرسة الاجتماعية الفرنسية ، فها هو المفكر الفرنسى الفرد سوفى Alfred Sauvy اول من اطلق مصطلح مجتمعات العالم الثالث Societes de Tiers - Monde عام ١٩٥٦ مشيرا الى تلك المجتمعات التى لم تستغرق فى الثورة الصناعية إبان القرن التاسع عشر ولا الثورة الاشتراكية فى مستهل القرن العشرين . وتلا ذلك مجموعة من الدراسات البحثية القيمة قام بها كل من جورج بالاندييه Georges Balandier ولويس فانسان توماس Louis Vincint Thomas والان تورين A. Touraine وبيير بورديه Pierre Bourdieu وجان كلود شامبوردون Jean Claude Chmbordon وايف جوسولت Yves Goussault وغيرهم كثيرين(٣) حيث الدراسات التى تتناول الخصائص الاجتماعية لكل من مجتمعات العالمين الاول المتمثل فى الدول الصناعية المتقدمة فى كل من اوروبا الغربية والولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الآخرى مثل كندا واستراليا واليابان . والثانى بلدان المجموعة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى ضم مجتمعات العالم الثالث التى تتباين من حيث درجات النمو والتخلف(٤) .

ولقد قسمت بعض الدراسات مجتمعات العالم الثالث الى ثلاث مجموعات العالم الثالث وهى البلدان ذات المستويات الاقتصادية المناسبة والتقنية الضعيفة والتى تحتاج لدعم فى مجال التقنيه واستخداماتها وفى تطوير العلوم والبنيه الاجتماعية أكثر من حاجتها الى المساعدة المالية وتندرج فى هذه المجموعة البلدان المنتجه للمواد الخام ثم بلدان العالم الرابع وهى التى تمتلك المواد الخام بالقدر المناسب الى جانب الكوادر البشرية والهياكل الاقتصادية ولكنها تحتاج الى تدفق نقدى يساعدها لاعطاء التنمية الدفعة المناسبة ، العالم الخامس وهو اكثر البلدان تخلفا وهى لا تملك لا المواد الخام ولا الكوادر البشرية ولا يحقق انتاجها الزراعى اكتفاءا ذاتيا وبالتالى تتعقد فيها اشكالية التخلف(٥) .

---

(3) Balandier, Georges, Anthropologie Politique, Ed. P.U.F., Paris, 1984.
55 La dir, de, Questions a la Sociologie Francaise, Ed P.U.F. Paris 1976.
Lefebvre H. De l'explication en economie politique et en Sociologie, Cahiers internationaux de Sociologie, XXI, Paris, 1956, P. 33 - 35.

(4) Bachel Ard G. « Les mondarites de la Science dans La Farmation de L'espirit Scientifique, Ed, J. Vrin, 4e ed. Paris, 1965, P. 24 - 34 et 291 - 307.
Sauvy, Alfred, Conjoncture et Prevision economiques. (Q. S. J., Paris, 1977.
Freyssine T. J. Le concept der sous - developpement, Ed. Mouton, Paris, 1966, P. 30, 31, 33.
Hjemslev L. La Theorie Comme defi methodique dans le langage, Ed. de Minuit, Paris, 1966, P. 163 - 167 et 209 - 277.

(5) Granai G. Le phenomene du changement social et la theorie Sociologique, Cahiers internationaux de Sociologie, XXXVI,, Paris, 1964. P. 36 - 37.
Frank A. G. Developppement du sous developpement, Ed. Maspero, Paris, 1969.

ولما كان التخصص يتحدد عادة من خلال حقول البحث ومجالات الإستقصاء الموضوعى حيث نتحدث فى مجال علم الاجتماع العام La Sociologie Generale عن روافده وفروعه المتعددة من الاجتماع الاخلاقى والدينى الى التربوى والقانونى الى البدوى والريفى والحضرى والصناعى الى اجتماع المعرفة واجتماع التنمية ... الخ(٦) .

وفى ضوء التطورات الكثيرة التى مرت بها النظرية الاجتماعية منذ بداية القرن التاسع عشر والتى جعلت موضوع علم الاجتماع العام يتمتع بمعظم المزايا العلمية التى تتمتع بها العلوم الطبيعية وخاصة بعد ان حقق علماء الاجتماع كثيرا من الانجازات وطموحات أسلافهم بعد ان نجحوا فى استعمال الاساليب الموضوعية فى البحث وطبقوا المنهج العلمى على معظم الظواهر الاجتماعية التى اهتموا بدراستها . فلقد كانت الازمات الاجتماعية تقدم المادة الدراسية الخام التى يصهرها علم الاجتماع فى معمله البحثى ويحقق المزيد من الانجازات والتقدم فى منهج البحث الاجتماعى(٧) .

ولقد كان الخلل الاقتصادى والاجتماعى والاخلاقى الذى صاحب الحرب العالمية الثانية وما تلاها مما جعل الابصار تتجه صوب علم الاجتماع ماذا هو فاعل وما هو دوره نحو ذلك المرض الاجتماعى المسمى (التخلف) ونحو قضية العصر قضية التنمية . وكان الاسهام فى علم الاجتماع ممثلا فى مولود لفرع جديد هو سوسيولوجيا التنمية « La Sociologie du developpement »(٨) .

فمن واقع المجال الجغرافى لبعض مناطق التخلف واهداف التنمية ومشكلاتها ومناهجها ، واختلاف ذلك تبعا لظروف كل مجتمع ودرجة نموه وتطوره وظروفه الجغرافية والبيئية وغايات التنمية واولوياتها كان مجىء ذلك المولود الاجتماعى الجديد(٩) .

موضوع وماهيــة اجتماع التنميــه

هو فرع متخصص من فروع علم الاجتماع يستعمل فى منهجه الدراسى الافكار النظرية وطرق البحث التى يتيحها له علم الاجتماع العام ويتخذ من التنمية كواحـدة من العمليات

(6) Durkheim, E. La Science sociale et L'action . Ed. P. U. F. Paris, 1970. 8 ed. P. 239. Gurvitch, Georges. Les Fondateurs Francais de la Sociologie Contemparaine : I Saint Simon Sociologie; "Auguste Comte Sociologie, 111 P.-J. Proudhon Sociologie. Cours roneographies, Paris, 1955.

(7) Durkheim, E.

(8) Collectif, Questions a la Sociologie Francaise, .

(9) INED, « Le Tiers Monde » Sous developpement et developpement, Travaux et document n - 07, Paris 1956.

الاجتماعية الكبرى موضوعا محوريا له حيث لا يعزلها ولا يبعدها عن اطار كل من البناء الاجتماعى Structure Sociale بحيث لا تنفصل عن السياق الاجتماعى للمجتمع الذى تجرى فيه تلك العملية الاجتماعية مع غيرها من العمليات العديدة الاخرى . فهى تتأثر وتؤثر بدورها فى معطيات المجتمع القيمية والثقافية والسياسية والاقتصادية ومستويات أدائه ومؤسساته وتنظيماته والاهداف التى يضعها المجتمع لنفسه والاولويات التى يسعى لتحقيقها(١٠) .

وإذا كانت تلك قضية متسقة مع المنطق الاجتماعى لعملية التغير الاجتماعى فى صورتها الموجبه . إلا ان معظم المجتمعات النامية فى العالم الثالث لم تستوعب هذا المنطق جيدا . وإن استوعبه البعض فلقد كان ذلك بصورة جزئية . وهنا وقف اجتماع التنمية موضحا ومفسرا ومحذرا بأن ثمة خلاف بين التنمية هنا والتنمية هناك ، وبصفة خاصة خلال حقبة السبعينيات فى مجتمعات العالم الاول والثانى اى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة التى تركز بشدة على عمليات النمو Croissance بمعناها المحدد اى زيادة الناتج القومى الحقيقى من عام لآخر ومن ثم ارتفاع الدخل القومى والفردى تبعا لذلك ، ذلك لأن هذه المجتمعات وبصفة خاصة مجموعة العالم الاول قد وصلت الى مستويات علمية وصناعية واقتصادية وتكنولوجية مرتفعة فى وضعها الراهن ، بعد ان حققت تقدما ملحوظا فى بنيتها الاجتماعية والثقافية والحضارية ونجحت فى إقامة المؤسسات المتخصصة الى جانب مجموعة الاطر Les Cadres التنظيمية والادارية والقانونية ، الى جانب وعى مواطنيها بواجباتهم وحقوقهم وتمرسهم بمسئوليات المساهمة والمشاركة . وتعاظم الدور الذى يقوم به عديد من فروع علم الاجتماع العام ومنها اجتماع المعرفة ، والاجتماع التربوى والتعليمى واجتماع التنظيم والاجتماع الاخلاقى فى عمليات التربية والتنشئة الاجتماعية مما يساعد على حراك المجتمع ككل بديناميكية تيسر عملية التفاعل بين مختلف العمليات الاجتماعية التى تنساب بين اجزائه فى سهولة ويسر .

والوضعية الاجتماعية فى بلدان العالم الثالث متباينة بالنسبة للمعايير السابقة فقد تفتقر الى بعضها ، وتشكو وهنا فى البعض الآخر ، وانخفاضا فى معدلات آداء البعض الثالث .... الخ .

موضوع سوسيولوجيا التنمية إذن هو تلك القضية (التنمية) باعتبارها عملية اجتماعية فعالة دائما تنمى كل الامكانات والطاقة الكامنة فى البناء الاجتماعى للمجتمع ككل بشكل متسق ومتكامل . التنمية فى ذلك الفرع السوسيولوجى عملية داخلية فى نسيج المجتمع ، تتخطى مجرد تحقيق نمو مقبول فى الناتج القومى أو الدخل الوطنى او الفردى بل هى فعل

---

(10) Touraine, Alain, La Sociologie du developpement, dans la Rev. Sociologie du Travail, Paris, Avril 1963.

مجتمعى يهدف الى تحقيق تحولات جوهرية فى البنية الاجتماعية فى جوانب متعددة ثقافيا وأخلاقيا وعلميا وتكنولوجيا واقتصاديا .

فعل اجتماعى ديناميكى يغذى المجتمع ككل بمعطياته ومؤسساته التى تمكنه من اكتساب قدرات معرفية جديدة تيسر له قدرات انتاجية متزايدة بشكل متواصل ومستمر يسمح للمواطنين بالحصول على مستوى معيشى أفضل وظروف حياة أحسن واستمرار ذلك فى خط تصاعدى قد يكون صعوده بطيئا فى بعض المجتمعات فى بعض الاوقات او سريعا فى بعضها الآخر . لكنه متحرك دائما لا يفتر ولا يتوقف(١١) .

وإذا كانت التنمية تجرى فى بلدان العالم الاول البلدان الصناعية المتقدمة وبعض بلدان العالم الثانى فى حالة من الاستمرارية والتناسق وفى مدى زمنى قصير نسبيا وفى كل ظروف مواتية ، الا ان الحال على عكس ذلك فى بلدان العالم الثالث وما دونه حيث تجرى فى ظل رياح معاكسة لعدم توافر الكوادر والابنية الاجتماعية والترتيبات المؤسسية والهيكلية التى تسمح بتحويل التنمية الى عملية مجتمعية شاملة ودائمة وموجهة لايجاد تحولات هيكلية تؤدى الى تكوين قواعد صلبة وإطلاق الطاقات التى يتحقق من خلالها تزايد منظم فى قدرات المجتمع فى اطار العلاقات الاجتماعية المتوازنة التى تؤكد الارتباط بين مؤسسات المجتمع وهيئاته وتنظيماته وبين قيمه وتقاليده ارتباطا كيفيا قبيل ان يكون ارتباطا كميا(١٢) .

ولقد كان للمدرسة السوسيولوجية الفرنسية فضل لا ينكر حينما قرعت الاجراس منذ وقت مبكر على صفة الخصوصية والجوانية للتنمية فى منظورها السوسيولوجى ، وحينما أكدت على وجود خلل فى العلاقة بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية حيث تعاملت الاولى مع الثانية على اساس خارجى محض . فالبلدان النامية فى العالم الثالث وما تحته هى فى نظر البلدان الصناعية المتقدمة مجرد زبون Client يطلب السلاح حينا ، او العلم والتكنولوجيا حينا آخر ، او الغذاء حينا ثالث ، وهذا خطأ اخلاقى واجتماعى وثقافى قبيل ان يكون خطأ علميا .

ولم يكن الخطأ مقصورا على جانب البلدان الصناعية المتقدمة ولكن البلدان النامية أخطأت التقدير هى الاخرى لانها نظرت الى نفسها بنفس المنظار الذى استخدمته البلدان الصناعية المتقدمة مما ادى الى تشويه معالم شخصيتها وبنيتها الاجتماعية التى تدخل ضمن المكونات الرئيسية لمجموعة قيمها التنموية(١٣) .

---

(11) Ziegler, Jean; Sociologie de la nouvelle Afrique, Ed Gallimard, Paris, 1974.

(12) Harbison, A. et Meyers M. La Formation, ele du developpement, Paris, 1979, P. 235.

(13) Balandier, Georges (ed). Le Tier Monde, Sous developpement et developpement, INED, Paris, 1956.

« » Sociologie actuelle de L « Afrique Noire, Dynomique Centrale, Paris, P.U.F. 1963.

وحينما اصر اجتماع التنمية La Sociologie du developpement على حتمية احترام الخصوصية المجتمعية والثقافية للمجتمع وضرورة مراعاة المرحلة التاريخية التى يمر بها المجتمع فلقد كان ذلك مؤشرا موضوعيا على النظرة الحيادية للتاريخ التنموى فى أنه لا يمكن ان يكون وان ينحصر فى تاريخ اوروبا أو الولايات المتحدة الامريكية ، كما ان الحضارة الغربية المعاصرة ككل ليست هى الغاية للتقدم العلمى المنشودة كما اكد انه بالنسبة لمجتمعات العالم الثالث فلا يمكن الاعتماد على النظريات الجاهزة والمناهج المستوردة حيث ينبغى على المجتمعات النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية طرح مشكلاتها التنموية هى من واقع خصوصيته المجتمعية فالتنمية فى تلك البلدان تواجه ظروفا مغايرة عن تلك التى واجهت الغرب . وبالتالى فأنها تطرح اسئلة غير اسئلته ومشكلات غير مشكلاته .

إجتماع التنميه والضرورة العلميـة

نتساءل كيف غدا اجتماع التنمية ضـرورة علمية لا غنى عنهـا للمجتمعات النـامية والمتقدمة على حد سواء ؟ ونجيب على ذلك التساؤل بأن اجتماع التنمية ضـرورة ليس فقط لنجاحها ولكن لاستمرار وجودها ذاته . وذلك من خلال الوقائع التالية : ـ

ان ظاهرة التنمية تم التعامل معها من خلال أطر اقتصادية حينا ، أوسياسية حينا آخر ، أو قانونية أو إدارية حسب مقتضى الحـال اكثر من التعـامل معهـا كحقيقة اجتمـاعية لهـا انعكاساتها المتعددة الجوانب فى حياة كل مجتمع . ولكن نادرا ما تم التعامل مع تلك الظاهرة بطريقة تكاملية على ارض الواقع الاجتماعى . البعض يتعامـل مع الجـانب الاقتصادى او الادارى او السياسى او الجغرافى او المالى من خلال سياسات جزئية . وكل طرف يعيش فى جزيرة منعزلة عن الاطراف الأخرى .

ولاول مرة ومنذ اكثر من ثلاثين عاما فى سنة ١٩٥٦ وبمبادرة فى دراسة جماعية لفريق من الباحثين تحت اشراف البروفسير جورج بـالانديـيه Georges Balandier استاذ الاجتمـاع بالسوربون ـ كان موضوعها العالم الثالث التخلف والتنمية ، تم تسليط الاضواء على الظاهرة التنموية نظريا وتطبيقيا . ووضعت تلك الدراسة العلوم الاجتماعية المهتمة بالتنمية أمام قضية معقدة غزيرة الروافد متعددة المصبات تتطلب تعاون وتضافر جهود كافة المشتغلين بالعلوم الاجتماعية من خلال فرع علم الاجتماع الجديد حينئذ وهو اجتماع التنمية ، وغدا الاحساس بأهمية ذلك التعاون ضرورة ليس فقط لنجاح التنمية ولكن ايضا لاستمرار وجودها[١٤] .

---

(14) Collectif, Le Tier Monde.

وكان الاقتصاديون اكثر استجابة لتلك الدعوة العلمية المنهجية التى وجهها زملاؤهم المتخصصون فى علم الاجتماع وضرورة ايجاد قنوات اتصال لضم تلك الجزر المتباعدة بعضها الى البعض الاخر . وها هو الاقتصادى القديم الضليع ج فريسنيه J. Freyssinet يطالب من خلال دراسته الممتازة عن مفهوم التخلف بأن هذه الظاهرة يصعب بل يستحيل فهمها وعلاجها دون التعاون المنظم للعلوم الاجتماعية قاطبة من الاقتصاد الى الاجتماع والانثروبولوجيا ، الجغرافية البشرية ، علم النفس ، الادارة ، السياسية ، علم السكان . وأى فرع من هذه العلوم ليس بمقدوره ولا بإمكانه ان يقدم تفسيرا علميا متكاملا لتلك الظاهرة(١٥) .

وتلا ذلك عالم آخر فى الجغرافيا هو ايف لاكوست Y. Lacoste يوضح فى كتابه جغرافية التخلف Geographie du sous - Developpement بأن هذه الظاهرة ذات أبعاد متباينة ، والتكامل فى دراستها يتطلب الى جانب الجغرافيا تعاون الاقتصاد والاجتماع والسكان وعلم وعلم النفس ... الخ(١٦) . ونفس الحال بالنسبة لعلم السياسة وها هو د. أبتر D. Apter فى ابحاثه عن علم السياسة والتنمية يؤكد فى دراسته على ان التنمية مجال واسع يمس اصول ومكونات العلوم الاجتماعية قاطبة وبصفة خاصة علم الاجتمع وعلم النفس الاجتماعى(١٧) .

قضية اخرى تبنى دراستها نظريا وتطبيقيا لويس فانسان توماس استاذ علم الاجتماع بالسوربون حينما تناول مشكلات التطبيق العملى لبرامج التنمية ، مشيرا الى ان التطبيق العملى يختلف ليس فقط من مجتمع لآخر حسب مرحلة نموه وتطوره ولكن ايضا باختلاف السياق التاريخى والاجتماعى وما يحدثه ذلك من مشكلات جديدة فى مجال التطبيق العملى لمجريات التغير العالمى وبخاصة وسائل الانتاج المؤثرة فى الابنية الاجتماعية . مما يفرض على اجتماع التنمية متابعة الانساق الجديدة متعددة الاختصاص فى الحياة الاجتماعية ودراستها وتقييمها اولا بأول ، خاصة وان الابنية الاجتماعية فى كل مجتمعات العالم الاول والثانى والثالث وما دون ذلك ليست فى طريقها الى التغيير ولكنها قد تغيرت بالفعل ، تغييرات سريعة وعميقة حسب ظروف كل مجتمع وان عدم الاحساس بهذا التغيير فى بعض المجتمعات راجع الى ان الواقع وما يحدث فيه قد سبق التنظير فى عالم اليوم(١٨) . كما اوضحت دراسة ل. ف توماس

---

(15) Freyssinet, J. Le Concept du sous developpement, Ed. Mouton, Paris, 1966, P. 29, 30, 31 et suiv.

(16) Lacoste, Yres; Geographie du sous developpement, Ed. P.U.F. Paris, 1965.

(17) Apter A. et Mushi. ss. La Science Politique. Etude du developpement Ri. s.s. Paris, 1972, P. 51, 51, 53.

(18) Thomas Louis Vincetn; Perspective du developpement en Afrique Noire : un Scenario : Le Senegal, Ed Coplexe, Paris, 1978.

التلاحم والترابط بين كل من الاقتصاد والاجتماع فى قضية التنمية . حيث لا يمكن ان يوجد فائض اقتصادى بدون مجتمع وتدرج اجتماعى وحراك اجتماعى . كما انه لا يوجد تدرج وحراك اجتماعى بدون فائض اقتصادى فكلاهما مكمل الآخر ولا ينفصل عنه . وينتج عن ذلك بطبيعة الحال نوع من التشابك حينما يقتحم الاقتصاد أرض الاجتماع والعكس صحيح حينما يدخل الاجتماع مجال الاقتصاد . ويحاول كل علم ان يثرى* ويثرى* من الآخر وذلك من خلال الترابط العلمى . ولقد تناول هذه الواقعة بالتحليل عالم الانثروبولوجيا روجيه باستيد R. Bastide فى كتابه الانثروبولوجيا التطبيقة حينما كتب يقول (ان اجتماع التنمية Sociologie du developpement هو ذلك العلم المناط به الدراسة المنهجية الموضوعية للتغييرات الحادثة فى البناء الاجتماعى نتيجة التغيرات الاقتصادية . كما يدخل فى نطاق هذا الفرع السوسيولوجى تعريف وتحليل مقاييس التخلف ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما يدرس العقبات الداخلية والبنيوية التى تعترض او تعوق النمو الاقتصادى للمجتمع ، كما يدخل فى نطاقه ايضا دراسة وتحليل العلاقات الدولية وتأثيرها على تكريس التخلف .

اجتماع التنمية والمهام المؤجلة

لماذا تأخر اجتماع التنمية فى اخذ مكانه والقيام بمهامه ازاء قضية التنمية ؟ ولماذا تباطأت حينا وتراخت وجمدت حينا آخر آليات وفعاليات اجتماع التنمية فى بلدان العالم الثالث بصفة خاصة وفى انماط العلاقات التى تربطها ببلدان الدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة ؟ باختصار ووضوح لماذا تأجلت مهام اجتماع التنمية ؟ كان ذلك لعوامل واسباب كثيرة من ابرزها ما يلى : -

العوامل التاريخية

فى دراستى لتأثير التاريخ على علم اجتماع التنمية فلقد عكفت على الدراسة النقدية للبروفسور سير جورج كلارك لابحاث أكتون Acton فى تقريره القيم عن (تاريخ كمبردج الحديث « The Cambridge Modern History » والذى من خلاله يتساءل كلارك هل يمكن الحصول على التاريخ النهائى ، وهل يمكن ان تكون كل المعلومات فى متناول ايدينا ، وهل سيكون فى الامكان تقديم التاريخ النهائى فى يوم ما ؟ **فى تصورنا ان علم اجتماع التنمية اصطدم بهذا المازق اكثر من غيره فى العلوم الاجتماعية الكثيرة . مازق ان الماضى بوقائعه التاريخية يؤثر لكنه لا يتكرر** . ان وقائع الماضى قد وصلت الى العقول البشرية وانه جرى

* يثرى بضم الياء وكسر الثاء .

* يثرى بفتح الياء وكسر الثاء .

تصنيعها وتصنيفها ثم تفسيرها من قبل هؤلاء وبالتالى لا يمكن ان تتكون من ذرات جوهرية مجردة لا يقوى شىء على تغييرها . ان التغيير لا نهاية له والتنمية فى داخل المجتمع لا يمكن ولا ينبغى ان تشذ عن تلك القاعدة[١٩] .

وللعوامل التاريخية وجهان الاول التاريخ العام والثانى تاريخ العلوم . فبعد حقبة الخمسينات من هذا القرن وما تلاها من حركات الاستقلال وتحرر كثير من البلدان من قبضة الاستعمار ، فإن قضية التنمية حركت اهتمام كثير من الباحثين الذين ركزوا جهدهم حول الظاهرة الاقتصادية فى تفسير التخلف والبحث عن وسائل النمو وآلياته . وصوب علماء الانثروبولوجيا والاجتماع والجغرافيا وعلم النفس فى بلدان العالم الثالث اهتمامهم نحو المجال الاقتصادى وكثيرا ما اختلطت نظرتهم تلك بالاعتبارات الايديولوجية . وكان التاريخ والمؤرخون فى اكثر التخصصات الاجتماعية استغراقا فى تحليل تاريخ العلاقات الاقتصادية بين البلد المستعمر (بكس الميم) والبلد المستعمر (بفتح الميم) . اما عالم الاجتماع فاستغرق هو الآخر فى تحليلات الاجتماع الاقتصادى حيث تكونت بفرنسا فى اوائل الستينيات ١٩٦٠ اول مدرسة للانثروبولوجيا الاجتماعية التطبيقية التى غلب عليها طابع دراسة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى افريقيا الناطقة بالفرنسية (المستعمرات الفرنسية الافريقية)[٢٠] .

اما عالم الجغرافيا فلقد استغرق بدوره ايضا فى جغرافيا التنمية وبخاصة فى افريقيا الاستوائية وغلبت على لغته الصبغة الاقتصادية واصبحت التنمية من وجهة نظر الجغرافيين هى الجغرافيا الاقتصادية[٢١] واستغرق الجميع فى بحث موضوعات الانتاج وتراكمه والتوزيع ، والاستهلاك ومعدلاته .

فى هذه المرحلة لم يدفع علم الاجتماع العام La Sociologie Generale بالفرع الجديد وهو علم الاجتماع التنموى قدما الى الامام واكتفى اجتماع التنمية بالعمليات التنظيرية لعلاقات القوى الاستعمارية المهيمنة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة بتوابعها فى المستعمرات القديمة وكما يقول المفكر عالم الاقتصاد المصرى سمير امين علاقة التبعية بين المركز والمحيط ولقد ظل الاجتماع التنموى فى موقف العجز امام ظاهرة التنمية بالقياس الى الاقتصاد وبصفة خاصة كعلم عليه ليس فقط ان يتوصل الى عملية استرجاع فكرى عميق يعكس آثار التنمية ومقوماتها التكاملية بما فيها المقوم الاقتصادى بل يحلل علاقة هذه المقومات بنوعية المجتمع وخصوصيته

---

(19) The New Cambridge - Modern history, U.K. 1957. PP. XXIV - XXV.

(٢٠) دراسات كل من جورج بالانديه عن الكونغو ولويس فانسان توماس عن السنغال .

(21) D. Salter, Critique de la Geographie du Developpement, C.I.S. Paris, 1976, Vol LX.

وتأثيره على الظاهرة التنموية وتأثره بها . وفى هذا الصدد فإن جهود المدرسة السوسيولوجية الفرنسية كان لها فضل الريادة على المدارس الاجتماعية المعاصرة فى وضع الاساس المنهجى لهذا الفرع الحديث من افرع علم الاجتماع ونعنى به اجتماع التنمية . بدأ ذلك من جهود جورج جيرفتش وهنرى لوفيفر وجورج بالانديه ولويس فانسان توماس وآلان تورين خلال عقد الستينيات . تلك الجهود البحثية التى جمعت بين الدراسة النظرية التحليلية والبحوث التطبيقية والتى عكست آثارها العلمية العميقة على ظاهرة التنمية وساهمت فى اثراء ذلك الفرع السوسيولوجى الجديد . وفى عقد السبعينيات بدأت الاسهامات العلمية لكل من اسماعيل صبرى عبد الله وسمير امين فى مصر وسيلزو فرتادو من البرازيل ومحبوب الحق من الهند واندريه جون فرانك فى كندا ، فى الاسهام فى توسيع الروافد امام اجتماع التنمية وخاصة العلاقة بين ما هو اقتصادى وما هو اجتماعى وتأثيره وتأثره بالتنمية ، وتباين الظواهر التنموية حسب مرحلة التطور التى وصل اليها المجتمع . وفى منتصف السبعينيات بدأ العلم يكتسب ارضا جديدة على الصعيدين النظرى والتطبيقى على حد سواء .

عوامــل سياسيــه

لأسباب سياسية متداخلة أحاطت بحقبة الامبراطوريات الاستعمارية القديمة إبان القرنين الثامن والتاسع عشر فإن اصحاب القرارات كانوا كثيرا ما يتجهون صوب الاقتصاديين لتشخيص مواقفهم سواء فى بلدانهم او فى المستعمرات التى تتبعهم . كان الاقتصاد فى فترات الضغط الاستعمارى هو العامل المحرك للسياسات : حدث ذلك فى علاقة بريطانيا مثلا بكل من مصر والهند وعلاقة فرنسا بالجزائر والمغرب والسنغال وهولندا بأندونيسيا وبلجيكا بالكونغو . واذا ما ظهرت مشكلة جزئية فى موضوع التنمية فى بلدان المركز او المحيط المركز الاستعمارى او المحيط التابع كانت المنفعة ونوع الناتج من المواد الاولية واحجام المصدر منها أو بمعنى اصح المنهوب منها هى الظاهرة الاكثر شيوعا . وبالتالى كانت اللغة الاقتصادية هى اللغة الاكثر انتشارا ومن ثم كانت الحاجة واضحة الى الاقتصاديين اكثر منها الى علماء الاجتماع . كانت الفئة الاولى هى الحاضرة فى الميدان وهى التى يطلبها الساسة ومتخذو القرارات .

كان بعض رجال الاقتصاد يتبرع أو يتطوع بالفتوى فيها . ولم يحاول الساسة ومتخذو القرارات فتح الابواب أمام علم الاجتماع وعلمائه الذين اكتفى معظمهم بوصف الظواهر وتحليل المشكلات ورصد التوقعات من بعيد . القلة اكتفت بالدراسات الميدانية الفردية او العمل من خلال زملائهم علماء الاقتصاد فى مسائل جزئية وقضايا فرعية مما انعكس اثره على علم اجتماع التنمية فى فترة حرجة من فترات التكوين وهى النصف الاول من هذا القرن . كان ذلك الموقف مسئولا عن الصورة المشوهة للتنمية حيث حصرتها فى اطار (التقنية والاقتصاد) وكأن التقنية

والاقتصاد يجريان فى كوكب آخر غير كوكبنا الارضى مكون من مجتمعات وشعوب وبلدان وثقافات متباينة وذات مصالح متشابكة ومعقدة وأحيانا متعارضة وعلى الأقل فيما يتعلق بالعلاقة بين البلدان الصناعية المتقدمة وبلدان العالم الثالث .

العوامل المنهجية

بسبب الدور الذى أخذته نظريات التنمية فى التعامل مع تلك القضية ومحاولة بعضها وخاصة النظرية الماركسية فى التنمية تجييد الجوانب السوسيولوجية حينا او التقليل من اهميتها حينا آخر ، فلقد حاولت النظرية الماركسية التركيز والتقيد بأن نمط الانتاج هو العنصر الحاكم والمسيطر فى تحقيق التنمية بينما انشغل البعض الآخر بأن التنمية تعنى التقدم . والبعض الثالث بأن التنمية تعنى التغير : نمط معين فى التغير . والبعض الرابع ان التنمية تعنى التطور . تطور من نوع معين فى ظروف معينة .... الخ تلك الاتجاهات النظرية التى تعاملت مع قضية التنمية من منطلقات منهجية متعددة أضعفت الاستقلالية المنهجية ، حينما أهملت هذه النظريات النواحى المتعلقة بالقيم والمعايير الاجتماعية المرتبطة بتلك القضية وركزت فقط على اشكال الانتاج واحجامه . وحينما اقتحم علم الاجتماع ميدان التنمية مستخدما أحد الاسلحة العلمية والمنهجية الحديثة وهى أحد فروعه المسمى سوسيولوجيا التنمية Sociologie du developpement فلقد اقتحمه من مدخلين منطقيين أحدهما اقتصادى والثانى سوسيولوجى حينما ركز على ان التنمية فى مجال البنية الاساسية فى قاعدتها المادية العريضة تؤثر كثيرا فى مجال البنية الاجتماعية وتتأثر بها فى نفس الوقت وتلك واحدة من دروس التاريخ الانسانى لتطور اشكال الانتاج منذ عصور الرق مرورا بمرحلة الاقطاع الى النظامين المعاصرين الرأسمالى والاشتراكى ، حيث اصبح واضحا ان كافة النظريات التى تحاول تفسير التنميه فى اى منظور ومن خلال اى نظام اقتصادى مهما كانت طبيعته فإنها تهتم اهتماما بالغا وكبيرا بالاستقصاء السوسيولوجى . ولم يكن مصادفة أن يكون ذلك احد الاسباب التى ادت بواحد من كبار علماء الاجتماع وهو جورج جيرفتش بأن يؤكد بأن تلك الحالة سببت مشكلة منهجية امام الدراسة العلمية للتنمية من منظور سوسيولوجى .

وفى داخل علم الاجتماع نفسه برزت اختلافات منهجية بين مؤيدى فكرة السببية فى عملية التنمية وبين انصار البحث عن الروابط الوظيفية ، وبقدر التأثير السالب لهذه الاختلافات فى المدارس الاجتماعية التنموية الا انه كان لها ايضا نتائج ايجابية تتمثل فى استقلال البحث السوسيولوجى التنموى وتقليص تبعيته لفروع المعرفة الاخرى المهتمة بتلك القضية .

ولقد تزايد تاثير اصحاب الاتجاه الاقتصادى كعنصر اقوى فى عملية التنمية وبالتالى اضعاف الاتجاه الاجتماعى بفعل الاخطاء المتراكمة فى علم الاجتماع الامريكى بصفة

خاصة الذى اقام دعائم نظريته السوسيولوجية فى التنمية من خلال هوزيلتز ومدرسته L'Hoselitz نموذجهم المعروف بمدرسته البنيوية الوظيفيةL'ecole structurefonctionnaliste والتى كانت غير مؤهلة لبناء نموذج متناسق للتغير الاجتماعى . وكان اخفاق نظريات تلك المدرسة راجعا الى قصور كبير فى مراعاة الفوارق الدقيقة بين المجتمعات بعضها والبعض الآخر ودرجات التركيز التنموى التى تستوعبها كل منها والتى اتصفت بالتمركز الذاتى حول ثقافاتها الخاصة تمركزا اتصف حينا بالسطحية الساذجة وحينا آخر بالانانية المفرطة فى قالب التنمية الراسمالى مما فتح الباب على مصراعيه أمام مدرسة جديدة عقب دراسات كل من ل. توماس L. Thomas واندريه جوندر فرانك A. G. Frank بالاضافة الى آخرين كثيرين مما ابرزوا دور بلدان العالم الثالث على الصعيدين الاجتماعى والاقتصادى فى تاريخ العلاقات التنموية الدولية .

وفى أواخر خمسينيات هذا القرن حتى منتصف الستينيات بدأ تأثير الظاهرة الاقتصادية واضحا من جديد فى تفسير حالة التخلف . وكأن التنمية فى مجتمع والتخلف فى مجتمع آخر هو أمر واقع بذاته ومعزول عن سياق التاريخ الاجتماعى والاقتصادى والسياسى . ولقد كان للجهود العلمية للمدرسة السوسيولوجية التنموية الحديثة دور فعال فى توضيح علاقة المركز بالمحيط فى قضية التنمية . تلك العلاقة التى أوضحت ضعف حجم النظريات الامريكية وقلصت كثيرا من أسلحتها المستخدمة فى تفسير عمليات التحديث كما أوضحت أيضا كيف كانت تلك النظريات ضحية النظرة الوظيفية وعدم كفاية حجمها فى تفسير حركة التغير . وهنا برزت النظرة العلمية والمنهجية من خلال مدرسة جديدة تحاول الالتزام بالحياد بين ما تنادى به الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى أو بين الراسمالية والاشتراكية الا وهى مدرسة اجتماع التنمية **التى تعتمد على التحليل السوسيولوجى للواقع المجتمعى كما هو فى سياقه التاريخى والاقتصادى والسياسى والثقافى** . وحينما حاول اجتماع التنمية تقديم مناهج جديدة للعملية التنموية فلقد حاول التسلح بالعلوم الاجتماعية الأخرى وعلى رأسها كل من الاقتصاد وعلم السكان وعلم النفس الاجتماعى وعلم الادارة وعلم السياسة ... الخ .

وخير نموذج لتوضيح ذلك ، الدراسة التى أعدها بوزيريب E. Boserup[٢٢] والتى دافع فيها عن وجهة نظره فى أن نمو السكان وارتفاع كثافتهم كانت عاملا هاما فى تاريخ الانسانية والعنصر الرئيسى فى التغيرات التى طرأت فى عالم الزراعة . عنصرا فرض التحول فى التوسع الأفقى فى الزراعة الى التوسع الراسى فيها وما سببه ذلك من تغير اجتماعى . هذه الدراسة ذات الطابع الاقتصادى تقترب وتتلاقى مع دراسة أخرى شهيرة ذات طابع سوسيولوجى ونقصد

---

(22) E. Boserup, Evalution agraire et pression demographique, Ed Flammarion, Paris, 1970.

بها دراسة العالم الفرنسى اميل دوركيم E. Durkheim التى تفسر التقدم فى تقسيم العمل الاجتماعى بالنمو المطرد فى الكثافة السكانية ونشأة المدن الحديثة(٢٣) .

صحيح أن إميل دوركيم تحدث فى عصره عن المورفولوجيا الاجتماعية La morphologie Sociale المستقلة نسبيا وفى حدود ضيقة للغاية عن علم الاجتماع حيث انه كان يقصد بها المجتمع فى شكله الخارجى ، الا أن التساند فى التفسير العلمى جوهره واحد وهو التأثير المتبادل بين الظواهر فى العلوم الاجتماعية فى داخل مجتمع معين .

ولقد استطاع علم الاجتماع أن يثبت قواعد الفرع الجديد لاجتماع التنمية من خلال دعامتين رئيسيتين الأولى المشاركة الفعالة فى اجهزة كبرى للبحث العلمى بفريق متناغم من علماء الاجتماع والباحثين الاجتماعيين الذين أخذوا مكانهم الى جانب تخصصات أخرى كثيرة قبيل عملية التشخيص أو التحديد لمشروع معين يراد له القيام فى مجتمع معين وذلك قبيل اتخاذ القرار بتنفيذه . ومعرفة اتجاهات الناس ووجهة نظرهم فى ذلك المشروع أى البلورة العلمية للحقيقة الاجتماعية لذلك المشروع واخضاعها للقياس والتشخيص الموضوعى والمحدد .

الثانية تدخل علم الاجتماع بصورة مباشرة فى تحديد وقياس نتائج مشروع تقنى معين سواء فى مجال التنمية الزراعية أو التنمية الحضرية أو الصحية أو التعليمية من حيث درجة أداء هذه النوعية من التنمية لاهدافها وتحقيقها لغاياتها التى يرجوها منها المجتمع حيث أن تقنية التنمية فى أى جانب من الجوانب السابقة محصورة ومحدودة النطاق فيما يراه الفنيون فى اطار تخصصهم : الزراعة ، الصحة ، التعليم مثلا حيث يرون المجتمع من وجهة نظر معينة محدودة بينما يتولى اجتماع التنمية دور المنسق بين القطاعات التنموية المتعددة مضافا إليه التحليل العلمى للحقيقة الاجتماعية . فبدون عالم الاجتماع مضافا الى زملائه فى القطاعات المختلفة تبقى التنمية فى أى قطاع من القطاعات جزئية أو مبتسرة قد ترضى البعض وتحقق مصالحهم بينما تغضب البعض الآخر وتهدد مصالحه أو تترك البعض الثالث فريسة للسلبية أو اللا مبالاة وفى هذا خسارة كبيرة على المدى المتوسط والبعيد . خسارة كبيرة قد لا يراها فى حينها الطبيب أو عالم الاقتصاد الزراعى أو الصناعى أو خبير التعليم . وإن رآها البعض منهم بحكم ثقافتهم العامة فإنه لا يستطيع تحليل وقياس تفاعل المجتمع من منظور سوسيولوجى مع ذلك المشروع . وكما يقول اليكس دو توكفيل Alexis de Tocqueville ان مجتمعنا مشغول بديناميات النمو الاقتصادى والتقدم التقنى من أى باب تفد اليه أو ستفد اليه الحرية والتقدم وجاء

---

(23) E. Durkheim, Della division du Travail Social' Ed. P.U.F. 8e ed. Paris 1970. P. 239 Vair aussi

« » La Science sociale et L'action. ed P.U.F. Paris, 1970, p. 148.

الجواب من باب علم الاجتماع حينما ينفتح الباب على مصراعيه على المجتمع ككل من خلال التعرف على الواقع الاجتماعى المدخل المنهجى لتشخيص الحقيقة الاجتماعية[٢٤] .

وكان على اجتماع التنمية أن يحدد الخصوصية السوسيولوجية La specifite sociologique للتنمية أيا كان المنطلق الذى تبدأ منه الزراعة أم الصناعة أو كليهما معا أو التعليم . وكان على عاتق اجتماع التنمية مهمة شاقة تتمثل فى وضع مشروع منهجى للتكامل التنموى ولا يكتفى بمجرد التدخل سواء حينما يطلب منه ذلك من قبل التخصصات الأخرى أو حينما يستدعى لتصويب خلل فى قطاع معين من قطاعات التنمية .

على أن اجتماع التنمية هو ذلك الفرع من أفرع علم الاجتماع الذى ينهض بها ألا وهى اقتراح وتحليل نماذج وأشكال التغير الاجتماعى الناتجة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مبادرات وابتكارات الفاعل الاجتماعى (الهادف الى) الملتزم بصياغة مشروع جديد للمجتمع ينقله وينتقل معه خطوة أو خطوات فى طريق التقدم . ويركز من خلال ذلك المشروع على ما يعرف (بالجماعات المارة بعمليات التحول) بالجماعات الدينامية وما تملكه من مؤثرات اجتماعية ترتبط بعمليات التنمية وتلتصق مصالحها بنجاح تلك العمليات فى جوف التكامل الاجتماعى بين كافة طبقات وفئات المجتمع بصورة يتحقق معها العدل الاجتماعى ويتحقق ذلك فى استخدام واحترام منهج اجتماع التنمية فى تحليل وشرح وصياغة العلاقات بين عناصر التنمية فى زمن معين وقطاع معين فى مجتمع معين . وتلك أهم رسالة علمية ينهض بها علم اجتماع التنمية .

اجتماع التنمية بين اشكالية
التنظير وخصوصية التطوير

من خلال المعايشة الفكرية القريبة لصاحب هذه الورقة لفترة تزيد على سبع وعشرين عاما مع علم الاجتماع بصفة عامة واجتماع التنمية خاصة حيث الفترة التى قضاها كباحث بالمركز القومى الفرنسى للبحث العلمى ثم معمل الاجتماع الصناعى بباريس ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ وما أتاحته من حوارات ومناظرات لازمها تقييم لابحاث ونقد وتقويم لدراسات فى مختلف أرجاء المعمورة إبان عقدى الستينات والسبعينات وما شهدته من مد وجزر فى التجارب التنموية على مستوى العالم بأسره[٢٥] كانت تراثا خصبا يمكن أن نستقى منه فى عجالة اطلاله سريعة على اشكالية التنظير وخصوصية التطوير فى علم الاجتماعى التنموى والتى كان موضوعها المحورى

---

(24) R. Aron, Essai sur les libertes. Ed calmann - Levy, Paris, 1965. p. 209.

(25) Francois Perroux « Pour une philosohpie du nouveau developpement, Unesco, Paris, 1981. p. 250 - 259.

هو حتمية أن تكون التنمية قضية سوسيولوجية بالدرجة الأولى وأداة من أدوات النسق الاجتماعى الكلى فى تحقيق رسالة التقدم مهما تعددت عناصرها اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم صناعية أم تكنولوجية ... الخ . ومن ثمار هذه الحوارات أنه حينما كان الملل أو القلق يعترى بعض علماء الاجتماع والباحثين انتظارا لنتائج البحوث التطبيقية والدراسات الميدانية للبدء فى عملية التحليل كان البعض الآخر من زملائهم يذكرهم بمقولة لويس فانسان توماس .L. V. Thomas استاذ الاجتماع بالسوربون فى نقده لهم اثناء احدى المناقشات عن اشكالية التنظير فى اجتماع التنمية قائلا (اننى انصح السوسيولوجيين بقليل من الصبر وكثير من التواضع) فى مواجهة قضية خطيرة كقضية التنظير[٢٦] وضرورة التفرقة بين النظرية الاجتماعية وطرق تطبيقها .

وتقبل السوسيولوجيون هذه النصيحة من هذا الاخصائى الفرنسى العريق وأخذوا يتقدمون بتعقل وتؤده فى الشرح والتشعيب والتحليل لمشكلات اجتماعية كثيرة فى مجتمعات متباينة وبيئات مختلفة حينا ومتماثلة نسبيا حينا آخر . مع الحرص المستمر على التفرقة بين السوسيولوجيا والايديولوجيا . فى الأولى نحن مع العلم الاجتماعى فى معمله الخاص والعام . وفى الثانية نحن امام السياسه والبون واسع بين المجالين وإن كان كل منهما يتأثر بالآخر ويثريه أو يجنى عليه وفق الموقف من احترام الموضوعية أمام المنهج العلمى فى البحث الاجتماعى[٢٧] وعندما نجح علم الاجتماع نجاحا مطردا فى جمع الحقائق والاعتماد على الواقع الاجتماعى فى فحص النظريات المختلفة وفى تكوين نظريات جديدة ، كان هناك شبه اجماع ، ان البحث دون سند فى نظرية أو دون اتجاه إلى نظرية ، ليس إلا نوعا من العبث ، والاستهانة بمقدرات المجتمع . وان المشككين فى النظرية السوسيولوجية والمقللين لاهميتها ، إما لأنهم قليلو المعرفة بالعلم من حيث طبيعته ومنهجه وإما مغرضون .

ولقد نجح اجتماع التنمية نجاحا كبيرا فى بلدان العالم الأول (البلدان المتقدمة) حينما اكد على أن غموض النظرية عند البعض يرجع إلى أنها مرتبطة فى اذهانهم بكل ما هو بعيد عن الواقع أو الحقيقة . وهذا خطأ منهم وفيهم لا من التنظير . حيث أن المزج بين النظرية الاجتماعية والدراسة العلمية للمجتمع غدت بديهية فى منهج البحث الاجتماعى خاصة وان النظرية تستمد مقوماتها الأساسية من نتائج ابحاث منظمة أجريت فى بيئات اجتماعية متعددة . سواء فى وقت واحد او فى فترات متباينة .

---

(26) L.V. Thomas « Pour une nouvelle stratigie de developpement, Ed. P.U.F. Paris, 1977.

(27) Raymond Aron « Les desillusions du Progres, Ed. Calmnn - Levy, Paris, 1969, p. 157, 223 et suiv .

والنظرية كمجموعة من القضايا مستندة إلى أفكار محددة كما ان هذه القضايا متسقة الواحدة مع الأخرى على صورة يمكن معها أن نستمد التعميمات عن طريق الاستقراء وهذه القضايا المكونة للنظرية مستقاه من واقع المجال البحثى فى المجتمع كما هو كائن ومن ثم فهى فاعلة ومنتجة وتبرز فائدتها من أنها تقود الباحثين إلى مزيد من الملاحظات والتعميمات وإمداد الباحث بالمسالك الهامة للاستقصاء وربط النتائج الجزئية بالعمليات الاضطرادية التى تكون ذات طبيعة مشابهة . وبالتالى تساعد فى توفير الوقت والجهد والمال ومن ثم تتحول إلى اداة انتاج فعال بل أداة علمية ليس فقط لمزيد من الانتاج بل لتحسينه وتجويده يوما بعد يوم - وتلك غاية التنمية ورسالتها - فكلما كان البحث موجها عن طريق نظرية متسقة اسهمت نتائجه فى زيادة الانتاج ونمو المعرفة وتنظيمها بما يسمح بتوالد معارف فرعية جديدة تسهم فى الفهم المتكامل للحياة الاجتماعية بما يسمح بالبحث المستنير القائم على الإدراك الواعى بالموقف النظرى .

وفى واقع الأمر يعد بناء النظرية إنجازا خلاقا ومن هنا فليس بمستغرب أن تكون قضية الابداع فيها قاصرة على نفر قليل من المشتغلين فى ميدان علمى معين قادرين على القفز فوق الأدلة والبراهين والعبور إلى النتائج واحتمالاتها ونوعية هذه الاحتمالات والمقارنة فيما بينها وقياسها ثم التحقق منها بصفة مبدئية فى حالة عدم وجود وقائع معروفة أو تعميمات قائمة بالفعل تتناقض معها وإلا فإن الجهد الخلاق لديه القدرة - بديهيا - على الرفض والتعديل والتبديل ، ورب قائل يقول :

ما هو الحال إذا ما وجدت نظريتان أو أكثر تفسر وقائع وتعميمات معروفة ... الجواب بسيط وتلقائى عند هؤلاء المبدعين وهو اللجوء إلى استخدام اجراء يعرف منهجيا بالتجربة الحاسمة أو الملاحظة الحاسمة للتصور السببى للموقف الذى يؤدى فيه النظريات المتنافسه إلى تنبؤات متناقضة . وينبغى أن يوجد هذا الموقف لفرض التجربة أو يكتشف وجوده فى الواقع . والملاحظة حينئذ هى التى تقرر أى النظريات يتطابق مع الواقع ويتفق معه ، والتطابق هنا ليس مطلقا أو نهائيا ولكنه يتصف بالنسبية الزمانية والمكانية أيضا لأنه قد تكتشف فيما بعد وقائع جديدة لا تتفق مع النظرية القائمة .

وهذا هو ما نعنيه بموقف الاجتماع التنموى من اشكالية التنظير وخصوصية التطوير إزاء مسألة التخلف والتنمية وبصفة خاصة فى كثير من الأبنية الاجتماعية فى بلدان العالم الأول أو تلك البلدان المسماه بالدول الصناعية المتقدمة حيث نجح فى نقل هذه المسألة نقلة كبيرة من الايديولوجيا إلى السوسيولوجيا عند تحديد الاستراتيجيات الملائمة والكفيلة بتخطى عقباتها الداخلية والخارجية . حينما استطاع من خلال هذه الاستراتيجيات متوسطة وبعيدة المدى أن يخطط وينفذ ويقيم ويقوم برامج تنموية شاملة من كيانات اجتماعية محددة وبصورة متكاملة .

ظهرت نتائجها الملموسة فى المدى الزمنى الوارد فى الخطة من جانب كما أنه استطاع ان يخطط وبدقه لتساؤلات محورية ... واجاب على هذه التساؤلات سلفا التنمية لمن ؟ وأجاب للمجتمع ككل وبمن ؟ بالمجتمع ككل .. وكيف ؟؟ والجواب لدى عديد من العلوم الاجتماعية الكثيرة وتبدا باجتماع التنمية عند التخطيط وتنتهى باجتماع التنمية عند التقييم وبين المسافتين المجال واسع للعديد من فروع العلم المختلفة .

كان ذلك هو الانجاز العلمى الكبير الذى حققه اجتماع التنمية من خلال تجاوز اشكالية التنظير فى مدرسة المولد والمهد ونقصد بها المدرسة السوسيولوجية الفرنسية المعاصرة بزعامة العلامة جورج جيرفتش والذى تابعه من بعده اساتذة أكفاء نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر جورج بالانديه G . Balandier ولويس فانسان تـوماس Louis . Vincin Thomas وريمون آرون R . Aron وآلان تورين A . Touraine وريمون بودون R . Boudon وجان كاجنيف Jean Cazeneuve وبيير نافيل Pierre Naville وهنرى ليفير H . Lefbvre وفرانسوا بيرو F . Perroux وشارل بتلهايم Charles Betteleim وكلودليفى شتراوس C . L . Strauss وبيير بورديه Pierpr Bourdieu والفرد سوفى Alfred Sauvy وسيلزو فيرتادو Cyclso Furtado وغيرهم كثير مما لا يتسع لذكره المجال .

تم الوصول إلى علم اجتماع موضوعى يستوعب قضايا المجتمع ويجيد التعبير عن مشكلاته وآماله فى نفس الوقت ومن بينها اجتياز التخلف وقد حدث بالفعل منذ قرن ونصف من الزمان . وانجاز التنمية المتكاملة بل وحل متناقضاتها الحاضرة والمستقبله وقد حدث بالفعل بل تجاوز الانجاز حدود الحاضر إلى المستقبل من خلال التعبير الأمين والدقيق فى المشروع الحضارى المستقبلى(٢٨) ولقد انتقلت هذه القضية عبر البحر والبر إلى آفاق أوسع وأرحب وتبنتها قوى كبيرة ومؤثرة فى علم الاجتماع فى المملكة المتحدة والولايات المتحدة والمانيا بشطريها وايطاليا والاتحاد السوفيتى وبولندا بل وفى كثير من البلدان النامية فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بدءا من تولكوت بارسونز ومرورا بروبرت فاريس وكارسافالا ستوجا وموريس زيلدتش وويلبرت مور وانتهاء بروبرت نسبت وج . لندبرج . على ضرورة قيام اجتماع تنموى موضوعى متحرر من أحكام القيمة المذهبية أو الشخصية Value Free Sociology of developpement وهو نفس المسار الذى بدأته المدرسة الاجتماعية الفرنسية التى كونها عالم الاجتماع الكبير إميل دور كيم Emile Durkheim فى أواخر القرن الماضى . وقد كان كتاب قواعد(٢٩) المنهج فى علم الاجتماع Regles de la methodes Sociologique والذى ظهرت طبعته

(28) Roymond Boudon, La place du desorder, Ed. P.U.F. Paris, 1984 .
J. Douglas (ed) Relevance of Sociology, Meredith Corporation, N.Y., 1970 .

(29) Emile Durkheim, les Regles de la methode sociologique, 16 Edition, Presses. Univ. de France, Paris. 1967, p. 15 - 47 .

الاولى منذ ثلاث وتسعين عاما عام ١٨٩٥ وطبعته السادسة عشر عام ١٩٦٧ والذى أكد على ضرورة وأهمية أن يعالج عالج الاجتماع موضوعات علم الاجتماع من وقائع وأحداث وظواهر اجتماعية كأشياء قائمة بذاتها .

Les faits sociaux doivent etre traites comme des choses parce qu'ils sont les data immediats de la science, tandis que les idees, dont ils sont censes etre le developpement, ne sont pas directement donnees ... ils ont tous les caracteres de la choses .

فمعرفتنا بالظواهر والوقائع تأتى الينا من الخارج – من المجتمع وتصدر عن عالم الموضوع بعكس معرفتنا عن الفكرة التى تأتى الينا من عالم الذات وتصدر من الداخل . وأخذت قضية الموضوعية تزداد انتشارا ورسوخا فى مجال علم الاجتماع كان من أبرزها المؤتمر الذى عقدته الرابطة السوسيولوجية الأمريكية . .A.S.R فى شيكاغو بالولايات المتحدة عام ١٩٥٨ وعرض فيه عالم الاجتماع الأمريكى تولكوت بارسونز T. Parsons بحثا له بعنوان (علم الاجتماع كمهنة تحتاج إلى التخصص الدقيق وإلى مناهج لابد من تطبيقها بموضوعية تماما كما تطبق مناهج العلوم الطبيعية ثم بحثه القيم الذى نشره بالفرنسية عام ١٩٦٥ فى البيليوجرافيا الدولية للعلوم الاجتماعية بعنوان (التقييم والموضوعية فى العلوم الاجتماعية)

Evaluation et objectivites dans les Sci . Sociales, in B. I.S.S.

وهى الفكرة التى أبرزها بوضوح فى كتابه القيم عن النظرية الاجتماعية فى المجتمع المعاصر(٣٠) .

المشكلة فى العمق :

نعود بالذاكرة إلى ما يأتى : –

تساؤلا طرحه المفكر الفرنسى والذى يعتبر واحدا من الآباء الكبار لعلم الاجتماع وهو سان سيمون Claude Henri de Rouvpoy, Comte de Saint Simon (1760 - 1825) والذى قال : ماذا سوف يحدث لفرنسا اذا فقدت مرة واحدة فى يوم واحد جميع علمائها ومفكريها وأدبائها ورجال صناعاتها ... ؟ وماذا سوف يحدث لفرنسا لو فقدت حكامها ووزراءها ورجال التاج ؟ وأجاب على هذين السؤالين قائلا (ان خسارة فرنسا سوف تكون معنوية اذا خسرت المجموعة الثانية ، بينما تفقد فرنسا مكانتها العلمية والثقافية والصناعية اذا فقدت المجموعة الاولى من رجالها .

نفس التساؤل طرحه عالم الاجتماع الأمريكى المعاصر جورج ليندبرج Georges Lunberg (ne en 1895) واستاذ علم الاجتماع بجامعة بتسبرج . طرح تساؤله فى مؤلفه القيم

(30) T. Parsons « Sociological theory and modern Society, N.Y., London, 1967 .

بعنوان ? can Science save us وكان قد سبق له الاقتراب من هذه القضية فى بحث له بعنوان « some Gonvergences in Social theory »[٣١] وكان ليندبرج أكثر تحديدا فى تساؤله من المفكر سان سيمون حينما قصره على المشتغلين بعلم الاجتماع خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة ... ؟ والذين اعتبرهم ضرورة من ضرورات المجتمعات الصناعية المتقدمة فى بلدان العالمين الأول والثانى .

وتعود بنا الذاكرة إلى الماضى القريب منذ ثمانى عشرة عاما خلت (عام ١٩٧٠) وهو تاريخ انعقاد المؤتمر السابع للجمعية الدولية الفرنسية لعلماء الاجتماع) لدراسة قضية محددة وهى Sociologie De Mutation أى سوسيولوجيا التحول ولقد كان لكاتب هذه السطور شرف متابعة أعمال ذلك المؤتمر عن قرب* . وطرحت قضية التنظير نفسها على العلماء والباحثين من خلال موضوع محورى لفت نظرى وسيطر على اهتمامى منذ ذلك الحين وهو As-pects theoriques de la sociologie des mutations (الجوانب النظرية لسوسيولوجيا التحول) .

واذا كان علم الاجتماع فى بلدان العالمين الأول والثانى قد حقق تقدما كبيرا فى النظرية والتنظير من خلال نجاحات كبرى فى شتى فروع علم الاجتماع حيث وجود صياغات ورؤى يهتدى بها الباحث الميدانى أو الذى يتعامل مع البيانات الأولية فى مختلف جوانب الحياه المجتمعية ويقوم بتنظيمها وتفسيرها والتوصل من خلالها لبعض التعميمات طموحا للوصول إلى بعض القوانين وبالتالى يعيد تعديل جانب أو أكثر فى النظرية .... أو ربما يتوصل الباحث إلى مشروع نظرية أو إلى نظرية جديدة متكاملة فى مجال بحثى معين ... وهنا نتسائل هل تم ذلك فى علم اجتماع التنمية والجواب بالقطع نعم[٣٢] ؟ وهل وصل ذلك إلى بلدان العالم الثالث ومن بينها بلدان عالمنا العربى وفى قلبه مصر والجواب ـ ثمة محاولات لكن خارج اطار المحاولات فلم تظهر بعد مساهمة علمية نظرية يعتد بها . نعم كان هناك نموا كميا لكن كان هناك انحسارا كيفيا للأسف الشديد[٣٣] . وتلك قضية اخرى خارج اطار هذه الورقة البحثيه ربما نعود اليها بالبحث والدراسة فى غد قريب بمشيئة الله .

وهنا نصل إلى محور التركيز فى هذه الدراسة وهو الاجابة على التساؤل التالى :

---

(31) Georges Lundberg "Can Science save us ? N. Y., Longmans Green, N.Y., 1961.

* كان الباحث حينئذ عضو بعثة لاعداد دكتوراه الدولة فى علم الاجتماع بالسوربون جامعة باريس .

(32) Georges Balandier « Sous la direction de » Sociologie des mutations, Editions Anthro-pos, Paris, 1973, p. 13 - 129 .

(٣٣) خضر ابو قورة (دكتور) علم اجتماع التنمية ، دار الشروق ، ١٩٨٥ .

هل نجح اجتماع التنمية فى حل اشكالية التنظير على مستوى النظرية ؟ وهل نجح بنفس القدر فى تطوير آليات بحثه وأدواته على مستوى التطبيق والجواب يحمل الايجاب على مستوى النظرية والتطبيق فى مجتمعات العالم الأول من البلدان الصناعية المتقدمة إلى حد كبير ، بينما اخفق فى غالبية ان لم يكن كل مجتمعات العالم الثالث إلى حد منقطع النظير .

ونتساؤل كيف ذلك ... ونحاول الاجتهاد فى الاجابة على هذه القضية الكبرى ببعض البراهين (وليس كل) حيث لا يتسع المجال لذلك .

لقد نجح علم اجتماع التنمية فى بلد المركز له (فرنسا) وبعد ذلك فى بلاد المحيط أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على كل من مستوى النظرية والتطبيق حينما ركز منذ سبعينيات هذا القرن على التأمل فى قضية التنمية من خلال رافدين اثنين يأخذ كلا منهما من الآخر ويعطيه فى نفس الوقت فى تناغم متصل . الأول جيش منظم من علماء الاجتماع والباحثين فى مختلف الفروع وبصفة خاصة اجتماع التنمية ، واجتماع التنظيم وسوسيولوجيا التغير الاجتماعى يعيش ويدرس ويحلل فى مختبر الفكر السوسيولوجى خطط التنمية فى أرض الواقع كما هى فى المجتمع ، وينقل الحصاد إلى مختبر الفكر السوسيولوجى ثم يعيده ثانية إلى الانساق التى يخضع لها البناء الاجتماعى الذى يتعرض للتنمية .

مختبر الفكر السوسيولوجى درس التنمية من خلال الانساق الاجتماعية ولم يدرسها منعزلة عن واقعها المباشر فى المجتمع مجزأة فى قطاعات متراصة او جزر منعزلة . وكان البحث السوسيولوجى التنموى يبحث فى المعنى او بمعنى آخر فى وحدة المعنى وفى تماثل الفكرة التى تتخلل مجموعة من الجزئيات او الظواهر الجزئية وصولا إلى الوحدات الاجتماعية الاكبر فالاكبر قرية أومدينة صغرى أوكبرى أو عاصمة اقليم او عاصمة مجتمع . معنى هذا أن الفكر السوسيولوجى التنموى سعى إلى التنمية فى المجتمع ومحاصرتها واحتوائها فى معمله قبيل تحليلها وأكد على أن :

- التنمية هى عمل مجتمعى أولا قبيل أن تكون ظاهرة .
- التنمية ليس فيها أية ميزة للمجتمع اذا ما درسناها فقط كعملية تغير ناتج عن التقاء القديم مع الجديد القديم الذى يتحلل مع الجديد المجهول .
- اذا ما حدث تفاعل بين مجموعة القوى المختلفة القائمة بالتنمية يأتى دور العلم فى الفهم والرصد والتحليل لتلك القوى والعلاقة والصراعات كنمط أو كنموذج لوجود الفعل الاجتماعى التنموى .

- ان التنمية كقضية كلية فى المجتمع فإنها متشابكة ومعقدة ومستمرة ومن ثم فإن الاجتماع التنموى يتعامل معها بعيدا وبعيدا جدا عن مقولة مع وضد « Pour et Contre » كما يبتعد بها عن قوالب الحسنات والسيئات Les avantages et les Inconvenients وكانت النتيجة

التلقائية أنه حيدها كقضية حينما ابتعد بها عن كل من الارثوذكسيه الليبرالية والراسمالية ، وابتعد بها أيضا عن النموذج الكينزى الكلاسيكى ، كما ابتعد بها عن (المادية التاريخية المتمثلة فى علاقة كل من اشكال الانتاج mode de Production والتركيبات الاجتماعية كما حللها كارل ماركس فى كتاب رأس المال le capital ووضعها فى قالب منهجى جديد أطلق عليه « Pour une Sociologie de la connaissence de developpement » من أجل علم سوسيولوجى للمعرفة التنموية مخترقا الايديولوجيات فى الغرب والشرق على حد سواء من خلال البحث العلمى وآلياته .

- افرز مختبر الفكر السوسيولوجى التنموى ما يعرف Sociologie des Ruptuses أى سوسيولوجيا الانقطاع والتصدع بين التنمية كقضية مجتمعية فى جانب وبين الموقف الايديولوجى الاقتصادى فى جانب آخر . فعلى مستوى الاقتصاد الليبرالى نجد أحد علماء الاقتصاد الأمريكيين وهو بيتر . ا . دوكر فى دراسة له فى مجلة الشئون الخارجية الأمريكية يقول بأن الاقتصاد الحر فى الولايات المتحدة وأوربا الغربية وبلدان أخرى ليس - فقط - فى طريقه إلى التغيير ولكنه قد تغير بالفعل وعدم الاحساس بهذا التغير راجع إلى أن الواقع قد سبق التنظير فى عالم اليوم . ويرى أن التغيير قد حدث فى ثلاث مجالات : -

الأول : ان الاقتصاد المتعلق بالمواد الأوليه والأساسية لم يعد مرتبطا بالاقتصاد الصناعى .

الثانى : ان الاقتصاد الصناعى نفسه لم يعد الانتاج فيه مرتبطا بتشغيل اليد العاملة .

الثالث : ان القوة الدافعة للاقتصاد العالمى فى مجال انتاج السلع وتقديم لخدمات أصبحت تعتمد على انتقال رؤوس الأموال وليست على الحركة التجارية وحدها .

الرابع : تحطمت المقولة التقليدية وهى ارتباط المواد الأولية الأساسية اللازمة للصناعة بالاقتصاد الصناعى بل ان بعضها قد ضعف إلى درجة الاضمحلال . ومع ذلك كان الانتاج فى تزايد مستمر وبكفاءة عالية وصلت إلى حد المنافسة الدولية كالحال فى الاقتصاد اليابانى .

الخامس : انهيار أسعار المواد الخام والذى بدأ منذ سنة ١٩٧٧ النفط أسعاره فى انهيار مستمر حيث وصل فى شهرنا الحالى نوفمبر ١٩٨٨ إلى ادنى معدل له . كما لوحظ فى أسعار النحاس والرصاص . هذا التدنى فى الأسعار رافقه تدنى فى الطلب بعكس قانون النظرية الاقتصادية التقليدية .

السادس : على مستوى الموارد الغذائية . منذ منتصف السبعينات بدأت دراسات نادى روما تحذر العالم من نقص فى الغذاء .... وجاءت الحقائق بعكس ذلك حيث زاد

الناتج فى الغذاء العالمى فى الفترة من ١٩٧٢ / ١٩٨٥ ليصل إلى أعلى معدل له فى الوقت الذى تناقضت فيه اليد العاملة فى القطاع الزراعى فى البلدان المتقدمة فى كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

السابع : هناك دول أخرى طورت فى التكنولوجيا الزراعية حتى اقتربت بزيادة معدلات الانتاج إلى مستوى الاكتفاء الذاتى بل وصل البعض إلى مستوى التصدير مثل الهند ، بيرو ، اندونيسيا ، البرازيل .

الثامن : كفاءة التخطيط الاجتماعى للاستخدام الصناعى فى زيادة انتاج الوحدة الاقتصادية . والتجربة اليابانية فى هذا الصدد ملفته للنظر . فمن خلال التناسق بين معمل الفكر السوسيولوجى وارض الواقع ، نجد النتيجة التالية خلال عام ١٩٨٤ صارت اليابان تستهلك لانتاج الوحدة الاقتصادية الواحدة فى الانتاج الصناعى حوالى ٦٠ ٪ فقط من المواد الخام التى كانت تستهلكها لانتاج نفس الوحدة فى سنة ١٩٧٣ أى أنها خلال ١١ سنه وفرت ٤٠ ٪ من المواد الخام لانتاج نفس الكمية من المنتجات .

التاسع : أصبح الخلل الاقتصادى ظاهرة عالمية والدليل على ذلك ان الخزانة الأمريكية واجهت أكبر دين وطنى يعرفه التاريخ حيث ذهبت إلى حد وضع ثروات الآخرين بما فيها ثروات البترول العربى فى تخطيطها . ثم لجأت إلى ما يسمى فى لغة الاقتصاد إلى (التمويل بالعجز) حيث أن ميزانية ٨٥ ـ ١٩٨٦ فى حكومة الرئيس الأمريكى رونالد ريجان جاءت بعجز يزيد على ١٠٠ الف مليون دولار(٣٤) .

وعلى الضفه الأخرى من المحيط كان الشق الثانى من البلدان الصناعية المتقدمة من مجموعة العالم الأول فى أوروبا الغربية أول من استبد به القلق من ظاهرة الخلل فى البناء الاقتصادى الحر . وعلى حد قول استاذ الاقتصاد الفرنسى الشهير ريمون بار R . Barre والذى شغل منصب رئيس وزراء فرنسا فى حكومة الرئيس السابق فاليرى جسكار ديستانج الثانية وقبلها كان رئيسا لوفد بلاده فى مجموعة السوق الأوروبية المشتركة . ان الأزمة قادمة لا محالة إلى أوروبا الغربية وارتفعت نفس الأصوات فى المملكة المتحدة حيث رأت بريطانيا ان الولايات المتحدة تسلبها مغانم بترولها وكان لبريطانيا ٦٠ ٪ من بترول الشرق الأوسط سنة ١٩٥٢

(34 Collectif « Cles pour une nouvelle strategie du developpement, UNESCO, Edition ouvriè-nes, 1984, pp. 219 .

Francoix Perroux « Pour une philosophie du nouveau developpement, UNESCO, Aubier, les presses de 1 » UNESCO, 1981. p. 101 - 153 .

مقابل ١٠ ٪ للولايات المتحدة وانعكست هذه النسبة كلية سنة ١٩٨٥ ٦٠ ٪ للولايات المتحدة الأمريكية بينما ١٠ ٪ فقط للمملكة المتحدة .

وفرنسا لم تكن صامته منذ بداية الأزمة فى سنواتها الأولى حيث قادت دول السوق الأوروبية المشتركة فى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية مسئولية رفع أسعار البترول فى نهايات ١٩٧٣ وبداية ١٩٧٤ . وبلغت المواجهة بين البلدان الصناعية المتقدمة المعروفة باسم بلدان العالم الأول - بلغت المواجهة ذروتها فى ربيع ١٩٧٤ بين كل من ميشيل جوبير وزير خارجية فرنسا فى عهد الرئيس الفرنسى الراحل جورج بومبيدو وهنرى كيسنجر وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية فى ذلك الحين - حيث قال الأول للثانى هل تتصور للحظة أننا هنا فى فرنسا وكذلك فى المانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لا ندرك خطتكم ؟ انكم ترفعون الأسعار وسوف تتركون لأصحاب البترول جزءا من ثرواتهم الجديدة وأما الباقى فإنه سوف يذهب إلى خزانتكم ومصارفكم تديرونه لصالحكم . ورد الثانى لا يعنينى ما تدركونه وما لا تدركونه فى فرنسا خاصة وأوروبا الغربية عامة .... لقد ساعدناكم لكنكم الآن تقتربون من منافستنا وهذا ما نرفضه . وانفجر ميشيل جوبير قائلا لهنرى كيسنجر انك ومن يفكر مثلك ويتصرف بأسلوبك يدفعون العالم كله إلى منعطف خطير سوف يخرب النظام الاقتصادى العالمى كله ، واذا كنتم تريدون ان تلحقوا كارثة اقتصادية بالاتحاد السوفيتى ولا يهمكم خراب أوروبا الغربية متصورين لأنكم الأغنى من الكل سوف لا تلحقكم الكارثه ... نعم ربما يتأخر وصولها لكنها سوف تصل اليكم(٣٥) .

وفى هذا الصدد نتذكر مقولة المفكر الاقتصادى الفرنسى الشهير فرانسوا بيرو « Fran-coix Perroux » (الراسمالية مرتبكة) انها مركبه من قطاعات متفاوتـه تخوض فيما بينها منافسات غير كلاسيكية لكنها حقيقية ... كثير من القطاعات تجد نفسها فى مواقع قوة متفاوته وغير مستقرة ... واذا كان نادى الدول الكبرى سوف يجد حلا فإنه سوف يكون للأسف على حساب مجموع الدول النامية(٣٦) .

وعلى الصعيد الآخر صعيد الاقتصاد الاشتراكى ومدخل المادية التاريخية اصابه الارتباك والخلل فى الاتحاد السوفيتى وفى الصين . والدليل الموضوعى على ذلك نجده فيما يلى : -

أولا : فى خطابه أمام مؤتمر الحزب الشيوعى فى فبراير ١٩٨٦ يتحدث الزعيم السوفيتى ميخائيل جورباتشوف بشكل مباشر قائلا :

---

(35) Ibid . p. 85, 102, 243 .

(36) Ibid .

(آن الأوان لنخرج من بوتقة الايديولوجية إلى رحاب الواقع) ولابد من نظرة فى ازالة القيود الايديولوجية المقيدة لحركة التنمية .

ثانيا : أكد نفس ذلك المسئول الأول على ضرورة الدراسة العلمية لكل من علاقة الانسان بالمجتمع ، وعلاقة الانتاج بالمجتمع وتحت أى ظروف يمكن للانسان أن يعطى انتاجا افضل من أجل تنمية افضل . معنى هذا ان للقضية التنموية افضلية على القضية الايديولوجية . وهذا تطور كبير فى المادية التاريخية .

ثالثا : فى حديث آخر له إلى المثقفين والأكاديميين يتحدث عن القوى الكامنه والأغلبية الصامته فى الاتحاد السوفيتى مشيرا إلى أن لها دورا هاما فى تطوير المجتمع لكنها لا تؤديه بالكامل ... ويجب ازالة القيود الايديولوجية المعوقة للبحث العلمى والتطور التكنولوجى .

رابعا : ان رأس المال الأمريكى استطاع ان يهاجم الايديولوجية الشيوعية ويرغمها على تحويل مواردها فى عملية صنع الرخاء التنموى لشعوبها ، إلى عملية تدعيم الأمن القومى(٣٧) .

خامسا : اذا كانت الحرب الشاملة فى هذا العصر النووى مستحيلة ، ولا مقبولة ولا حتى ممكنة ، واذا كانت الضرورات تفرض على كل طرف الا يترك للطرف الآخر وسيلة يسبقه فيها بشىء جديد ... وان الرخاء التنموى هو الهدف والغاية القصوى بل والضرورة . إذن فلتكن هذه الضرورة نفسها هى الاستراتيجية .

سادسا : ان أولوية الدفاع المطلقة طغت وجارت على ما عداها فى الاتحاد السوفيتى ولم تترك ما فيه الكفاية لأولويات أخرى ملحة وترتب على ذلك نتائج مزعجة زادت معها بيروقراطية الحزب التى كان عليها اقناع المجتمع بتأجيل مطالبه فى الرخاء إلى الغد . وحينما كان الاقناع يعجز عن ذلك كانت وسائل الأمن تقوم بسد الفجوة المتسعة بين الاقناع وبين الصمت وكان لذلك آثاره السالبة العديدة .

سابعا : فى الصين ـ حدثت نفس الاشكالية . فكما يقول جياشى رئيس المجلس الصينى لتطوير التجارة العالمية ... لابد من بناء هيكل اقتصادى جديد انطلاقا من حاجات المجتمع فى الواقع والاستفادة من خبرات الآخرين . وبدأت الصين فعلا فى تجاوز الأيديولوجيه . فلقد فتح الصينيون أربع مناطق اقتصادية حرة لتطوير التجارة الخارجية والاستفادة من رأس المال الغربى ونقل ما يمكن نقله من التكنولوجيا المتطورة إلى الصين .

---

(٣٧) ميخائيل جورباتشوف (البيريسترويكا ترجمة حمدى عبد الجواد ـ الطبعة الاولى ١٩٨٨ .

ثامنا : سلكت الصين سياسة الانفتاح على الخارج والابتعاد عن الاقتصاديات الماركسية التقليدية . وحدث نفس الشى فى بعض البلدان الاشتراكية مثل يوغسلافيا فى عهد الرئيس الراحل تيتو ثم فى رومانيا وبولندا مؤخرا .

تاسعا : اخذت هذه البلدان بعضهـا مع الصـين فى وقت واحد والبعض الآخـر بعد ذلك بالاعتماد على النمو فى الانتاج الصناعى الثقيل والانتقال به إلى مجالات لها عائد اقتصادى افضل مثل الزراعة والصناعات الخفيفة ، نقل العلوم والتقنية ، الابتعاد عن التشدد فى التخطيط المركزى تشجيع المبادرات الأسرية فى التنمية الزراعيـة وتنمية الريف ثم التحول إلى اقتصاد السوق وتخفيف السيطرة المباشرة للدولة مما يعكس تغييرا جذريا فى الموقف الايديولوجى لمسايرة ركب التنمية فى صورتها الكلية المجتمعية .

بعض من الحصـــاد :

نعم بعض من الحصاد . فالنتائج أو الخلاصة أو الخاتمة صيغ لم يحن وقتها بعد فى قضية دينامية كالتنمية من منظور الاجتماع التنموى سواء على مستوى التنظير أو خصوصية التطوير كما تحدثنا فى المبحث الأخير من هذه الدراسة .

فالمجال لا يزال يتطلب الكثير من البحث والدرس والاستقصاء على مستويات أربع الأول محلى فى مجتمعنا المصرى والثانى إقليمى فى عالمنا العربى الكبير والثالث اكثر اتساعا وهـو البلدان النامية والرابع علاقة ما تقدم بالعالم الأول والثانى أى مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة .

ونكتفى فيما يلى ببعض الحصاد :

- من مشكلات التنظير للتنمية فى مجتمعات العالم الثالث أن كثيرا من الباحثـين من علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والادارة قد تعامل مع التنمية كظاهرة Phenomene جزئية فى قطاع معين . وهذا خطأ منهجى كبير ادى إلى سلسلة من الأخطاء الصغرى . هذا الخطأ وقع البعض فيه بحكم النوايا الحسنة . على أحسن الفروض . والبعض الآخر بحكم النقل الببغائى ، والبعض الثالث بحكم المحاكاه القردية . وكانت النتيجه أن التنمية ذاتها كانت الذبيحة أو الضحية . لقد نسى الكثير من المهتمين والمشتغلين بقضية التنمية فى بلدان العالم الثالث والرابع والخامس .. الخ ان التنمية هى فعل Action قبل أن تكون ظاهرة . وخلال المسافة بين الفعل والظاهرة يحدث للتنمية الكثير إما لها وإما عليها . والمجتمع هو المتأثر فى الحالتين الغنم أو الغرم .

- ليس للتنميــة قيمة كبـرى إذا ما درست وقيمت عـلى انها عمليـة تغير اجتمـاعى أو اقتصادى أو تكنولوجى . أو عملية تصنيع أو تجديد وتحديث . بل لابد من دراستها كحصاد تفاعل مجموعة من العلاقات والأنشطة والظواهر فى مجالات مجتمعية متعددة اجتماعية ، ثقافية ، اقتصادية ، زراعية ، صناعية ، صحية عمرانية وترويحية ... الخ والاجتماع التنموى مهمته أن يصهر هذه الانشطة فى بوتقة واحدة بمفهوم علمى محدد الابعاد لتخرج التنمية من هذه البوتقة كنمط حضارى ونموذج لوجود الوعى والفعل الاجتماعى وذلك لكى يقدم المجتمع لنفسه قالبا محـدد من القديم الذى يتحلل لكى يتفاعل مع الجديد المجهول . واجتماع التنمية هو الذى يمد المجتمع بالآليات التى تعينه فى الاحتفاظ بالاصيل فى تراثه ومقوماته أى الحفاظ على هويته وجوهره ، كما يمده أيضا ببدائل عديدة لنماذج مستقبل تطوره بحثا فيها عما يريد .

- بـالوعى والفعل المنـظم يتم استنبات التنميـة وليس استيرادهـا حتى يشتد زرعهـا ويستوى على سوقه يأتى الحصـاد من المجتمع ككل تفاعلا بين مجموعة العلاقات والقوى الاجتماعية . والفعل التنموى يحول الصراع الى تعاون والمنافسة الى تساند . ومهمة الاجتماع التنموى فى هذا الصدد ، الرصـد التحليلى والقيـاس والمقارنـة والفهم ثم التقويم للتنمية كنمط للفعل الاجتمـاعى المستمر والمنتشر فى نسيـج المجتمع كله كى يتحول يوما ما الى ظاهرة .

حينئذ وحينئذ فقط يمكن للباحث فى قضية التنمية - أيا كان مجال تخصصه العلمى . ان يتحدث على مسمى حديثا موضوعيا وليس حديثا مبتسرا أو قطاعيا .

- لقد دخلت الأزمة العالمية من خلال طفرات التنمية مرحلة جديدة بين مجموعة العالمين الأول والثانى وهى مجموعة الأغنياء الاقوياء وبـين مجموعـة العالم الثـالث والرابع والخامس ... الخ أى مجموعة الضعاف الفقراء وعلم الاجتماع التنموى فى المجموعة الثانية كسر حلقة التقليد وفى نفس الوقت البحث عن الجديد منهجيا وآليا لكى لا يكون المخرج من هذه الأزمة على حساب الضعاف الفقراء وهم كثرة .

واذا كان هناك من خطأ فى البلدان النامية على اختلاف مستوياتها انها نظرت الى نفسها بنفس المنظار الذى نظر به اليها مجتمع البلدان المتقدمة فى العالمين الأول والثانى . وفى كلتا الحالتين - نسيت البلدان النامية أو تناست أن مشكلاتها لا تقتصر على الوقوف وجها لوجه امام من هو أقوى منها ولكن ان لا تنسى شخصيتها وبنيتها الاجتماعية التى تشكل فى النهاية مجموعة القيم التنموية المتناسقة مع التعقيل المجتمعى أو العقلانية السوسيولوجية .

- ان المجتمعات النامية لم تطبق بعد وبدقة وموضوعية المنهج العلمى فى بحث مشكلاتها وقضاياها الاجتماعية بل ان كثيرا منها لم يحدد أهدافه بعد وبصورة واضحة . ولقد استطاعت بعض المجتمعات اجتياز هذه الاشكالية نذكر من بينها حالات كوريا الجنوبية - التى نظمت وادارت بنجاح لا شك فيه الدورة الاولومبية العالمية وحققت من ذلك فائض ربح توظفه للتنمية من جديد مع بقاء الأصول لديها - سنغافورة ، تايوان ، هونج كونج . وبعض هذه البلدان لا يتجاوز فى التعداد سكان حى شبرا فى القاهرة ولا يتجاوز فى الميلاد ربع قرن من الزمان .

- أما بالنسبة للعالم العربى ومصر جزء منه فإننى فى هذا المقام - حيث الحديث عن اجتماع التنمية فى النظرية والتطبيق اتمسك بمقولة المفكر والمؤرخ الكبير فرنان بروديل « Fernand Braudel » حيث يقول فى الوقت الذى كانت تسيطر فيه الحضارة الاسلامية العربية على البحر الأبيض المتوسط سيطرة وعى وعلم ومنهج ومعرفة لم يكن الغرب كل الغرب بقادر على اكثر من مجرد تعويم لوحة من الخشب على سطح هذا البحر(٣٨) . ومن ثم فنحن قادرون - بعون الله - ان صحت النوايا وصدق العزم وذلك ليس بالامر اليسير على تطوير اجتماع التنمية على مستوى النظرية والتطبيق .

- على الرغم من الزيادة الكمية من المتخصصين فى علم الاجتماع فى المجتمع العربى عامة سواء فى الجامعات ومراكز البحوث العلمية المختلفة وزيادة عدد رسائل الماجستير والدكتوراه الا أن هذا النمو الكمى لم يقابله نمو كيفى يتناسق مع جوانب النمو العديدة فى مختلف جوانب الحياة المجتمعية سواء على مستوى الدور أو الوظيفة التى يمكن لعلم الاجتماع أن يقوم بها فى تشكيل الحاضر أو على الاقل القليل فى مشروع لصياغة المستقبل . وبالتالى بقى علم الاجتماع بعيدا وغريبا حينا آخر ومهملا حينا ثالث عن اقتحام مشكلات المجتمع وبالتالى عاجزا عن تفسيرها ومن ثم تقديم الحلول المرجوة والمطلوبة لها . نعم هناك اسهامات كيفية ممتازة لكنها قليلة جدا الى حد الندرة وتتناول مشكلات قطاعية فى أحسن الظروف لكنها لم تقترب من الجذور ومنها اشكاليات التنمية وقضاياها المجتمعية ... وما يصدق على علم الاجتماع ينصرف الى احد فروعه وهو علم اجتماع التنمية . لم تظهر فيه أية اسهامات نظرية ذات قيمة يعتد بها رغم أن عمره الاكاديمى يزيد على الثلاثين عاما وربما كان بعض أسباب ذلك هو ان التطوير النظرى لم يكن من بين الاهداف التى يسعى المشتغلون بالعلم إلى تحقيقها بالاضافة الى انه لم يحدث تفاعل وحوار متبادل بين المتخصصين . ومن ثم تعرض العلم على يد ابنائه لظاهرة مرضية يمكن ان نسميها خلل فى النسق واختلاف فى السياق البعض اكتفى

(38) Jacques Risler « La civilisation Arabe, Edition Payat, Paris, 1962.

بالنقل والبعض الآخر اكتفى بالتقليد والبعض الثالث اتخذ العلم مصدرا للكسب والبعض الرابع أو الخامس تقوقع فى صوامع البحث . زد الى ذلك ظاهرة جديدة وهى ان اقتحم محراب علم الاجتماع كثيرون ممن لم يؤهلوا بالقدر الكافى لا لهذه المكانة ولا لهذا المكان ومن ثم اغترب العلم أو كاد عن الارتباط الوثيق بقضايا المجتمع سواء فى قطاع الانتاج حيث دوره مطلوب أو مرغوب أو فى قطاع الخدمات حيث ينبغى ان يكون له أولوية فى التأثير والوجود . يأخذ من الانتاج والخدمات زادا من المشاكل الفعلية ويتصدى لحلها وفى الوقت نفسه يترجم بحوثه مهما كانت اتجاهاتها الى وسائل جديدة فى النظرية والتطبيق ومن ثم غاب الفعل السوسيولوجى على المستويين النظرى والمنهجى والوعى بهذا خطوة على الطريق الصحيح فى تحرير العلم وتحقيق خطوة أخرى فى سبيل تقدمه من اجل المجتمع واجياله المتتالية .

خضر عبد العظيم أبو قورة

هَمٌّ أم عِـلْمُ ؟ ؟

دكتور عاطف أحمد فؤاد

٤ ـ

هَـمٌ أم عِـلْمٌ ؟؟

دكتور عاطف أحمد فؤاد

ـ ١ ـ

قد يثير عنوان هذا المقال تساؤلات تضمر قدراً من الدهشة أو الاستهجان ، أو كليهما معاً ، غير أنها الحقيقة ، أو على الأقل حقيقة ما استشعره إزاء هذا النسق الذى قدر لى أن أكون أحد المشتغلين به والعاملين فيه ، فهو همٌ ـ حسبما اتصور ـ بكل ما تعنيه تلك الكلمة ، همٌ تجسد بعد رحلة معاناة ومكابدة تربو على خمسة وعشرين عاماً منذ فترة التلمذة فيما قبل مرحلة التخرج من قسم الدراسات الاجتماعية والنفسية بكلية الآداب جامعة عين شمس عام ١٩٦٦ ، مروراً بفترة التأهيل للدراسات العليا والحصول على درجتى الماجستير (ديسمبر ١٩٧١) والدكتوراه (مايو ١٩٧٥) ، والعمل فى مجال البحث العلمى الاجتماعى والعمل الجامعى الاكاديمى .

ولكل مرحلة (همُها) الخاص ، فهمٌ تلمذة ما قبل مالتخرج يختلف عن هم مرحلة ما بعد التخرج حيث الدراسات العليا ، والانخراط فى سلك البحث العلمى الاجتماعى حيث بداية (الهم الأكبر) الذى ازداد كبراً وأضحى أكثر تضخماً بعد أن خبرت تجربة العمل الجامعى الاكاديمى وهى من اكثر التجارب ـ غير منكرين دور غيرها ـ التى اسهمت بصورة واضحة فى صياغة ما يمكن تسميته (بالذات العلمية) .

وإذا ما تجاوزنا مرحلة التلمذة والمعاناة المحدودة فى الدراسات العليا وهى المرحلة التى واكبت عملى كباحث مساعد وباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (٦٧ ـ ١٩٧٥) ، ثم مرحلة عملى كخبير (٧٥ ـ ١٩٧٦) فى ذات المركز ذلك الذى اتاح لى فرصة الوقوف على خبرات بحثية واكاديمية متميزة لاسماء كنا نعرفها ولم نعمل معها ، او نسمع عنها ولم نرها ، وهو ما اسهم بحق فى تكوينى العلمى فكان للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية هذا الدور غير المنكور ، وذلك بفضل مناخه العلمى المتميز وامكانياته اللا محدودة ، فإذا ما تجاوزنا ذلك كله حيث اللحظة التى حصلت فيها على

درجة الدكتوراة/(١٩٧٥) او بعد ذلك بقليل حين استشعرت - أو توهمت - أنه قد آن آوان الرحيل ، حيث الجامعة بكل بريقها المتوهم ووهجها المصطنع ، فبدات مرحلة القلق واللهفة المريضة على الالتحاق بالجامعة رغم اعترافى بان مرحلة ما قبل الدكتوراه بالمركز كانت بالنسبة لى (خبرة نادرة) لم تتوفر للكثيرين ، ولكن يبدو ان (تميز الخبرة) أضحى بعد حصولى على الدكتوراة عامل طرد ، أو دافعاً للتمرد .

- ٢ -

وانتقلت إلى الجامعة ، تراودنى أحلام العمل الاكاديمى حيث التواصل الفكرى - او هكذا ظننت - بين الطالب والأستاذ ، وحيث أجد لذاتى حاضنة تنضج من خلالها - او هكذا توهمت - وارضاً تقف عليها ... أو هكذا خيل إلى . ومر العام الاول بالجامعة وأنا مشبع تماماً حيث عالمى الجديد المبهر ، وحيث شعورى بأنه قد آن لطاقتى أن توجه فيما ينبغى أن توجه إليه ، ومر عام ثان وثالث ، وبدات مظاهر (هم) من نوع جديد ، وبدأ القلق يساورنى وبدات اسأل نفسى : ما قيمة هذا الجهد المبذول فى ظل مناخ الطالب فيه فى وادٍ والاستاذ فى وادٍ آخر ، رغم حرصى على تحقيق التواصل الفكرى بينى وبين الطالب ، (وزعمى) الدائم بأننى محاضر جامعى غير تقليدى او من بالحوار وبحرية الخلاف كقيمة احرص عليها ، وبأن المحاضرة - محاضرتى - هى بمثابة ندوة - هكذا كنت وما زلت ازعم لتلاميذى وتلميذاتى - انا أحد اطرافها ، يتحدد دورى فى إثارة القضايا وإدارة الحوار ، والطالب طرف آخر ، غير أنه طرف هام مشارك يبدى رايه وله مشروعية الخلاف والاختلاف ... تلك هى وصاياى عند كل مطلع عام جامعى جديد .

ولا انكر ان (نهجى) هذا قد اصاب بعض النجاحات فى كليتى وفى بعض الكليات الأخرى التى انتدبت للتدريس بها ، ولكن يبدو أننى كنت امثل [الأقلية] - على الاقل بالنسبة لكليتى - حيث آمنت [الاغلبية] بجدوى الأسلوب التقليدى القائم على التلقين وحيث الموقف السلبى للتلميذ ، وهكذا استشعرت [الغربة] رغم النجاح الذى تصورته والذى بدا من تلك (الألفة) التى تولدت بينى وبين تلاميذى أو التى ازعم انها كذلك .

ولم يكن اختلاف أسلوبى أو منهجى فى التدريس هو المظهر (الوحيد) للهم الجديد الذى بدات استشعره ، غير أن ثمة وقائع قد أكدت هذا الهم ودعمته ، وهى وقائع قد كشفت عن شكل غير سوى فى التعامل مع العلم ، حيث التعامل معه باعتباره (سلعة) تخضع لقواعد السوق من حيث البيع والشراء ، فصدمت فى أول قيمة كنت - ولازلت - احرص عليها وهى أن العلم ينبغى أن يكون بعيداً عن كل هذا الابتذال والترخص والتدنى ، غير اننى وجدت العلم خاضعاً - وياللاسف - لإخلاقيات مافيا اجهضت كل قيم العلم ، وأذكت قيم المادة ، عاصفة بكل ما هو رائع واصيل .

وصدمتنى هذه المافيا والتى تكررت متدثرة بمختلف الاردية ، فاستشرى فسادها ، فالحرص على تدريس أى منهج ، وأى عدد من الساعات وفى أى مكان دون مراعاة للتخصص أو للقدرة على العطاء ، واضحى المحاضر (الكشكول) ظاهرة مرضية ، وهو ذلك المحاضر الذى يعنى اساساً بكم المواد وعدد الطلاب والمذكرات أو الكتب المباعة ، وهى مذكرات أو كتب ـ إن صح انها كتب ـ تفتقر إلى كل ملامح الابتكار أو الابداع أو حتى الاجتهاد ـ وهذا أضعف الايمان ـ فى نطاق النقل الأمين أو (التوليف) المصنوع ، إلا أن امانة النقل ـ وهى مأساة أخرى ـ اضحت امراً عسير المنال ، إذ أصبح النقل من الكتب والمراجع العربية أو الاجنبية دون إشارة أو تنويه لاسم المرجع ، وكذلك نقل ما كتبه زملاء العلم سواء على مستوى الفكرة أو على مستوى النص دون إشارة أيضا ، بل وصل الأمر إلى نقل فصول كاملة ـ وبدون حرج ـ وللزميل الناقل كل المبررات الجاهزة . ولقد انتقلت جرثومة النقل غير الامين إلى طلاب الدراسات العليا بصورة مؤسفة ، وهو امر يتعذر اكتشافه إلا من خلال مشرف جاد أو مناقش واع .

ـ ٣ ـ

ولعلنى لا افصل تماماً بين فساد الاستاذ وفساد الطالب ، فكلاهما ينهلان من مصدر فاسد واحد ، وكل منهما يصب فى الآخر ، فالاستاذ الذى يعوزه الابداع ويفتقر إلى قدرات التميز والابتكار ، ويحرص دائما على المادة ويتمنى الثراء والترقى السريعين بأقصر الطرق وأيسرها ... واكثرها بعداً عن الكرامة ، فاستاذ (!! ؟؟) بهذه الهوية وبتلك الكيفية لا يمكن أن يفرز طالبا مبدعاً خلاقاً ، ملتزماً أو اميناً ، ومن هنا كان ذلك الاحساس (بالهم) ، وهو احساس وليد الفساد الذى احاط بالعلم وبالمشتغلين به ، ولكن هل يعد الفساد وحده هو الأزمة الوحيدة التى يعانى منها ذلك النسق المعرفى سيىء الحظ !!

فإذا كنت ازعم أن المناخ الفاسد يفرز فكراً فاسداً وعلماً عطن الرائحة ، غير مقبول النكهة ، فهو أمر تطول قصته وإن كان الوقوف على اسبابه ـ وبموضوعية لا تغفل الذاتية ـ امراً غير متعذر ، فإن هذا المناخ الفاسد ، يُحمِل الباحث ـ المثقف ـ الجاد ، صاحب الموقف والرؤية (هماً) جديداً ، وهو فى هذا محاصر بطبيعة بنائية مجتمعية ـ وبيئة علمية ـ حبلى دائما بأجنة مشكوك دوماً فى شرعية نسبها ، وهى طبيعة بنائية (مجتمعية أو علمية) تحمل بذور فسادها ، فكان هذا (الهم) المزدوج الذى لا يستشعره إلا كل باحث واع ، وهو همٌ يقودنا إلى الحديث عن قدرة الشاعر بهذا الهم على تجاوزه حيث الموقف الحقيقى الذى يعكس مدى (فهم) ووعى باحثنا الجاد هذا بطبيعة نسقه المعرفى (علم الاجتماع) لا من حيث اشكالية هذا النسق الحقيقية وإنما أيضا من حيث دوره ـ أى دور هذا النسق المعرفى ـ القائد والناقد المغير .. المتمرد .. أو هكذا ما ينبغى أن يكون .

وقد لا يتسق مطلبى هذا ـ أن يكون نسقنا المعرفى قائداً ... نـاقداً ... مغيـراً ... متمرداً ـ مع طبيعة المنابع التى استقينا منها ثقافتنـا ـ السسيولوجيـة ـ أو أسهمت فى صياغة ذاتها العلمية ، لا من حيث فقط نوعية الاساتـذة ـ الذين تتلمذت عـلى ايديهم ، والذين لا يمكن أن انكر افضالهم علىّ ـ ولكن ايضا من حيث طبيعة المصادر المعرفية التى وجهنا إليها اساتذتنا فى مراحل نمونا الأولى . ومن المؤكد اننا تعثرنا كثيرا وخطونا خطوات قد لا تكون محسوبة أو موفقة أحيانا ، ولكن من المؤكد ايضا اننا قد مررنا بمرحلة يمكن تسميتها بمرحلة إعادة التربية السسيولوجية ، وهى مرحلة قد عنيت أساساً بإعادة ترتيب مقولات هذا العلم ومحاولة طرح (فهم) جديد ـ جديد بالنسبة لى ـ لهذه المقولات من حيث مضمونها والمعانى التى يمكن أن نتجاوز من خلالها المألوف ـ والمغترب فى الآن نفسه ـ من غث الأفكار ، ومبتذل الفهم ، فضلا عن سوقية التعامل مع هذا العلم .. فكراً وواقعاً) .

واكاد اعترف بأن مراجعتى لمصادر المعرفة السوسيولوجية السابقة ووقوفى امام الشكل المشوه لهذه المعرفة عندما تتفاعل ـ أو نظن كذلك ـ مع الواقع من خلال حاملى هذه المعرفة قد اصابنى بقدر هائل من القلق والتوتر قد تجسد فى شكلين : أحدهما قد اتخذ مظهراً مرضياً ـ على الأقل من حيث الشكل ـ واعنى به العزوف عن المشاركة البحثية المصحوب بحـالة اليأس والغثيـان من ركام البحـوث التى أقل ما توصف بها أنها اقرب إلى العتة العلمى ، أما الشكل الثانى : فهو محاولة للتحدى التى تستهـدف الخروج عن المـألوف المتداول من الفكـر والممـارسـات البحثيـة السانجة،وهذه المحاولة للتحدى كانت ـ ومازالت ـ فى تصورى خطوة نحو تحقيق ابداع سوسيولوجى ذاتى يرقى بكل من الفكر النظرى والبحث التطبيقى وصولاً إلى منظومة سوسيولوجية مازلت أسعى نحو إنتقاء وترتيب عناصرها بصورة آمل أن تكون مبدعة خلاقة ، ولا أظننى قد توصلت إليها ، إذ كيف يتأتى لباحث جاد ـ أو يزعم أنه كذلك أن يعمل وسط هذا المناخ الفاسد العفن ؟؟!

ثمة إفتراض أن باحثنا الجاد يؤثر بطبيعته أن يولج الصراع ، وأن إتخاذ موقف إزاء فساد الوسط العلمى والبناء المجتمعى هو جزء من مهامه الصراعية ، فالهم إذن ثقيل والمهـام اثقل لتعـدد مصادر العبث السـوسيولوجى ، والقـدرة على تحمـل تلك المهـام والاضطلاع بها تستوجب توفر ادوات ومهارات بعينها ، غير أنها ـ أى هذه الادوات وتلك المهارات ـ اقرب إلى الباحث المثقف الجاد منها إلى ذلك الذى اغترب على علمه وتعامل معه بقوانين السوق حيث الربح والخسارة .

ومن المتوقع أن ينشأ صراع بين الاقلية المثقفة الجادة والاغلبية الانتهازية العابثة ، ومن المفيد أن يستمر هذا الصراع ، لأن فى استمراره ضماناً لفضح تلك الأغلبية وتعرية

اساليبها . ولا شك أن جزءاً كبيراً من تكوين (ذاتى العلمية) قد تشكل من خلال وعيٌ - أو على الأقل - احساسى بفداحة الافتئات الذى يمارس على العلم الاجتماعى (خاصة علم الاجتماع) وبالتالى وعيٌ بدور هذا العلم الذى انحرف به البعض فانحسر وتضاءل وأكاد أن اقول فقد سمعته ليس فقط بين من يملكون اتخاذ القرار ولكن ايضا بين بعض المتخصصين فى هذا العلم (أو الذين يفترض فيهم ذلك) بامتهانه والاتجار به وفيه ، والعبث بأدواره الحقيقية . فكان ذلك (الهم) الذى بدأ يتسلل إلى مكونات ذاتى السيسولوجية ، وهو أن (الصراع) مع (العابثين) اصبح ضرورة ، وأن دعوة الأقلية إلى أن تشحذ كل اسلحتها وتطوع كل ادواتها لم تعد مطلباً يمكن التباطؤ فيه او رغبة يمكن تأجيلها ، إذ أن الأمر أضحى قضية (حياة علم) يكون أو لا يكون .

- ٤ -

أما همى الأكبر والذى أضحى بمثابة (علة) أرقت - ومازالت - تؤرقنى كباحث له عن العلم تصور يحاول أن يتجاوز كل مظاهر العبث ، هو حالة الضياع التى يعيشها علمنا الاجتماعى ، وفقدانه لهويته المجتمعية ولقدراته الابداعية ، ومن ثم كانت حالة (العزلة) والاغتراب التى يعيشها هذا العلم للدرجة التى يمكن أن نؤكد من خلالها - ودون اتهام من البعض بالمبالغة - ان علمنا هذا قد فقد مصداقيته على أيدى من نظن أنهم متخصصون فيه ، ومن ثم اضحى شكلاً هلامياً يحتاج إلى من يعيد إليه مشروعيته ومصداقيته ، ويرد له الروح الذى أفتقد .

ومن عجب أن محاولات الخروج من أزمة علمنا المنكوب ، ومساعى تأكيد مصداقيته ، قد تجيىء أحيانا - ولكن على استحياء - من غير المتخصصين فيه ، وهى محاولات محمودة لمتخصصين فى السياسة والقانون والاقتصاد أو حتى فى الطب أحيانا ، وانشغل غالبية المتخصصين فى الاجتماع - ويا للأسف - بقضايا ذاتية تبدأ بمحاولات الاثراء السريع ، ومروراً باسهامات متهرئة ، وانتهاءاً بالصراعات المؤسفة على المناصب الادارية والتى لا يملك بعضهم مقومات القيام بها .

وحتى هؤلاء الذين يمكن أن يوصفوا أحيانا بالجدية سواء من جيل الوسط أو من جيل الشباب اغترب بعضهم تماماً عن المهمة الأساسية لهذا العلم ، ولكن يبقى (الأمل) - غير أنه أمل تشوبه بعض الظلال - فى وعى (قلة) من جيل ما بعد الوسط وجيل الشباب بأن هذا العلم يمكن أن يكون له دور مجتمعى وإنسانى ، دور ناقد ومغير ، وهو وعى يجب أن يؤكد دائما أن هذا العلم - علم الاجتماع - ينبغى أن يحمل (هموم) الانسان ويؤرق بها ، ويحلم بتجاوزها .

وهنا نأتى إلى محور عرضنا الراهن : كيف يتأتى أن يحمل هذا العلم (هموم الإنسان) ؟؟ متجاوزاً كل مظاهر الفساد والإفساد ؟؟ وهل ثمة شروط ينبغى أن تتوفر حتى يتحقق هذا أو ذاك ؟؟

ينبغى أولا أن نتفق على أن حمل (هموم) الانسان والاستغراق فيها من قبل هذا العلم ومن قبل باحثية ليعد مؤشراً - من بين عدة مؤشرات - على (وعى) هؤلاء الباحثين بالدور المعرفى والمجتمعى الانسانى لهذا العلم ، فالوعى بخصوصيته وتفرده ، وجدلية علاقته بالسياق الاجتماعى هو أولى خطوات الادراك الكامل لهوية هذا العلم .

بيد اننا ينبغى أن نعترف أنه حتى (الوعى) بهموم الانسان (المصرى على وجه الخصوص) هو وعى نسبى (والبحث فى أسباب تلك النسبية وعواملها يخرج عن اهداف هذا العرض) ، لذلك فإن ثمة حدوداً دنيا للاتفاق يجب أن تتحقق بين حاملى هموم الانسان (المصرى) من باحثى علم الاجتماع ، حول طبيعة تلك الهموم وأولويتها . ولكن هل لنا أن نتفاءل بامكانية تحقيق هذا الحد الأدنى من الاتفاق ؟؟! . دعنا نكون أكثر تفاؤلاً - رغم هذا القدر من الشك الذى يساورنى - ونفترض تحقق هذا الاتفاق ، ونفترض كذلك - وهو أمر قد يتجاوز حدود التوقع - أن ثمة إجماعاً حول (الهم) (الأكبر) الذى يعانيه الانسان المصرى من حيث طبيعته ومضمونه ، ويتمثل هذا الهم الأكبر فيما أتصور فى قضية (حقوق الإنسان المصرى) لا سيما حق (الحرية) ، غير أن هذا الاتفاق حول قضية الحرية - كهم مصرى له الصدارة والأولوية ، يستوجب توفر رؤية غير استاتيكية لعلم الاجتماع ، ووعى بالامكانيات الراديكالية الهائلة لهذا العلم ، وهى إمكانيات لا تقنع بمجرد الإصلاح والترميم احتفاظاً بالبنية الأساسية للوضع الراهن ، ولكن كيف يتأتى ذلك ووعى (بعض) المشتغلين بهذا العلم دون ذلك بكثير ، فالاتجاه المحافظ بعد أن أنحسر فترة طويلة من الزمن بين باحثى علم الاجتماع ، عاد من جديد مطلاً ، مجدداً أمله فى تحقيق مآرب سلطوية ، غير أن البقية الباقية من راديكاليى علم الاجتماع الذين لم تخدرهم شذى السلطة وعبقها قد تحيى الأمل وتجدد الرجاء فى أن تظل قضية حقوق الانسان المصرى - وأهمها وأبرزها قضية الحرية - هى الشغل الشاغل لباحثى هذا العلم .

- ٥ -

واكاد استشعر ان ثمة مللاً بدأ يتسرب إلى بعض قراء هذا العرض من المتخصصين ، وإن احساساً بالضجر والنفور قد انتاب البعض الآخر ، ولعل هذا الشعور أو ذلك الاحساس افراز طبيعى لعملية المكاشفة التى أزعم اننى قمت بها ، وهى مكاشفة لم تصل إلى درجة التعرية الكاملة بعد .

وإذا كان للمكاشفة ايجابياتها فلها ايضا سلبياتها ، وإن كانت الأخيرة لا تخلو بدورها من ايجابيات . والسلبيات - إن كانت هناك سلبيات حقيقية - لا تعدو أن تكون كشفاً لعورات العمل السيسولوجي الفج ، وهو فى حد ذاته عمل ايجابى لأنه يمهد الطريق نحو (بيروستوريكا) سسيولوجية نحن - السسيولوجيين المصريين - أحوج ما نكون إليها . وثمة شروط ينبغى توفرها حتى تتحقق عملية اعادة بناء منظومتنا السسيولوجية المرغوبة .

ولقد أشرنا إلى أن الوصول إلى حد أدنى من الاتفاق بين باحثينا حاملى هموم الانسان المصرى حول طبيعة هذه الهموم وأولويتها لا يعنى أننا لا نعترف بمشروعية الخلاف - بل وحتميته وأهميته - بين باحثينا حتى تتعدد الرؤى والتصورات حول الكيفية التى يمكن من خلالها أن نتناول تلك الهموم سسيولوجيا ، ومن ثم يمكن أن تتعدد المخارج وتتنوع الحلول .

ولعد أمر الخلاف بين باحثينا لا ينبغى ان يشغلنا كثيراً لأنه قد آن آوان الاعتراف به كضرورة من ضرورات هذا النسق المعرفى (علم الاجتماع أو العلم الاجتماعى بوجه عام) وكعنصر هام اسهم تاريخياً فى صياغة بنية هذا النسق ، ومازال يزوده بطاقات نموه وآليات تطوره . وهذا الاعتراف بحتمية الخلاف يضمر اعترافاً ضمنياً بأن للباحث ذاتاً ايديولوجية (سياسية واجتماعية ...) يتعذر التقليل من شأنها أو غض الطرف عنها ، فهى قائمة أردنا أو لم نرد .

وبكل من الاتفاق على الحدود الدنيا لهموم الانسان المصرى (والتى اتصور أن هَمّ الحرية كتجسيد لقضية حقوق الانسان المصرى تعلو على غيرها من الهُموم الأخرى) والاعتراف بمشروعية الخلاف بين الباحثين كاقرار بحتمية وجود الذات الايديولوجية ، هل إذا عمدنا إلى وضع أو تعيين مجموعة من المبادىء المرنة القابلة للتبديل والتغيير احتكاماً لمبدأ الجدل ومشروعية الخلاف ، هل فى وضع هذه المبادىء ما يمكن أن يفهم منه انه مجموعة من الوصايا أو الالزامات ؟؟ وللاجابة عن هذا التساؤل إن فكرتى الوصايا أو الالتزامات تتعارض تماماً مع مبدأ حرية الخلاف ومشروعيته وهو الأمر الذى نؤمن به ، فضلاً عن انه يتناقض مع رؤيتنا لقضية الموضوعية فى العلم والتعامل مع العلم ، لذلك فإن ما أريد أن أؤكد عليه هو ان ما اسميته بمجموعة من المبادىء إنما هى محض (إفراز عقلى) حكمته مكونات ذاتنا السسيولوجية وخبرتنا الواقعية ، وهى مبادىء أولا وأخيراً تعكس وعينا بخصوصية هذا العلم كنسق معرفى متميز ومتمايز من ناحية ، كذا وعينا بالدور المجتمعى الرائد والمغير لهذا النسق من ناحية اخرى إذا أدعينا ان لنا وعياً بتلك الخصوصية وبهذا الدور !؟ . لذلك فإن هذا الافراز العقلى (المبادىء) لا يعد وصايا أو إلزامات ، إنما هو دعوة للنقاش والحوار - بل والخلاف أيضا - حول تصورات - أو

تجاوزاً مبادىء ـ قد تستحيل ـ بعد ذلك ـ إلى مشروع يمكن أن يقيل هذا العلم من عثرته ، أو هى إن شئت ـ أى هذه المبادىء أو التصورات ـ مجرد خطوط عريضة (لبروستوريكا سسيولوجية مصرية) إذا ما استعرنا الاصطلاح السوفيتيى ، حيث محاولة إعادة بناء منظومتنا السسيولوجية برؤى تقدمية واعية وناضجة وليست بتلك الرؤية التقليدية الكلاسيكية أسيرة الجمود وصريعة التخلف ، والتى كثيراً ما تدعى التقدمية ، غير أنها تقدمية أسير الأسم والنظرية .

وقد لا يظن البعض أيضا ان تصوراتنا هذه محض قانون اخلاقى Ethical Code ، فهى ما كانت كذلك ـ ولن تكون ، بل على العكس ـ فيما اتصور ـ إن مجرد وجود هذا القانون الاخلاقى ـ لاسيما فى استخداماته المتعسفة ـ قد يؤدى إلى نوع من الالزام والقهر وهو ما يتعارض مع الدعوة التى تؤكد على (حرية الباحث) وبأن له ذاتا ينبغى أن تحترم وان التأكيد على ذاتيته ينبغى الا تتعارض مع موضوعيته . ومن هنا ندخل إلى منظومتنا ذات المبادىء ـ التى أصر على أنها قابلة للجدل والخلاف ـ أو تصوراتنا لاعادة صياغة هذه المنظومة السسيولوجية العليلة .

ثمة امران هامان نستهل بهما هذه المبادىء ، الأول أن هذه المبادىء من العسير أن تتحقق دون **مصالحة مع الذات** ـ مصالحة الباحث مع نفسه ـ وهو أمر لا يمكن أن يتحقق إلا بالمكاشفة والديالوج الصريح بين الباحث وذاته ، والأمر الثانى هو أن المبادىء لا يمكن أيضا أن تتحقق دون **مصالحة مع المجتمع** ، وهو أمر يعتمد على مدى نجاح الباحث فى كشف عورات الذات فى تعاملاته مع العلم ، والاقتناع بضرورة تجاوز خطايا ذات حتى تتحقق المصالحة الحقيقية مع المجتمع .

والمصالحة مع المجتمع لا تعنى المهادنة بقدر ما تعنى ولوج حلبة الصراع ـ لصالح المجتمع ـ وبتوظيف العلم برؤية اكثر تقدمية لمقاومة كل صور التخلف فى اشكاله السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهى مصالحة تستهدف تجاوز كل صور الاغتراب عن ازمات هذا المجتمع الحقيقية ، والتى تؤكد فى الآن نفسه القدرات التفاعلية الحوارية الهائلة لهذا العلم فى علاقته بالمجتمع والتى تم حجبها عندما أدار (غالبية) باحثينا ظهورهم للمشكلات المصيرية التى يعانى منها الانسان المصرى .

فالمصالحة مع الذات من جهة **ومع المجتمع** من جهة اخرى شرطان اساسيان للايمان ـ ومن ثم لاستيعاب ـ هذه المبادىء ـ او التصورات ـ التى سوف نعرض لها توطئة للحوار حولها . وتنقسم هذه المبادىء ـ أو التصورات ، إلى نوعين : الأول يتعلق بقضية الوعى بخصوصية العلم الاجتماعى (وأعنى به على وجه الدقة علم الاجتماع) كنسق معرفى نظرى . والثانى يعنى بقضية الوعى بالدور المجتمعى الدينامى الرائد لعلم الاجتماع .

اولا . الوعى بخصوصية علم الاجتماع كنسق معرفى نظرى

(١) إن هذا النسق المعرفى متميز ومتمايز عن العلوم الطبيعية (فى الموضوع ـ والنظرية ـ وكثير من تفصيلات المنهج والتكنيكات) .

(٢) إن هذا العلم لا ينمو إلا من خلال الجدل .

(٣) الخلاف بين الباحثين أمر وارد ، بل وضرورى وحتمى نظراً للطبيعة الجدلية لهذا العلم .

(٤) لا تعارض بين امكانية تحقيق الموضوعية ومشروعية فاعلية ذات الباحث وايديولوجيته اثناء العملية البحثية .

(٥) لذلك فإن امكانية التحرر القيمى هى محض وهم وأسطورة لا وجود لها إلا فى مخيلة الباحث .

(٦) الخيال السسيولوجى للباحث شرط للابداع النظرى ولا يتعارض مع الموضوعية بصورتها غير الكلاسيكية .

(٧) الابداع النظرى فى علم الاجتماع شرط لتقدمه .

(٨) لا يتحقق الابداع النظرى فى علم الاجتماع إلا من خلال باحث موهوب ومتميز ، ووعى ناضج بخصوصية هذا العلم .

ثانيا : الوعى بالدور المجتمعى الدينامى الرائد لعلم الاجتماع

(١) إن تجاوز الفهم الكلاسيكى لعلاقة علم الاجتماع بالمجتمع شرط آخر لتقدمه .

(٢) إن الدور الاصلاحى لعلم الاجتماع يمثل الصورة الدنيا لما ينبغى أن يكون عليه هذا العلم فى علاقته بالمجتمع .

(٣) إن الدور الثورى الراديكالى لعلم الاجتماع يمثل الصورة المثلى لما ينبغى أن يكون عليه هذا العلم فى علاقته بالمجتمع .

(٤) إن تجاوز التابو السياسى والاجتماعى ، وتجاوز ما يسمى بالفوبيا (المخاوف) السياسية والاجتماعية من الشروط اللازمة للقيام بالدور الثورى الراديكالى لهذا العلم . لذلك فمن الضرورى أن يكون لباحثى علم الاجتماع دورهم المتميز فى حركة النقد الاجتماعى والسياسى .

(٥) إن الاصطدام مع الذات ـ ومع مصالح الطبقة التى ينتمى إليها الباحث ـ قد يكون ضرورة عندما تتعارض مصالح الذات والطبقة مع الدور المجتمعى المتصور لعلم الاجتماع .

(٦) إن الاجابة عن السؤال الآتى [**فى صالح من ينبغى أن يقف هذا العلم ؟**] بصورة حاسمة يعد ضرورة كى يمارس هذا العلم دوره المجتمعى الدينامى .

(٧) إن الجدل حول طبيعة الأزمات التى يعانى منها المجتمع المصرى وأولوياتها يعد ضرورة كى يؤدى علم الاجتماع دوره المجتمعى المأمول .

(٨) إن قضية الحرية ـ كتجسيد لقضية حقوق الانسان المصرى ـ باعتبارها القضية الأم ، والمدخل الطبيعى لفهم طبيعة أزمات المجتمع المصرى ينبغى أن تشغل السسيولوجيين المصريين وان يطول حولها الجدل .

(٩) إن الوعى بخصوصية الدور المجتمعى لهذا العلم تفترض فى المتخصص فيه أن يتعامل معه بروح المحترف الهاوى .

(١٠) إن غلبة النزعة الاحترافية فى التعامل مع هذا العلم لا تحيد به فقط عن مساره الطبيعى كما نتصوره له ، وإنما قد تؤدى ايضا الى تشويهه وطمس هويته تماماً .

(١١) يستحيل تحقيق إبداع بحثى (من حيث انتقاء الموضوع وأسلوب المعالجة والمنهج : تحليلاً وتفسيراً) دون توفر قدر هائل من الموهبة والجرأة والمخاطرة ، وتوقع ولوج صراع مع بعض عناصر البناء الاجتماعى السياسى ، والقدرة على التصدى لهذا الصراع وتوقع احتمالات استمراره . فالابداع البحثى إذن محكوم بطبيعة وعى الباحث وموهبته وجرأته وقدرته على البحث عن كل ما هو جديد أو ـ على الأقل ـ محاولة طرح القديم بفهم ومنهج جديد .

(١٢) إن قوانين السوق ومعاييره لا تصلح على الإطلاق كمبادىء يمكن أن يعامل من خلالها علمنا الاجتماعى .

(١٣) إن مقاومة ظاهرة الفساد فى العلم والتصدى للمفسدين فيه يعد مسئولية الواعين بخطورة تلك الظاهرة والحريصين على عملية تنقية علمنا الاجتماعى وتطهيره ، فمقاومة الفساد ـ فى العلم ـ هى معركة بقاء : نكون أو لا نكون !! .

وبعـــد ..

فإذا كنت فى هذه العجالة قد طرحت (همومى) إزاء هذا العلم الذى قدر لى أن اكون هاوياً محترفاً له ... بدءاً بأولى خطواتى المتعثرة على درب المعرفة السسيولوجية ... وانتهاءاً بوضع هذه التصورات أو المبادىء ـ التى اعتبرها قضايا تصلح للحوار والجدل ـ إلا أن همى الأكبر الآن وخوفى من أن تستحيل كلماتى هذه وهمومى تلك لدى قارئى المتخصص إلى محض كلمات للاستحسان اوللاستهجان ... دون أن تجد صدى لها سواء بالجدل حولها ... أو محاولة الاهتداء ببعضها ... أو حتى تجاوزها أو رفضها ... فالخطب عظيم ... وأزمة علمنا الاجتماعى تستحكم حلقاتها يوما بعد يوم ونحن غافلون ... مغتربون عن أزمتنا ... والعالم يثب من حولنا وثبات كالبرق ... وحركة الحياة لا تهدأ ... والمستقبل يدق أجراسه لعلمائنا وباحثينا متسائلاً اليست لكم رؤية عن هويتى؟!أليس لكم تصور لما ينبغى أن أكون عليه ؟؟

غير أننا نتساءل بدورنا : كيف تكون لنا رؤية للمستقبل ... ونحن فى غيبة عن حاضرنا ؟ وكيف تتأتى لنا القدرة على التنبؤ ، ووعينا بامكانيات نسقنا المعرفى يشوبه القصور وتعتوره الضحالة ويعوزه العمق ؟

عاطــف فــؤاد

رحلة العمر والعقل

دكتور عبد المنعم شوقى

٥ ـ

رحلة العمر والعقل

دكتور عبد المنعم شوقى

كانت النشأة فى أسرة متوسطة متوسطة تمتد جذورها فى القاهرة . ولقد نشأت فى حى شبرا عندما كان الحى لا زال حقلا بكرا كبيرا تقوم وسط مزارعه بعض القصور ، وبعض القرى ، وقليل من العمارات الصغيرة ـ ثلاثة واربعة ادوار ـ التى يقطنها عادة الموظفون الذين آثروا السكن فى مناطق هادئة فى الاطراف .

وكانت الاسرة تتألف من أب مثقف ، وعلى درجة كبيرة من الوعى . يهتم بمصر ويتحمس لمصطفى كامل وسعد زغلول ويعتبر ان الرياضة البدنية هى وسيلة ذات وزن كبير لتشكيل الشخصية الملتزمة وبناء المجتمع المصرى بالتالى . وكان يملك مكتبة خاصة تتناول كثير من مجلداتها موضوعات تاريخية ودينية وأدبية بها كثير من أمهات الكتب للمقريزى وعلى مبارك والجبرتى والسيوطى والقلقشندى وابن الاثير والبخارى .. الخ . ولسبب لا أدريه كان الاب متاثرا بالثقافة الغربية فى حياته اليومية . اما الام فقد كانت أقل تعليما بكثير ولو انها كانت تجيد القراءة والكتابة وكانت لا ترتاح لعادات الاب فى المآكل والملبس وفى معاملته للزوار .. فكانت تصفه دائما بأنه « براوى وعامل زى الخواجات » ، وكانت لها هوايتان : الاولى دعوة الاقارب والجيران للقاءات ترويحية موسعة بالمنزل ، تلك اللقاءات التى كان الاب لا يرتاح لها اطلاقا ، والثانية تنظيم جلسات دورية لبعض رجال الدين وهو امر لم يكن للاب اعتراض عليه . اما الاخوة والاخوات فقد كانوا ثلاثة آخرون ، « ولد وبنتان » ولد اكبر منى (جمال) وبنتان اصغر (قدرية وانهار) . وكان الولد الكبير قارئا جادا تكمن فيه بدايات فنان متعدد المواهب كان ابرزها كتابة القصة والحماس غير محدود . فكان ينظم لها الحفلات (الكونسيرتات) بشكل دورى . اما الاختان فقد انتهت كبراهما عند دراسة الفنون الطرزية ، وانهت الثانية دراستها قبل ان تحصل على درجة الليسانس من كلية الآداب حين اضطرتها الظروف ان تتزوج .

نشأت فى احضان هذه الاسرة بين أب مثقف ومتحمس لمصر وقضايا مصر ، وأم تقرا الجرنال وتسعد بالصداقات ولها اهتماماتها الدينية ، وأخ ذو ثقافة متميزة واصيلة وأختان عاديتان ..

قلنا انه كان لأبى اهتمامات خاصة بالرياضة البدنية فكان لذلك اثر على تنشئة الأبناء . ففى سن التاسعة أصبحنا انا واخوتى اعضاء فى النادى الاهلى وحمام السباحة التابع لوزارة « المعارف » وقسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية ، ولم يمنعنا هذا من اللعب فى الشارع احيانا كبقية اولاد الحى . ولا أنسى ما كان يحدث اثناء اللعب فى الشارع من مطاردة الجيران والشرطة لنا لما نسببه من صخب واتلاف للاملاك .. وتدخل الاب فى كل مرة عن طريق اللقاءات التى يحاول اثناءها ان يقنع الجيران والشرطة باهمية اللعب للاولاد .. واهمية ممارسة الرياضة .. ضاربا لهم الامثلة مما رآه فى بلدان اوربا المختلفة من اهتمام بمثل هذه المناشط .

وبداية من التاسعة كما قلنا انتظمت فى الذهاب مع اخى للاندية ، وانتهى بنا المطاف الى التركيز على قسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية بالذات لما وجدنا فيه من صحبة وألفة وأنشطة تهم الاولاد فيما بين العاشرة والخامسة عشر .

وكانت رعاية الأب لابنائه فى هذه المرحلة من نوع خاص جدا ففى الوقت الذى كان يقضى معنا بعض الوقت فى القراءة والتقليب فى المكتبة وفى مراجعة الدروس ، كان يزورنا فى المدرسة وفى قسم الصبيان ، ويصحبنا الى النادى الاهلى حيث كان يمارس هو نفسه رياضة كرة القدم فى بعض الاحيان . واذكر حادثة طريفة حين كان الاب يقوم بتدريبنا على القفز للترام اثناء تحركه وعند وقوفه حتى نتمكن - اخى وانا - من الانتقال من مكان لمكان وحدنا دون اشراف مباشر .. على ان هذا لم يكن هو الطريف الذى يستدعى التسجيل ، ولكن الطريف هو ان الوالد كان يقوم بتعليم أختى الكبرى « قدرية » نفس المهارات لكى تتمكن من القفز للترام وهو سائر ، سواء للركوب أو النزول . فكانت بذلك البنت الوحيدة فى القاهرة التى يمكنها ان تفعل ذلك .

وهكذا كان أبى مثلا أعلى لى فى المظهر والخلق والحماس لقضية قومية والعمل الدؤوب والمحاولات المنوعة لرفع مستوى الرياضة البدنية فى مصر ونشرها فى القاهرة والاقاليم ، وربطها بالمجتمعات الدولية فى أوربا . كما كان لى ايضا مثلا حيا فى أخى الاكبر ، اتابعه فى قراءة بعض مقالات مجلة الثقافة ومؤلفات توفيق الحكيم وكتابات عبد الرحمن بدوى ، كما كنت أحذو حذوه فى اقتناء بعض الكتب والاهتمام بالاستماع الى الموسيقى الكلاسيكية احيانا . ومنذ ذلك الحين بدأت عندى هواية القراءة والاستمتاع والمشاهدة

واقتناء الكتب والتسجيلات الموسيقية وبعض قطع الفنون التشكيلية[1] وهنا أود أن أشير الى جماعة الفها فى غضون هذه الفترة خصيصا لشراء الكتب ، فكانت تجتمع فى اليوم الاول من كل شهر امام مكتبة النهضة المصرية بشارع عدلى لشراء بعض الكتب من هذه المكتبة او من مكتبة الانجلو القريبة منها ، وكان الاتفاق هو ان يشترى كل منا كتبا لا يقل ثمنها عن جنيه مصرى ، فكان كل من اعضاء الجماعة يشترى ما بين ثلاثة وخمسة كتب فى كل مرة .. ولعل هذا هو السبب وراء ولعى باقتناء الكتب طيلة حياتى بعد ذلك .

وفى جمعية الشبان المسيحية نشطت هواياتى تحت اشراف يعقوب فام[2] . ففى هذا المكان كنت اشارك زملائى فى اللعب والوان الغناء والفنون التشكيلية والمعسكرات والمسابقات الثقافية والمحاضرات والتمثيليات ، وكان اغلب الاعضاء من الاقباط المصريين ، على انه كان هناك بعض المسلمين .

واذكر هنا حادثة كانت لها اهميتها فى حياتى المستقبلة عندما طلب منى حسين عرق[3] ـ بتوجيه من يعقوب فام ـ ان اصاحبه فى حى شبرا كمساعد مشرف اجتماعى حيث بدأت فى مشاركة الاولاد فى اللعب فى شوارع مسرة وخلاط ونشاطى فى شبرا ، ولا يمكن أن انسى اولاد شارع مسرة حينما قابلوا فى يوم من الايام (حسين عرق وانا) بالسب والشتيمة والرمى بالطوب على اساس اننا من المبشرين من هيئة مسيحية . وكانت هذه الخبرة ـ اللعب مع الاولاد فى الشوارع ـ هى الاساس الذى بنى عليه يعقوب فام فكرة انشاء نادى كوبرى الليمون لابناء الشعب سنة ١٩٣٨ بعد ان انشأ قسم الصبيان بجمعية الشبان المسيحية عام ١٩٣٥ .

فى هذا المناخ ـ مناخ جمعية الشبان المسيحية ـ تعلمت الكثير من المهارات الاجتماعية والثقافية كالقدرة على التعبير والمناقشة وتنظيم الاجتماعات الديمقراطية والاستماع للاخرين والقاء المحاضرات وقيادة الجماعات . ولعل اهم ما تعلمته من يعقوب فام بالذات هو تقديسه لمصريته وللثقافة المحلية الاصلية بكل ما فيها من خصوصية . وحبه المتصل للفئات الشعبية وتعاطفه الشديد معها .

---

(١) بدأت بكتب موريس لابلان وجون سنكلر وتولستوى ثم كتب مصطفى لطفى المنفلوطى .

(٢) مربى مصرى حاصل على درجة الماجستير من الولايات المتحدة الامريكية ، متمسك بمصريته ، ومتحمس لقضيته التى تدور حول التربية الاجتماعية والديموقراطية للاولاد عن طريق ممارسة كل انواع اللعب والهوايات فى مجتمع يقوده الصبيان بأنفسهم . له عدة مؤلفات فى الفلسفة والتربية ، وهو منشىء حركة اندية الصبيان فى مصر .

(٣) جوال ممارس قديم تدرب على مهنة الخدمة الاجتماعية فى الهند ، وشارك د. احمد حسين باشا وزير الشئون الاجتماعية السابق فى تدعيم الجانب الاجتماعى للمراكز الاجتماعية بالقرى ، وفى نهاية حياته اصبح رئيسا لمجلس ادارة الشركة الشرقية للدخان .

ولا يمكن أن اترك هذه المرحلة دون ان اشير الى جانب كانت له اهميته ، فقد كان لاهتمامى بحضور بعض الندوات الدراسية التى كان يتحدث فيها المفكر المصرى سلامه موسى ، وكذلك اللقاءات الثقافية المنتظمة التى كانت تنظمها مجموعات من الاصدقاء والزملاء . تارة فى البيوت وتارة فى الجمعية لقد كان لهذه اللقاءات الدورية اثرا كبيرا فى بلورة كثير من جوانب شخصيتى الفكرية .

وهنا تأتى مرحلة نادى كوبرى الليمون الذى اشرنا اليه فى فقرة سابقة . كان موقع النادى فى المنطقة بين الشرابية والمهمشة من ناحية ، والعسال وأرض الطويل من ناحية أخرى ، فى المكان الكائن بين شبرا والعباسية . قضيت فى هذه المنطقة الشعبية حوالى الاربعة عشر عاما (من ١٩٣٨ ـ ١٩٥٢) ستة سنوات بعض الوقت وثمانية سنوات كل الوقت . بداية من مساعد رائد لجماعة الى ان صرت مديرا للنادى الذى تحول فى النهاية الى مركز اجتماعى للحى المحيط به بكل ما فى ذلك من معنى . يضم الاطفال والشباب والكبار الذكور والاناث ، ويمتد نشاطه الى مختلف البرامج الرياضية والثقافية والحرفية والفنية ، كما امتد نشاطه الى خارج النادى فى الحى المجاور .

وهنا تجدر الاشارة الى بعض القضايا التى تفرض نفسها على مراكز التذكر :

أولا : ابان الحرب العالمية الثانية حدث تحالف بين روسيا الماركسية والحلفاء (انجلترا ، وفرنسا ، وامريكا) ، ونتيجة لهذا نشطت الدعوة الماركسية فى مصر فانتشرت الكتب والمجلات الروسية ، وتكونت عديد من الجماعات غير الرسمية لمناقشة الافكار الجديدة ، وأختلطت الافكار التى كانت تنادى بالعدالة والماركسية وطرد الانجليز والتخلص من الملكية . وانعكس هذا بقدر على عمل بنادى كوبرى الليمون الذى تحول من نادى للاطفال المحرومين (كما كان يسمى فى البداية) الى مركز اجتماعى للمجتمع المحلى كما قلنا . ومن خدمة محدودة ضيقة الى محاولة اعم واشمل . وأيد هذا الاتجاه ما كنت ادرسه فى كلية الزراعة عن الحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية وكذلك ما كنت ادرسه فى معهد التربية العالى للمعلمين (كلية التربية بجامعة عين شمس الآن) عن الديمقراطية فى التعليم وعن التعليم غير النظامى . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى ادت المشاكل التى نتجت عن تركيز الرعاية على الاطفال بالذات الى حدوث خلل فى العلاقات بين هؤلاء الاطفال وآبائهم الذين كانوا ينزعجون من جراة الأولاد فى تقديم اقتراحاتهم والتعبير عن آرائهم واعتراضاتهم ومناداتهم بالمساواة فى الاسرة ، وهو ما تعلموه فى نادى كوبرى الليمون الامر الذى ادى فى النهاية الى ضرورة التوسع فى الخدمة والاهتمام بكل افراد الاسرة بل وبالمجتمع بأكمله ، وعدم التركيز على فئة عمرية دون فئة ، او نوع دون نوع .

وهكذا تفاعلت الاتجاهات الاصلاحية السائدة فى الفكر الغربى ، مع ايحاءات المفاهيم اليسارية التى انتشرت فى مصر فى ذلك الحين .. مع واقع الحياة فى الحى الشعبى .. مع نوع التعليم الذى مررت به .. تفاعل كل هذا ليكون نموذجا للعمل فى المجتمعات الشعبية بشكل عام .

ثانيا : لم تكن قضية يهود فلسطين واضحة فى ذهنى حينئذ .. ولا اظنها كانت واضحة فى ذهن أغلب المصريين . فكل ما كنا نعرفه هو أن هناك يهود كثيرون فى فلسطين . وكان لليهود فى مصر نشاط كبير فى التجارة والصناعة والصحافة وفى دفع الفكر الأشتراكى . بل كان هناك نادى المكابى وحارة اليهود وكانت اوركسترا فلسطين السيمفونية (وجلها من اليهود) تزور القاهرة كل حين ، ومن هنا لم اجد حرجاً عندما دعيت للمشاركة فى تصميم مركز اجتماعى فى حارة اليهود بالقاهرة .

ثالثا : لم تكن فكرة القومية العربية بمعناها الاصيل واضحة فى ذهنى حتى بعد قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ . لقد بدأت الفكرة فى الاتضاح بعد ان نادى بها جمال عبد الناصر وبعد أن قرأت كتابات بعض المفكرين وخاصة كتابات ساطع الحصرى ... وهنا .. وهنا فقط .. بدأت فى استيعاب معنى كتاب طه حسين فى هذا الشأن فى كتاب مستقبل الثقافة فى مصر حين تساءل « مصر من الشرق أم من الغرب ؟ » ووصل الى أن مصر جزء من شرق البحر المتوسط .

رابعاً : تعددت التيارات الفكرية فى المجتمع المصرى .. فكر اسلامى ، وفكر غربى ، وفكر شرقى . على ان الوضع فى نادى كوبرى الليمون بالذات كان وضعا خاصا ـ مع كل محاولات التيارات الاسلامية واليسارية والقومية والاقطاعية لاجتذابه بشكل او بآخر ـ فرضته تبعية النادى لجمعية الشبان المسيحية بأصولها الامريكية البروتستانتية ، وبحكم قيام هذا الكيان فى مجتمع مصرى مسلم . ولكى تتضح هذه النقطة نضرب بعض الامثلة :

- كان لنادى كوبرى الليمون مجلس ادارة مميز ذو سمة اساسية خاصة وهى تنوع الانتماء الدينى لاعضاء مجلس الادارة (وهم تسعة اعضاء) فكان الثلث من المسلمين ، والثلث الثانى من المسيحيين ، والثلث الثالث من اليهود . ومن بين هؤلاء شخصيات مصرية بارزة كانت معروفة حينئذ .

- كانت هناك دعوة دؤوبة للربط بالاصالة المصرية القديمة .. فكانت جماعات الاولاد ترمز عادة الى الحضارة المصرية القديمة .. كجماعة الاهرام وجماعة ابو الهول وجماعة سقارة وجماعة الاقصر .. ، كما كانت هناك دعوة دؤوبة للارتباط بالالعاب المصرية القديمة مثل الحكشة ، واللجم ، والتحطيب . هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى كانت

هناك دعوة خافتة ـ ولكنها دؤوبة ايضاً ـ لنشر الثقافة الغربية عن طريق نشر الالعاب الامريكية مثل كرة السلة والبيس بول (نجحت الاولى ولم تنجح الثانية) ونشر الاغانى والموسيقى الغربية عن طريق تركيب كلمات عربية على نغمات امريكية مشهورة ، ونشر الحكايات والقصص المعروفة فى المجتمع الامريكى والتى تمجد ابطال السياسة ورجال المال الامريكان ، وتدعو للفلسفة الامريكية فى الحياة الى غير ذلك .

خامساً : لم يكن نادى كوبرى الليمون عملية لحظية استاتيكية ، بل كان عملا رائدا بكل ما فى ذلك من معنى ، فقد كان باستمرار مركزا لتدريب الاخصائيين الاجتماعيين ، كما انه قام بتدريب مشرفى الاندية الريفية لجميع القرى التى كانت بها مراكز اجتماعية حينئذ ، فكان هذا هو بداية الاندية الريفية فى مصر . وامتدت الفكرة فأثرت على العمل فى كثير من المجالات الاجتماعية كالمحلات .. ومؤسسات الاحداث الجانحين .. ومراكز الشباب المختلفة بشكل عام .

وهكذا فرض نادى كوبرى الليمون نفسه ـ كمنهج للعمل الاجتماعى فى الاحياء الشعبية ـ على الواقع المصرى فكانت له علاقاته المهنية مع قيادات وزارة الشئون الاجتماعية وقيادات مدرسة الخدمة الاجتماعية وقيادات النشاط الاهلى عامة . ومن هنا وجدت نفسى فى قلب احداث العمل الاجتماعى فى مصر منذ ان كنت صبيا فتيا ، وكان لهذا تأثيره بالطبع فى تكوين شخصيتى المهنية فيما بعد .

التعليـــــم :

عندما بلغت الثالثة من عمرى ارسلتنى الاسرة الى دار حضانة « مدام شكور » بجزيرة بدران بحى شبرا عام ١٩٢٥ . وعندما بلغت الخامسة عام ١٩٢٧ الحقت بروضة الاطفال التابعة لمدرسة شبرا الابتدائية للبنات ، ثم سرت مسيرة عادية الى مدرسة شبرا الابتدائية عام ١٩٣٠ ، فالتوفيقية الثانوية عام ١٩٣٤ ، فكلية الزراعة عام ١٩٤٠ ، ثم معهد التربية للمعلمين من ١٩٤٤ ـ ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٤٩ اوفدتنى جمعية الشبان المسيحية فى بعثة لدراسة الخدمة الاجتماعية (تخصص عمل مع الجماعات) حيث قضيت فى جامعة كولومبيا فى مدينة نيويورك سنتين دراسيتين حصلت بعدها على درجة الماجستير فى الخدمة الاجتماعية .

وفى عام ١٩٥٦(٤) عدت طالبا فى جامعة كولومبيا استجابة لدعوة من جامعة كولومبيا نفسها التى اختارتنى تلقائيا من بين خريجيها من الطلبة الاجانب فقدمت لى منحة دراسية

---

(٤) تقتضى دراسة الدكتوراه فى الخدمة الاجتماعية قضاء ثلاث سنوات على الاقل فى العمل الناجح فى احد مجالات الخدمة الاجتماعية قبل ان يسجل فى مرحلة الدراسة للدكتوراه .

مجانية للحصول على درجة الدكتوراه . فحصلت عليها قبل نهاية عام ١٩٥٨ فى موضوع « تنمية المجتمع الحضرى » .

كان هذا هو الخط التعليمى الاساسى الذى مررت فيه . على انه كان هناك خط تعليمى آخر موازٍ ، فقد التحقت بالمعهد البريطانى لدراسة اللغة الانجليزية ، ثم التحقت بمدرسة الخدمة الاجتماعية اثناء دراستى فى كلية الزراعة ، ثم التحقت بالجامعة الامريكية لدراسة التربية بقسم الدراسات الحرة ، هذا بالاضافة الى التحاقى بدراسات قصيرة لمدة ستة اسابيع فى السويد .

وهنا يحسن ذكر بعض الاحداث التى كانت لها بعض الاثر اثناء مرحلة الدراسة :

١ ـ كانت بعض السلوكيات والمهارات التى اكتسبتها من حياتى الاسرية .. وفى جمعية الشبان المسيحية .. سلاحا ذو حدين ، فقد ساعدتنى المهارات الرياضية والاجتماعية التى اتقنتها الى ان كانت لى باستمرار مكانة خاصة بين الطلاب وقيادة فى المجالات الرياضية والاجتماعية والثقافية اعطتنى كثيرا من الثقة بالنفس .. كما اكسبتنى مزيدا من المهارة فى مثل هذه الامور . ومن ناحية اخرى كان لسلوكى ومزاجى الذى تاثر بالثقافة الغربية ـ كما اشرت ـ بعض الانعكاسات على ممارساتى فى الحياة اليومية ، فقد اكتشف مبكرا ، بداية من الحياة فى المدرسة الثانوية .. انى اختلف قليلا عن مجموع الطلاب فى المزاج العام ، فكنت لا ارتاح الى الأنشطة الاجتماعية التى يمارسونها فى حفلاتهم وجلساتهم الحرة ورحلاتهم خارج المدرسة ، كما كنت آنف من سلوك اغلبهم عند الاكل ، وكنت اقلق عندما يتفوهون بكلمات نابية .. وادى هذا بطبيعة الحال الى عدم ارتياح مقابل من ناحية الطلاب كجماعة .. فكانت المحصلة هى انى بدأت فى تبنى بعض السلوكيات الطلابية املا فى ان اكتسب صداقاتهم .. ويبدو انى تزيّدت فى هذا المجال حتى اصبحت مصدر قلق لمدرسى المدرسة وناظرهم .. وبمرور الوقت اصبحت قائدا لمجموعة الطلاب غير المرضى عنهم ، وكان من الممكن ان انحرف فى ذلك المناخ عن سواء السبيل لولا احتضان الوالد ومؤازرته لى حتى مرت الازمة بسلام . على ان الذى بقى من هذه المرحلة هو تعميق لعواطفى نحو مصريتى ونحو كونى من ابناء العامة بأية صورة وفى أية موقف مما انعكس على اتجاهاتى الفكرية فى مراحل تالية .

٢ ـ ظهرت فى حياتى شخصيات يجدر الاشارة اليها كان لها اثرها العميق فى حياتى .. كانت اولها شخصية الدكتور احمد حسين الذى كان استاذا بكلية الزراعة بجامعة القاهرة (*) ، كان لحديثه بريق ادى الى انبهار كثير من الطلاب . فكان يتعرض لقضية

(*) الدكتور احمد حسين باشا منشىء المراكز الاجتماعية ومدخل نظام الضمان الاجتماعى فى مصر حينما كان وزيرا للشئون الاجتماعية ، وقد كان رائدا وقائدا لاكبر حركة اصلاحية بالمفهوم الغربى ضمها كلها تحت لواء جمعية الفلاح التى انشأها فى أواخر عام ١٩٥١ ، وانهى حياته الوظيفية كسفير لمصر لدى حكومة الولايات المتحدة الامريكية .

العدالة فى محاضراته عن طريق تناوله للحركات الاشتراكية والتعاونية والنقابية .. وكان له اهتماما خاصا بمشاركة الفلاح فى توجيه حياته ، وعندما نادى بين طلاب كلية الزراعة بانشاء « جمعية الفلاح » عام ١٩٤٢ كان لحديثه طلاوة المؤمن بما يقول فأثار الحماس والرغبة فى العطاء لدى الطلاب خاصة عندما كان يشير الى الفلاح على انه محور التنمية .. وان فى امكانه توجيه مصر كلها اذا ما امكن تثقيفه وتنويره وتدعيم وعيه بأمور حياته . وعندما نادى بانشاء جمعية بنفس الاسم على المستوى القومى فى اواخر عام ١٩٥١ استجاب له كثير من قادة الرأى فى مصر .. وكنت قريبا جداً من الدكتور احمد حسين فى هذه المرحلة .

اما الشخصية الثانية فهى شخصية الاستاذ محمد فؤاد جلال(*) الذى عرفته أولا فى جمعية الشبان المسيحية كمحاضر وقائد لحلقات دراسية مختلفة ، ثم فى مدرسة الخدمة الاجتماعية ومعهد التربية للمعلمين كاستاذ لعلم النفس ولم تزد علاقتى بالاستاذ محمد فؤاد جلال فى هذه المرحلة عن انها علاقة اعجاب من طالب نحو أحد مدرسيه .. على أنى لم اتمكن من التعرف عن قرب بهذا الرائد الا بعد ان انضم لركب الثورة فى عام ١٩٥٢ حينما عين وزيرا للارشاد القومى فدعى تلميذه القديم الى التعاون معه فكان على أن اوفق بين عملى فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) ومساعدة وزير الارشاد القومى فى تنظيم المجلس الأعلى للأرشاد القومى ، وكذا فى مهمته كرقيب للصحف .. فكانت هذه بداية علاقتى بالعمل السياسى . واذكر موقف صلاح سالم وزير الارشاد القومى بعد فؤاد جلال عندما أراد الأخير تقديم اعضاء المجلس الأعلى للأرشاد للوزير الجديد .. وأذكر اننى صاحبت فؤاد جلال فى هذه المقابلة التمهيدية .. كما اذكر انى كرهت صلاح سالم بعد هذه المقابلة كرها شديدا(٥) . شيىء آخر أذكره بهذه المناسبة فقد ابلغنى الاستاذ فؤاد جلال فى شهر سبتمبر ١٩٥٣ انه قد وقع علىّ الاختيار لأصبح مديرا مدنيا لمكتب جمال عبد الناصر عضو مجلس الثورة حينئذ وقد كان من الممكن ان يغير هذا من اهتماماتى إلا انى اعتذرت عن قبول المهمة وفضلت عليها عرضا آخر للعمل بالأمم المتحدة فى الباكستان .

(*) كان محمد فؤاد جلال استاذاً لعلم النفس بالمعهد العالى للتربية للمعلمين . وفى بداية الثورة اصبح وزيرا للارشاد القومى ، ثم عين بعد ذلك امينا عاما للمجلس الدائم للخدمات العامة ، ثم اسندت اليه مسئولية التنمية المتكاملة فى الريف فقام على يديه مشروع الوحدات المجمعة . وفى نهاية حياته تحول الى العمل السياسى بكل معنى الكلمة .

(٥) لم يؤثر هذا على تعلقى بالثورة ، وجمال عبد الناصر بالذات .

كان احمد حسين كما ذكرنا يؤمن بالفلاح المصرى وقدرته على تقرير مصيره بنفسه وبأهمية اشتراكه فى توجيه مقدراته ، وكان محمد فؤاد جلال فى بداية عمله العام مؤمنا بهذا ، الا انه رأيه اختلف بعد فترة نتيجة لحماسه لاحداث تغيير سريع ، فكفر بقضيــة المشــاركــة الشــعبيــة واصبــح يــردد فى مــحــاضــراتــه العــامــة وفى جلساته الخاصة ان « الطبيب يسأل المريض حتى يمكنه تشخيص المرض .. ولكنه لا يسأله عن نوع العلاج .. وعلاقة المسئول فى مصر بالشعب المصرى كعلاقة الطبيب بالمريض يسمع منه حتى يقوم بتشخيص العلة ... ولكنه لا يسأله عن العلاج الذى يجب ان تقرره القيادة وحدها » . وظهر انعكاس هذا عندما اصبح محمد فؤاد جلال مسئولا عن حركة الوحدات المجمعة فلم يهتم بقضية المشاركة الشعبية اطلاقا .

٣ ـ كانت مرحلة الدراسة ذات طابع خاص ، فمنذ مرحلة الدراسة الثانوية كنت أدرس وأعمل بأجر فى نفس الوقت ، فمنذ بداية عملى فى شوارع حى شبرا مع الاستاذ حسين عرفى ثم فى نادى كوبرى الليمون واحياء العسال وارض الطويل والمهمشة والشرابية مع الاستاذ يعقوب فام .. منذ ذلك الحين .. لم انقطع اطلاقا عن العمل كجزء من الوقت حتى عندما كنت مشغولا فى الدراسة أغلب ساعات النهار .

بدأت عملى بأجر قدره مائة وخمسة وعشرون قرشــا فى الشهر وزاد هــذا حتى وصل الى خمسة جنيهات فى نهاية حياتى الجامعية . وهكذا لم اشعر فى مرحلة ما من حياتى ان المال ينقصنى .. فقد كان اجرى من العمل بعض الوقت يوفر لى حــرية الحركة ، ويدعم علاقاتى بزملائى باستمرار ، مما اعطانى مزيدا من الثقة بالنفس .

٤ ـ ولا يمكننى أن اترك هذه المرحلة دون ان اشير الى جدولى اليومى المزدحم .. فقد كنت أبدأ يومى عادة بالتردد على مدارس اللغات ، ثم اذهب الى كلية الزراعة أو معهد التربية العالى للمعلمين ، وحضور محاضرات مدرسة الخدمة الاجتماعية أو الجامعة الامريكية بعد الظهر ثم اذهب الى نادى كوبرى الليمون فى المساء . واستمر هــذا الجدول المزدحم عدة سنوات .. واثر هذا فى طبيعتى فبقيت طيلة حياتى على نفس النهج من حيث استخدامى لوقتى صباحاً ومساءاً حتى فى أيام الاجازات بأنواعها . وقد دفعنى هذا الى استخدام الدراجة فى مواصلاتى حتى الحق كل هذه الأنشطة يوميا .

٥ ـ وهكذا تنوعت خلفيتى العلمية ، فقد درست الزراعة لمدة اربع سنوات والتربية لمدة ثلاث سنوات[٦] ، ثم درست الخدمة الاجتماعية للحصــول على درجتى المــاجستير

---

(٦) سنتان فى كلية التربية وسنة فى الجامعة الامريكية .

والدكتوراه لفترة اربع سنوات ونصف[٧] ، وتداخلت المعرفة التى تبدو متناثرة واصبحت وحدة متكاملة تغذى بعضها بعضا حتى اصبحت غير واضح تماما على جذور آرائى المختلفة .. هل هى اقتصادية أم تربوية تعليمية أم خدمة اجتماعية أم اجتماع .

ومن ناحية اخرى ادى اهتمامى بدراسة اللغتين الانجليزية والفرنسية منذ ان كنت شابا الى ان اتقن اللغة الانجليزية بالذات .. الى حد كبير .. وسهل هذا علىّ الرجوع الى الكتابات الانجليزية دون تردد .

الحياة خارج مصـــــر :

من الممكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين رئيسيين :

اولهما : فترة الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية .

وثانيهما : فترة العمل بالأمم المتحدة .

هذا بالاضافة إلى فترات اخرى اضافية قصيرة قضيتها بالخارج لحضور مؤتمرات والاشتراك فى دراسات والقيام بجولات سياحية .. الخ .

أولا ـ فترة الدراسة بالولايات المتحدة الأمريكية :

اشرت إلى أنى انتظمت فى الدراسة بجامعة كولومبيا بأمريكا فى مدرسة الخدمة الاجتماعية مرتين : مرة لمدة عامين دراسيين للحصول على درجة الماجستير ومرة أخرى لمدة عامين ونصف للحصول على درجة الدكتوراه قضيت جلها فى مدينة نيويورك بالذات حيث تقوم جامعة كولومبيا العتيدة . ويذكرنى هذا . فيما يذكرنى ـ بما يلى :

- كانت الدراسات العليا بجامعة كولومبيا من نوع خاص تقوم على حلقات للبحث .. محدودة العدد .. يقودها كبار الأساتذة .. ويتعلم فيها الطلاب عن طريق القراءة واعداد البحوث فى المكتبة .. ثم مناقشت القضايا المثارة داخل الفصل .. والتركيز على الفكرة المبتكرة ذات الطابع العملى أغلب الأحيان .

- لأن الخدمة الاجتماعية ـ بمعناها الحديث ـ مهنة جديدة .. فقد كان هناك عدد من أساتذة المهنة فى جامعة كولومبيا من الذين شاركوا فى بنائها من بدايتها ، فكانوا يقصون على الطلاب شيئا عن هذه البدايات ووجهات النظر المختلفة التى كانت تذكر فى جلساتهم والمساجلات العلمية التى كانت تدور بين هؤلاء حول تحديد المفاهيم الأساسية وتسميتها .

---

(٧) بالاضافة إلى دراسة اكثر من سنة بمدرسة الخدمة الاجتماعية بالقاهرة .

- فى هذا المناخ العلمى الصريح والبسيط .. والعميق فى نفس الوقت .. احسست بأن الذين انشأوا مهنة الخدمة الاجتماعية أناس ككل الناس وليسوا آلهة .. واعطانى هذا شعورا خاصا بأنه من الممكن انشاء مهنة بأسرها .. وان المهن لا تخلق ببداية الكون وإنما يقوم بتحديدها وبلورتها وبنائها اناس مفكرون ومجتهدون .. ومن هنا كان الاحساس بأنه من الممكن دواما تحدى الأفكار التى قامت عليها المهنة ومناقشة أخص خصائصها دون تردد ودون أن يؤثر هذا فى الولاء للمهنة .

- والمكتبة فى الجامعة ركن أساسى وضخم فى العملية التعليمية ، فهى من ناحية : كتب ومجلات علمية بأعداد كبيرة جدا بما لا يصدقه عقل . لقد طلبت مرة من أحد المسئولين عن المكتبة - كنوع من التحدى - الحصول على عدد معين من صحيفة « الجهاد » المصرية التى كانت تصدر فى بدايات القرن ، وفوجئت بقيام المسئول بتوجيهى إلى المكان الذى أجد فيه هذه الجريدة .. وفعلا وجدتها .

ومن ناحية أخرى كانت المكتبة برنامجا .. بمعنى أنها تحاول من خلال أنشطة مستمرة تشجيع الطلاب على القراءة والتعرف على الكتب والمجلات فى مجال التخصص ، ثم الاشارة إلى الكتب والمجلات المستجدة ، هذا بالاضافة إلى تعريف الطلاب بالمناسبات والبرامج العلمية المختلفة فى أى مكان فى العالم . وقد يتعجب القارىء من أن مكتبة مدرسة الخدمة الاجتماعية بجامعة كولومبيا لا زالت توافينى من كل حين لآخر بأخبار الكتب والمجلات الجديدة بعد حوالى ثلث قرن من التخرج .

- مررت فى الولايات المتحدة الأمريكية بكثير من الخبرات خارج الجامعة وداخلها .. وانعكست هذه الخبرات على حياتى :

* كان فى الجامعة طلاب من جميع أنحاء العالم : من الهند واليابان وايران وافريقيا وأمريكا الجنوبية وأوربا واستراليا .. فكانت جماعة دولية على مستوى تعليمى متميز .. وكانت علاقات تم من خلالها تبادل فكرى وفر لى فرصة التعامل مع عادات وأعراف وتقاليد مختلفة . واذكر - فيما أذكر - ان داويت ايزينهاور رئيس الولايات المتحدة فى فترة لاحقة .. كان يزور هذه الجماعة الدولية من الطلاب ويجالسهم بصفته رئيسا لجامعة كولومبيا حينئذ ، وكنت أسعد بهذه اللقاءات ، فقد كان ايزنيهاور علما دوليا كبيرا .. بعد قيادته لقوات الحلفاء التى كسبت الحرب .
* وفرت الجامعة للطلبة الأجانب كثيرا من فرص اللقاء والمعايشة مع الأسر الأمريكية .. فلم يكن يمضى أسبوع حتى تقوم أسرة امريكية بدعوتى مع أسرتى لقضاء عطلة نهاية الأسبوع عندها ، وكانت الجامعة توفر لهؤلاء الطلاب أيضا فرص زيارة المتاحف والمعارض ومشاهدة المسرحيات بالاضافة إلى حضور المؤتمرات العلمية طبعا .

- كانت أول مسئولية ميدانية أسندت لى كتدريب ميدانى هو العمل كأخصائى اجتماعى الناصية فى الشارع Street Corner Socialworker بهدف تكوين جماعات شبابية تنشط فيما يهمها .. بمساعدة الأخصائى الاجتماعى ، وقد قمت بهذه المسئولية الصعبة جدا ، فكنت أتعرف على الشباب فى البارات والشوارع والملاعب المفتوحة ، وابدأ معهم أنشطة تهمهم . وأذكر ان من أهم الأنشطة التى كان يتبناها الشباب فى ذلك الحين شراء سترات موحدة اللون وذات اشارة فى الصدر تدل على جماعتهم وتميزها عن الجماعات الأخرى ، هذا بالاضافة إلى الأنشطة العادية لهذه الجماعات الشبابية مثل شرب البيرة .. ومشاهدة التليفزيون .. ولعب البلياردو والبنج بونج وأحيانا البيس بول واتاحت لى هذه العملية فرصة التعرف على كثير من جوانب حياة الشباب الأمريكى فى الأحياء الفقيرة .

- دعيت لكى اتدرب فى أحد المعسكرات الصيفية فى شمال ولاية نيويورك ، وكانت المهمة الرئيسية لهذا المعسكر هى تهيئة فئة مختارة من الشباب اليهودى فى أمريكا للهجرة لاسرائيل ، ولم أجد حرجا فى المشاركة فى هذه الغامرة بعد أن استأذنت المكتب الثقافى المصرى بواشنطن .. مع انها كانت خبرة مقلقة ولا شك تطلبت قدرا كبيرا من العناد والتحدى . فى هذا المعسكر قابلنى كثير من الشباب اليهودى بالترحاب .. وقابلنى بعض آخر بشيىء من الجفاء .. أما القلة الباقية فقد اعترضت على وجودى أصلا .. وعبروا عن اعتراضهم هذا بكل طرق التعبير . عشت فى هذا المعسكر ثلاثة أشهر كاملة مشاركا الجميع فى لهوهم ولعبهم وغنائهم وندواتهم ، وكنت أعجب كثيرا لأن بعض اغانيهم كانت أغانى عربية « بلدى يا بلدى وانا أحب أروّح بلدى » ، على سبيل المثال ، كما أن بعض رقصاتهم كانت رقصات عربية .. « رقصة الدبكة » على سبيل المثال .. بل وأكثر من ذلك انهم كانوا يتكلمون عن أدب طه حسين وموسيقى محمد عبد الوهاب وكأنها جزء من ثقافتهم اليهودية الاسرائيلية .

ولا أنسى تلك الخريطة الضخمة التى كانت تحتل صدر القاعة الكبرى فى المعسكر والتى توضح حدود اسرائيل بنهر الفرات من ناحية وقناة السويس من ناحية أخرى .

- كان قيامى بالتدرب بأحد المراكز الاجتماعية فى حى « هارلم » بمدينة نيويورك علامة أساسية كانت لها انعكاساتها على حياتى ، ففى مناخ هذا الحى أحسست بوطأة الظلم على الأمريكيين السود ، بل وعلى بعض الفئات الأخرى ذات الأصل الأسبانى أو الايطالى أو الايرلندى ، كما أحسست بمعنى الفقر والتخلف فى المدن الكبيرة بالمفهوم الأمريكى .. الذى يجتمع فيه سوء التغذية وتعاطى المخدرات والانطلاق الجنسى .. مع التليفزيونات الملونة والسيارات الفارهة فى وقت واحد .. ولا أنسى فى هذا المجال اجتماعاتى المستمرة مع المسلمين السود فى هذا الحى .. فقد كان تعاطفهم كبيرا مع جهود مصر فى ذلك الحين لدعم حركات الاستقلال فى بلدان العالم الثالث .

- لم أتردد فى القيام ببعض الأعمال البسيطة لتدعيم دخلى المحدود .. بداية من غسيل الصحون والعمل كجرسون فى مطعم واستلام القبعات والمعاطف فى الفنادق الكبيرة .. حتى الاشراف على العمل فى مكتبة الجامعة ، والمساعدة فى ارشاد الزوار الجدد داخل مبانيها ، وقد أتاح لى هذا التعامل القريب مع الحياة الأمريكية فرصة الاندماج الكامل تقريبا فى هذه الحياة مما ساعدنى على التعرف على كثير من جوانبها الخفية .

ثانيا ـ فترة العمل بالأمم المتحدة :

ويمكن تقسيم هذه أيضا إلى مرحلتين :

أولهمـــا ـ مرحلة العمل فى الباكستان (١٩٥٢ ـ ١٩٥٦) ،

وثانيهما : مرحلة العمل فى أفريقيا (١٩٦٦ ـ ١٩٧١) .

أ ـ مرحلة العمل فى الباكستان :

قضيت ثلاث سنوات فى الباكستان .. سنة ونصف منها فى الباكستان الغربية (كراتشى على وجه التحديد) وسنة ونصف أخرى فى الباكستان الشرقية (بنجلاديش الآن) .

وسواء كنت فى الباكستان الشرقية أو الغربية .. فقد أحسست بتقدير الباكستانيين الكبير لمصر والمصريين والأزهر على وجه الخصوص باعتباره مركز النور العلمى الاسلامى فى العالم على حد قولهم . وقد فتح هذا لى الباب لبناء علاقات مباشرة وودودة مع كثير من القيادات الباكستانية حينئذ . وكثيرا ما دارت مناقشات حول الاسلام والمسلمين ، فقد كان الدين الاسلامى هو المحور الذى قامت على أساسه الباكستان نفسها .. وكانت الاجتهادات الجادة فى هذا المجال على أشدها ، كما كانت حركة التأليف والنشر فى هذا الموضوع (باللغتين الانجليزية والاردية) على أشدها أيضاً ، وأدى هذا المناخ الاسلامى إلى أن قرأت ما كتب عن الاسلام والدولة الاسلامية والدستور الاسلامى .. الخ ، مما أدى إلى أن اقترحت بيجام لياقت على خان[8] اسمى لأكون مستشارا اسلاميا لرئيس الجمهورية الباكستانية ، وحصلت على موافقة مبدئية ، إلا أننى اعتذرت عن قبول هذا المنصب اعترافا بحدودى فى مجال العلوم الاسلامية وتخوفا من التخبط فيما لم أدرسه وأعرف أبعاده .. وقد بررت هذا الاعتذار بعملى فى الأمم المتحدة .

- كانت مسئوليتى فى الباكستان هى اعداد نموذج تنموى للعمل فى المجتمعات الحضرية والاشراف على تنفيذه فى كل من « كراتشى » و « دكا » وكذا اعداد الاخصائيين الاجتماعيين

---

(٨) البيجام لياقت على خان زوجة لياقت على خان أول رئيس وزارة للدولة الباكستانية وكان زعيماً كبيراً للقائد محمد على جنه فى كفاحه .

اللازمين للعمل فى هذا المجال ، وقد تمكنت من القيام بهذه المهمة بنجاح[٩] .

تم هذا فى كراتشى أولاً ثم فى دكا (عاصمة باكستان الشرقية حينئذ وعاصمة بنجلاديش الآن) على نفس منوال المشروع الأول فى كراتشى ، كما تم اعداد الاخصائيين الاجتماعيين اللازمين فى كل من الجهتين .

- كانت خبرتى فى مجال التنمية الحضرية قائمة على ممارستى لهذا النوع من العمل فى الحى المحيط بنادى كوبرى الليمون ، كما سبق أن ذكرت . وكان النموذج فى مصر يقوم على :
  * مبنى مركزى يؤمه المواطنون ،
  * أنشطة منوعة : ترويحية ، ثقافية ، رياضية ، حرفية ، فنية داخل المبنى ، تهدف إلى تكوين المواطن الصالح فى الأساس لا إلى تكوين الأبطال فى أى نشاط من الأنشطة ،
  * تخصيص موعد لنشاط كل فئة من فئات المواطنين : أطفال وأولاد وبنات وسيدات وشابات ورجال وشبان ،
  * الاستعانة بالأخصائيين الاجتماعيين بشكل مكثف ، فقد كان يعمل بالنادى أكثر من خمسة عشر أخصائيا اجتماعيا مسئولين عن الجماعات المختلفة ،
  * مجلس للحى يمثل مختلف فئات السكان كما يضم بعض الخبراء من خارج المنطقة يلتقون داخل مبنى النادى .

- وعندما انتقلت إلى الباكستان كدت أقع فى الخطأ فأنقل نموذج نادى كوبرى الليمون نقلا حرفيا إلى حى « ليارى » بكراتشى .. وتقدمت فعلا بمشروع .. ووافقت الحكومة على إنشاء مبنى على أرض فضاء بهذا الحى .. ورصدت لذلك الميزانية اللازمة .. إلا أنى اكتشفت عند بدء العمل أنه من الممكن الاعتماد على بعض الأمكنة التى تنازل عنها المواطنون لمزاولة نشاطاتهم .. فكان هناك مكان يجتمع فيه ممثلوا الرجال من السكان ، ومكان آخر يجتمع فيه النساء (أشبه ما يكون بالنادى النسائى) ، وهنا تقدمت للحكومة الباكستانية بمشروع جديد يلغى فيه فكرة انشاء مبنى خاص ليكون مركزا للأنشطة .. ويقترح الاكتفاء بما يقدمه الأهالى من أمكنة مناسبة للنشاط ، وأشرت فى هذه المذكرة الجديدة إلى أن قيام مبنى لنشاط تنمية المجتمع بالحى سوف يؤدى إلى مشاكل مثل :
  * شعور كاذب بالانجاز .. فكثيرا ما يؤدى وجود مبنى إلى احساس العاملين والمنتفعين به بأن هناك شيئا قد انجز وأن هناك خدمات تقدم حتى ولو لم يكن هذا صحيحا .
  * يؤدى قيام مبنى جديد إلى اضفاء شيىء من الهيبة الوهمية على العمل مما يؤدى إلى تردد بعض المواطنين فى الدخول للمبنى ومقابلة الأخصائى الاجتماعى .

---

(٩) كان مشروع « ليارى » هو أول مشروع للتنمية الحضرية المحلية فى العالم ، وقد قام تحت اشراف الأمم المتحدة فى مدينة كراتشى وبقيادة شخصى المتواضع ، وقد أعددت عنه رسالة الدكتوراه مستخدما التقارير اليومية والشهرية والربع سنوية والسنوية التى كنت أسجلها بانتظام .

* يؤدى قيام مبنى ذو أثاث مريح إلى تلكؤ الاخصائى الاجتماعى عن القيام بجولاته التقليدية فى الحى حيث أنه يرتاح إلى جلسة المكتب داخل حجرة مقفلة .
* يؤدى قيام مركز به استعدادات وتسهيلات إلى تركيز النشاط فى مكان واحد بالحى فلا يصل إلى بعض المواطنين وخاصة فى الأطراف .

- ومن هذا المنطلق توسعت فى قبول تبرعات الأهالى بالأمكنة .. فأصبح للعمل مراكز أهلية فرعية منتشرة فى أرجاء الحى .. بالاضافة إلى المركزين الرئيسيين السابق ذكرهما ، وأدى هذا إلى تغلغل العمل بين المواطنين . ودعم التعاون بين المشروع والمؤسسات الحكومية والأهلية المتواجدة فى المجتمع .. وسهل على المواطنين الالتحام بجميع نواحى النشاط التى يتبناها المشروع ، وأصبح كل مكان فى الحى .. سواء كان حوش مدرسة أو قطعة أرض فضاء أو حجرة فى مؤسسة من المؤسسات .. أصبحت كل هذه أمكنة لمزاولة أنشطة الأولاد والبنات والشباب والرجال والنساء حسب ما يقررونه ، فانشئت الفصول المدرسية والمستوصفات الصحية ومشاغل السيدات والفتيات والملاعب الرياضية والأندية للرجال والنساء وتم تمهيد بعض الطرق وتنظيمها ، كما قامت بعض المشروعات الاقتصادية (كان بالحى تركيز كبير لمربى الجاموس وتجارة اللبن مما حدى بالمواطنين إلى إنشاء مستوصف بيطرى بالحى) .

- ويتضح من هذا ، أنه بينما كان التركيز فى نادى كوبرى الليمون على الأنشطة الترويجية والثقافية والحرفية البسيطة داخل مبنى النادى ، كان التركيز فى حى « ليارى » على أنشطة متنوعة متفرقة ـ فيما بينها الأنشطة الاقتصادية ـ فى جميع أنحاء الحى ، وبينما كان النشاط فى نادى كوبرى الليمون يموّل عن طريق التبرعات العامة من جميع أنحاء القاهرة مع دعم مادى من الحكومة ، كان النشاط فى حى ليارى فى كراتشى يموّل من سكان الحى أنفسهم بدعم محدود من الحكومة ، وبينما كان التركيز فى نادى كوبرى الليمون على الأولاد من سن ١٢ ـ ١٥ أصبح التركيز فى ليارى على الجنسين من جميع الأعمار ، وبينما كان العمل فى نادى كوبرى الليمون يقوم به عدد كبير من الأخصائيين الاجتماعيين .. أصبحت مسئولية العمل تقع على اثنين فقط أحدهما رجل والثانى امرأة . كان هذا هو النموذج الجديد للعمل فى التنمية الحضرية على مستوى الجيرة أو الحى الصغير ، وهو نفس النموذج الذى طبق فى شرق الباكستان بعد ذلك .

- وهنا يجدر بى أن أشير إلى أن طلاب الخدمة الاجتماعية كانوا يتدربون ميدانيا فى هذا الحى بالاضافة إلى دراستهم النظرية التى كانت تقوم فى مبنى وزارة الصحة الفيدرالية(١٠) .

---

(١٠) بدأ اعداد الاخصائيين الاجتماعيين فى الباكستان بفترة تدريب طولها ستة شهور امتدت إلى تسعة عند العمل فى شرق الباكستان ، على أن حكومة الباكستان استعانت بأحد الخبراء الانجليز لبدء دراسة =

- اسندت إلىّ حكومة الباكستان مسئولية وضع الخطة الخمسية للعمل الاجتماعى فى الباكستان ، وكانت خبرتى فى هذا المجال محدودة للغاية ، فلم أكن قد مارست هذا النوع من العمل فى مصر إلا فى حدود عندما طلب إلىّ الأستاذين مريت غالى وابراهيم مدكور الاسهام فى وضع خطة خمسية لرعاية الشباب فى مصر فى أوائل عام ١٩٥٢ . وكانت ممارستى لهذا النوع من العمل هامة جدا من حيث توسيع آفاقى .. فبعد أن كنت أعمل فى حى محدود .. أصبحت أفكر على مستوى قومى .. وبعد أن كنت اتناول مشكلات من نوع خاص (مشكلات الشباب) .. امتد تفكيرى إلى المشكلات الاجتماعية للمجتمع الباكستانى بأسره .. وأصبحت موضوعات التوزيع الجغرافى والأولويات والتكلفة الاجتماعية وغيرها موضوعات لها مكانها فى تفكيرى الاجتماعى .

- ادى وجودى فى جنوب شرق آسيا إلى اشتراكى فى عديد من المؤتمرات .. فى الفلبين وهونج كونج وتايلاند ، كما سهل لى القيام بزيارات لمشروعات تنمية المجتمعات المحلية .. والجهات المسئولة عن اعداد الاخصائيين الاجتماعيين فى كل جنوب شرق آسيا بما فى ذلك الهند وسيلان وبورما وتايلاند والفلبين وغيرها من الدول .. وكان لهذا انعكاساته على نموى المهنى .

- قلت أنى عدت للدراسة بجامعة كولومبيا عندما قدمت لى الجامعة منحة دراسية للحصول على درجة الدكتوراه واستقالتى من العمل بالأمم المتحدة فى الباكستان . وهنا اذكر أنى زرت احدى المسئولات ذات الاهمية بالامم المتحدة بعد أن حصلت على الدرجة فسألتنى عما استفدته من الدراسة .. أجبت بأنى كنت واقفا على كثير من الأمور قبل دراسة الدكتوراه - أو هكذا كنت أظن - أما وقد درست .. فقد اتضحت لى الأبعاد المتداخلة والمتشابكة فى كل أمر مما جعلنى أتردد كثيرا فى اتخاذ القرارات !! وهنا تدخلت السيدة المذكورة قائلة : « يا مستر شوقى .. لقد كنت معروفا بقدراتك التخطيطية والتنفيذية الفائقة .. وكانت سرعة اتخاذ القرارات احدى قدراتك الهامة .. فإذا كنت قد فقدت هذه السمة بدراستك للدكتوراه تكون قد فقدت الكثير وأضررت بنفسك ايما اضرار » .
ورسخت هذه المقولة فى نفسى .. فى عقلى ودمى وأعصابى .. وأيقظت فىّ شعورا بالتحدى للزمن .. فقد أيقنت أن هناك محورين أساسيين لكل قرار : الحكمة والسرعة .. وان اى تلكؤ فى اتخاذ القرارات يطعنها فى صميمها ويخرجها عن حكمتها .

= للاخصائيين الاجتماعيين فى جامعة لاهور لمدة سنتين دراسيتين امتدت إلى اربع سنوات .. ثم الدراسات العليا . ومنذ هذا التاريخ توسعت الحكومة فى تعليم الخدمة الاجتماعية فانتشرت كلياتها فى مختلف الجامعات فى لاهور وكراتشى ودكا وغيرها .

ب ـ العمل فى أفريقيـــا :

* بناء على دعوة من الأمم المتحدة فى نيويورك وموافقة جـامعة أسيـوط ، عينت مستشارا اقليميا لمساعدة الدول الافريقية على وضع سياسات للرعاية الاجتماعية ورفع مستـوى برامج اعداد الاخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم .. وكذا دعم التعاون بين تلك الدول فى هذه المجالات . وتطلب هذا أن يصبح مقر عملى هو « أديس أبابا » حيث يوجـد مقر اللجنـة الاقتصادية لافريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية .. الخ » على أن أقوم بجولات فى أرجاء القارة (٤٣ دولة حينئذ) بناء على دعوات توجهها الحكومات إلى الأمم المتحدة .

وفى حدود هذا المفهوم كنت أدعو لاجتماعات ومؤتمرات وندوات على مستوى القارة ـ أو أجزاء من القارة ـ لمناقشة سبل التعاون بين الدول ، كما كنت أزور وزارات الشئون الاجتماعية والجامعات والهيئات المسئولة عن اعداد الاخصائيين الاجتماعيين باستمرار قرابة ستة سنوات مما أدى إلى أن أصبح على دراية تامة .. ومعرفة وثيقة مفصلة .. بكل الانشطة الاجتماعية الافريقية وكل برامج اعداد للاخصائيين الاجتماعيين وتدريبهم .. وكل الكتب الاقتصادية والاجتماعية المنشورة عن المجتمعات الافريقية .. وأصبحت بهذا مرجعا دوليا يلجأ إليه المهتمون بهذه القضايا فى الجامعات والجمعيات العلمية الدولية ووكالات الأمم المتحدة .. الخ .. إذا ما أرادوا التعرف على العمل الاجتماعى الافريقى .

* بهذا أصبحت خبيرا دوليا متمكنا ، أى أنى أصبحت جـزءا من النادى الدولى لخبـراء الخدمة الاجتماعية يعرفنى الجميع وأعرف الجميع وعلى اتصال بهم بـاستمرار ، وعـلى معرفة تامة بما يدور فى مجالات الخدمة الاجتماعية فى آسيا وأوروبا وأمريكا الشماليـة وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وأفريقيا(١١) .

* أثناء قيامى بالعمل فى الأمم المتحدة فى أفريقيا اشتركت فى تنظيم دورات تدريبية فى كلية التنميـة الريفية فى الدانيمـارك بالقـرب من العاصمـة كوبنهـاجن حيث كانت الحكـومة الدانيماركية ـ بالاتفاق مع الأمم المتحدة ـ تدعو طلابا من البلدان الافريقية للدراسة لمدة ثلاثة أشهر أثناء الصيف فى مجال التنمية الريفية المتكاملة ، وقد ساهمت فى الاعداد لهذا البرنامج ، ثم فى تنفيذه لمدة ثلاث سنوات متتالية ، مما وفر لى فرصة التعرف على كثير من مناحى الحياة الدانيماركية . ولعل أعجب ما شد انتباهى هو أن عميد هذه الكلية لم يكن حاصلا على أى شهادة علمية معترف بها دوليا ، فلما أبديت دهشتى من هذا .. دعى العميد

---

(١١) اتاح لى هذا النشاط الدولى أن أزور مشروعات التنمية والخدمة الاجتماعية عامة فى بلدان كثيرة من جميع انحاء العالم .. كما اتاح لى فرصة التعرف على مصادر المعونة الدولية فى بلدان مثل السـويد والنرويج والمانيا والدانيمارك وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .. مما سهل لى عمـلى فى المجتمع الافريقى كثيرا .

وزير التربية والتعليم فى الدانيمارك فكان هو الآخر غير حاصل شـهادات علمية بـالمفهوم الدولى وإنما كان ـ هو أيضاً ـ من خريجى المدارس الثانوية الشعبية Folk High Schools التى توفر الدراسة على أعلى مستوى دون منح أى شهادات من أى نوع . وينظر المجتمع الدانمركى إلى خريجى هذه المدارس بكل احترام . فقيمة المواطن تقاس عندهم بما يمكنه أن ينجزه لا بالشهادة التى يحملها . ومع اقتناعى اصلاً بالتعليم غير النظامى كأداة لتكوين المواطن الصالح ، فاننى لم أكن أتصور انه من الممكن أن يحل هذا التعليم غير النظامى مكان التعليم النظامى فيبنى أساتذة كبار ومسئولين على مستوى الوزارة .

ثالثا - التدريس فى الجامعة :

عملت بعد تخرجى من الجامعة مـديرا لنـادى كوبـرى الليمون (أنـظر بدايـة هذه المقاله) .. ثم مدرسا بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) .. ثم خبيرا بالأمم المتحدة .. ثم استاذا بجامعتى اسيوط ثم المنيـا .. اى أننى قضيت فى الحياة الجامعية والتعليم العالى قرابة الربع قرن (بعد طرح فترات الدراسة بالخارج والعمل بالأمم المتحدة) .

وأذكر ـ فيما أذكر ـ عن هذه الفترة أى فترة عملى بالجامعة ما يلى :

- تم تعيينى استاذا مساعدا بجامعة أسيوط بداية من العام الدراسى ٦١ / ١٩٦٢ ، وكان الاتفاق مع رئيس الجامعة (سليمـان حزين حينئـذ) أن اتولى عمـادة كلية الدراسـات الانسانية[١٢] حين تبدأ فى قبول الطلاب فى العام الدراسى ٦٤ / ١٩٦٥ ، وكانت مسئوليتى فى البداية هى تدريس المواد القومية فى جميع كليات الجامعة ، كما كان من مسئوليتى أيضا التعاون والاستعداد لبدء هذه الكلية التى حدد ملامحها الدكتـور سليمان حـزين رئيس الجامعة حينئذ ، وبذا وفرت لى هذه المرحلة فرصة التعامل مع الكتب والمراجع التى تناولت الوطن العربى والقومية العربية والاشتراكية العربية .. الخ ، كما وفرت لى فرصة الاسهام فى احتضان ومتابعة الكلية الجديدة بملامحها المبتكرة .

---

(١٢) كانت كلية الدراسات الانسانية تضم فيما تضم مجال عمل كليتى الآداب والحقـوق بالاضـافة إلى مساعدة جميع الكليات العلمية والعملية بتدريس الجانب الانسانى لطلابها . وبقرار من مجلس الوزراء تقرر تأجيل بدء هذه الكلية التى كان مقررا لها ان تبدأ العمل فى العام الدراسى ٦٤ / ١٩٦٥ . وفى عام ٧٠ / ١٩٧١ ـ وبتوجيه من جمال عبد الناصر رئيس الدولة حينئذ ـ بدأت الكلية فى المنيا بدلا من أسيوط،تحت اسم كلية الآداب.. وبلائحة آداب عين شمس..فقد كنت ما أزال أعمل فى الأمم المتحدة .. فلم يكن هناك مدافع عن فكرة كلية الدراسات الانسانية بملامحها الخاصة .. وبهذا ماتت الفكرة .

- قربنى رئيس الجامعة (سليمان حزين حينئذ)(*) واعتمد علىّ فى كثير من الأنشطة العامة فى الجامعة ، بل انه اختارنى امينا مساعدا عندما اختير هو امينا للاتحاد الاشتراكى بأسيوط .. واعتمد علىّ اعتمادا كبيرا فى تنشيط العمل السياسى بالاقليم .. وأدى هذا كله إلى أن صرت رفيقا مستمرا له فى كثير من مسئولياته داخل الجامعة وخارجها .. وأتاحت لى هذه الفرصة التعرف عن قرب بشخصية نادرة وقيادة فكرية وادارية على أعلى مستوى لها آراؤها الخاصة فى العمل الاجتماعى فى مصر . ولا انسى توجيهات رئيس الجامعة عندما قابلته فى أسيوط لأول مرة حين قال لى « أنا اخترتك لأنك تجمع فى دراستك بين النظرى والتطبيقى ، ولأنك متخصص فى العمل مع الجامعات والمجتمعات وغير متخصص فى خدمة الفرد .. وأنا أظن أن هذا هو ما تحتاجه مصر .. أنا لا أتصور أن تكون كلية الدراسات الانسانية صورة من كلية الآداب أو من كلية الحقوق ولكنى اتصورها محاولة جديدة لمقابلة احتياجات التنمية فى مصر عن طريق العمل الجامعى » .

وقد رحبت بهذا التوجيه فقد كان مضمونه ـ بما يحتويه من فهم للسياسة الاجتماعية فى مصر ـ يتطابق مع فكرى الخاص تطابقا تماما .

- نشطت فى العمل السياسى والاجتماعى فى محافظة أسيوط نشاطا كبيرا ولم أكن أرى فى ذلك تباعدا عن العمل الجامعى أو ـ هبوطا به كما كان يحلو للبعض أن يسمه ـ بل أنى كنت أرى أن حدود جامعة اسيوط هى حدود المحافظة ، وان اذرعتها الطويلة ـ كما هو واضح من شعار الجامعة ـ يجب أن تمتد فى مراكز المحافظة الثمانية بل إلى محافظات أخرى لو أمكن(١٣) ، وان العمل السياسى والاجتماعى فى المجتمع ـ كما يجب أن يكون ـ لم يضر قادة مثل الشيخ محمد عبده والدكتور طه حسين .. بل ودعت اليه قيادات فكرية عالمية مثل ايميل دور كايم وجون ديوى وبرتراند راسل . وفى هذه المرحلة تبنيت فكرة الدورة بين الجامعة والمجتمع .. فهناك المدخلات (طلاب وأساتذة ومعامل ومكتبات) والتحويلات (العمل داخل الجامعة سواء كان دراسة أو انشطة) والمخرجات (الخريجين ونتائج الأبحاث) ثم الرجع او التغذية العكسية Feed Back حيث تستلهم الجامعة نتائج جهدها فى المجتمع لتوجه جهودها الجديدة .. ومن هذا المنطلق أصبحت داعية لمشاركة اعضاء هيئة التدريس والطلاب فى الجامعة فى توجيه العمل السياسى والاجتماعى فى المجتمع(١٤) .

---

* منشىء جامعة اسيوط ورئيسها قرابة عشر سنوات ثم وزير الثقافة ثم رئيس المركز الديموجرافى بالقاهرة ، وكان للدكتور سليمان حزين نشاط كبير فى جامعة الدول العربية .. وله الآن نشاط كبير فى المجالس القومية المتخصصة ، وحصل على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية .

(١٣) امتدت جامعة اسيوط بفروعها فى اسوان وقنا وسوهاج والمنيا .

(١٤) وفرت الفرصة لوكيل كلية الآداب بالمنيا لحضور مؤتمر افريقى يتناول هذه القضية وكانت النتيجة ان اصبحت داعيا بعد ان كنت مناهضاً .

- انطلاقا من هذا المفهوم اشتركت فى عدد من المشروعات الاجتماعية بمحافظة أسيوط مثل انشاء جمعية للأبحاث والخدمات الاجتماعية .. والقيام بعدد من الأبحاث الميدانية ونشرها .. بالاضافة إلى تنظيم اللقاءات فى جميع انحاء المحافظة للتعرف على فكر المواطنين وآرائهم ومقترحاتهم وآمالهم .. الأمر الذى كان ينعكس بشكل مباشر على عملى فى الجامعة والمجتمع الأسيوطى والاتحاد الاشتراكى العربى .. التنظيم السياسى فى ذلك الوقت .

- وعندما انتقلت إلى العمل فى جامعة المنيا انشأت مركزا جامعيا لتنمية المجتمع تنشط من خلاله الاقسام العلمية بالجامعة لخدمة المجتمع من ناحية والتعرف على مشكلاته وتلمس الحلول لها من ناحية أخرى .

- عندما أصبحت عميدا لكلية الآداب بالمنيا قيل لى أن العمل الادارى بالجامعة (عميد كلية مثلا) ينأى بصاحبه عن العمل الفنى (التدريس والبحوث) .. وكنت أرى غير ذلك بل أنى كنت أرى أن العمل الادارى بالجامعة يمكن أن يكون عملا فنيا فى أعلى درجاته اذا ما ابتعد العميد عن الروتينيات واهتم اهتماما خاصا بثلاثة أشياء :

* رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالكلية وتوفير فرص الدراسة لهم ،
* رفع مستوى العملية التعليمية بالكلية ،
* الاهتمام بمستقبل الكلية ومشروعاتها الجديدة .

ولتدعيم هذا الاتجاه أنشأت وحدة للبحوث الادراية الحقتها بمكتب العميد حتى تكون أداة لمساعدة العميد فى اتخاذ قراراته واعداد مشروعاته .

- كرئيس لقسم الاجتماع اهتممت بالدراسات العليا على مستوى الدبلومات المهنية لرفع مستوى العاملين فى مختلف الوزارات فى مجتمع المحافظة ، وكانت مهمة انشاء دبلوم للتنمية الريفية والحضرية بالذات مهمة صعبة تطلبت جهدا خاصا حيث أصررت على قبول طلاب من خريجى مختلف الكليات لهذه الدراسة (تدريب فريقى) وتمكنت من الحصول على موافقة الجامعة ولجنة القطاع والمجلس الأعلى للجامعات على قبول خريجين من مختلف الكليات فى دراسات قسم الاجتماع بعد جهد جهيد ، وقد كان هذا أول دبلوم من نوعه فى الجامعات المصرية .

- وقد اهتممت أثناء رئاستى لقسم الاجتماع بتوجيه القسم الى الاهتمام بالعمل الميدانى للطلاب .. والبحوث الميدانية الموسعة فى مجال التنمية المحلية .. وكذا مشروعات التنمية المحلية (حضرية وريفية) .. كما اهتممت بالتدريس على مستوى الجماعات الصغيرة وحلقات البحث والقراءة فى المكتبة واعداد البحوث الطلابية . لقد كان العمل فى جامعة المنيا وكلية الآداب وقسم الاجتماع بالذات هو حلمى لسنوات كثيرة .. قضيت اثناءها وقتى فى بذل

الجهد والعمل الدؤوب لرفع مستوى الأداء بـالقسم والكلية والجـامعة وربـطها جميعـا بمتطلبات التنمية فى المجتمع .

- كانت لعلاقاتى الدولية بالأمم المتحدة وغيرها انعكاسات على العمل فى الكلية والجامعة ككل فتمكنت من اجتذاب كثير من مشروعات الامم المتحدة والجامعات الأمريكية والهولنـدية والألمانية وغيرها . هذا وقد تم عقد المؤتمر الثالث لتعليم الخدمة الاجتماعية فى أفريقيا فى جامعة المنيا حضره ممثلوا عشر دول فكانت بهذا كلية الآداب الأولى التى نظمت مؤتمرا دوليا كبيرا خارج القاهرة .

أهـــم القـــــــراءات :

أشرت فى بداية الموضوع إلى بعض القراءات التى قمت بها بتشجيع من والدى وتأسيا بأخى وكذا بارادتى الخاصة . وكانت القراءات الأولى تنحصر فى تلك التى كان يقرأها لى والدى عن الكتب العربية والافرنجية المصورة .. فكنت أتابع الصور فى الكتاب بينما يقص لى والدى الموضوع .. ومن أمثلة هذه الكتب « اليس فى بلاد العجائب » و « حكايات ايسوب » و « كليلة ودمنه المصورة » وغيرها(١٥) .

ولم تكن لاهتمامات والدى الخاصة فى مجال الشعر والأدب القديم انعكاسات خاصة على . وإن كانت قصص محمود تيمور بالذات لاقت ترحيبا . وكان لاهتمام والدى بالتاريخ أكبر الأثر فى تنوير الطريق لى للتعرف على أمهات الكتب فى هذا المجال .. ومن الكتب التى توجهت لها بنفسى ترجمات المنفلوطى .. وكتب الجبرتى .. وعلى مبارك .. والقلقشندى .. وعبد الرحمن الرافعى . الخ .. والروايات العالمية المشهورة .

وعندما أصبحت طالبا بكلية الزراعة - ابان الحرب العالمية الثانية - اتجهت قراءاتى غير الدراسية إلى كتابات توفيق الحكيم وسلامه موسى .. وسلاسل الكتب مثل سلسلة « اقرأ والعلم للملايين » والمطبوعات التى تتناول الفكر الماركسى والتى كانت منتشرة فى القـاهرة فى هـذه الفترة .. وكذا بعض الكتابات عن الفنون التشكيلية أذكر منها كتابا لسلامه موسى عن الفنون التشكيلية وآخر لرمسيس يونان عن السيريالية . وبالتحاقى بمعهد التربية للمعلمـين بدأت قراءة كثير من الكتب فى مجال التربية ورعاية الشباب مع التركيز على التربية غير النظاميـة بالذات لارتباطها الشديد بعملى فى نادى كوبرى الليمون . ومن القراءات التى أثرت علىّ كثيرا

---

(١٥) لم تكن قصص الأطفال المعروفة الآن قد ظهرت فى حياة مصر الثقافية فى ذلك الحين ، على أن مجلات الأطفال كانت قد بدأت مثل مجلة الأولاد ، ومجلة ألف نكتة ومجلة البعكوكة ، وكانت كلها مجلات محبوبة من أطفال مصر .

تلك التى نقلتها عن أخى مثل قراءة مجلة الثقافة (صلاح ذهنى وأحمد أمين) وكتب عبد الرحمن بدوى عن القيادات الفلسفية .

وأثناء دراستى فى أمريكا وعملى فى الأمم المتحدة فى الباكستان ثم أفريقيا اتجهت إلى لون جديد ولغة جديدة (اللغة الانجليزية) .. فقرات فى مجال تخصصى عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية للبلدان التى عملت بها . وفى مجال تخصصى قرات لكثيرين مثل : جون ديوى وكيلباتريك وجريس كويل وتريكر وجيزلا كونوبكا وكلارنس كنج وروس وناثان كوهين والفريد كان وكينجزلى ديفز وهالبنبك وبرونر .. وغيرهم . وقد كانت مطبوعات الأمم المتحدة منبعاً لا نهاية له تزودت منه كثيراً . ومن الكتب الأمريكية التى استحوذت على اهتمامى : الأمريكى القبيح وأمة من الخراف والصدمة المقبلة والموجة الثالثة ولعبة الأمم وحديقة الحيوان الانسانية وغيرها .

وفى أواخر الخمسينات - بعد عودتى من الباكستان وأمريكا - قررت القيام بمسح شامل - على شكل حملة - للكتابات الأدبية فى مصر فى ذلك الحين فتعرفت فى ستة شهور على كثير من الكتابات الأدبية لنجيب محفوظ ويحيى حقى والدكتور أحمد زكى والدكتور حسين فوزى واحسان عبد القدوس ويوسف السباعى ومحمد عبد الحليم عبد الله ويوسف جوهر والدكتور يوسف ادريس وتوفيق الحكيم وطه حسين .. وكان من نتيجة هذا المسح أن عشقت نجيب محفوظ ويحيى حقى بالذات فأخذت أتابع كتاباتهما الأدبية حتى هذه اللحظة .

وفى الستينيات اهتممت بكتابات راشد البراوى وساطع الحصرى وكثير من المترجمات فى سلسلة الألف كتاب التى كانت تفيض بالكتابات عن التنمية الاقتصادية والتخطيط بالمفهوم اليسارى عامة بما فى ذلك الفكر الماركسى ، وكانت مجلة الأهرام الاقتصادى - ولا زالت - هى المجلة الأولى التى أحب أن اقرأها .

وبسفرى إلى أفريقيا تحولت قراءاتى إلى الأدب الافريقى الناشىء والدراسات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الافريقية . وفى السبعينيات - بعد العودة من أفريقيا - تعرف على كتابات الدكتور زكى نجيب محمود والدكتور لويس عوض .. واستمريت أقرأ لهما حتى هذه اللحظة .. كما استمريت فى قراءاتى الاقتصادية والتاريخية غير المتخصصة لكتاب مختلفين .. كما استمريت فى القراءة غير المتخصصة ايضا فى مجال الفنون التشكيلية لكتاب مثل بدر الدين أبو غازى ونعيم عطيه وغيرهم .

كتاباتى :

- اشرت إلى أنى حصلت على درجة الماجستير فى الخدمة الاجتماعية من جامعة كولومبيا بمدينة نيويورك متخصصا فى العمل مع الجماعات الشبابية ، وتناولت فى رسالة الماجستير موضوعا

خاصا كان هما على قلبي .. يؤرقني بـإستمرار .. ألا وهـو موضـوع تحويـل الجمعيات الأهلية ... فقد كان من عملي في نادي كوبري الليمون أن أؤمن الدخل للنادي عن طريق جمع التبرعات وتنـظيم الحملات التمـويليه للانفـاق على الأنشـطة ودفع أجـور الاخصائيـين الاجتماعيين وغيرهم من العاملين .

- أشرت أيضا إلى أني قضيت حوالي خمس سنوات بين مصر والباكستان (سنتان في مصر وثلاثة في الباكستان) في المدة بين حصولي على درجـة الماجستـير وقبل عـودتي لأمريكـا للحصول على درجة الدكتوراه . في هذه الفترة كتبت مذكرات طلابية عن العمل مع الجماعات وعدد من الكتيبات كما أسهمت ببعض الكتابات عن رعاية الشباب للخطه الخمسية المصرية لرعاية الشباب . هذا في مصر . أما في الباكستان فقد كتبت عدد من المقالات التوثيقية عن التنمية الحضرية ورعاية الشباب في مجلة الخدمة الاجتماعية الباكستانية التي أشرفت على إصدراها ... كما اشتركت بأبحاث في مؤتمرين للخدمة الاجتماعية في الباكستان تناولت في احداهما قضية اعداد الباحثين الاجتماعيين في البلدان النامية .

- في فترة العمل بالباكستان(١٦) اعتنيت عناية شديدة بتسجيل تفصيلي يومي وشهري وربع سنوي ثم سنوي لمتابعة وتقويم النماذج الأولى لمشروعات التنمية الحضرية في الباكستان بجناحيها [حينئذ] الغربي والشرقي وكانت هذه المادة أساس الشق الميداني من الرسالة التي أعددتها للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة كولومبيا بأمريكا بعد ذلك .

- بعد حصولي على الدكتوراه والعودة إلى مصر عملت ـ أول ما عملت ـ في المركز الدولي لتنمية المجتمـع بسرس الليان التابع لهيئة اليونسكو(١٧) .
وفي هذا المكان كتبت خمسـة مقالات عن « البلدان المتخلفـة والتنمية » في مجلة التـربية الأساسية كما اشتركت في عدد من المؤتمرات في القاهرة تناولت جوانب من موضوعات تنمية المجتمع المحلي ورعاية الشباب والمشكلات الادارية للتنمية .
وفي عام ١٩٦٠ مثلت الأمم المتحدة في مؤتمر عن الأسرة وتنمية المجتمع في أفريقيا عقد في اكرا عاصمة غانا وقد ساهمت بورقة في الموضوع .

- تخصصت في العمل مع الجماعات الشبابية في مرحلة الماجستير كما قلت . ثم تخصصت في تنميـة المجتمعات الحضـرية « Major » في مـرحلة الدكتوراه وكـان على أن أدرس « علم

(١٦) كنت اول خبير للأمم المتحدة في التنمية الحضرية المحلية وكان مشروع « ليارى » في كراتشي الذى خططت له وأشرفت على تنفيذه ودربت العاملين له ، هو أول مشروع للتنمية الحضرية المحلية في العالم اجمع .

(١٧) كنت منتدبا كل الوقت لهذا العمل من « المعهد العالي للخدمة الاجتماعية للبنات » ومع ذلك كنت ادرس في المعهد يوما كاملا في الأجازة الأسبوعية .

الاجتماع الحضرى » كتخصص علمى جانبى Minor . وبعودتى إلى مصر عام ١٩٥٨ لم اجد كتبا عربية تغطى هذه الموضوعات ... فبدأت فورا فى اعداد كتابين عن « تنمية المجتمع وتنظيمه » و« الاجتماع الحضرى » واجلت فكرة الكتابة عن « العمل مع الجماعات الشبابية » لوقت لاحق ... على أن هذا لم يتم لقيام زملاء أفاضل بالكتابة فى الموضوع وتغطية النقص فى السوق .

الخلاصة هى أننى كنت أول من كتب عن « البلدان المتخلفة والتنمية » وعن « تنمية المجتمع الحضرى » وعن « علم الاجتماع الحضرى » .

- وفى نهاية عام ١٩٦١ انضممت لاسرة جامعة اسيوط فى درجة استاذ مساعد لعلم الاجتماع وكان انتاجى العلمى – الذى تم التعيين على أساسه – يتلخص فى مقالات مجلة التربية الاساسية – وكتابى « تنمية المجتمع وتنظيمه » و« علم الاجتماع الحضرى » . واثناء العمل فى الجامعة أضفت ثلاثة كتب عن « القومية العربية » و« مجتمع اسيوط » و« الرعاية الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى » بالاضافة الى بحثين ميدانيين عن « رعاية الشباب العمالى » وعن « مجتمع الوليدية » بأسيوط كما اسهمت بابحاث فى عدد من المؤتمرات فى وزارة الشئون الاجتماعية ، وجامعة الاسكندرية واتحاد الجمعيات الأهلية وكذا اسهمت بالبحث الرئيسى فى المؤتمر الدولى للخدمة الاجتماعية فى ريودى جانيرو عن تنمية المجتمع وتنظيم المجتمع .

- وفى النصف الثانى من عام ١٩٦٦ وافقت جامعة اسيوط[١٨] على اعارتى للعمل مستشارا اقليميا للأمم المتحدة فى افريقيا على أن يكون مقرى الرئيسى اديس ابابا كما اشرت من قبل وكانت مسئوليتى تنحصر فى مساعدة الدول الافريقية الاعضاء فى الأمم المتحدة (٤٣ دولة حينئذ) فى بلورة واقرار سياسات الرعاية الاجتماعية وبدء برامج لاعداد الاخصائين الاجتماعين على جميع المستويات وتدعيم القائم منها ... وكان هذا يتضمن اجتماعات ولقاءات ومؤتمرات تطلبت منى كثير من الكتابات :

* توصيات موجهة للدول عن ما يجب مراعاته فى سياسة الرعاية الاجتماعية واعداد الاخصائيين الاجتماعيين .
* كتابات عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من الدول الافريقية التى دعتنى للقيام بذلك .
* كتابات لتقارير الأمم المتحدة عن الرعاية الاجتماعية فى افريقيا فى مجالات عديدة منها : رعاية الأسرة ، رعاية المرأة ، رعاية الشباب ، رعاية الطفولة ، رعاية العمال ، التنمية الحضرية ، التنمية الريفية ، الاسكان .

---

(١٨) فى عام ١٩٦٥ اصدرت الحكومة المصرية قرارا بتأجيل عدد من الكليات النظرية فى الجامعات لاجل غير مسمى ومن هنا تأجل بدء العمل بكلية الدراسات الانسانية التى كان مقررا بدئها عام ١٩٦٥

* كتـابات لـمؤتمرات افـريقية مختلفـة تتناول مـوضوعـات منها اعـداد الاخصائيـين الاجتماعيين والمواد التعليمية لاعداد الاخصائيين الاجتماعيين والتنمية الاجتمـاعية لافريقيا .
* كتابات لمجلات دولية عن تعليم الخدمة الاجتماعية فى افريقيا وعن مشكلات المجتمع الافريقى .

وفى عام ١٩٧١ عدت إلى مصر مرة أخرى لاصبح عميدا لكلية الآداب فى المنيا (فرع جامعة اسيوط حينئذ) والتى حلت محل كلية الدراسات الانسانية التى كان فى النية انشاءها فى اسيوط عام ١٩٦٥ . وكانت المرحلة من ١٩٧١ حتى هذه اللحظة (عام ١٩٨٨) مرحلة ثرية من حيث الخبرة والكتابة . إلا انى ابتعدت تماما عن كتابة الكتب الطلابية لاحساسى بالحرج أمام الطلاب عندما بدأت الصحف تنتقد بيع الاساتذة لكتبهم فى الجامعات(١٩) .

ويمكن تقسيم كتاباتى فى هذه المرحلة إلى عدة اشكال كُتُب ، ابحاث ميدانية ، كتابات فى مجالات علمية ، اسهامات فى مؤتمرات ، ترجمات .

* من حيث الكتب نشرت ثلاثة كتب صغيرة عن التنمية فى المجتمعات الجديدة بالاراضى المستصلحة وعن طريق وأساليب التدريب وعن طفل الاسرة الفقيرة « نشر محدود » كما نشرت دليلين للتنمية الريفية والتنمية الحضرية .
* ومن حيث الابحاث الميدانية عملت باحثا رئيسيا (منفـردا أو مشاركـا) فى عدد من الابحاث تناولت تقسيم مصر إلى وحدات تنموية ، والخدمات الريفية الاصيلة ، ومناهج اعداد الاخصائيين الاجتماعيين ، والادوار التقليدية للمرأة الريفية .

كما اشرفت على بحث عن الشباب الريفى وآخر عن الخدمات التقليدية فى سمالوط . هذا وقد تم نشر التقارير النهائية لهذه الابحاث جميعا .

* ومن حيث المؤتمرات أسهمت بدراسات فى عدد كبير من المؤتمرات فى مصر وافريقيا والشرق الاقصى والشرق الاوسط وأوروبا وامريكا تناولت موضوعات فى مجالات الشبـاب والمرأة والطفولة والخدمة الاجتماعية والمشاركـة والتنمية الريفيـة والتلوث الاجتماعى والتعليم الجامعى والبحث العلمى والتخطيط .

* من حيث الترجمة قمت بترجمة كتيب عن التدريب فى مجال العلاقات الانسانية كما قمت بترجمة دراسة قصيرة عن اقتصاديات التعليم .

---

(١٩) اعتقد انى قد اخطات فى حساسيتى الزائدة فى هذا المجال ، فقد ادى امتناعى عن الكتابة للطلاب إلى تحديد كبير فى انتاجى العلمى عموما ، وعلى الأخص فى انتاجى للكتب .

- وفى عام ١٩٨١ ـ استجابة لطلب من رئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية [حينئذ] رحبت بالقيام بالاشراف على اعداد المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (١٩٥٢ ـ ١٩٨٠) فى حدود البيانات والمعلومات المتاحة ، متعاونا مع اكثر من مائة وخمسين من القيادات العلمية فى مصر ... فخصصت له اربعة أيام كاملة اسبوعيا لمدة تزيد على الخمس سنوات ... وكانت النتيجة خمسة عشر مجلدا ترسم باختصار صورة المجتمع المصرى من النواحى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعمرانية والثقافية .

اتجاهات رئيسية

- يتناول هذا الجزء بعض اتجاهاتى الشخصية والمهنية والفكرية التى تبنيتها أو كوّنتها .. فأصبحت لى بمثابة البوصلة التى تقودنى اينما كنت :

لم أخطط لحياتى

- لا اذكر انى قمت بالتخطيط لحياتى بشكل من الأشكال .. بمعنى أنى لم أحلم بمركز كبير ثم بدأت ارسم له . لقد كنت استمتع طيلة حياتى بالمرحلة التى أمر بها واخلص لها كل الاخلاص .. مقتنعاً وشغوفاً ومتحمساً دون أن احاول أن استبصر إلى اين سوف يقودنى هذا الجهد المكثف فى أيام تالية . أى انى انتقلت من مسئولية إلى مسئولية اخرى اكبر عندما دعيت إلى ذلك ولكنى لم أسع أبداً للوصول إلى مركز أو مسئولية .. فقد كانت متعتى دائما فى اداء عملى الذى يستغرق جل وقتى واهتمامى .. فإذا اسندت الىّ مسئولية جديدة أصبحت شغوفاً بالعمل الجديد معطياً له كل وقتى وجهدى وحماسى .

- لقد دعيت للعمل فى جمعية الشبان المسيحية ثم فى كلية الخدمة الاجتماعية ثم فى الأمم المتحدة ثم فى جامعة أسيوط ثم المنيا ودعيت لأن اكون عميداً لكلية الآداب بالمنيا كما دعيت لأن أن اكون مسئولاً سياسياً فى أسيوط ثم فى المنيا .. كما دعيت لأن اكون نقيباً للأجتماعيين (من ممثلى الاجتماعيين فى مصر) .. هذا كله حدث دون أن أسعى مرة فى حياتى لشغل منصب من المناصب أو مركز من المراكز .

- شىء واحد كنت اعتز به وأخلص له وأدافع عنه .. وهو تخصصى المهنى الذى بدأ بعملى فى أحد الاحياء الشعبية بالقاهرة . صحيح انى التحقت بكلية الزراعة بتوجيه من الوالد فى البداية ولكنى سرعان ما عدت إلى خطى الأساسى للعمل مع الناس ـ أى مع البشر ـ سواء كنت تربوياً او اجتماعياً .. لقد دعيت مراراً للعمل فى مشروعات اقتصادية تدر علىّ دخلاً كبيراً ولكنى اعتذرت دائماً دون تردد لأنى كنت أشعر أنى فى المكان الذى يرضينى ويشبعنى وترتاح له نفسى .

ـ حتى نموى المهنى الاجتماعى لم اخطط له . فقد بدات متخصصاً فى العمل مع الجماعات الشبابية ثم وجدت نفسى ـ طبيعياً واستجابة لاحتياجات العمل ـ أمارس تنمية المجتمعات الحضرية المحلية فى مصر والخارج ثم تخصصت فى تنـظيم المجتمع وحصلت عـلى درجة الدكتوراه . وبمرور الوقت وجدت نفسى مهتماً بقضايا سياسة الرعاية الاجتماعية والاعداد فكتبت كتـابى « الرعايـة الاجتماعيـة فى المجتمع الاشتـراكى » ثم « مبادىء وأسـاليب التدريب » .. وفى النهاية ـ وبناء على احتضان المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لى ـ وجدت نفسى فى مجال البحث الاجتماعى .

هذا ، وبحكم دراستى للتربية .. وتعيينى فى جامعتى اسيوط والمنيا .. وتعينى مستشاراً اقليميا للسياسة الاجتماعية والتدريب للأمم المتحدة فى افريقيا وجدت نفسى مهتماً بقضايـا التعليم الجامعى .. وخاصة من ناحية علاقته بالمجتمع .

الخلاصة .. هى انى عندما بدات عملى مع الأولاد فى احياء القاهرة الشعبية .. لم يدر بخلدى حينئذ ان اهتماماتى سوف تتغير إلى العمل فى المجتمعات بشكل عام .. ثم الاهتمام بسياسة الرعاية الاجتماعية والتعليم الجامعى والبحث الاجتماعى .. كل هذا حدث بالنمـو والنضج كما تنضج الثمرة على الشجرة .

التحـــدى

كنت ـ فى جميع مراحل حياتى ـ استمرىء الصعب واستعذب التحدى باستمرار .. فإذا عرض علىّ عملان .. كنت أجد نفسى منجذباً نحو العمل الأصعب .. فاختيارى للعمل فى الأحياء الشعبية (فترة العمل بجمعية الشبان المسيحية) لا يعنى أنه لم يعرض علىّ عمل آخـر .. بالعكس .. فقد عرض علىّ العمل فى وزارات الشئون الاجتماعية والتعليم والزراعة .. وفضلت عليها العمل ميدانيا فى الاحياء الشعبية .. وعندما تركت العمل فى الأحياء الشعبية عرض علىّ بعض المسئولين الوانا من الاعمال فتخيرت أصعبها (العمل فى تجربة جديدة للقـرية تحت اشراف الدكتور احمد حسين) . على أنه عندما لم تتحقق الفكرة بعد انتظار عدة شهور قبلت العمل فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية (كلية الخدمة الاجتماعية الآن) مسئولاً عن قسم العمل مع الجماعات . وعندما طلب إلىّ فى أمريكا العمل كأخصائى اجتماعى النـاصية (فى الشارع) لم اعتذر ولم اتنصل بل رحبت بالعمل مع علمى بصعوبته الشديدة .. وعندما طلب إلى ـ فى امريكا ايضاً ـ العمل فى معسكر يعد الشباب اليهودى للهجرة لاسرائيل .. قبلت العمل بعد أن استشرت السفارة المصرية فى واشنجطن . وعندما عرض علىّ العمل فى الامم المتحدة وخيرت بين العمل فى اديس أبابا (البدان الافريقية) أو بيروت (البلدان العربية) فضلت العمل فى البلدان الأفريقية ، وعندما عرض علىّ العمل بالقاهرة بوزارة الشئون الاجتماعية بعد أن عملت فترة فى أسيوط فضلت البقاء فى أسيوط .. وعندما عرض علىّ العمل فى جامعة القاهرة وجامعة حلوان فضلت البقاء فى الوجه القبلى لشعورى بالمسئولية نحو هذا الجزء من مصر .

اى انى لم اكن فى يوم من الأيام من النوع الذى ينتهز الفرص أو يسابق للحصول على ميزة معينة وانما كان تسابقى يقوم باستمرار على مقدار التحدى الذى يوفره لى أى عمل .. ومن هنا كان اتجاهى للأصعب دائما . لقد كان ترحيبى بالاشراف على المسح الاجتماعى الشامل عندما عرضه علىّ رئيس المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية قائماً على مقدار التحدى الذى تضمنه العرض .

العمل المستمر

اشرت فى بدايات هذه السيرة الذاتية إلى جدولى اليومى المزدحم ، خاصة عندما كنت طالباً فى الجامعة ثم معهد التربية العالى للمعلمين . لقد انعكس هذا الازدحام ـ للتوفيق بين الدراسة والعمل ـ على شخصيتى فخلق منى شخصاً جاداً مثابراً لا يكل من العمل المتواصل . بل أنى كنت استخسر الاجازات فى نفسى وأرى أنها مضيعة للوقت .. ذلك انى كنت استمتع فعلاً بالعمل كهدف فى حد ذاته .. وانعكس هذا على عملى فى جمعية الشبان المسيحية وكلية الآداب والأمم المتحدة .. وكان الأصرار على انهاء « المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى » الذى قمت بالأشراف عليه فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية لمدة خمس سنوات متواصلة مثال واضح على ذلك .

العمل الميدانى

اشرت فى بدايات هذه الصورة الذاتية ايضاً إلى انى كنت افضل العمل الميدانى باستمرار حتى بعد انضمامى لسلك التدريس بالجامعة . لقد كنت أجد فيه من الراحة النفسية والاشباع الذاتى ما جعلنى ارفض العمل المكتبى الصرف والتدريس النظرى عن طريق القاء المحاضرات فى الفصل .. حتى بعد أن حصلت على درجة الدكتوراه .. بل انى كنت أرى أن العمل الجامعى فيه هروب من أرض الواقع .. ويبدو أن هذا كان سببا وراء حماسى الشديد للتدريب الميدانى للطلاب فى قسم الاجتماع بجامعة المنيا .

العمل مع الناس

اشرت ايضاً إلى تمسكى بالعمل مع الناس لا مع الأشياء .. ومن هنا كان هجرى للزراعة مع حصولى على درجة البكالوريوس من جامعة القاهرة . لقد حاولت أن أعمل فى مشروع له صلة بتخصصى . وقمت فعلاً ـ مع صديق لى ـ ببدء مشروع صناعى تجارى فى مجال صناعة المربات والمشروبات .. وتمكنا من الاتفاق على بيع انتجنا مقدماً مع بعض الهيئات بربح مجز .. ولكن سرعان ما اصبت بالملل .. فاتفقت مع زميلى على الانسحاب .. وعدت أدراجى للعمل مع الناس فى الأحياء الشعبية .

القدرة على اتخاذ القرارات

اشرت ـ عندما تحدثت عن العمل مع الأمم المتحدة فى الباكستان ـ إلى أن المسئولين فى الأمم المتحدة كانوا سعداء بقدرتى على اتخاذ القرارات السريعة فى أصعب الأمور وأدقها مما كان يحسم كثير من القضايا .. وقد كان هذا يرجع اساساً إلى وضوحى الشخصى على اهداف العمل وسياساته .. وعلى أن القوانين واللوائح لابد وأن تخدم الأهداف المرسومة لا أن تعرقلها . لقد بدأت الملامح الأولى على هذه القدرة عندما كنت اعمل فى جمعية الشبان المسيحية .. فقد كنت اتخذ مختلف القرارات ويشجعنى الأستاذ يعقوب فام على ذلك .. واستمرت هذه القدرة عندى .

الابتعاد عن الأعمال الروتينية

كانت رغبتى فى الخلق والابداع والتخطيط للمستقبل تبعدنى باستمرار عن المسئوليات الروتينية التى كنت أوكلها للعاملين معى .. ففى كلية الآداب بالمنيا مثلاً كنت أحدد مسئولياتى الأساسية فى ثلاثة موضوعات : وضع السياسات .. والمشروعات الجديدة .. ورفع كفاءة العاملين . لقد كنت احيل لوكيل الكلية ورؤساء الأقسام مسئوليات رئيسية كثيرة .. كما كنت احيل لاعضاء القسم مسئوليات هامة .. ووصلت فى هذا الى حد تعيين أحد اعضاء القسم رئيساً وهو ما زال استاذاً مساعداً .. وهو أمر كان ـ ولا زال ـ مخالفاً لقانون الجامعات .. واعتمدت فى ذلك على روح القانون لا القانون ذاته[٢٠] .. بل انى ـ عندما عدت رئيساً للقسم ـ قسمت القسم إلى وحدات عينت لكل منها رئيساً من اعضاء القسم واسندت إلى كل منهم بعض المسئوليات وبعض الصلاحيات الجادة . هذا ولم اشعر فى يوم من الأيام انى قد اخطأت ولا اذكر انى أسفت لاتخاذ هذه القرارات .. فقد كان الجميع ـ الا فى حالات نادرة ـ على مستوى المسئولية .

رفع كفاءة العاملين

كانت قضية تدعيم القيادات الفنية والعلمية فى أى عمل قمت به هى القضية الرئيسية التي تشغل بالى وتقلق منامى ـ كما يقولون ـ لقد كنت اتفنن فى الاستفادة من كل المصادر المحلية والدولية .. فاستخدمت التدريبات التى كانت تنظمها هيئات مختلفة فى القاهرة مثل معهد التخطيط القومى والمركز الديموغرافى بالقاهرة ومعهد الاحصاء بجامعة القاهرة والجامعة الأمريكية . كما تمكنت من أرسال جميع اعضاء القسم تقريباً ـ بما فى ذلك المعيدين والمدرسين المساعدين ـ لخارج الجمهورية لحضور مؤتمرات أو زيارة مؤسسات أو للدراسة . هذا .. وقد امتد هذا الاهتمام إلى المسئولين عن مكتبات الجامعة ومركز تنمية المجتمع بالجامعة والاداريين بالكلية .. بل انى وضعت برنامجاً لتدريب الفراشين والمسئولين عن النظافة بالكلية .

---

(٢٠) اصدر رئيس الجامعة قراراً بذلك بناء على اقتراحى والحاحى .

هذا من ناحية .. ومن ناحية اخرى كنت أهتم جداً بدعوة الخبراء الاجانب لزيارة القسم .. وباجتذاب المشروعات البحثية أو الميدانية والمؤتمرات الدولية والمحلية لقد كان هذا بالنسبة لى اداة هامة لرفع مستوى العاملين بالكلية والجامعة .

الايمان بالبحث العلمى

كان ايمانى بالبحث العلمى الذى يتناول قضايا تنموية اهتماماً كبيراً . فعندما كنت عميداً لكلية الآداب بالمنيا انشأت وحدة للبحوث ملحقة بمكتب العميد لتساعدنى فى اتخاذ القرارات التخطيطية .. وعندما تركت العمادة وعدت للقسم .. قرر العميد الجديد نقل هذه الوحدة لقسم الاجتماع فرحبت بها كثيراً . هذا .. وقد قام القسم من هذا المنطلق بعديد من البحوث الاجتماعية الهامة .

العمل المستقل

من ملامحى الشخصية ايضاً الرغبة الملحة فى العمل مستقلاً فى اى مستوى مهما كان هذا يوفر لى الفرصة لأرضاء نزعتى للتجديد والأبتكار وبدء مشروعات جديدة .. فقد اتضح لى هذا منذ بدأت العمل فى نادى كوبرى الليمون كمدير .. ثم العمل فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية كرئيس قسم .. ثم العمل فى الأمم المتحدة كرئيس فريق .. ثم العمل فى جامعة اسيوط كرئيس قسم .. ثم العمل فى جامعة المنيا كعميد .. لقد رفضت دائما أن أعمل وكيلاً فى أى هيئة .. كما رفضت التوجيه المباشر الذى قد يعوق رغبتى فى التجديد وحبى للمبادأة ونزعتى للاستقلال .

امثلة اخرى

وبالطبع .. هناك امثلة اخرى لاتجاهاتى الشخصية مثل الولع بالفكرة المبتكرة .. والايمان بالديموقراطية فى العمل .. والتفاؤل المستمر .. والثقة بقدرات الناس .. والقدرة على استيعاب الصدمات والانحناء للعواصف .. والشعور بالمسئولية الشخصية نحو انهاء المسئوليات المعلقة .. والقدرة على الاستفادة من جهد الآخرين .. والقدرة على القيادة والتبعية .. الخ .

هذا من الناحية الأيجابية .. وبالطبع هناك سلبيات كثيرة من بينها العناد غير المفيد .. والنسيان .. والثورات المفاجئة .. والحساسية الزائدة نحو المال ومشكلاته .. والتلكؤ فى تسجيل كثير مما يستحق التسجيل .

امثلة من الاتجاهات المهنية :

رأى فى الجامعة والمجتمع

* الجامعة اساتذة وطلاب ومكتبه ومعامل وبحوث ومتاحف وبرنامج لربط الجامعة بالمجتمع .
* يهدف التعليم العام إلى تكوين المواطن الصالح أساساً .. أما التعليم الجامعى فهو يهدف إلى بناء مهنيين مبدعين يساهمون فى بناء المجتمع وتنميته .. فإذا كانت هناك حاجة إلى ربط التعليم العام بالمجتمع .. فإن الحاجة إلى ربط التعليم الجامعى بالمجتمع تكون اكبر واعظم .
* لابد من وجود دورة حياة كاملة ومستمرة بين الجامعة والمجتمع تبدأ بالمدخلات ثم التحويلات ثم المخرجات ثم التغذية العكسية .. والتغذية العكسية بالذات هى الحلقة المفقودة بين الجامعة والمجتمع فى مصر فهى تنبه الجامعة إلى مدى كفاءتها فى أشباع حاجات المجتمع القائمة والمستجدة .
* لكى تستجيب الجامعة لاحتياجات المجتمع بسهولة لابد لها من تبنى نظام « الأقسام العلمية المستقلة » ونظام « الساعات المعتمدة » حتى يتمكن كل طالب من بناء توليفته العلمية التى يقتنع بها والتى يشعر بأنها سوف تعينه فى حياته المستقبلة . لقد آن الأوان لمصر لكى تتخلص من نظام الكليات بالمعنى التقليدى ونظام « الصفقة المعرفية »(٢١) المتبع فى هذه الكليات .
* تهدف مراكز تنمية المجتمع بالجامعات إلى تدعيم العلاقة بين الأقسام العلمية فى أى جامعة والأنشطة التنفيذية فى المجتمع عن طريق البحوث التطبيقية والتدريبات والمؤتمرات والنماذج التوضيحية Demonstrations . وكل نشاط يخرج بهذه المراكز عن هذه المجالات وعن حدود اهتمامات الأقسام العلمية فيه تخريب للفكرة .
* لقد كان سليمان حزين ـ مدير جامعة أسيوط السابق ومنشئها ـ يشير الى جامعة اسيوط بأنها « جامعة بدون أسوار » .. وفعلاً امتدت الجامعة بجهودها إلى جميع الوجه القبلى من المنيا لأسوان . والآن .. آن الأوان أن تمتد جامعة المنيا بفروع صغيرة إلى مراكز المحافظة التسعة .. مبتدئة بدراسات عليا للعاملين فى تلك المناطق على شكل دبلومات تخصصية .. وبهذا تصل الجامعة إلى الناس فى بيوتها دون أن تكبدهم عبء السفر وعناء الترحال .

---

(٢١) يحصل الطالب على شهادة إذا ما نجح فى مجموعة معينة من الامتحانات تقيس معارفه فى عدد محدد من العلوم .. موزعة على عدد من السنوات الدراسية .

راى فى اعداد الاجتماعيين

* تعد الجامعات فئتين من الاجتماعيين :
  - اخصائى اجتماعى .. خريج كليات الخدمة الاجتماعية ومعاهدها .
  - باحث اجتماعى .. خريج أقسام الاجتماع بكليات الآداب .

* ويحتاج المجتمع المصرى إلى مهنى من نوع ثالث يختص فى ما يمكن تسميته بالتنمية الاجتماعية .

* تدور اهتمامات هذا المهنى الجديد حول قضايا التنمية والوقاية لا العلاج .. وقضايا الجماعات والمجتمعات لا مشكلات الأفراد .. والاصلاح الاجتماعى Social Reform بقصد تغيير الظروف المجتمعية لصالح الافراد وتدعيم النظم الاجتماعية الأساسية .. ودعم حركات العدالة الاجتماعية مثل الحركات التعاونية والنقابية والاشتراكية والحكم المحلى والخدمة الاجتماعية .

* يحتاج هذا المهنى الجديد إلى دراسات تكاملية فى الاقتصاد والسلوك الانسانى .. كما يحتاج إلى دراسات فى العمل مع الجماعات وتنظيم المجتمع والاجراء الاجتماعى والتربية غير النظامية والعمل مع المواطنين الأسوياء بشكل عام .. كما يحتاج إلى مهارات فى العمل الفريقى وفى طرق تدعيم مشاركة محدودى الدخل واستثارة همتهم للعمل المجتمعى الابتكارى .. ويحتاج كذلك إلى دراسات فى النظم التعاونية والنقابية والحكم المحلى والاتجاهات الاشتراكية .

* يختلف هذا المهنى الجديد عن كل من الأخصائى الاجتماعى والباحث الاجتماعى .. يختلف عن الأول من حيث اتساع دائرة مهاراته وتركيزه على الفقر ومشاكل الفقراء .. وابتعاده عن مشاكل الفئات الخاصة (المعوقون والمنحرفون والمتخلفون عقليا والمسنون الخ) .. كما يختلف عن الباحث الاجتماعى من حيث اتجاهه التطبيقى كمهندس اجتماعى يسعى للتغيير .

راى فى السياسة الرعاية الاجتماعية

* نشأت الخدمة الاجتماعية الحديثة فى الغرب لمقابلة المشكلات التى صاحبت الثورة الصناعية التى غيرت ملامح الحياة فى تلك المجتمعات .. واشباع الحاجات التى فشلت فى اشباعها النظم الاجتماعية القائمة .. إما عن طريق تدعيم تلك النظم أو عن طريق تقديم خدمات بديلة . أما وان هذه الثورة ـ بمعناها الكامل ـ لم تتحدد ملامحها بعد فى مصر .. فإن المشكلة الأوْلى بالتفكير هى كيفية استثارة الهمة لدفع عجلة التصنيع .. لأجل مشكلات الثورة الصناعية التى لم تبدأ بمفهومها العلمى بعد .

* من المسلمات الأساسية التى يجب مراعاتها فى الخدمة الاجتماعية وجوب تدعيم النظم الاجتماعية الأساسية لا اضعافها .. ويبدو أن وزارة الشئون الاجتماعية تنال من صلابة الأسرة المصرية ـ دون أن تقصد ـ وهى النظام الأساسى الذى تقوم حوله باقى النظم الاجتماعية .. تنال من صلابتها عن طريق برامج مثل الضمان الاجتماعى الذى يطعن التكافل الأسرى فى صميمه .. ومكاتب التوجيه والأستشارات الأسرية التى تشكك فى مسئولية كبار العائلة حيال المشاكل الأسرية والزواجية فى محيطها .. وبرامج الدفاع الاجتماعى التى تتمادى فى الاعتماد على مؤسسات الاحداث وهى أعرف بالتأثير السيىء لهذه المؤسسات . وبالطبع .. فإن كاتب هذه السطور لا ينادى بالغاء هذه البرامج فى وزارة الشئون الاجتماعية .. ولكنه ينادى ـ ويلح فى النداء ـ بوجوب التروى والتحوط عند الالتجاه لهذه الخدمات الأنسانية فى مظهرها واللا انسانية فى واقعها . لقد كانت الأسرة ولا زالت نبعاً اصيلاً للتراحم والتكافل ويجب أن تبقى كذلك لأطول مدة ممكنة .

* الخدمات الاجتماعية التى تقوم على اعتبارات انسانية محضة ترف لا نقدر عليه فى مجتمعنا المصرى النامى ولا يجب أن تتصدى لها الحكومة وتمولها عن طريق الضرائب .. لقد نمت الخدمة الاجتماعية الحرية فى الغرب عندما زاد الدخل العام والخاص فى تلك البلاد نتيجة للتصنيع والأستعمار واستيطان أرض الله فى كل مكان .. وأصبح هناك فائض يكفى لتمويل خدمات جديدة لمختلف فئات الشعب ومن بينها الفئات المعوقة والعاجزة والمقهورة .. أما وأن الدخل فى بلادنا لم يزد بدرجة تسمح بتحنيب قسط كاف للخدمات بأشكالها لكل فئات الشعب فقد أصبح لزاماً علينا المفاضلة بين الخدمات وبعضها وكذا بين الفئات المستفيدة وبعضها .. ووضعها فى سلم من الأولويات تراعى فيه المصلحة العامة قبل المصلحة الخاصة .. فتبدّى مثلاً الخدمات المرتبطة بمشكلات جماهيرية عن تلك المرتبطة بمشكلات فردية .. والخدمات الوقائية والانمائية على الخدمات العلاجية .. كما تبدى الخدمات المرتبطة بالتنمية والانتاج الأقتصادى على الخدمات المبنية على مبررات انسانية محضة .

راى فى دور وزارة الشئون الاجتماعية

- يكمن المعنى الوحيد لوجود وزارة الشئون الاجتماعية فى تبنيها للخدمة الاجتماعية كطريقة للعمل تنشط عندما تفشل النظم الاجتماعية الأساسية فى القيام بمسئولياتها نحو المجتمع .. فتسد النقص من ناحية وتدعم النظم الاجتماعية حتى تتمكن من القيام بمسئولياتها كاملة من ناحية أخرى . أى أن عمل وزارة الشئون الاجتماعية الأساسى هو متابعة التغيرات التى تطرأ على المجتمع واكتشاف المشكلات المستجدة والتعاون مع النظم الاجتماعية فى التعرف على طبيعة هذه المشكلات واقتراح بدائل الحلول وتجربتها عملياً حتى تتضح معالم الحل الأمثل .. وإلى هنا تنتهى مهمة الوزارة الأصلية .. فتوصى بترحيل الخدمة إلى الجهة المناسبة .

- لقد حدثت هزات عنيفة فى الأسرة المصرية نتيجة للانفتاح على المجتمعات البترولية .. ونتيجة لخروج المرأة الحضرية للعمل . كما حدثت هزات فى العلاقات بين المثقفين من ناحية والعمال والفلاحين من ناحية أخرى نتيجة للحراك الإجتماعى غير المتوازن . كما حدثت هزات عنيفة فى العلاقات فى القرية المصرية نتيجة للزيادة المفاجئة فى دخل بعض الفلاحين .. ونتيجة لوصول انشطة الأعلام للقرية .. ونتيجة لعودة بعض المتعلمين - خريجى الجامعات بالذات - للمعيشة فى القرية انتظاراً لدورهم فى التعيين . حدث كل هذا - وغيره كثير - وكان من المنتظر أن تستجيب الوزارة لهذه المشكلات الاجتماعية المستجدة فلم تستجب إلا لمشاكل المرأة العاملة بالذات .
- لابد وأن يكون هناك وكالة وزارة « للناضورجية » .. الذين يتشوفون المشكلات المستجدة فى المجتمع .. ويتعرفون على ملامحها وابعادها ومدى أولويتها ثم يقترحون بدائل للحلول - الوقائية والانمائية قبل العلاجية - فتتناولها وكالة الوزارة المسئولة عن دراسة الحلول المقترحة واختيار المناسب منها للتجريب ثم القيام بتنفيذها على مستوى محدود للتأكد من صلاحيتها وملاءمتها . وبعد تقديم التجربة واعلان نتائجها توصى الوزارة بترحيل الخدمة إلى الجبهة الملائمة التى قد تكون داخل الوزارة أو خارجها .

أما أن تدخل الوزارة فى خلافات مع وزارات أخرى حول احقية وزارة الشئون الاجتماعية فى الأشراف على مشروعات بعينها لأنها مشروعات اجتماعية فهذا ما لا أفهمه .. لأن جميع مسئوليات وزارات التعليم والثقافة وجزء كبير من مسئوليات وزارات الصحة (التثقيف) والزراعة (الأرشاد) .. كلها مشروعات اجتماعية بمعنى أنها تتناول قضايا نمو المواطنين وتكيفهم .

يجب أن ترفع وزارة الشئون الاجتماعية يدها عن حضانات الأطفال ما دامت وزارة التعليم قد تبنها .. وترفع يدها عن الأنشطة الحرة للشباب ما دام المجلس الأعلى لرعاية الشباب قد تبناها ... وترفع يدها عن برامج تنظيم الأسرة ما دامت وزارة الصحة قد تبنتها .. ثم تبدأ فوراً فى تناول المشكلات الاجتماعية الجديدة والمستجدة بمنهج علمى يقوم على التجريب المقنن . لقد آن الأوان لأن تتعرف وزارة الشئون الاجتماعية على مسئولياتها الحقيقية وإلا أصبحت وزارة « ما ليس كذلك » كما يحلو للبعض أن يسميها تفكها .

راى فى العلاقة بين وزارة الشئون الاجتماعية و النشاط الأهلى

- يعطى الدستور للمواطنين الحق فى التعبير عن وجهات نظرهم .. ويعطيهم الحق فى عقد اجتماعات لمناقشة الأمور التى تهمهم .. كما يعطيهم الحق فى تكوين جمعيات ترعى شئونهم وشئون مجتمعاتهم بالطريقة التى يرونها .. ويقوم المواطنون عادة بتسجيل جمعياتهم هذه فى وزارتى الشئون الاجتماعية أو الثقافة أو فى المجلس الأعلى لرعاية الشباب حسب النشاط الذى تزاوله الجمعية .

- تصدت وزارة الشئون الاجتماعية لمسئولية توجيه النشاط الاهلى وتدعيمه فى المجالات التى لا تخص الثقافة أو الشباب .. وتحت اشراف الوزارة هذا قام اربعة أنواع من الجمعيات الأهلية :

- جمعيات شبه حكومية ترعى أنشطة حكومية صرفة (فكراً وتمويلاً وادارة) أنشأتها الوزارة خصيصاً حتى تتمتع الأنشطة المنوطة بها بتسهيلات قانون الجمعيات .

- جمعيات اهلية اسندت لها الحكومة نشاطات حكومية (فكراً وتمويلاً) وتركت للجمعيات ادارتها .

- جمعيات أهلية تعينها الوزارة بالرأى والمال فتقبل هذه توجيهات الحكومة حتى يستمر العون المالى .

- جمعياتأهلية غير معانة تقبل بتوجيهات الحكومة بأمل الحصول على عون مالى من الوزارة فى المستقبل .

- بالاضافة إلى هذه الانواع الأربعة من الجمعيات الأهلية المسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية .. يشكل الناس تلقائيا جمعيات أهلية عفوية أو منتظمة دون أن يدور بخلدهم امر تسجيلها .. ومن امثلة هذه الجمعيات التلقائية جماعات التعاون المالى التى يشكلها المواطنون اذا ما احتاجوا الى مبلغ مجمد من المال .. وجماعات الرحلات والمصايف المشتركة .. وجماعات الأولاد الذين يجتمهون كل يوم للعب معاً فى الشوارع .. وجماعات الشباب التى تقف على النواصى أو يجلسون على المقاهى بانتظام .. الخ .

- اصدر مجلس الشعب قانوناً لتنظيم العمل بالجمعيات الأهلية ممكناً الوزارة من الأشراف المالى والفنى والادارى على الجمعيات الأهلية المسجلة بالوزارة .

- تحاول وزارة الشئون الاجتماعية جاهدة تدعيم هذه الجمعيات ماليا وفنيا واداريا منطلقة من عدة اعتبارات اساسية اقتنعت بها الوزارة فيما يبدو .. ومن اهم هذه الاعتبارات ما يلى :

  - ان النشاط الاهلى اداة لتدعيم جهود الوزارة .
  - أن من حق الوزارة تحرير انشطتها من الروتين الحكومى باسنادها إلى جمعيات أو انشاء جمعيات لها .
  - أن خبراء الحكومة ادرى باحتياجات الشعب وطرق اشباعها من الشعب نفسه .

- انه يمكن ربط المعونة الحكومية للجمعيات بشروط ترفع من مستوى الخدمة فيها .
- من هذا المنطلق نظمت الوزارة الجمعيات الأهلية فى اتحادات عامة واتحادات نوعية واتحادات اقليمية تديرها الوزارة بطريقة ديمقراطية المظهر وتكنوقراطية المخبر . وتشرف

من خلالها على الجمعيات فتوجهها بطريقة لا تمكن هذه الجمعيات من الاعتراض مستخدمة حقها فى الدعم المالى والفنى والادارى . وكيف تعترض هذه الجمعيات وجميع العاملين فى الاتحادات من موظفى الوزارة ذوى النفوذ والذين يمكنهم التوصية باسناد المشروعات وتقديم المعونات المالية ! لقد احكمت الحكومة قبضتها على النشاط الأهلى بدعوى تدعيمه ورفع كفاءته . وبهذا تحول النشاط الأهلى الحر المنطلق إلى نشاط تابع .

- يجب أن تعيد الحكومة النظر فى سياستها نحو النشاط الأهلى .. فترد له اعتباره واحترامه .. وتتركه حراً ليعبر عن أرادة المواطنين .. ولينعم الشعب بحقه الدستورى فى المشاركة دون تعقيدات .. ولن يتأتى ذلك إلا بمراجعة قانون الجمعيات الأهلية .. واعتبار وزارة الشئون من الوزارات الصديقة للشعب لا حارسة عليه .. فتدعم المشاركة الشعبية كهدف فى حد ذاته .. واداة لبناء شعب واع يحمى نفسه بنفسه ويرعى فئاته الضعيفة بطريقته الخاصة .

راى فى مبادىء الخدمة الاجتماعية فى مصر

- للخدمة الاجتماعية قواعد أساسية للعمل اتفق عليها المهنيون فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ثم امتد الاعتراف بها إلى باقى بلاد العالم . هذه القواعد الأساسية - أو مبادىء الخدمة الاجتماعية كما يسميها المهنيون - تبلورت واتخذت شكلها المعروف فى حضن الثقافة « اليهودية - المسيحية » كما يقول الأمريكيون ومن ثم جاءت متمشية مع تلك الثقافة ومع ثقافة المجتمع الراسمالى المصنع بالطبع .

- ولما كان الدين الأسلامى قد نادى بما يختلف كثيراً عما جاء فى اليهودية والمسيحية .. فإن الأمر يحتاج إلى دراسات جادة للوصول إلى مبادىء تتمشى مع الأيديولوجية الأسلامية .. فليس من المعقول أن نتحدث عن « القبول » الكامل بينما ينادى الاسلام بضرورة التوجيه باليد ثم اللسان ثم القلب .. وليس من المعقول أن نعتبر المجرم مريضا يحتاج للعلاج بينما ينادى الأسلام بالقصاص ..لا وليس من المعقول بأن ننادى بنسبة القيم والأسلام ينادى بثباتها وهلمجرا .

- أنا لا ادعو فى هذه العجالة إلى مبادىء معينة .. ولكنى اشير قضية طالما أرقتنى وأرقت غيرى .. وقام البعض ببحثها باهتمام وجدية على مستوى رسائل الدكتوراه . والتساؤل هنا هو « ما هو مدى ارتباط مبادىء الخدمة الاجتماعية بمفهومها الدولى بايديولوجيتنا المحلية ؟ » .

* راى فى البحث الاجتماعى فى مصر

● يقوم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بريادة البحث الاجتماعى العلمى فى مصر منذ اكثر من ربع قرن . وقد أدى فى هذا خدمات جليلة لعل أهمها تكوين جيل من قيادات البحث العلمى الاجتماعى فى مصر والعالم العربى .

● لا يمكن لهذا المركز ـ مهما كان حجمه ـ ان يتصدى لمسئولية البحوث الاجتماعية بانواعها المختلفة فى مصر .. ومن هنا قامت مراكز اخرى للبحوث مثل مركز البحوث التربوية ومركز البحوث السكانية ووحدات البحوث فى الجامعات والوزارات .

● يحتاج الأمر فيما يبدو إلى قيام مركز قومى لبحوث الهندسة الاجتماعية فى مجالات الارشاد والتثقيف والخدمة الاجتماعية الخ .. يتناول قضايا التغيير الموجه من جميع نواحيه .. توصيف وتحليل العمليات التغييرية بتفاصيلها .. خطوة بخطوة .. بداية من المسببات إلى النتائج فى المواقف والظروف المختلفة .

* آراء اخرى

وبالطبع .. كما قد يخمن القارىء .. لى آراء فى قضايا اخرى : فى المشاركة الشعبية .. وفى دور الفلاح المصرى فى التنمية .. وفى تقسيم مصر إلى وحدات تنموية .. وفى المرأة العاملة .. وفى رعاية الشباب .. وفى الداروينيه الاجتماعية .. وفى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقضية الاجتماعية .. وفى العلاقة بين التنمية الاقتصادية والسلوك الخ الخ . تبلور بعض هذه الآراء نتيجة للقراءات والدراسة والتعامل مع اجتماعيين واقتصاديين فى مصر والعالم أو البحوث الميدانية أو التأمل الذاتى الخ .

امثلة من الاتجاهات الفكرية :

* بين التطبيق والتنظير

من الطبيعى ان ينشغل الغالبية العظمى من المواطنين بقضايا اليحاة اليومية .. ومن الضرورى أن ينشغل اغلب الصفوة بنظريات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالتطبيق .. اما المشتغلون بالتنظير الصرف المجرد .. فإنه من الضرورى أن يكونوا قله فى العدد .. مع اعتراف التام باهمية أفكارهم .

عندما اقرا لا اشعر بانفعال شخصى مع الفلسفات القديمة .. فأنا احس بأنها بعيده بعيده هناك فى الطرف الآخر من الحياة .. ولكنى اشعر بانفعال شديد مع الفلسفة الحديثة لقربها من حياتنا .. وعندما ادرس فى الجامعة لا اتناول موضوعات فلسفية قائمة بذاتها وان كنت استوحيها احياناً .. وإنما ادخل فى المستوى التنظيرى الذى له علاقة مباشرة بالتطبيق .. كما ادخل فى تفصيلات التطبيق أيضاً .. ولا يمكننى أن اتنازل بأى شكل من الأشكال عن ضرورة توافر فرص التدريب الميدانى للطلاب لفترات طويلة حتى يمكنهم ترجمة ما يتعلمونه فى الفصل إلى الواقع الذى ينبض بالحياة .

هـذا يعنى أننى إذا كنت أضع نفسى فى مكـان ما بـين العاملين بـالمجالات الاجتمـاعية .. فإننى أكون راسـخاً إذا وجدت نفسى اقف بين التطبيق المرتبط بالخبرة العملية وبين التنظير فى حدود النظريات التى توجه التطبيق .. ولا أرى نفسى متخصصاً فى الفلسفة وراء هذه النظريات وإن كنت لست جاهلا بها .

* تكامل المعرفة

نتيجة لتخصصى فى مجلات مختلفة .. الزراعة والتربية والخدمة الاجتماعية أصبح من الصعب عندى أن أفرق بين العلوم كتخصصات مختلفة ذات بدايات ونهايات .. كل منها قائم بذاته .. لقد اصبحت جميعاً مكملة لبعضها البعض ..ومتداخلة بدرجة تجعـل من الصعب الفصل بينها عند التفكير أو الكتابة .. ويستحيل الفصل بينها عند التطبيق .

هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى ادى هذا إلى أن تميعت الولاءات المهنية عندى بدرجة جعلتنى لا أتعصب لمهنة دون مهنه .. بل أتعصب لمصر وصالح مصر .. فإذا كان من صـالحها التنمية الاقتصادية دافعت عن وجهة النظر الاقتصادية .. وإذا كان من صـالحها التنميـة الاجتماعية دافعت عن وجهة النظر الاجتماعية (انظر راى فى السياسة الاجتماعية) . والواقع الآن أنى أرى أن برامج التنمية الاجتماعية فى مصر قد فاقت مثيلتها فى البلدان النامية .. كما أنها فاقت مثيلتها فى البلدان المصنعه عندما كانت تلك البلاد تمر بمرحلة اقتصادية تمـاثل المرحلة التى تمر بها مصر الآن .

من هذا المنطلق ـ منطلق التكامل المعرفى ـ قمت بترجمة كتاب « الأستاذ والمجتمع » فى عام ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧[٢٢] .. ومن هذا المنطلق ضمنّت مناهج التدريس فى قسم الاجتماع بآداب المنيا منهاجاً عن « السلوك الانسانى » .. وكان القصد منه تدريس العلوم السلوكية مجتمعه (علم النفس وعلم النفس الاجتماعى وعلم الاجتماع والأنثـروبولوجيـا الخ) .. ومن هذا المنطلق أيض أضفت إلى دبلومات الدراسات العليا فى نفس القسم دبلوماً عن « التنمية الريفية المتكاملة » يشترك فيه طلاب من خريجى الكليات المختلفة ذوى الخبرة فى أى جانب من جوانب التنمية الريفية (إجتماع ـ خدمة اجتماعيـة ـ زراعة ـ تعـاون ـ شباب ـ بيـطرة ـ تربيـة الخ) .. فقد أدت دراستى للزراعة والتربية والخدمة الاجتماعية ثم الاجتماع بعد ذلك إلى توليفه معرفية من نوع خاص جعلتنى ادافع دفاعاً شديداً عن الدراسات البينيه وعن التوليفات المعرفية المبتكره .

رؤيــــه عالميــة

عن طريق العمل بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاشتراك فى المؤتمرات والرحلات الشخصية .. زرت بلداناً كثيرة جداً فى افريقيا وأوربـا وآسيا وامـريكا الشمـالية وامـريكا

---

(٢٢) يتناول هذا الكتاب الدراسات الإنسانية بأنواعها المختلفة كالاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والسياسة وعلم الاجتماع ..

الجنوبية .. كما زرت أغلب البلدان العربية .. وأتاحت له هذه الجولات فرصة معاشرة شعوب مختلفة .. وأصبح لى معارف وأصدقاء فى الخمس قارات .. فلاحظت التباين الكبير بين الثقافات فى أنحاء العالم .. فبالاضافة إلى التباين فى اللغة والملبس والمأكل والمشرب والمسكن .. وجدت أن مفهوم الأسرة يختلف من مجتمع إلى آخر .. فطريقة الزواج تختلف .. وبناء الأسرة يختلف .. ومكانة كل فرد فى الأسرة تختلف .. والعلاقة بينهم تختلف .. ودور كل منهم يختلف .. الخ .. ووجدت أن مراسم الاحتفالات بالمناسبات والمواسم كالأعياد والولادة وجمع المحصول وهطول الأمطار .. الخ .. تختلف من مكان لآخر .. ووجدت أن لكل شعب من شعوب الدنيا معتقداته الخاصة التى ترسم علاقته بالخالق وبغيره من الأحياء وبالمخلوقات غير المرئية وبالعالم الآخر وتوجهه إلى الخير والشر .. ووجدت أن هناك وسائل يختص بها كل شعب لنقل ثقافته من جيل إلى جيل .. وتثبيتها ولاثرائها وتغييرها فى نفس الوقت .. رأيت ولاحظت كل ذلك .. وغيره كثير جداً .. فاختلط علىّ الصواب بالخطأ فى كثير من الأحيان .. فالكل يعتقد أن ما يفعله هو الصواب .. أما ما يفعله الآخرون فهو خطأ باستمرار .

هذا من حيث التباين .. على أنى لاحظت أيضاً تشابهاً بين مجموعات من تلك الثقافات فى نفس الوقت .. فالمجتمعات الزراعية تتقارب .. والمجتمعات الصناعية تتقارب .. ومجتمعات الرعى تتقارب وهلمجرا .. أى أن هناك تشابها وتبايناً فى نفس الوقت .. فأكد هذا لى وجهات نظر فى قضايا أساسية : أولها أن الاقتصاد هو المحور الأساسى لأى تغير اجتماعى .. وثانيها أن الانسان نتاج اجتماعى فى الأساس .. وثالثها ان الفئات المقهورة والمظلومة لها وجودها فى كل أنواع المجتمعات وإن اختلفت فى مدى القهر والظلم الذى تعانى منه .. وانى رأيت لأول مرة .. عن قرب وبالملاحظة الشخصية .. كيف تقابل المجتمعات المختلفة احتياجاتها المتشابهة بأساليب مختلفة .. وأعطانى هذا ثروة معرفية عن حياة الناس فى مختلف مجتمعات العالم القبلية والبدوية والزراعية والصناعية .. ومدنى بزاد وفير اثرى محاوراتى فى الحلقات الدراسيه فى الفصل .. وأعطانى رؤية شخصية واضحة عن فروق كافية لم يكن لأراها بهذا القدر من الوضوح .. بل أن بعضها لم يكن ليرد لى على بال .. فكان كل ذلك معينا لى فى بحوثى وكتاباتى بعد ذلك .

لقد خالطت وعاشرت جنسيات وقوميات واديان مختلفة وثقافات متباينة (فى مصر والخارج) .. وانتهيت من هذا كله إلى احساس عذب بالألفة والمودة نحو شعوب هذه الأرض .. أما احساسى نحو الحكومات وشبه الحكومات ـ حيث تتضارب المصالح والسياسات تضارباً ضارياً ـ فقد كان لى فيها رأى آخر يختلف تماماً .

رؤية محلية

قلت ان ظروفى اثناء نشأتى الأولى ـ فى الأسرة والمدرسة والنادى ـ واثناء حياتى بعد ذلك ـ كطالب فى امريكا ومستشار بالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ـ خلقت منى انساناً

عالمياً فى رؤيته وعواطفه .. على أن نفس هذه الظروف .. وخاصة الشق الثانى منها .. استثارت فى نفسى رؤية أخرى مضادة دفعتنى لأن اكون مصرياً وعربيا عنيداً .. بل متعصبـاً لبلدى ولثقافتى المحلية .. خاصة اذا ما كان الأمر يتعلق بهويتى الأصلية أى لغتى ودينى ومزاجى العام .

وهكـذا كانت الظروف التى خلقت منى انسـاناً عالمياً فى بعض اتجاهاتى..هى نفسـها التى خلقا منى انساناً محلياً متحمساً .. فعلى سبيل المثال ادت المحاورات الساخنة الكثيرة التى كانت تدور بين المصريين وباقى العرب من ناحية .. والمدافعين عن وجهة النظر الصهيونية من ناحية اخرى .. إلى مزيد من حماسى ضد الصهيونية ..كما أدت الاتهامات المغرضة والموجهة التى كان يوجهها الناس فى الغرب للدين الاسلامى إلى مزيد من تعلقى بدينى .. كما ادت أيضاً تساؤلات الناس فى كل مكان فى العـالم عن مصر ـ ظروفها واحـوالها وتـاريخها وعن الدين الاسلامى ـ إلى مزيد من الرغبة لدىّ للتعمق فى الدراسات الاسلامية والتاريخيـة عن مصر القديمة ومصر الحديثة .. وكذلك ادى الهجوم الغربى الضارى ضد مصر ـ اثناء حكم جمال عبد الناصر ـ إلى مزيد من تمسكى بمصريتى وقوميتى العربية .

الخلاصة هى أن ظروفى ادت بى لأن أكون عالمياً كونياً من ناحية ـ محلياً صلباً من ناحيـة اخرى .. دون أن ارى تضارباً بين هذا وذاك .. استمتع بموسيقى باخ وكتابات برتراند راسل وتحليل تـوفلر وتصويـر بيكاسـو ونحت هنرى مـور ومعمـار لاكـوربـوزييـه .. كمـا استمتـع بمـوسيقى كامل الخلعى وكتابات زكى نجيب محمود وتحليل لويس عوض وتصوير انجى افلاطون ونحت السجينى ومعمار حسن فتحى .

الانحياز للجماهير

من المهم القول بأننى أجد نفسى باستمرار ـ بحكم النشأة .. وممارسة العمل فى حى شعبى لمدة اربعة عشر عاماً .. وبحكم التخصص الدراسى ـ منحازاً للفئات مهضومة الحق أى للجماهير الشعبية لقد كنت ارى حقها فى قسط عادل من خيرات المجتمع وفى المشاركة الكاملة فى توجيه مقدراتها .. ومن هنا كنت ادافع عن الحق الدستورى للعمال والفلاحين فى الخمسين فى المائة من عضوية المجالس .. وحقهم فى تشكيل النقابات .. كما كنت ادافع عن مجانية التعليم وحرية الصحافة وحق المواطنين فى عقد الاجتماعات .. ومن هنا ايضا كان تشككى فى النوايا عندما يتحدث بعض المسئولين عن جامعة أهلية بمصروفات .. وعن توجيه الصحافـة وعن الرقابة على الأنشطة الشعبية وعن ترشيد الجمعيات الأهلية وعن رفع ثمن رغيف العيش .

لم يكن هذا الانحياز دفاعاً عن فئة ضد فئة .. ولكنه كان دفاعاً عن العدالة من ناحية .. وعن تماسك المجتمع من ناحية أخرى .. أى انه كان انحيازا لمصر .

لقد كنت ارى أن الجماهير فى موقف الضعف .. وأن العدل يقضى بمساندتها حتى يسمع صوتها الخائف الخافت بصورة وبشكل من الأشكال .. وحتى تتمكن من الحفاظ المستنير بماسبها .

هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى فإننى أرى أن هناك بوادر احتكاك بين الجماهير والصفوة فى المجتمع .. وأن الحل يكمن أساساً فى رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية .. وربط الصفوة ـ وخاصة المتعلمة ـ بواقع الحياة الأصيلة فى مصر .. وبذا يتم تقريب فئات الشعب من بعضها (انظر رأى فى المتعلمين) .

ومن هنا كان انحيازى للجماهير .. فقد كنت أرى أن الثورة التى ساندت الفئات الشعبية فى البداية .. قد تجهض نفسها بنفسها تحت شعار التصحيح وتعديل المسار .. وأن فاعليتها سوف تستقيم وتستمر إذا ما عادت إلى احضان الجماهير مستفيدة من خبرات الماضى .. خبرات النجاح وخبرات الفشل .

راى فى الأصالة والمعاصره

- يرجع كثير من مشكلات مصر الى محاولات المواطنين الدؤوبة لتقليد البلدان المصنعة تقليداً أعمى .. وعادة ما يكون هذا فى المظهر لا فى الجوهر .. فنقلدهم فى الملبس والمسكن على سبيل المثال قبل أن نقلدهم فى احترام العمل واتقانه .. والقدرة على الخلق والأبتكار .. واتباع المنهج العلمى التجريبى .. وكثيرا ما ادى هذا إلى سوء استخدام مواردنا الضئيلة . هذا المنطق ينطبق على حياتنا العامة كما ينطبق على مشروعاتنا الأجتماعية ايضاً .

- لا تكمن المشكلة فى نقل الفكر والتكنولوجيا الغربية من حيث المبدأ .. فعمليات النقل هذه لازمة وواجبة إذا اردنا للمجتمع المصرى أن يتحرك .. ولكن المشكلة تكمن فى ان عمليات النقل هذه لا تزرع فى فراغ وانما تزرع فى جسم حى متكامل .. يقبل ما يريد ويلفظ ما لا يطيق .. أى النقل من الخارج لابد من أن يمر فى عمليات اختيار وتصفيه وتطويع واختبار قبل أن يقبل ويعمم ويثبت فشله بعد ذلك أو يثبت أن قيامه اتى على حساب مشروعات أخرى اكثر تلاؤما مع ثقافتنا وامكانياتنا . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى لابد من تدعيم الخلق والابداع المحلى أى القدرة على اشباع حاجاتنا وحل مشكلاتنا بطرق وافكار محلية حديثة او تقليدية وبذا يتحقق التكامل بين ما هو قديم وما هو حديث .

- خلاصة القول هو أن بعض الخدمات التقليدية تموت بنفسها .. لأن دورها فى حياة المجتمع يكون قد انتهى .. هناك بعض آخر يجبر اجباراً على الانسحاب أمام الغزو والانبهار الثقافى .. وهذا النوع الثانى يجب حمايته ودعمه وتطويره حتى تثبت عدم صلاحيته .

● لقد أدى التعليم المدرسى فى مصر إلى انبهار المتعلمين ـ بشكل خاص ـ بالمستورد ، وإلى تباعدهم المستمر عن واقع المجتمع المصرى .. وما دام المتعلم المصرى قد انفصل عن جذوره .. فإن تصوراته لمشكلات مصر ولحلول هذه المشكلات سوف تكون غير أصيلة .

راى فى المتعلّمين

قلنا أننى كنت ارى بوادر احتكاك بين الجماهير غير المتعلمة والصفوة المتعلمة .. لقد ظهر هذا بوضوح بعد أن انعكس عائد الانفتاح الاقتصادى وعائد البترول العربى على حياة الجماهير .. فاندفعت تستمتع بما اعطاها الله من مكاسب .. فزاحمت الصفوة فى المدن والمساكن والمصايف والقطارات والمدارس والجامعات والمستشفيات والأندية ودور السينما والمسارح الخ منغصه حياة الصفوة التى كانت تستأثر دواماً بخيرات المجتمع .. فانسجت الصفوة من الانشطة المفتوحة واتجهت الى الأندية الخاصة والمدارس الخاصة والجامعات والمصايف الخاصة والحفلات الخاصة .. أى أنها تقوقعت على نفسها فى محاولة الابقاء على المناخ الغربى الذى اعتادت عليه .

والواقع أن المتعلمين فى مصر أصبحوا فئة قائمة بذاتها .. لها عالمها الخاص بها وسماتها الحياتية التى يمكن أن نلخصها فيما يلى :

* انها تسكن المدن وخاصه المدن الكبيرة .
* انها تفترض لنفسها حقوقاً معينة لمجرد انها قد حصلت على شهادة جامعية (وظيفة حكومية ـ سكن ـ مظهر ـ وسيلة مواصلات .. الخ)
* انها تتصدى لمسئولية توجيه باقى الشعب .. فهى تفترض أن مسئوليتها التوجيه .. وعلى الشعب أن يعمل .
* انها لا ترى إلا نفسها .. فالحرفيين متعجرفين وسفاحين والفلاحين تركوا قراهم ليزاحموا سكان المدن .. والتجار مستغلين .. والقرية اصبحت مستهلكة بعد أن كانت منتجة ! .
* انها تدافع عن مصالحها اساساً مستعينة بصوتها العالى .. فهى التى تسيطر على الحكومة .. وهى التى تكتب فى الصحف وتتحدث فى الأذاعة والتليفزيون .. وفى نفس الوقت .. ومن حين لآخر .. تدافع عن مصلحة الفئات الأخرى فى المجتمع .. ومن يدرس ميزانيات الحكومة لابد وان يصل إلى هذه النتيجة فمهايا المواطنين ومشروعات المدن الكبيرة تستأثر بنصيب الأسد وباستمرار .
* أنها تعتقد انها فئة مظلومة .. وأن الحكومة مقصرة فى حقها .. وهى تعلم تماماً أن نصف افرادها على الأقل عمالة زائدة .

الخلاصة .. هى أن المتعلمين فى مصر .. بوضعهم الحالى .. قد انفصلوا عن المجتمع وأصبحوا لا يرون الا انفسهم .. وأضحوا بذلك عبئا على التنمية بعد أن كانوا عدتها .. والحل

فى اعتقادى يبدأ بمحاربة العوامل التى ادت الى انفصال المتعلمين عن الشعب .. لابد من تقريب المسافة من الثقافتين ..

راى فى المشاركة الشعبية والتكامل

- المشاركة الشعبية هى الأداة الأولى لضمان تكامل التنمية بشكل عام ، فالتفرقة بين قطاعات النشاط الأقتصادى والاجتماعى ، والتفرقة بين التنمية الريفية والتنمية الحضرية .. الخ كلها مسائل ابتدعها المتعلمون واستقرت فى اذهانهم حتى أنه أصبح من الصعب عليهم رؤية المجتمع متكاملاً والتعامل معه على هذا الأساس . لقد بدأت هذه المشكلة مع المتعلمين ببداية دخولهم للمدرسة فتقسمت المعرفة لديهم الى مواد مختلفة لها مراجع مختلفة .. يدرسونها على أيدى مدرسين مختلفين .. فتحولت لديهم من قضايا مجتمع إلى قضايا تخصصات فى التاريخ والجغرافيا والاحياء والكيمياء .. الخ .

- لما كان المواطن البسيط ـ فى الريف خصوصاً ـ لم يتعرض لهذه التقسيمات المدرسية .. فإن تناوله لأى قضية يكون بطبيعته تناولاً تكاملياً .. فلو أن المشاركة الشعبية فى التنمية قامت بجدية وفاعلية تكون ولا شك الدرع الواقى للتكامل دون أى جهد .

خاتمة

وبعد فهذه خلاصة لصورة الذات .. استفدت من كتابتها كثيراً .. فقد نبهتنى إلى كثير من ايجابياتى وسلبياتى .. كما نبهتنى إلى أن الكثير من اتجاهاتى الشخصية والمهنية والفكرية لها جذور واضحة فى طفولتى وشبابى .

عبد المنعم شوقى

من الذاتى والموضوعى
فى وضع علم الاجتماع فى مصر

دكتور عزت حجازى

٦ -

من الذاتى والموضوعى
فى وضع علم الاجتماع فى مصر

دكتور عزت حجـازى

تقديم

تتوزع مادة هذا « التقرير الذاتى » بين ثلاثة أقسام . يضم أولها بعض جوانب سيرة الذات وصورتها : فترة « الطلب » ، وتجربة العمل ، وبعض الافكار بالنسبة للمستقبل . ويقدم الثانى رؤية للاوضاع الراهنة لعلم الاجتماع فى مصر : المؤسسات الخاصة بالعلم ، وأحوال المشتغلين به ، وناتج جهدهم وجدواه . أما القسم الأخير ففيه محاولة للاجابة على سـؤال : ما العمل اذن ؟

أولا
بعض جوانب سيرة الذات وصورتها
(١)

ولدت ونشأت فى أسرة ريفية فقيرة ، تنتمى الى المستويات الدنيا مما يمكن ان يسمى الشرائح الوسطى أو الفئات البينية . كانت اسرتى تواجـه صعوبـات فى اشباع الحـاجات الاساسية ، ومع ذلك خطط أبى لتعليمى الى أعلى مستوى استطيع ان ابلغه ، فى وقت كانت تكلفة التعليم فيه فوق طاقتنا ، فقد كان يرى فى ذلك تأمينا لمستقبل الاسرة .

وكان نموذج المتعلم ، أو « العالم » ، فى نظر ابى والكثيرين - من اهل الريف بخاصة - هو خريج الأزهر . ولهذا اختار لى التعليم الدينى ، فى اول الامر (وربما كان ذلك أن التعليم الدينى كان مجانيا).

والحقت بمدرسة « أولية » ، تحفظ القران وتعلم شيئا من اللغة العربيـة والحساب . وقرب نهاية السنة الثالثة من سنوات الدراسة ـ وكنت عندها فى حوالى التاسعة ـ اشار احد مدرسي على أبى بأن يلحقنى بالتعليم العام ، العلمانى (ولم اعرف دواعى تلك المشورة) ولم يتردد ابى فى ذلك كثيرا ، على الرغم مما كان الأمر سيكلف الأسرة من أعباء .

وعلى الرغم مما سببت لى متابعة الدراسة فى غربة عن اسرتى (مدة سنتين فى ضيافة اقارب ، ثم سنة فى حياة مستقلة ، واربع سنوات فى القسم الداخلى بالمدرسـة) من متاعب نفسية ومادية ، فقد أنهيت مرحلتى الدراسة الابتدائية والثانوية من التعليم العام بشىء من التفوق ، مما ساعد فى تخفيف عبء تكاليف التعليم عن اهلى (فقد استحققت اعفاء من رسوم الدراسة فى نهاية السنة الاولى من سنوات الدراسة الثانوية الخمس) ، واقنعهم بأن ثمة عائدا لما يتحملون من اعباء ، وحفزهم الى متابعة التضحية .

وحين التحقت بالجامعة ـ منذ اربعين عاما على سبيل التحديد ـ لم يكن من طموحاتى العمل فى المجال الاكاديمى . فقد شعرت حينذاك بأن العمل فى الصحافة اقرب الى نفسى من أى نشاط مهنى آخر . ولهذا التحقت بكلية الآداب (جامعة فؤاد الاول ، القاهرة الآن) متصورا أن الدراسة فى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بها توفر افضل الفرص للاعداد للعمل فى الصحافة (فلم تكن كلية الاعلام ولا اقسام الصحافة أو الاعلام بالكليات قد انشئت حتى ذلك الوقت).

وفى السنة الثانيـة من الدراسة الجـامعية ، اكتشفت فى نفس ميـلا ـ جديـدا للعمل الاكاديمى : التدريس فى الجامعة واستهوانى علم النفس كمجال للتخصص وبدأت اعد نفسى لمستقبل فى هذا المجال (وذلك بأن اوسع واعمق قراءاتى فى غير مادة المحاضرات وفى النشاط العلمى خارج قاعة الدرس ، واعد مكتبة بلغات أجنبيـة ، واوثق صلاتى ببعض الاسـاتذة المرموقين فى مجال علم النفس).

وكان على أن أتابع الدراسة فى قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية فى سنواتها الاربع بدون تخصص حاسم . وقرب نهاية السنة الثانية ، بدا لى أن الجمع بين الدراسات الفلسفية والدراسات النفسية والاجتماعية لن يخلو من السلبيات .
فقـد كنت وعدد من زمـلاء الدراسة مـوزعين بـين توجهـات الدراسات الفلسفيـة ، وكانت « تقليدية » تأملية فى الجانب الاكبر منها ، وتوجهات الدراسات النفسية والاجتماعية ، التى كانت تحاول أن تكون « عصرية » واقعية . وقد ترك هذا الوضع أثرا فى نتائـج امتحانـاتى النهائية : فقد ضاعت قيمة التفوق فى الدراسات النفسية والاجتماعية ، بسبب ضعف الحماس لبعض المواد الفلسفية .

ومنذ سنة ١٩٥٣ ، عقب تخرجي في الجامعة ، ولحوالى ثلاث سنوات ، خصصت جانبا كبيرا من وقتى وجهدى للدراسات العليا . ثم سجلت للماجستير فى علم النفس فى موضوع : « المخالطة المتغايرة وجناح الاحداث (وكانت نظرية « المخالطة المتغايرة » من الافكار التحليلية الشائعة ـ فى علم النفس الاجتماعى بخاصة ـ فى ذلك الوقت) .

وفى سنة ١٩٥٦ ، انشىء المعهد القومى للبحوث الجنائية ، الذى تحول بعد ثلاث سنوات الى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، كأول مؤسسة قومية للبحث الاجتماعى بمعناه العلمى الدقيق ووجدت فيه فرصة لتحقيق أملى فى العمل الاكاديمى ، فتقدمت للعمل به ، واخترت ضمن الدفعة الثانية من اعضاء هيئة البحوث فيه .

وصرفتنى اعباء العمل فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، لحوالى اربع سنوات ، عن متابعة العمل فى اعداد رسالتى الماجستير . وكانت هذه السنوات التكوينية التجريبية بالنسبة للمركز ولنا ـ نحن أعضاء هيئة البحوث فيه ـ من أخصب سنوات العمر واجملها .

كنا فى البدايات ، نفكر فى هويتنا ، ونبحث فى دورنا ، ونتحسس الطريق . ولكنا كنا نعمل بجدية وحماس وتكريس غريبة : فقد كنا فى مرحلة الانطلاق الاولى . وكنا جميعا ـ تقريبا ـ شبانا طموحين ، وكانت الامكانات المتاحة لنا كافية نسبيا ، وكانت معظم ظروف العمل مواتية . هذا فضلا عن جدة التجربة فى مصر ـ العمل فى البحث الاجتماعى المؤسسى الاكاديمى كمهنة . وكانت كل هذه الامور من العوامل التى جعلت السنوات الخمس الاولى من حياة المركز سنوات للعمل الجاد الممتع والعطاء . وفى خلالها حقق المركز ـ فى تقديرى ـ ابرز انجازاته فى مجال اختيار الكوادر ، واعدادها ، وطرح تصورا لمهامه المختلفة : البحث والتدريب ـ والنشر ـ بمختلف صوره ـ وغيرها ، لقى تقديرا على مختلف المستويات ـ المحلية والاقليمية والعالمية .

وجذبنى العمل فى المركز الى العلوم الاجتماعية بالمعنى الواسع : الانثروبولوجيا ، وعلم الاجتماع ، والاقتصاد السياسى ، والعلوم السياسية ، فضلا عن علم النفس الاجتماعى . ودفعت فى قراءاتى لبعض الاعمال الاجنبية فى العلوم الاجتماعية شعورا بأن هناك اشياء نظرية ومنهجية واجرائية كثيرة يلزم أن الم بها قبل مواصلة الدراسات العليا .

ولهذا ، فحين رشحت ـ فى سنة ١٩٦٢ ـ للسفر للولايات المتحدة الامريكية فى بعثة دراسية ، وجدت فى نفسى ميلا لان اصرف النظر عن متابعة الدراسة فى علم النفس فى مصر ، واجرب حظى فى علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا فى الخارج .

وفى الولايات المتحدة الاميريكية ، وبفضل الدراسة والتدريب على البحث فى عدد من اكبر واعرق جامعاتها (جامعة منيسوتا ، وجامعة بنسلفانيا ، وجامعة شيكاجو ، وجامعة ولاية ميشجان) توافرت لى فرصة طيبة للنمو العلمى والمهنى .

وقد استطعت ان ادرس عددا كبيرا من المواد المؤهلة لاستيعاب العلوم الاجتماعية المختلفة (مع تركيز على علم الاجتماع كتخصص رئيسى والانثروبولوجيا كتخصص مساعد) على ايدى اساتذة بعضهم من اشهر الاسماء فى تخصصاتهم (بيتريم سوروكن ، وتالكوت بارسونز ، ودونالد مارتنديل ، فى علم الاجتماع ، وا. ادمسون هوبيل وروبرت سبنسر ، فى الانثروبولوجيا ، وهانز جيرث فى العلوم السياسية ، وغيرهم) كما تيسر لى ان اتلقى تدريبا فى اثنين من اكثر مراكز البحث الاجتماعى تطورا : مركز بحوث السكان فى جامعة بنسلفانيا ، ومركز بحوث السكان والاسرة فى جامعة شيكاجو .

وعلى الرغم من ان لى تحفظات اساسية على التوجهات الرئيسية ومناهج التفكير والبحث والانتاج الفكرى الانجلوسكسونية ، والاميريكية بخاصة ـ سيرد بعضها فى فقرات لاحقة ـ فأن الامر المهم هو انه اتيحت لى فرص طيبة لاستوعب علما من مستوى لا يصح ان يقارن به مستوى ما أتيح لى فى مصر من قبل .

وكان قيامى بالتدريس لسنتين جامعيتين فى جامعة أثينز فى ولاية اوهايو بالولايات المتحدة الاميريكية (وقد رفضت عرضا سخيا للاستقرار فيها والعمل فى تلك الجامعة) ، وحضور عدد من المؤتمرات الدولية ، ومتابعة بعض ما ينشر فى عدد من اهم الدوريات فى العلوم الاجتماعية ، مصادر اخرى لخبرات متميزة .

وحين عدت الى مصر ، فى سبتمبر ١٩٦٨ ، بعد استكمال دراستى للدكتوراه[١] وفى جو الهزيمة فى حرب ١٩٦٧ ، كانت الاوضاع ـ على مستوى البلد بعامة وعلى مستوى المركز ـ قد تغيرت كثيرا : حلت حالة من الكسل والتكاسل محل الاقدام بل والانطلاق ، واستبدت بالناس مشاعر اليأس وعدم الجدوى ، واشتغل معظم المثقفين بمحاولات لمسلمة الذات والذات القومية . وبدا للملاحظ الموضوعى ان معظم الاجهزة والناس ينشطون ، ولكنهم لا ينتجون شيئا ذا قيمة .

وكانت قد تتابعت على المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ حيث عدت الى العمل ـ احداث وتطورات لم تفد فى دعمه ولم تمكنه من أن يتقدم : تدنت اهميته على قائمة الأولويات عند ادارته الاولى ولم يعد مستهدفا غير ان يستمر فى الوجود شكلا . ولم يستمر العمل بقوة الاندفاع التى شهدتها سنوات التأسيس ، ولم نتابع عمليات بلورة اهداف المركز وتنظيمه ، واختيار الكوادر واعدادها ، ووضع نظام دقيق لعمل جاد ، التى كانت قد بدأت ولم تكمل . وانتهى الامر فى منتصف الستينات بان تركته ادارته « الكاريزميه » لبعض الوقت ،

---

(١) كانت رسالتى للماجستير فى موضوع « الضبط الاجتماعى فى مجتمع ريفى شبه مغلق » ، وقدمت الى قسم علم الاجتماع ، جامعة مينسوتا ، فى سنة ١٩٦٤ ، اما الرسالة للدكتوراه فكانت فى موضوع « الاتصال بين الحضارات والتغير الاجتماعى » وقدمت الى القسم نفسه ، فى سنة ١٩٦٨ .

وحلت محلها ادارة لم تكن تؤمن برسالته او تستطيع تحقيق شيىء منها . ولهذا بدأ المركز يفقد توجهه كجهاز بحث اكاديمى ، ويتحول الى جهاز بيروقراطى بالمعنى السىء للبيروقـراطية . وتواضعت ـ الى درجة التفريط والاسفاف احيانا ـ المعايير التى يختار على اساسها من يعملون فيه . والعمل به ومع التوسع فى اجهزة المركز وانشطته ـ الذى لم يكن له ما يبرره على الاطلاق وعدم وجود ترتيبات للتنسيق والضبط والمتابعة والمحاسبة ، ترهل الجهاز ، ولم يعد قادرا على تحقيق شىء ذى معنى من وظائفـه الاسـاسيـة (البحث ، والاعـداد والتـدريب ، والنشر ، وما اليها) (وسوف نعود الى هذه النقطة فى فقرة لاحقة) .

وتطلب الامر ، بعد سنوات من التدهور ، اعادة تنظيم شاملة للمركز ليسترد شيئا مما كان له فى مرحلة النشأة .

(٢)

وبالنسبة لأساتذتى فى مصر والخارج ، لم تربطنى بأحـد ممن درست عليهم فى مصر علاقة حميمة . وليس ذلك من باب نقص الوفاء أو التنكر للجميـل ، كما انـه ليس من باب الغرور . وانما كان ذلك لأنى ـ فى العملية الطويلة لمحاولة اكتشاف الذات ـ ارتبطت بمصادر تأثير كثيرة ، كان لكل منها فاعلية محدودة فى نطاقها وفى مداها الزمنى .

ومع هذا يمكن أن اقول ان من الاساتذة فى مصر الذين لا يمكن ان أنسى دورهم فى محاولة اكتشاف الذات ـ بحسب الترتيب الزمنى للتأثير : عبد الرحمن بدوى ، وعـلى عبد الواحـد وافى ، ويوسف مراد ، وصبرى جرجس .

أما فى الولايات المتحدة الامريكية ـ حيث درست الماجستير والدكتوراه وحصلت عليهما من جامعة منيسوتا ـ فقد كان من الظروف المواتية أن أحظى برعاية وتوجيهات الاستاذ الراحل دونالد مارتنديل ، الذى كان أستاذا بقسم الاجتماع بالجامعة ، والذى كان لى الاستاذ والاب والصديق .

وعلى الرغم من اننى اختلفت معه فى منطلقه النظرى وانتمائه الايديـولوجى واختياره المنهجى ـ السلوكية الاجتماعية وهى تفريعة من التوجه الاساسى فى الفكر الانجلوسكسونى : المثالية الوظيفية ـ الا ان موسوعيته ، وتكريسه للعمل العلمى ، ورقى مشاعـره كانسـان ، وبساطته كشخص كانت كلها مصادر لا تنفد للالهام ،

ويهمنى ان أسجل هنا ان ما أراه فى نفسى ـ ويلاحظه غيرى فى ـ من ميل الى الانطواء والعزلة قد تسبب فى هدر امكانات ما كان يصح التفريط فيها ، ولم يساعدنى فى الافادة من

فرص كثيرة واساتذة كثيرين ما كان يجوز ان تضيع ، سواء فيما يتعلق بالاعداد العلمى او الاستقرار فى مهنة . وكانت الاثار السلبية لهذا أوضح فى فترة دراساتى العليا فى الولايات المتحدة الاميريكية ، حيث نموذج الشخصية الاقدر على التكيف الناجح هو الايجابى الى درجة العدوانية . ولقد تكررت النصيحة من بعض من يهمهم امرى القريبين منى فان اكون اكثر « اجتماعية » و « انبساطا » . ولكن الامر لم يكن سهلا بالنسبة لى[٢] .

وتستثير هذه المناقشة تعليقا عاما . طبيعى ان تعكس العلاقات بين الاجيال ـ الكبار والشباب ـ فى مختلف المراحل ـ ما تنطوى عليه العلاقات الاجتماعية فى مجتمعنا فى الاغلب من الحالات من مشكلات : الميل الى الباترياركية والتسلط من الكبار ، والنزوع الى العملية وربما الانتهازية من الشباب . ولهذا تبدو العلاقات غير صحية بل ومريضة فى نظر غير قليل من الجيلين ، مما يدفعهم الى العزوف عنها بعد عدد من التجارب الفاشلة منها . وان كان هذا ليس حكما عاما جامعا بالضرورة .

وعلى الرغم من أن خصوصيات شخصية وموفقة هى التى ادت الى ان تكون علاقتى بالاساتذة على النحو الذى اشرت اليه ، وأن الامر اختلف فى حالات غيرى الى حد بعيد ، فان من الظواهر الدالة ان يشكو كثير من المشتغلين بالعلم من الشباب فى كل جيل تال بأنهم « جيل بلا أساتذة » . وبعضهم ـ النظيفون الجادون منهم ـ صادقون ، وهم يعانون . اما البعض الاخر ـ الانتهازيون ـ فان الامر لا يقلقهم كثيرا ، لان لديهم من الآليات ـ الوصولية ـ ما يمكنهم من تحقيق ما يرمون اليه ، أو الجانب الاكبر منه .

---

(٢) لغربتى النسبية عن الأخرين والعالم قصة بالغة التعقيد فقد احاطنى اهلى منذ ان ولدت بقدر من التقدير والرعاية أوجد مسافة نفسية بينى وبين اخوتى . وحين تركت الاسرة لاعيش مع اقارب حتى اتابع الدراسة فى المرحلة الابتدائية ، لم تكن اقامتى عندهم مريحة تماما ، ولم اتصرف او اشعر بأى واحد منهم ، انما كغريب عنهم . وحين انتقلت الى القسم الداخلى بالمدرسة الثانوية ـ وكانت الوحيدة بالمحافظة ـ وجدت نفسى واحدا من ابناء الطبقات الفقيرة وسط ابناء اغنياء المحافظة والمسئولين الكبار فيها ، ولم تكن العلاقات بيننا وبينهم تخلو من التوتر . وحين هاجرت الى القاهرة ، عندما التحقت بالجامعة ، وجدت نفسى امام اختيار واحد : ان اتابع التركيز على الدراسة والتكريس فيها ، لان احوالنا الاقتصادية لم تكن تسمح بغير ذلك وحين انهيت دراستى الجامعية ، وجدت ان على ان اتحمل مع اخوى مسئولية اعالة اسرة كبيرة .

اى انه فى كل مرحلة من مراحل حياتى حتى نهاية الشباب ، وجدت نفسى امام هم كبير ومشاغل غير هينة . وكانت تضحيات اهلى من اجلى والآمال التى وضعوها فى ، فضلا عن الظروف التى كنت أعيش فيها ، مما يدعونى الى الجدية والتكريس .

وحين بدات حياتى العملية ، وجدت فى نفسى اتجاهات وميولا بل ونمطا للشخصية يميل الى العزلة والانطواء (ولم آسف على ذلك على أية حال) .

(٣)

وهـذا ينقلنـا الى مـا تسميـه رسـالة الاستكتـاب « منهجى وطريقتى وفهمى لعلم الاجتماع » . وكتمهيد ، لا يصح الادعاء بأن عندى نظرية شـاملة متكاملة بـأى معنى من المعانى ، توفر لى منطلقا لرؤية الواقع ومناهج وأساليب وأدوات لتحليله وتفسيره . فهذا شأن كبار المفكرين ، وهو لا يحقق الا نادرا .

الا أن هـذا لا يعنى اننى اقبل بمـا يردده البعض من ان الاشتغـال بالعلم ـ والعلم الاجتماعى بصفة خاصة ـ يقتضى الموضوعية المطلقة والحياد الكامل ـ مما يستلزم أن يقتصر دور المشتغل بالعلم على ملاحظة الظواهر ، ورصد خصائصها ، وتحديد قسماتها . واذا كان له أن يتجاوز هذا ، فانه لا يصح أن يتعدى تحديد الانتظامات الامبريقية التى تبدو بها الظواهر . هذا فى تقديرى قول مرجوح ، لا يستند الى منطق مقبول [٣] .

لقد كانت دراساتى الفلسفية فى مرحلة الليسانس والدراسات الاجتماعية والنفسية فى مصر والخارج على أيدى أساتذة منتمين نظريا (على الرغم من انى لم اتابعهم فى انتماءاتهم الايديولوجية واختياراتهم النظرية) من العوامل التى خلقت فى الوعى بأهمية المنطلق النظرى ، كما دفعتنى الى اتخاذ موقف فيه يمكن أن اقدمه للآخرين ويستطيع القارىء ان يستخلصه من قراءة ما اكتب .

وأظن ان النقطة الاولى فى مجال البحث ـ بدون وعى تام ـ عن منطلق نظرى كانت حين صـرفت النظر فى الدراسـة الفلسفية التـأملية (التى تمثلت فى اجـلى صورهـا فى دراسـة الميتافيزيقا وفلسفة الاخلاق) الى الدراسات الواقعية ـ والتجريبية بخاصـة ـ فى مجال علم الاجتماع وعلم النفس .

ثم شدنى المنهج التكاملى فى الدراسات النفسية عند استاذنا الراحل يوسف مراد[٤] ومن جهة اخرى بهرتنى ـ باحكـامها الصـورى وبساطتهـا ـ التحليلات الوظيفيـة التى قدمهـا الوضعيون الاوائل ثم المدرسة الاجتماعية الفرنسية ـ واميل دوركايم بالذات (وكانت النظرية

---

(٣) فى تقديرى ان استمرار طرح هذه المقولة هو من أهم الشواهد على تخلف علم الاجتماع فى مصر عن استيعاب التراث العالمى والالمام بأساسيات مناهج البحث وفلسفة العلم فى المجال الاجتماعى . وتأثيرتلك المقولة هو من عوامل تكريس التخلف .

(٤) لفكرة عن النظرة التكاملية ، والمنهج التكاملى فى علم النفس ، انظر : يوسف مراد ، مبادىء علم النفس العام ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٥٤ ، ومراد وهبه (اعداد وتقديم) يوسف مراد والمذهب التكاملى ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ .

المسيطرة على تدريس علم الاجتماع فى كلية الآداب جامعة فؤاد الاول ـ القاهرة الان ـ منذ بدأ تدريس العلم فى العشرينات حتى العقد الماضى) .

الا أننى لم اتباع الاهتمام بالمنهج التكاملى ، بعد ان انصرفت منذ أواخر الستينيات عن التخصص فى علم النفس . أما التحليلات الوظيفية ، فقد ظلت تبهرنى لبعض الوقت ، حتى بعد ان سافرت الى الولايات المتحدة الامريكية وأعددت رسالتى للماجستير فى علم الاجتماع فى موضوع « الضبط الاجتماعى فى مجتمع ريفى » شبه مغلق » .

وفى الولايات المتحدة الامريكية ـ وعلى مدى اكثر من ست سنوات ، من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٨ ـ وبفضل الدراسة فى احدى جامعاتها العريقة جامعة مينسوتا ، وقضاء سنة دراسية اخرى فى جامعة بنسلفانيا وصيف دراسى فى جامعة شيكاجو وصيف آخر فى جامعة ولاية ميشجان ـ اتيحت لى فرصة غنية للافادة من مصادر تأثير والهام متنوعة : استذة وزملاء من مختلف الاتجاهات الفكرية : من الماركسيين المتطرفين حتى غلاة الوظيفيين مرورا بالليبراليين والوسطيين . كما أتيحت لى فرصة معايشة حوار نظرى على مستوى لا بأس به ، كانت الوظيفية من اهم موضوعاته .

واستهوانى ـ كثيرا ـ فكر اليسار الاكاديمى الاميريكى ، سواء فى محيط الاساتذة أو الطلبة ، مما وفر أساسا للاقتناع بعدم ملاءمة التحليل الوظيفى لحالة مصر ، بل ونقص كفاءته بصفة عامة .

وتابعت القراءة والتفكير فى هذا المجال بعد عودتى الى مصر فى سبتمبر ١٩٦٨ . وبدأت متأخرا كثيرا مع شديد الاسف ـ اهتماما جادا بالاطلاع على الاعمال الماركسية الكلاسيكية وأعمال الماركسيين الجدد .

ليس من الصعب أن يصنف الواحد منا نفسه أو غيره فى هذا الاتجاه النظرى أو ذاك . ولكن المهم هو موقف كل واحد منا من الاجتهادات المختلفة داخل اتجاه ما . والاهم من هذا وذاك هو كيف يمارس عمله الفكرى والبحثى فعلا . ومن الممكن أن اقول ان من اهم عناصر التوجه النظرى الذى انطلق منه والمنهج الذى اعمل به اربعة ، هى : المادية ، والتاريخية ، والتكاملية ، والنقدية .

وأقصد بالمادية ان ظروف واقعنا الاجتماعى ـ الاقتصادى هى الاسبق من غيرها ـ فى الاهمية ـ فى تشكيل ذواتنا وخلق الوعى عندنا وتوجيه نشاطنا ، وفى تفسير كل هذا بالتالى . وهذا يعنى أن متغيرات اخرى ـ مثل نسق القيم ، والايديولوجيا ، وما اليها ، انما تؤثر من خلال علاقتها بالواقع الاجتماعى ـ الاقتصادى ، ويمكن ان نقول فى ضوء كونها افرازا له .

أما التاريخية فانى اقصد بها أن الظواهر الاجتماعية مشروطة دائما بظروف وأوضاع زمانية ومكانية يرتبط وجودها بها وتتحول بتغيرها ، اى أنهـا معطيـات تاريخيـة ، وليست معطيات طبيعية تتجاوز ظروف الزمان والمكان .

وتفيد التكاملية أن الحقيقة الاجتماعية تستعصى على الفهم التجزيئى الذى يتناولها من بعد من الابعاد التى تخصصت فيها العلوم الاجتماعية المختلفة ، وانما يلزم أن تتوافر امكانات كافية لرؤية الظاهرة من أبعادها المختلفة . ولما كان التخصص الدقيق ـ وهو سمـة التعليم والتدريب العصريين ـ لا يساعد الباحث الفرد على التعامل مع الظواهر الاجتمـاعية بـالحد الادنى من الكفاءة ، فان الحل الامثل هو العمل عن طريق فريق البحث . وان كان فريق البحث يثير مشكلات خطيرة ، (سنشير لبعضها فى فقرة لاحقة) .

واقصد بالنقدية أن يرفض المشتغل بعلم الاجتماع مبدأ قبـول الظواهر الاجتمـاعية الموجودة او النظام الاجتماعى القائم على علاتها كمعطيات ، وأن يمتنع عن التعامل معها على أنها موجودة بالضرورة ، والا يكون دوره معها دورا تبريريا لها أو دفاعيا عنها . مهمة المشتغل بعلم الاجتماع ـ وبخاصة فى حالتنا ونحن فى ازمة حضارية ـ الا يتردد فى مناقشة مشروعية ما هو قائم . ويترتب على هذا حقه فى أن يحلل اية ظاهرة اجتماعية وأى نسق فرعى ، بدون محاذير او تحريم ويعنى هذا ، من بين ما يعنى ، أن نمتنع عن أن نكون مجرد « مستشارين لمتخذ القرار » ، وأن يكون لنا موقف مستقل ، عن أجهزة السلطة بخاصة .

وفى الممارسة البحثية أحاول بقدر ما أستطيع أن يتسم التصميم المنهجى وتطبيقه بأكبر درجة ممكنة من التحدد والوضوح والمرونة والتماسك ، فضلا عن الملاءمة والكفاءة بالطبع .

والأفضل عندى دائما هو أن يتعين المنطلق والاطار النظرى الذى يجرى منه وفى حدوده العمل البحثى . والأكثر ملاءمة وكفاءة عندى هـو الماديـة التاريخيـة ابتداء من صيـاغتها الكلاسيكية فى اعمـال كارل مـاركس وفريـدريك انجلز حتى الاجتهـادات المعاصـرة للتعديـل فيها والاضافة اليها (ولكن يلزم أن أشير إلى أنه على الرغم من تراثها وخصوبتها وكفاءتها ، فان الافادة منها فى بحث واقعى ـ وليس مجرد جدل نظرى ـ تقتضى الابداع فى تطويعها لتوجيه البحث الامبيريقى ، من خلال التعريفات الاجرائية المقبولة والمؤشرات السليمة) .

أما بالنسبة لوسائل وأدوات البحث ، فأنا أرى أن التركيز على واحد منهما ـ استمارة الاستبار ـ قد أضر بحركة البحث الاجتماعى فى مجتمعنا إلى حد بهيد . وفى تقديرى أنه مطلوب منا ـ نحن المشتغلين بالبحث الاجتهادى الجاد ـ أن نبحث ونفيد من امكانات مختلف الأساليب والادوات ووجه الحاجة إلى الاعتماد عليها تحليل المـادة الوثائقيـة ، والدراسة الميـدانية ، والمسوح ودراسة الحالة ، وتحليل المضمون والاستبار ، والاستخبار ، والملاحظة ، فضلا عن الاختبارات والمقاييس المختلفة ، وغير ذلك من أساليب وأدوات .

النقطة الأخيرة فى اشكالية الممارسة البحثية هى أنه لا قيمة لجهد بحثى بدون تقديم تفسير لما يتناوله بالدراسة من ظواهر ، أى ردها إلى الظروف والعوامل الواقعية والتاريخية التى تظهر وتتحول فيها - والذين ينصحوننا بالاكتفاء بالوصف أو « تحديد الانتظامات الامبيريقية » أو يفعلون ذلك يحكمون على البحث الاجتماعى بالعقم .

هذه ليست مجرد شعارات . وإنما هى توجهات وضوابط ، قيمتها الحقيقية فى قدرتها على التأثير فى أسلوب تناول الواقع وتحليله وتفسيره والتعامل معه . بعبارة أخرى ، قيمتها فى كونها أدوات للعمل الفكرى والبحثى .

(٤)

أما عن كتاباتى الأقرب إلى نفسى ، فأود أن أشير إلى نقطة مهمة ، هى أن دور المشتغل بعلم الاجتماع لا يصح أن يقتصر على الكتابة ، وإنما يلزم أن يمتد ليشمل تأثيراته فى الزملاء والأجيال الأحدث ، سواء فى نشاط علمى أو نشاط عام . هذا مع الاقرار بأن الكتابة هى الجانب الأهم فى تحديد قيمة اسهام المشتغل بالعلم .

وفيما يتجاوز الكتابة من نشاط ، ما زلت أعتز كثيرا بعلاقاتى بالطلبة فى جامعة صنعاء **بالجمهورية العربية اليمنية[٥] وهى علاقة ما زالت ، على الرغم من قدم العهد بها ، مصدرا** لأجمل واصح وأغلى الذكريات .

---

(٥) أعرت للعمل فى قسم علم الاجتماع بكلية الآداب جامعة صنعاء بالجمهورية العربية اليمنية - استاذا مساعدا ثم استاذا ورئيسا للقسم - فى سبتمبر ١٩٧٤ .

وانتهت فترة اعارتى فى يونيو ١٩٧٨ . وعدت إلى عملى بالمركز حيث بقيت سنة (١٩٧٨ / ١٩٧٩) وقد دفعنى سوء الأحوال بالمركز إلى أن استقيل من العمل به واتعاقد مع جامعة صنعاء لفترة عمل ثانية **استمرت حتى يونيو ١٩٨٤ .**

وحينذاك كانت الأوضاع فى المركز قد تحسنت بعض الشىء ، فقبلت عرضا كريما للعودة اليه .

ولقد انطوت تجربة العمل فى جامعة صنعاء على خبرات ومشاعر متباينة . مكننى العائد المالى منها من مواجهة أعباء الحياة بعد تردى أحوال أمثالنا من المشتغلين بالعمل الاكاديمى بعد الانقلاب الهائل فى الأوضاع الاجتماعية الذى اتت به فوضى السبعينيات ووفرت لى فرصا لاكتساب خبرات حميمة كبيرة والعيش فى حضارة عريقة . ولكنها حرمتنى لفترة ليست بالقصيرة من أن أعيش حياتى الأسرية فى مرحلة من أهم مراحل دورة حياة الأسرة - ما بعد الشباب وتربية الابناء : ومكننى من أن التقط أنفاسى واستمتع بالهدوء بعد معاناة طويلة بسبب تدهور الأوضاع فى المركز . ولكنها تسببت فى وقف نموى العلمى نتيجة لاعباء العمل الضخمة نسبيا ، وتواضع امكانات جامعة صنعاء ، ونوبات القلق والضيق التى بدأت اتعرض لها بمجرد أن بدأت العمل هناك ، والتى زادت وطأتها فى السنوات الأخيرة من تعاقدى .

للهجرة إلى الدول العربية للعمل ابعاد بالغة الأهمية نظريا وعمليا . وتستحق الأوضاع التى نعيش فيها فى مصر - الأوضاع العامة ، وأوضاع العمل الأكاديمى ، وأوضاعنا الأسرية والشخصية - والدوافع إلى الهجرة للعمل ، وطريقة الحصول على عمل ، والهجرة الفعلية ، وعمليات التكيف ، وتجربة العمل فى المهجر ، وما يحققه ويترتب عليه ماديا ونفسيا واجتماعيا ، ثم قرار العودة ، وعملية اعادة التكيف فى مصر تحليلا علميا متعمقا .

كما أن علاقاتى الحالية ببعض الزملاء ـ والشبان والشابات بخاصة ـ من أعضاء هيئة البحوث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وعدد من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومعهد التخطيط القومى ، هى مصدر لشيء كثير من الاشباع النفسى والنمو العلمى .

أما بالنسبة لكتاباتى ، فيهم أن أسجل أنها ليست كثيرة (ولست أظن أن منها ما يعد من الأعمال الباقية) واذا كان على أن أفسر هذا فأنا أرده إلى عاملين أساسيين . أولهما أن امكانياتى عادية ، وطبيعى أن يكون ناتج استثمارها أو تشغيلها عاديا . فالابداع ليس مجرد ناتج موهبة فردية ، وإنما هو محصلة تكامل وتفاعل عوامل شخصية ومجتمعية كثيرة ، لابد من توافر حد أدنى منها لكى تسمح بتجاوز المألوف أو العادى . والأمر الآخر هو أنى لا أحب أن تكون كتاباتى « اعادة انتاج » ، سواء لأعمال انجزتها انا من قبل أو لأعمال آخرين ، وسواء تمت عملية اعادة الانتاج عن عدم المام بما سبق نشره أو تجاهل له . لقد كنت دائما اتصرف عن اقتناع بأهمية بل وخطورة الكلمة ، والمسئولية الأخلاقية للكاتب عما ينشر . وكنت أرى أن من أخطر النقائص فى المشتغل بالعلم ، الفصام أو الازدواجية فى الشخصية (ويعنينى منها هنا فصل الواحد منا بين ما يقوله من جهة وما يقتنع به حقيقة من جهة أخرى . أو يمكن أن يلزم نفسه به فى الممارسة) . وكنت شديد الحرص على أن لا يكون هناك تناقض بين ما أعتقد فيه بصدق وما أقوله للآخر ، أو بين أفكارى ومواقفى وممارساتى .

ومن ناحية أخرى رفضت باصرار أن أكون « كاتبا تحت الطلب » أو من « كتاب المناسبات » ، اكتب حين يطلب منى ذلك بغض النظر عن الاستعداد والاقتناع والملاءمة .

وإذا كان ضروريا أن أختار عملا أعده أقرب كتاباتى إلى نفسى فهو كتاب « الشباب العربى والمشكلات التى يواجهها » (وقد مرت على صدور طبعته الأولى ـ فى سلسلة علم المعرفة ، الكويت ـ عشر سنوات الآن) ومن أهم أسباب ذلك أنه العمل الذى لقى أكثر استجابات القراء ايجابية . هذا فضلا عن أنه العمل الذى أتاح لى ـ كما لم يفعل عمل آخر ـ أن أصرخ فى وجه كثير من صور النفاق الاجتماعى والقهر العام .

(٥)

فإلى أى حد اثرت جهودى العلمية ، أو سوف تؤثر ، فى تطوير أو اعادة تشكيل طرائق التفكير فى البحوث الاجتماعية ؟

وأبادر بالاجابة بما يلى : ليس إلى حد كبير .

أشعر فى أحيان كثيرة بأن لدى شيئا اقدمه لغيرى أو أسهم به فى حوار أو نقاش . ولكن هذا الشييء ليس من نوع الاضافات النظرية أو المنهجية التى تفرض نفسها على الواقع وتترك بصماتها على حاضر العلم ومستقبله . وتفسير ذلك هو أننى لم أنتج شيئا باقيا من جهة ، ولأنه ،

من جهة أخرى ، لا توجد فرص حقيقية للحوار بتفتح ومرونة وجدية ، بحيث يمكن تصحيح الأخطاء ، وكف أثر التحيزات الشخصية ، وانضاج الفكر ، وانتاج شيء جديد . (ولقد تعرضت للموضوع في فقرة سابقة في سياق تعليقي على طبيعة العلاقات بين الأجيال المختلفة من المشتغلين بالعلم) .

(٦)

لا أشعر بتفاؤل كبير بالنسبة للمستقبل . فأنا أعاني من الاحباط ، فلم يتحقق شيء مهم مما كنا نحلم به لمصر وللعمل وللمركز ـ حيث أعمل ـ ولأنفسنا ، بل ، على العكس ، أهدرت امكانات ما كان يصح أن تهدر وضاعت فرص لا مبرر لأن تضيع .

ومع ذلك فإن قصة الكفاح هي في حد ذاتها مصدر راحة بل وفخر . ثم هناك ظهور شبان وشابات في مجال العلم تلمع عيونهم بالأمل وتشرق وجوهم بالعزم ويشعر الانسان وهو يتحدث معهم بأنهم ـ في وعيهم بالأزمة واستعدادهم للعمل وقدرتهم على انجاز شيء ـ يمثلون استثناء على حالة التردي التي تمر بها . وهذا مما ينأى بي عن حالة اليأس المطلق .

ومن ناحية أخرى أشارك الآن ، في اطار عملي في المركز ، (ومع فريق بحث من الزملاء الأساتذة الدكاترة ابراهيم حسن العيسوي ، وعلى الدين هلال دسوقي ، وعبد الباسط محمد عبد المعطي ، وملك الحسيني زعلوك) في بحث كبير طويل المدى عن « الخريطة الاجتماعية لمصر » . وهو عمل نرمي منه إلى تحديد أهم عناصر التكوين الاجتماعي المصري الراهن ـ الطبقية وغير الطبقية ـ والكشف عن العلاقات بينها ، وتعيين الأكثر فاعلية منها . كما نأمل في تركيب أكثر من صورة للخريطة الاجتماعية لمصر في خلال الخمسين سنة الماضية ، ثم نحاول استخلاص القوانين أو الأحكام التي تفسر تحولها ، وأهم آليات التحول ، ثم نقدم اجتهادا في مجال استشراف مستقبل التكوين الاجتماعي المصري .

وليس هنا مجال عرض مختلف الجوانب الفنية في البحث : أهدافه على سبيل التحديد ، والمنطلقات النظرية للعمل ، والاختيارات المنهجية التي يجرى قيامها ، والمهام البحثية المختلفة ، والجدول الزمني للانجاز . كما أنه ليس مجال استعراض تجربة العمل الفعلي ، وما أنجز فيه حتى الآن . فقد نشرنا في ذلك وغيره أكثر من وثيقة(٦) .

ما يهمني أن أقوله هنا هو أن بحث الخريطة الاجتماعية لمصر هو مشروع العمر بالنسبة لي ، أجد في العمل فيه ، وفي الاستجابة التي يستثيرها لدى المشتغلين بالعلم والمثقفين بعامة ،

---

(٦) لتفصيلات عن خطة البحث ، وسير العمل فيه ، وما أنجز حتى الآن ، وما صدر أو يجرى اعداده للنشر من وثائق ، أنظر : عزت حجازى ، الخريطة الاجتماعية لمصر ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثالث (سبتمبر ١٩٨٧) : ٢٥ ـ ٥٤ .

تعويضا عما أضعت من امكانات فى جهود بغير عائد ذى قيمة كبيرة ، وتعويضا عن كل ما لقيت وألاقى من احباط .

ثانيــــــا

رؤية للأوضاع الراهنة لعلم الاجتماع فى مصر
(أو العلاقة بين النظرية الاجتماعية والتطبيق الاجتماعى)

فى البداية أود أن أورد تحفظا على الطريقة التى صيغت بها هـذه النقطة فى رسـالة الاستكتاب « فلست اتصور نظرية غير مرتبطة بالواقع ، ولا أرى أن التطبيق يتم بدون تصور ما ، فهما من أبعاد عملية متكاملة . ولو كان لى أن اقترح صياغة أخرى لوضعتها فى شكل طبيعة العلاقة بين البحث الاجتماعى من جهة والتعامل مع الواقع من جهة أخرى .

والأمر الذى لا يختلف كثيرا حوله هو أن معظم المشتغلين بعلم الاجتماع يتصـرفون ـ سواء فى مجال مسئولياتهم المهنية الرسمية وغير الرسمية ، وعلاقاتهم الاجتمـاعية ، بـل وشئون حياتهم الشخصية اليومية ـ متأثرين باعدادهم الأكاديمى وخبراتهم فى مجال العمل العلمى ، **وان تجاربهم واقتناعاتهم فى هذا المجـال تشكل ـ بـدرجات تختلف من حـالة إلى** أخرى ـ نظرتهم للأمور وتعاملهم معها .

وحتى اذا اقتصرنا فى تحديدنا للمشتغلين بعلم الاجتماع على الحاصلين على اجازات بعد مرحلة الليسانس أو البكالوريوس الذين يعملون فى مجالات التدريس فى مؤسسات التعليم فى أجهزة التخطيط والتنفيذ والمتابعة فى مستوى استشارى أو اشرافى عادة ، فإن من الممكن أن نقول أن تأثيرهم ذو وزن لا يصح الاستهانة به .

ومع ذلك فانه فى بلادنا وفى بلاد كثيرة اخرى لا توجد علاقة بين ما ينتهى اليه البحث الاجتماعى من نتائج وبين القرارات والممارسات فى مجال مـا يسمى التطبيق الاجتمـاعى . وحيث توجد علاقة ، فانها علاقة غير مباشرة ، تتوسطها نتائج التحليل الاجتماعى : فهى المادة التى ينتهى بها جهد المشتغل بالبحث الاجتماعى ، وهى فى نفس الوقت المادة التى يمكن أن يفيد منها المشتغل بالتطبيق الاجتماعى .

ويرجع هذا الفصام ـ بمعنى ما ـ أو الفجوة الواسعة بين البحث الاجتماعى واتخاذ القرار والممارسة على المستوى التطبيقى إلى ثلاث مجموعات من الظروف أو العوامل[٧] . ترتبط

(٧) ثمة تحليلات نافذة كثيرة للازمة الراهنة لعلم الاجتماع فى مصر والوطن العربى ، ربما كان من أكثرها شمولا وعمقا : مجموعة مؤلفين ، نحو علم اجتماع عربى : علم الاجتماع والمشكلات العربية الراهنة ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .

أولاها بالمناخ الاجتماعى الحضارى العام . وتتصل الثانية بالبحث الاجتماعى والمشتغلين به . أما المجموعة الأخيرة فترجع إلى متخذى القرار والممارسين فى مجال العمل الاجتماعى العام .

ويهمنا من الظروف أو العوامل المرتبطة بالمناخ العام ثلاثة . أولها النقص الكبير، والخطير ، فيما يسمح به من الديمقراطية وما يرتبط بها من حرية التفكير والتعبير عن الرأى ، من جهة ، والمشاركة السياسية والفاعلية فى هذا المجال ، من جهة أخرى ، وهذا مما لا يساعد فى نشأة وازدهار العلوم الاجتماعية ، **كما أنه لا يسمح لما قد يوجد منها بتناول القضايا** الاجتماعية الجوهرية بالحد الأدنى من الموضوعية والصراحة ، والكفاءة بالتالى .

ويضاف إلى هذا أن المشتغلين بعلم الاجتماع ، والعلوم الاجتماعية بعامة ، يجدون أنفسهم عادة أمام قيود وتحريمات حضارية وسياسية وغيرها كثيرة (ومنها تحريم النظر فى أمور الدين وشئون الجنس وما إلى ذلك) .

وفيما يتصل بالبحث الاجتماعى والمشتغلين به ، يلزم أن نشير إلى حقيقة أن العلوم الاجتماعية ـ فى بلادنا بخاصة ـ ما زالت فى مرحلة نشأتها كعلوم . وعلى الرغم من أنها استغرقت وقتا طويلا نسبيا فى ذلك ، فهذه حقيقة لا يصح أن تغيب عنا . ولهذا فهى ما زالت علوما ضعيفة هزيلة ، غير قادرة على أن تفك من أسرار موضوعاتها ما يرضى طموح الباحث ويشبع نهم المشتغل بالتطبيق .

ولا يستطيع المرء أن يتفادى الشعور بالقلق الشديد بسبب التسطح ـ بل والابتذال ـ **الذى يفهم به البحث الاجتماعى فى حالات غير قليلة ، والذى يجعل مضمونه لا يتجاوز اعداد** استمارة استبار وتطبيقها على مجموعة من الناس ـ من المغلوبين على أمرهم ، مثل نزلاء السجون ، والطلبة ، ومن اليهم ، فى أحيان غير قليلة ـ واللعب ببعض الأرقام . وهو تصور لا يقتصر على المحسوبين على علم اجتماع فقط ، وإنما نجد له صورا عند بعض من يعدون رسائل الماجستير والدكتوراه ، وأولئك الذين يعملون فى بعض مراكز البحث الاجتماعى وما اليها .

والثانى من ظروف المناخ العام هو أن هناك شعورا عاما بنقص الثقة فى العلم والمشتغلين به بعامة ، والعلوم الاجتماعية بخاصة ، تقوم عليه توجهات وتتحدد مسالك للتصرف . وعلى الرغم من أن الأسر قد لا يستدعى الافصاح عن هذا الشعور وتحديد هذا الموقف صراحة ، إلا أنهما موجودان ومؤثران .

أما الظرف الثالث فهو شيوع فلسفة « الخلاص الفردى » ، أو الفئوى فى أحسن الحالات ، وما تقود اليه من الاستغراق فى أمور « الذات » وهمومها ومصالحها إلى الحد الذى يؤدى إلى الانصراف عن الهموم والمشكلات العامة . وهو ما يبدو فى صورة نقص الالتزام الاجتماعى أو الوطنى .

أما بالنسبة للوضع القائم لعلم الاجتماع ومن ناحيتنا نحن المشتغلين بعلم الاجتماع ، فاننا فى كثير من الأحيان - غير قادرين على أن نقدم أنفسنا للمسئولين عن صنع القرار والتنفيذ بصورة مقنعة ولا أن نقدم ما نصل اليه من عملنا على نحو يدعو للثقة فيه .

والذى يتأمل جيدا حركة البحث الاجتماعى فى بلادنا فى خلال العقود الخمسة ، منذ منتصف الثلاثينيات مثلا ، يمكن أن يخرج بملاحظة على جانب كبير من الأهمية والخطورة : هى أن حركة البحث الاجتماعى عندنا لا تسير وفق اية استراتيجية أو سياسية أو خطة حتى بالنسبة لما يجرى فى المؤسسات الاكاديمية - الجامعات ومراكز البحث . ولهذا تأثيرات خطيرة ، من أبرزها :

١ - ان البحث الاجتماعى كاد أن يقتصر على دراسة المسائل الهينة نسبيا من الواقع الاجتماعى : مثل انساق القيم وأشكال الاتجاهات ، وأساليب السلوك ، وبخاصة المنحرف أو غير الاجتماعى والمضاد للمجتمع . ولم يتعرض - إلا فى النادر وبشكل سريع جدا - للجوانب الهيكلية : والواقع الاقتصادى الاجتماعى ، والبنية الطبقية ، والنظام السياسى ، والديموقراطية ، والعدالة الاجتماعية ، والتخلف ، والتبعية ، والتهديد الامبريالى والصهيونى ، وغيرها .

٢ - أن الجهود البحثية لا تتم على نحو يسمح بالاستمرارية والتراكم مما يساعد على التقدم ، وإنما هى تجرى كل فى عزلة عن غيره .

٣ - ولهذا فان ثمة كثيرا من التكرار فى الجهد بدون قصد ولا وعى .

٤ - ومن ثم تهدر طاقات وامكانات كثيرة بدون عائد ذى قيمة .

لقد حدث توسع كمى هائل فى تدريس علم الاجتماع فى الجامعات والمعاهد العليا وفى انشاء مراكز البحث وأجهزته الأخرى . ولكن ما حدث تم بدون مراعاة اعتبارين مهمين : أولهما هو وجه حاجة خطة التنمية إلى التوسع الهائل فى التدريس أو الاعداد والبحث ، والآخر هو كفاية الامكانات المتاحة للتدريب والتشغيل . ولهذا فإن ما جرى تكلف كثيراً وكان ضرره اكثر .

ومن المفارقات الغريبة أن الترتيبات المؤسسية - الجامعات ومراكز البحث والأجهزة الأخرى - الراهنة هى واحد من أخطر المعوقات فى طريق تقدم العلم الاجتماعى على طريق تحقيق وظيفته العلمية والاجتماعية . إذ أن أغلب هذه المؤسسات يحمل بصمات التخلف ويساعد فى تكريسه : بعضها انشىء ويدار لتحقيق أغراض شخصية أو فئوية ضيقة جدا ، ويجرى العمل فيه على أساس صفقات تحقق تبادل المنافع ، وتدار بأسلوب بارترياركى فج .

وفى مؤسسات البحث الاجتماعى - بدرجة واضحة - وفى الجامعات ومعاهد التعليم العالى - بدرجة اقل - تبدو البارترياركية فى عدم وجود أبنية ثانوية - ومسئولين فى مراكز سلطة مختلفة ، تشارك فى اتخاذ القرار وبتحمل مسئولية متابعة تنفيذه ، ليس هناك سوى مسئول واحد متسلط يعمل الجميع من خلاله : ولهذا تجرى الادارة بطريقة شخصية فى الأساس فكل فعل يخضع لتصوره وتقديره .

وفى مثل هذه الظروف تفقد علاقات العمل طابع الرسمية والعمومية وتستند إلى اعتبارات شخصية ، ويتم التوحيد بين الولاء للمؤسسة (والعام) والولاء للشخص المتسلط ويسير العمل من طريق الصفقات :

فأولئك الذين يبدون أكثر قدر من الولاء لشخصه يحصلون على مكاسب مادية ومعنوية كبيرة ، أما غيرهم فيحرمون حتى من حقوقهم الأساسية ويضطهدون ويطاردون .

ومن يحاول الثورة أو التمرد أو حتى الرفض ، فليس أمامه سوى الاخفاق والاحباط : فهذه حال المجتمع بعامة ، ثم ان هناك من القوانين ما يحمى المسئولون المتسلطون أنفسهم به .

ومن النادر أن يتوافر لتلك المؤسسات قدر كاف من الاستقرار ، وإنما الغالب أن تتعرض لهزات عنيفة مع تغير الأشخاص فى مواقع اتخاذ القرار[٨] .

ومنذ منتصف السبعينيات بدأت هجرة اعداد غير قليلة من المشتغلين بعلم الاجتماع فى الجامعات ومراكز البحث وغيرها تترك آثارا سلبية على واقع العلم : إذ أنها تحرم المؤسسات التى يعملون بها من الحد الأدنى من الخبرة المتقدمة والاستمرارية فيها ، فضلا عن أنها تحول بين من يهاجرون وبين التخطيط ومباشرة نشاط علمى على مدى زمنى طويل نسبيا . وهذا مما يحرم المشتغلين بالعلم من الافادة من تجارب الماضى ، ويحرم الأجيال المختلفة من الحيوية التى هى شرط للنمو والتجدد .

وتثير تجارب العمل من خلال فريق البحث شجون المحلل الاجتماعى . فعلى الرغم من أن هذه الصيغة للعمل هى من الضرورات - بمعنى ما - التى يقتضيها البحث الاجتماعى ، إلا أن الملاحظ أنه من النادر أن يتوافر لها وفيها الحد الأدنى من المواصفات التى تجعلها أسلوبا كفؤا للبحث . ويتصل هذا باختيار من يعملون فى الفريق وتوزيع الأدوار ، وتحديد المسئوليات ، وتشغيل أعضاء الفريق ، ومتابعة التشغيل والجزاء عليه ، وما إلى ذلك[٩] .

(٨) تستحق مؤسسات البحث الاجتماعى فى الوطن العربى ، والمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى مصر بخاصة ، دراسة تفصيلية مستقلة . وقد بدأنا نخطط لها ونجمع مادتها منذ مدة . ونأمل فى أن ننتهى منها قريبا .

(٩) الدراسات حول فريق البحث قليلة جدا ، على الرغم من أهمية الموضوع . وكنا قد حاولنا اثارة النقاش حول مشكلاته فى أوائل السبعينيات (أنظر : عزت حجازى : فريق البحث ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد العاشر ، العدد الثالث (سبتمبر ١٩٧٣) : ٣١٧ - ٣٣٨ . ولكن لم تحدث متابعة نشطة للبحث فى الموضوع .

فإذا انتقلنا إلى ناتج جهد المشتغلين بعلم الاجتماع ، سواء ما يجرى فى اطار مثالى وضعى وظيفى ، وهو الأكثر شيوعا والأقوى تأثيرا ، أو التحليلات المادية التاريخية ، وهى قليلة نسبيا وغير مؤثرة ، فإن معظم جهودنا تكاد تتوزع بين شكلين : أولهما أعمال امبريقية تجزيئية تركز على مشكلات هينة أو تافهة ولا تتجاوزها إلا نادرا . والشكل الآخر أعمال تجريدية ليست على صلة عضوية وثيقة بالواقع الحى ، وتبدو مقحمة عليه . والكثيرون منا اما أنهم يحاكون تفكيرا اجتماعياً غريبا عنا وغير صالح بدون تكييف لتحليل مجتمعاتنا ، أو أنهم غير ملمين بالأدوات النظرية والمنهجية والاجرائية للتحليل الاجتماعى فى التراث العالمى . ومن ثم فانهم لا ينتجون شيئا يستحق وصف العلم .

وعلى الرغم من وجود أكثر من مركز للبحث الاجتماعى ، يعمل فيها مئات الباحثين ، بمشاركة أو مساعدة آلاف آخرين ، ونوفر لها ميزانيات سنوية بملايين الجنيهات ، وأجهزة معاونة ضخمة وتجهيزات لا بأس بها ، فما زالت القضايا والهموم الاجتماعية الأكبر خطورة بعيدة عما يعرض له البحث وما زال ما ينتهى إليه من نتائج فى تحليل ما تعرض له الدراسة غير ذى قيمة كبيرة . وما زال الجانب الأكبر من أهم ما أجرى من بحوث من انجاز باحثين أجانب .

وكمثال ، ما زالت معرفتنا بطبيعة المجتمع المصرى ، والأطوار التى تمر بها حتى بلغ ما هو عليه الآن ، ومنطق تحوله فى مستوى شديد التواضع فعلى الرغم من وجود بعض المعلومات الامبيريقية السليمة ، فإنها تفتقر إلى اطار نظرى يجمع بينها ويبرز دلالاتها ويوجه جهود استكمالها على نحو يسمح بالتراكم ، ويمكن بالتالى أن نقدم شيئا يفيد فى مجال التطبيق .

ويشيع بين المشتغلين بالعلم بعض المقولات التى تحتمل أكثر من تأويل . مثل خصوصية الواقع الاجتماعى المصرى ـ ويرتب عليها البعض رفضهم للتراث العالمى للاطلاق أو التشكيك فى قيمته ، أو الاكتفاء على التراث القومى ومحاولة استعادته بصورة بليدة ـ وانتقالية الأوضاع الحالية ، التى تدفع البعض إلى التوقف عن الدراسة المتعمقة الجادة أو تأجيلها لبعض الوقت على الأقل ، وما إلى هذا مما يجعل تجاوز العلم لأزمة الراهنة أمرا بالغ الصعوبة .

الحقيقة أن المرء لا يستطيع إلا أن يشعر بالأسى وهو يرانا ـ نحن المشتغلين بالعلم ـ منصرفين عن الأزمات القطرية والقومية التى نمر بها ، وغير قادرين على الانفعال بحالة الفوضى التى يوجد فيها النظام الاجتماعى ـ وقضايا التخلف والتبعية ، وغير مدركين للأبعاد الخطيرة والآثار المدمرة للاختراق الثقافى الأجنبى لبلادنا الذى يبدو أنه وصل ـ لمشاركة من بعضنا ـ إلى حد أن أصبحت البلد كيانا مكشوفا(١٠) هذا فضلا عن الغفلة ـ التى لا يمكن أن تغفر لنا ـ عن

---

(١٠) نوقش امر الاختراق الثقافى الأجنبى لمصر ، أو الاختراق الأجنبى للعقل المصرى ، فى اكثر من مناسبة ، وورد فى اكثر من دراسة فى خلال الحقبتين الأخيرتين . ولكنه لا يزال يحتاج إلى تحليل سوسيولوجى ، =

القضية الكبرى : التهديد الصهيونى الامبريالى لوجودنا ، وليس لحدودنا فقط .

بقى أن قول أن بعضا من أكفأ استخدامات ما ينتج المشتغلون بعلم الاجتماع فى مصر تتم فى مجالات خصوصية الانسان المصرى وتزييف وعيه ، والتأثير فى اتجاهاته وتصرفاته ، على نحو ما تفعل بعض الأجهزة الأمنية ، وأجهزة الاعلام ، وبخاصة حملات تسويق المنتجات الاستهلاكية ، والاختراق الأجنبى للعقل المصرى .

أما المسئولون عن اتخاذ القرار والتنفيذ فى مجال ما سمى التطبيق الاجتماعى ، فهم فى العادة بيروقراطيون تدرجوا فى السلم الوظيفى حتى استقروا فى أعلاه ، وعندها يكونون قد ربوا تصورات وعادات وتقاليد للتفكير والعمل - فضلا عن أن لهم مصالح ، يصعب ، بل ويستحيل على البعض منهم مراجعتها بين الحين والحين . بحسب ما يفرض عليهم منطق الافادة مما يقدمه البحث الاجتماعى والباحثون الاجتماعيون .

ومما يساعد فى تعقيد الأمور أكثر أن بعضا ممن لهم رؤية وتجربة من هؤلاء يشعرون بأنهم أقدر من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية على فهم الواقع ، وأكفأ منهم فى التعامل معه .

ويبدو لنا أن من أخطر ما نعيش فيه من مشكلات عدم ترسيخ « الروح العلمية » أو « النظرة العلمية » فى حضارتنا ، سواء على مستوى الأشخاص العاديين أو المسئولين أو المثقفين . فى حين أننا لا نتردد فى اقتباس أحدث وكل ما يتحقق بفضل تطبيق نتائج البحث العلمى فى مجال التكنولوجيا ، **فاننا نتحفظ كثيرا - وبعضنا يرفض - قبول منطق العلم وتبنى نظرته إلى الأمور (التى تقوم على الثقة فى قدرة الفعل الانسانى على فهم الواقع والتعامل معه ، والتسليم بتاريخية العلم)** .

= وبخاصة فيما يتعلق بأهدافه وآلياته وتأثيراته .

ولا يقل خطورة عن هذا التمويل الأجنبى لبعض البحوث ، وما يحدثه من افساد وتخريب . وقد بلغ الآن وحتى من خلال بعض الأجهزة الرسمية - مدى لا يقوى على مقاومته غير نفر قليل .

وتظن أن درجة « انكشاف » مجتمعنا وأدق اسراره الآن لأخطر أعدائنا قد بلغت حدا لم تبلغه فى يوم من الأيام .

ان الاختلالات المروعة فى توزيع الدخل التى خلقتها الفوضى الرهيبة التى دبت فى النظام الاقتصادى والحياة بكل أبعادها منذ منتصف السبعينيات قد أدت - فيما أدت إليه - إلى تردى أحوال بعض الفئات الاجتماعية من الطبقات الوسطى بخاصة - بصورة غير مسبوقة . وفى محاولة لتفادى الفرق ، تفعل عناصر كثيرة من تلك الفئات كل شىء وأى شىء : فيتحول اساتذة الجامعة ومن فى حكمهم إلى رجال اعمال ، ويتحول بعض كبار موظفى الدولة إلى متسولين أو يعملون فى مواخير شارع الهرم ووسط العاصمة ، وأشياء محزنة ومخزية كثيرة أخرى .

لم تنجز أوربا الغربية حضارتها البالغة التقدم المبهرة بضـربة حـظ أو بالسحـر او بالاعتماد على قوى غيبية ، وانما انجزتها بفعـل العقل الانسـانى دون غيره ونـاتج جهـده ـ العلم ـ .

أما نحن فى مصر والوطن العربى والعالم الثالث فاننا ما زلنا نقبل فى نهم واضح على ما يتحقق بفضل العلم الحديث من منجزات ، ولكن الذين ينادون منا بتبنى النظرة العلمية والاحكام إلى العقل يعيشون محاصرين مغتربين . ولهذا فليس غريبا أنه فى حين أننا مستهلك ما تنتجه الحضارة المتقدمة المعاصرة فى سفه شديد ، فان امكاناتنا ـ وأهم ما فيها موقفنا من العقل والعلم ـ لا تؤهلنا لأن نشارك فى صنع الحضارة (المتقدمة المعاصرة) ناهيك عن ابداع بديل لها .

وثمة جانب أخير خطير فى تفسير الوضع الراهن لعلم الاجتماع فى مصر . ففى تقديـرى أن مصر قد فقدت ـ ربما إلى حين ـ دورها كمركز الاشعاع الثقافى والحضارى فى المنطقة العربية . ولست أظن أن ذلك كان بسبب نزيف الخبرات الثقافية والحضارية الرفيعة إلى بلاد الثروة النفطية العربية التى تعرضت له ، فى المحل الأول . وإنما هو يرجع فى نظرى إلى عاملين آخرين . أولهما هو الجمود النسبى فى حدود نظريات الفكر الانجلو ـ سكسونى التجريبى أو الامبيريقى المتطرف ، التى خدمت عملية اعادة انتاج الأوضاع القائمة ، والتقصير فى الافادة من تيارات أخرى ـ أكثر خصوبة وكفاءة ـ فى التراث العالمى : الراديكالية الفرنسية ، والنقدية الالمانية ، والمادية التاريخية . أما العامل الآخر فهو عجزنا عن البعث الخلاق للتراث القومى ، أو بعض عناصره بعبارة أدق . والتورط ـ بدلا من ذلك ـ اما فى التنكر له فى حماقة غير مقبولة أو الانكفاء عليه فى شوفينية ممجوجة .

ثالثــــا
ما العمــــل

ان الربط بين أزمة علم الاجتماع فى مصر وأزمة المجتمع المصرى بعامة لا يعنى أن علينا أن ننتظر حل أزمة المجتمع لتحل أزمة العلم . ما نقصده هو أنه يلزم أن يكون جهدنا لحل أزمة العلم جزءا من جهد عام لحل ازمة المجتمع (ولكى نكون أوضح ، نقول أن وجود علم اجتماع متطور يرتبط ارتباطا وثيقا بالحركة فى اتجاه الخلاص من التخلف ، والتحرر من التبعية ، ورفع القيود عن الحرية ، والقضاء على السلبية التى تحد من الفاعلية السياسية ، وما إلى ذلك) .

وبالطبع لا جدوى من أن نلقى باللوم عـلى واقعنا ـ والدولة بخـاصة ـ فى تخلف علم الاجتماع وقلة جدواه . فنحن لم نستثمر بعض الظروف المواتية بالكفاءة المطلوبة ، كما أننا لم نستطع تفادى اهدار جانب كبير مما توافر لنا من امكانات .

وكمدخل لممارسة دور مسئول ـ كمواطنين أولا ومشتغلين بعلم الاجتماع فى الدرجة الثانية ـ مطلوب منا أن نتوقف من أن نكون مجرد موضوع للفعل ، وأن نكون ـ على العكس من ذلك ـ فاعلين مؤثرين .

واذا صرفنا النظر عما يلزم عمله لتغيير الأوضاع الاجتماعية العامة ، على أساس أن هذا من مهام جهد جماعى لكل القوى والتنظيمات الشعبية فى المحل الأول ، وهو مما يحتاج إلى استراتيجيات وسياسات واجراءات تتجاوز امكاناتنا وطبيعة هذه الورقة ـ تبقى مسئولية تغيير أنفسنا وتطوير العلم .

وابتداء نود أن نقول أن تصور حل أزمة علم الاجتماع فى مصر بخلق أو ايجاد ما يسميه المنادون به « علم الاجتماع العربى » لا يقدم كثيرا . بل أننا نعتقد أنه يضر بقضية التقدم ، لانه يشغلنا بالاسم عن الاهتمام بالمضمون (فليس عندهم تصور لما ينادون به) ، ولأن الدعوة لا تخلو فى بعض الأحيان من الشوفينية - القومية المتطرفة ـ الضارة .

نحن فى حاجة ـ بدلا من ذلك ـ إلى مراجعة قضية انحيازنا الاجتماعى : أى لمن من القوى الاجتماعية ننحاز : هل للطبقات والشرائح والصفوات والفئات التى تستأثر بالجانب الأكبر من الثروة والسلطة فى المجتمع ولا تسهم بشيىء ذى وزن فى عملية الانتاج الاجتماعى ، أو الجماهير المنتجين الحقيقيين الذين لا يحصلون على مقابل عادل لما يبذلون من جهد .

ويرتبط بتحديد انحيازنا الاجتماعى حسم موقفنا من الأوضاع القائمة : هل نقبلها ونعمل على تبريرها والدفاع عنها ، أو نصر على حقنا فى مناقشة مشروعيتها وسلامتها وكفاءتها .

وهذا يعنى أنه سيكون من أولى المسئوليات المطروحة علينا تأكيد حقنا فى أن نناقش ونحلل القضايا الجوهرية : التخلف ، وما يرتبط به ويكرسه من تسلط وقهر وافتقاد العدالة فى توزيع الناتج الاجتماعى ، والتبعية للقوى الرأسمالية والامبريالية ، التى لا تسمح لنا بتطور مستقل حقيقى من جهة ، وتهدد وجودنا كحضارة من جهة أخرى . ونضيف قضية التجزئة على المستوى القومى ، مما يبقى الدول العربية كيانات ضعيفة عاجزة ، وتبقى الأمة العربية أمة مغلوبة على أمرها .

ومن هنا تأتى الأهمية القصوى لمناقشة دور العلم الاجتماعى واستراتيجيات وسياسات وخطط تطوير أوضاعه من أجل أن يكون انجاز المهام الملقاة على عوائقنا ممكنا .

وتقتضى الحركة ـ المخطط لها ـ على طريق التقدم انجاز عدد من المهام ، ربما كان من أبرزها ما يلى :

أولا : أن نكافح من اجل الحصول على اعتراف بحقنا فى البحث والتفكير الاجتماعى المسئول ، **أى بحق المشتغل بعلم الاجتمع فى أن يتناول مختلف القضايا والهموم المجتمعية بالتحليل** العلمى (وهذا يعنى - من بين ما يعنى - أن نتخلى عن دور تبرير ما هو قائم والدفاع عنه بغض النظر عن مشروعيته وكفاءته ، وهو دور لا يخلو من حط لقدرنا ومهانة لنا) .

ويترتب على هذا ضرورة تقنين اسلوب العمل العلمى فى المجال الاجتماعى ، بتحديد مواصفاته ومتطلباته واجراءاته ، وما الى ذلك ، حتى يكون مسئولية من يعدون له ويتخصصون فيه ، وإلا يكون نهبا للادعياء والمرتزقة .

ثانيا : أن نصر على اعادة النظر فى اهداف وبنية وامكانات وعمل المؤسسات المختلفة القائمة فى مجال علم الاجتماع (الجامعات ، ومراكز البحث الاجتماعى ، والاجهزة المماثلة الأخرى) وأن نحرص على أن يعاد بناؤها من جديد على أسس سليمة ، بحيث تسهم فى تحقيق اغراضها العلمية والأهداف الاجتماعية وتساعد فى مواجهة القضايا الأكثر الحاحا .

ومن الضرورى أو توضع معايير علمية لتقييم أداء تلك المؤسسات ، وتصحيح مسارها حين تعجز عن تحقيق الأغراض التى قامت لتحققها ، أو النظر فى تصفيتها اذا لم يكن تصحيح مسارها ممكنا .

ثالثا : أن نعمل على اقامة تنظيم مهنى مسئول - يستند الى ميثاق شرف مهنى - يضع معايير وضوابط عامة للاشتغال بعلم الاجتماع ، وينظم التكامل والتفاعل بين المشتغلين بالعلم بعضهم والبعض الآخر ، وبينهم وبين غيرهم فى المجتمع .

وسيكون من أهم القضايا التى تعرض فى هذا الصدد اشكاليات المعايير الاخلاقية التى تضبط الاشتغال بالعلم ، وعلاقة المشتغلين بعلم الاجتماع بالسلطة ، وحق المبحوث ازاء الباحث والبحث الاجتماعى ، وما الى ذلك من موضوعات .

رابعا : **أن نحرص على التوسع فى الافادة من التطورات المستمرة فى مجال العلم : النظرية ،** والمنهج ، وأساليب البحث وادواته ، واجراءات العمل البحثى ، وغيرها ، بحيث نخلص البحث الاجتماعى والخطاب السوسيولوجى من الضحالة ونقص الاهمية .

ومن المهم أن يتم ذلك لا بنقل ما فى التراث العالمى من أفكار وتجارب ودروس ، ولا بالقطيعة معه . ولا بالانكفاء على ما فى التراث القومى أو التنكر له . انما بالافادة منهما بعقل متفتح ومرونة وقدرة على النقد والاختيار ، مع الحرص على تجاوزها بمحاولة الابداع .

وبالطبع لا يصح أن يغيب عنا - ونحن نفيد من تراثنا وتراث غيرنا - ما يتسم به الواقع الذى نعيش فيه من خصوصية ، ربما كان من أهم مظاهرها الاهمية الجغرافية السياسية لموقع

مصر ، والظروف التاريخية التى مرت بها ، فضلا عن التخلف الشامل ، والتبعية فى اطار النظام الرأسمالى العالمى ، ونقص تبلور معظم عناصر التكوين الاجتماعى وعدم نضج وعيها ، والغموض الذى يحيط بالعلاقة بينها ، وما الى ذلك .

خامسا : أن نشارك بحماس فى جهد جماعى لتحقيق قدر معقول من الاستمرارية والتواصل (وهما من الشروط الضرورية للتراكم) فى جهود المشتغلين فى علم الاجتماع وبين العلم وسائر الانساق الفرعية الأخرى فى المجتمع . وذلك حتى لا نبدأ فى كل حالة وكل مرة من نقطة تقترب من نقطة الصفر ، مما يعنى أننا لا نفيد من تجاربنا ولا نلتفت لتجارب الغير .

ولما كانت عملية دراسة الوضع القائم وتقييمه موضع مشروع للنهضة أو اجتياز الازمة **هى مهام تتجاوز امكانات الافراد ، فاننا ندعو الى أن يتحمل مسئوليتها مجتمع المشتغلين** بالعلم من خلال مؤتمرات وندوات وورش عمل ، تنجز مهامها على أساس علمى مسئول فى استقلال عن اجهزة السلطة .

انه من الشكوك فيه أن يتحقق شيىء فى هذا المجال اذا تم عزله عن حركة اعادة نظر وإرادة تغيير وفعل عامة . بعبارة أخرى أن نجاح جهودنا فى تصحيح اوضاع علم الاجتماع يتوقف على كونها جزءا من حركة اجتماعية عامة للنهضة الحضارية الشاملة . ولكن ليس هناك ما يمنع من أن نكون - نحن المشتغلين بعلم الاجتماع - من الطلائع التى تقود حركة الثورة الاجتماعية أو تمهد لها على الأقل . بل ليس هناك ما يمنع من أن نكون نموذجا لما يمكن ويلزم انجازه .

إن ما نحن فيه هو حالة أزمة حضارية . ولهذا فان ما يهمنا أن نؤكد عليه هو انه يلزم أن نتوقف عن توهم وجود حل سهل سريع . المطلوب منا هو مشروع لاعادة البناء ، يبدأ من الاساس ويطول كل شىء .

خاتمـــة

لقد حاولنا أن نوفر للجزء الخاص بسيرة الذات وصورتها من هذا التقرير الذاتى اكبر قدر ممكن من المصداقية عند الذات والآخر .

اما الرؤية والتقييم للأوضاع الراهنة لعلم الاجتماع فى مصر فهما اجتهاد شخصى صدر عن اقتناع امين . وهو على ايه حال قابل للمناقشة والتعديل .

أما الجزء الخاص بالعمل ؟ فهو وان كان يسلم بأن لا شيىء يأتى من فراغ وبأن واقعنا نحن المشتغلين بعلم الاجتماع تحكمه ظروف موضوعية وتاريخية عديدة ، الا انه ينطلق من الاقتناع بقدرة الانسان على تعديل واقعه بدون معارضة للقوانين التى تحكم حركته .

ونظن اننا لسنا بحاجة الى أن نقول ان تلك ليست سوى أفكار حول اتجاهات الفعل المستقبلى الذى نراه قادرا على ان يمكننا من تجاوز الازمة الراهنة ويؤهلنا للسير فى طريق التقدم . ولا شك فى ان قيمة تلك الافكار وجدواها انما يتوقفان على امكان تحويلها الى اجراءات واقعية .

وعندئذ يمكن ان تثور أسئلة اعتراضية عديدة ، من امثلتها كيف يمكن عمليا ان يتجاوز مجتمع المشتغلين بعلم الاجتماع حالة التردى التى نمر بها وينشط فى اتجاه تجاوزها فى وقت نحن لسنا متفقين على تشخيص واحد لحالتنا ، بل ان بعضنا ليس على وعى بما نحن فيه ، وقد تكون له مصلحة فى استمرار الحال على ما هو عليه .

ولا يقل أهمية عن هذا كيف يمكن أن نتحرك للفعل من منطلق رفض الأوضاع الاجتماعية والحضارية العامة ، وفى اتجاه تجاوزها .

عــزت حجــازى

طبيعة علم الاجتماع وطرائق تطبيقه

دكتور على عبد الواحد واف

٧ ـ

طبيعة علم الاجتماع وطرائق تطبيقه

دكتور علي عبد الواحد وافي

قد لا يكون بعيدا عن جوهر ما سوف تتضمنه هذه الورقة أن أشير إلى أنني ولدت في ٣ مارس ١٩٠١ في أم درمان بالسودان لأب تخرج في أول دفعة في دار العلوم وكان يعمل وقتذاك أستاذا للغة العربية والشريعة الاسلامية بالمدارس الأميرية ، ثم بكلية غوردون ، ولما انتهت مدة عمل والدي بالسودان عام ١٩٠٥ عاد مع الأسرة الى القاهرة ، حيث التحقت بالمدارس الابتدائية التي ظللت بها نحو أربع سنين من ١٩٠٦ الى ١٩٠٩ ، عندما غير والدي وجهتي الدراسية وآثر إعدادي للالتحاق بالأزهر على غرار ما سار عليه هو نفسه . فحفظت القرآن الكريم وطائفة من المتون في مواد اللغة العربية والميراث والتوحيد ومصطلح الحديث ، وتلقيت شروطها على والدي ، ثم التحقت بالأزهر الشريف في ١٩١٥ . ومضيت أحصل على أرقى الدرجات في دراستي حتى ١٩٢١ ، ثم تقدمت للالتحاق بدار العلوم فكنت في مقدمة الناجحين في امتحان القبول وهم خمسة عشر طالبا من مجموع المتقدمين وهم زيد على مئتين .

وعندما تخرجت في دار العلوم في عام ١٩٢٥ كنت أول فرقتي ترتيبا ، فأوفدتني وزارة المعارف العمومية بباريس حيث قضيت نحو ست سنين من أواخر ١٩٢٥ إلى منتصف ١٩٣١ . ولقد حصلت على درجة الليسانس في الفلسفة والاجتماع ١٩٢٨ ، ثم قيدت للدكتوراه في علم الاجتماع تحت إشراف الأستاذ العلامة فوكونيه Foucaunet بالسربون وخليفة دوركايم ، وكان عنوان الرسالة الأولى « نظرية اجتماعية في الرق » ، وعنوان الأخرى « الفرق بين رق الرجل ورق المرأة » . وحصلت على درجة الدكتوراه بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى في مايو ١٩٣١ .

عدت الى مصر في العام نفسه ، وعينت في دار العلوم مدرسا للاجتماع ، حيث بقيت ست سنين انتدبت في اثنائها للتدريس في كلية الآداب وفي كليات الأزهر وأقسام تخصصه .

ومع ذلك فإن هذه الخلفية لا يكتمل منظورها دون أن أعرض للمرحلة التالية . فقد عينت عام ١٩٣٦ مدرسا لعلم الاجتماع في كلية الآداب ، وبدأت بذلك أولى معاناتي الحقيقية مع العلم

وبسببه ، إذ كان على أن أعمل على رفع قواعده واعلاء شأنه إذ كان الأساتذة من قبل أجانب يحاضرون باللغات الأوربية ويستكتبون الطلاب رسائلهم بهذه اللغات . وكان هـذا فى ذاته دافعا إلى أن ابدأ البحث عن الجذور العربية والاسلامية لهذا العلم . وتساوق مع ذلك عنايتى بدراسة النظم الاجتماعية والاسلامية دراسة مقارنة . ومازلت أجاهد حتى وفقت الى إنشاء قسم لعلم الاجتماع شرفت بـرئاستـه فى عام ١٩٤٧ . وكـل ما أنشىء بعـد ذلك من اقسام الاجتماع فى الجامعات المصرية فإنما هو تقليد لهذا القسم النموذجى الأول .

وكان من الطبيعى والحال كذلك أن انقل ثمار التجربة الرائدة فى مصر الى شقيقـاتها العربيات الأخر ، فكلما شرقت وغربت سعيت الى إنشاء اقسام للاجتمـاع فى أرجاء العـالم العربى . حدث هذا فى السودان والجزائر والمغرب والمملكة العربية السعودية . كما وفقت أيضا الى انشاء جمعيتين علميتين ذواتى شأن فى حياتنا الثقـافية همـا « الجمعية المصـرية لعلم الاجتماع » و« الجمعية الفلسفية المصرية » وأشرفت على اصدار مؤلفاتهما .

● ● ●

آثرت أن أعرض لبعض جنبات النشأة والتطور لأمرين هامين أولهما أن إعطاء صورة لهذه الجوانب مما يفيد فى التعرف على شخصية الكاتب وفكره ، وهذا يساعد بدوره فى مزيد من الفهم وبالتالى الانصاف عند الحكم والتقدير . أما الأمر الثـانى فهو أن ذلك الاستعـراض يعتبر ـ فى الحقيقة ـ مقدمة لازمة لتوضيح فهمى الخاص لعلم الاجتماع والطريقة التى أتناوله بهـا . والناحيتـان ، أو الأمران معـا من الواضح أنهمـا لا ينفصلان عن سـائر المـؤثرات والتأثيرات . أقصد تلك التى طبعت آثارهـا فى عقلى ، أو التى قـدر لجهدى فى ميـدان علم الاجتماع أن تكون له بصماته .

والمؤكد أن الحديث عن الأمر الثانى ، أعنى فهمى لعلم الاجتماع ولمسائلة وقضايـاه لا يتأتى دون الحديث بادىء ذى بدء عن المؤثرات ذاتهـا التى اسهمت فى تكوين عقليتى ، وحفزتنى الى أن أفكر بالطريقة التى فكرت بها . وحتى ذلك الوقت الذى بدأت أشق طريقى فى الدراسة الجامعية ، أقصد وأنا لم أزل فى تلك المراحل الأولى من سنى دراستى بمصر ، ربما كان أهم من تأثرت بهم الأستاذ الشيخ أحمد السكندرى والأستاذ احمد يوسف بخاتى ، فقد استطاعت هاتان الشخصيتان معا أن ترسيا فى أعماقى ذلك الميل الذى تزايد مع مرور الوقت الى الدراسات اللغوية التى مثلت جانبا كبير من اهتماماتى .

أما الأول فقد تأثرت به فيما يتعلق بالبحوث المتعلقة بآداب اللغة العربية . ولعلى أذكر بهذه المناسبة تلك الأيام الماضية التى قد لا يكون الكثيرون من شباب علمائنا وربمـا حتى أواسطهم قد عرفوا بها أو حتى سمعوا عنها ، عندما كانت قضـايا اللغـة ومشكلاتهـا تثير المناظرات والمساجلات لا أقول فى قلب أو فى داخل المحافل العلمية فحسب ، ولكن بين مختلف المهمتين أو الغيورين على عربيتهم . وكثير منا لا يعرف اليوم للأسف من آداب لغتنا شيئا ،

ناهيك عما اصطنع فيها من مشكلات عويصة ما تعلق منها بالبيان والمعانى أو المصطلح ومشكلاته وفى مقدمتها مشكلة اصطناع الحروف اللاتينية على سبيل المثال التى استقطبت فى الأربعينات اهتمام شيوخ اللغة وعلمائها الكبار .

اما الثانى (الأستاذ احمد يوسف بخاتى) وقد كان من أعلم الناس بالنحو ومشكلاته ، فقد كان من أهم الذين تأثرت بهم فى هذه الناحية ، أعنى قواعد اللغة العربية حيث دفعنى بحب شغوف الى التهام كتب النحو والصرف وما كان يمل أبدا من الحديث فى أدق مشكلات النحو فلا يتركنا إلا وقد زاد احساسنا بجمال لغتنا وبسلاستها وبعمقها وبقدرتها على الوفاء بمختلف **اغراض الاجتماع الانسانى على تنوعها وتشعبها . ولعله كان من محاسن قدرى أنى حين جئت باريس قدر لى أن أدرك فيها رجال الطبقة الأولى من أصحاب علم اللغة وعلى رأسهم أنطوان مييه Millét الذى توفى عام ١٩٣٦ . وقد كان مييه ثانى ميشيل برييال وخلفه فى كرسى النحو** المقارن . وإذا كان لمييه أن يفخر بأن باريس مركز من مراكز علم اللغة يفد عليه العلماء من أرجاء أوربا للبحث والدراسة وتبادل المعلومات ، فقد كان فردينان دوسوسير Saussure **وبرييال من القائلين بأن اللغة ظاهرة اجتماعية ، حتى أن برييال وقف كتابه « الدلالة » La Semantique على البرهنة على صحة هذه النظرية . بينما أقام خلفه مييه علم اللغة كما يقول** جاك موناد Monad على قاعدة من مذهب دوركايم . وفى هذه المدرسة التى أقامت علم اللغة على أسس اجتماعية تخرجت فى علم اللغة .

ولكنى التقيت فى باريس أيضا بأعظم المؤثرات التى خلفتها مجموعة من الاسماء الضخمة التى أتردد كثيرا فى القول بأن كثرة لا أقول من بين طلابنا وإنما من بين أساتذة علم الاجتماع عندنا لا يكادوا أن يعرفوهم ، وان عرفوهم فهى معرفة بالاسم والسماع فحسب ، **وربما كان أبلغ هؤلاء تأثيرا فى الأستاذ فوكونيه أستاذ علم الاجتماع فى السوربون ، فقد احتضن هذا الأستاذ العظيم فى تلك السنوات تحت عباءة علمه ومعرفته الشاب المتعطش القادم من مصر لينهل من العلم والمعرفة فى فرنسا . والحقيقة أننى وقفت على أيدى فوكونيه على دقائق** المنهج فى العلوم الاجتماعية كما تعرفت على كثير من القضايا والمسائل سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو دينية أو فلسفية أو تربوية أو أخلاقية .. الخ ، وتعلمت من الرجل كيف ينظر إليها عالم الاجتماع وكيف تكون موضوعا لبحثه ولدراسته ، بالاضافة إلى طريقته الفريدة فى تدريسه علم الاجتماع والتى علمنى بها أشياء عديدة فى حقل لم أكن أعرف عنه سوى النذر اليسير .

ومع ذلك هناك مجموعة من العلماء الذين أدين لهم بكل الفضل والعرفان . فمازلت أذكر جان بياجيه Piaget الذى تأثرت به كثيرا فيما يتعلق بعلم نفس الطفل ، والاستاذ دولاكروا الذى فتح أمامى آفاقا واسعة فى مختلف فروع علم النفس العام والأستاذ كالاباريد Calaparide الذى أثرت فى دراساته لعوامل التربية ، وهذا جنبا لجنب دالون الذى تعرفت عن طريقه على علم التربية وتأثرت أيم تأثر بمحاضراته فى تاريخ التربية .

● ● ●

من الواضح أذن إنه بالقدر الذى قد تكون كتاباتى ومؤلفاتى منطوية على اتجاه خاص ، أو متسمة بسمة معينة ، فإنما يرجع ذلك إلى تلك الحقيقة التى لعلها وضحت حتى الآن وأعنى بها أنى ربيب تلك المدرسة الفرنسية التى تخرجت فيها وربيب تقاليدها وتراثها العريق . فعن طريق الدروس التى تلقيتها فى قاعات السوربون على كبار أساتذة الاجتماع والفلسفة واللغة والتاريخ والتربية وعلم النفس اخذ يتكون فهمى الذاتى لعلم الاجتماع ولموضوعه الخاص . كما تكونت اتجاهاتى واهتماماتى التى أخذت تنضج مع السنين . واذا كان للانسان أن يدعى الانتماء الى حقل أو ميدان من ميادين العلم والمعرفة ، فالأولى أن يكون على دراية بموضوع هذا الميدان وبحدود العلم الذى ينتمى اليه وبطبيعته وبماهيته .

وكواحد من المشتغلين بعلم الاجتماع فإن هذا العلم ـ بصرف النظر عن الاختلافات الجدلية الدائرة بين الكثيرين وهو ما لا أفهم أسبابه فى الحقيقة ـ كما تعلمناه وكما أكدته الاسهامات المختلفة التى أرست قواعده وعملت على تطويره ، إنما يتمثل موضوعه فى أنه يدرس الظاهرات الاجتماعية أو « أحوال الاجتماع الانسانى » . والظاهرات الاجتماعية فى تعريفها المجمل هى النظم والقواعد والاتجاهات العامة التى يشترك فى اتباعها أفراد مجتمع ما ويتخذونها أساسا لتنظيم حياتهم العامة وتنسيق العلاقات التى تربطهم بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم . كالنظم التى يسير عليها المجتمع فى شئونه السياسية والاقتصادية والخلقية والعائلية والقضائية ... وما الى ذلك .

وتنقسم هذه الظواهر أقساما متعددة باعتبار وظائفها ، أى الأغراض التى ترمى إليها والنواحى التى تقوم بتنظيمها :

فمنها النظم السياسية التى تتعلق بشئون الحكم فى الدولة وتنسيق سلطاتها وتحديد اختصاصات كل سلطة منها وحقوقها وواجباتها وصلتها بالسلطات الأخرى وبالأفراد والعلاقات التى تربط الدولة بما عداها .. وهلم جرا . ومنها النظم الاقتصادية التى تتجه الى شئون الثروة فى المجتمع وتحدد طرائق انتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها .. وما يتصل بذلك .

ومنها النظم الأخلاقية التى تعنى بتمييز الفضيلة عن الرذيلة والخير من الشر وتحدد ما ينبغى أن يكون عليه السلوك والتفكير حتى يأتيا مطابقين للأسس التى اقتضاها العرف الخلقى من المجتمع .

ومنها النظم العائلية التى تتعلق بشئون الأسرة وتنسيق العلاقات التى تربط أفرادها بعضهم ببعض وتربطهم بغيرهم وتحدد حقوق كل منهم وواجباته ، وذلك كنظم الزواج والطلاق والقرابة والميراث .. وما الى ذلك . ومنها النظم القضائية التى تشرف على شئون المسئولية والجزاء والعقود وإجراءات التقاضى وما يدخل تحت هذه الأبواب .

ومنها النظم الدينية التى تتعلق بالعقائد وفهم العالم القدس وما وراء الطبيعة وجميع ما تشتمل عليه الديانة التى يسير عليها المجتمع من قواعد وتعاليم .

ومنها النظم اللغوية التى تتعلق بطريقة التفاهم بين أفراد المجتمع ونقل أفكارهم بعضهم الى بعض وتسجيل منتجات القرائح وما يصل اليه التفكير .

ومنها النظم التربوية التى تتعلق بالطرق التى يسير عليها المجتمع فى تكوين الجيل الناشىء واعداده للحياة المستقبلة .

ومنها النظم الجمالية التى يترسمها المجتمع فى شئون الجمال ومظاهر الفن من أدب وشعر وموسيقى وغناء وتصوير ... وما يتصل بهذه الشئون .

ومنها نظم (البنية الاجتماعية) أو (نظم التكتل الاجتماعى) كما تسميه مدرسة دوركايم ، والنظم المورفولويجية أو (المورفولوجيا الاجتماعية) Morphologie Sociale التى تنظم الطريقة التى يتجمع بها الأفراد بعضهم مع بعض ، أى تشرف على تنسيق شئون التكتل نفسه ، كالهجرات الاجتماعية التى تنجم عنها ظواهر التكاثف والتخلخل فى السكان بالنسبة إلى المساحة التى يشغلونها ، وكالقواعد التى تنظم شئون الهجرة من القرى الى المدن ومن المدن الى القرى ومن الدولة الى خارجها ، لأن الهجرة من الأمور التى تطرأ على التكتل نفسه فتغير من أوضاعه ، وكالنظم التى يسير عليها المجتمع فى انشاء مواطن التجمع كالقرى والمدن والمساكن والطرق التى يتبعها فى تصميمها وأشكالها ومرافقها ووظائفها ومواقعها بالنسبة الى الجبال وابحار والأنهار والبحيرات .. وجميع ما يتصل بهذه الشئون .

هذا ، ويلاحظ فى هذه النظم أنها لا تسيطر على أعمال الأفراد وسلوكهم فحسب ، بل إن منها ما يسيطر كذلك على معتقداتهم وأفكارهم أى يتمثل فى قوالب يجب على الأفراد أن يصبوا فيها تفكيرهم وفهمهم لبعض ظواهر الطبيعة وما وراء الطبيعة ، كالنظام الخلقى الذى يوجب على الفرد أن يعتقد أن الصدق فضيلة وأن الكذب رذيلة ، وكالنظام الدينى الذى يوجب على المسلم أن يعتقد أن الله واحد قديم باق مخالف للحوادث .

وبالجملة ، فإنه لا يمكن أن يحدث من الفرد خروج على نظام اجتماعى ما ويصل علم ذلك الى المجتمع بدون أن يلقى منه مقاومة تختلف فى شدتها ونوعها حسب شدة المخالفة ونوعها .

وفى هذا أقطع دليل على أننا لسنا بصدد أمور يرى الأفراد أنفسهم أحرارا حيالها فى أن يأخذوا بها أو لا يأخذوا بها ، بل بصدد أمور ملزمة تأبى ألا أن تفرض نفسها على الأفراد ولا تسمح لهم بالخروج عليها .

مثل هذه الخصائص التى عرضنا لها هى إذن التى تحدد ملامح الظاهرة الاجتماعية . فهى تتمثل لنا فى نظام أو اتجاه عام يشترك فى اتباعه والوقوع تحت تأثيره أفراد مجتمع ما . فهى تختلف اذن عن تطبيق الأفراد لها وسيرهم على مقتضاها . فالنظام الذى يقضى بوجوب الصدق فى القول مثلا هو ظاهرة اجتماعية خلقية ، أو نظام اجتماعى خلقى . أما تطبيق الفرد له فى موقف ما واتفاق حديثه فى هذا الموقف مع الواقع فظاهرة فردية ، أى عمل من أعمال الفرد سار فيه وفقا لنظام اجتماعى وطبق فيه ما يقتضيه هذا النظام . والنظام الذى يقضى بوجوب التعاقد بين من يريد الارتباط برابطة الزوجية مع شخص آخر هو ظاهرة اجتماعية عائلية ، أو نظام اجتماعى عائلى ، على حين أن تطبيقه فى حالة ما ، أى قيام الزوجين أو وكيليهما بهذا التعاقد ، ظاهرة فردية أى عمل من أعمال الأفراد جرى وفقا لهذا النظام الاجتماعى .

● ● ●

ولست أسعى هنا وراء مزيد من التكرار والترديد لكثير من المسائل التى تزخر بها كتابات أساتذة علماء الاجتماع على مختلف مستوياتها ، ولكن إذا كان علينا أن نستقصى هذه الرؤية السابقة التى غايتها النهائية فسوف يكشف لنا هذا الاستقصاء عن طبيعة ذلك الشيء الذى نقول دائما إنه موضوع اهتمامنا كعلماء اجتماع . ومع ذلك قل أن نتفق على أرضية واحدة أو حتى متقاربة فيما يتعلق بالجوهريات أو أوليات الأمور كما يقال . وصحيح أن الحاضر هو ما ينبغى أن يكون محور اهتمامنا ، ولكن التساؤل هو ما الذى نعنيه بهذا الحاضر ؟ انه ـ باختصار شديد ـ المجتمع الذى نقصده بالذات . فما المجتمع اذن ؟

يطلق المجتمع على كل مجموعة أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم ولها أثر دائم أو مؤقت فى حياتهم وفى علاقاتهم بعضهم مع بعض . فيطلق على جماعة المسلمين ، وجماعة المسيحيين ، وجماعة اليهود وجماعة العرب ، وأفراد الأمة والمدينة والقرية و الحى والأسرة ، كما يطلق على من تتألف منهم جامعة أو كلية أو مدرسة أو فصل أو جمعية أو مؤسسة أو نقابة أو حزب أو مجلس تشريعى أو تنفيذى ، وعلى القائمين بشئون مشروع صناعى أو تجارى ، كما يطلق على الناس يتجمعون عرضا فى الطريق لمشاهدة حادث أو فى ملعب لحضور مباراة رياضية أو فى مسرح لرؤية تمثيلية أو فى قاعة لاستماع محاضرة عامة أو فى مسجد أو كنيسة لأداء عباداتهم أو فى قطار أو سيارة أو باخرة أو طائرة للوصول إلى مقاصدهم .

ومن هذا يتبين أن مدلول المجتمع يشمل أنواعا مختلفات . فمنها ما يتسم بصفة الثبات والاستقرار كمجتمع الأمة والمدينة والقرية ، ومنها ما هو غير مستقر كالناس يجتمعون عرضا فى الطريق لمشاهدة حادث . كما أن منها ما ينشأ فى صورة تلقائية كالمثال السابق ، ومنها ما ينشأ عن قصد وتخطيط كمجتمع الكلية والمدرسة والنقابة والحزب والجمعية .. وما إلى ذلك .

فإذا نظرنا إلى هاتين الناحيتين معا (وهما ناحية الاستقرار وعدم الاستقرار من جهة وناحية القصد والتلقائية من جهة أخرى) ألفينا أن المجتمعات ترجع إلى ثلاثة أنواع وهى :

١ ـ مجتمعات مستقرة مقصودة . كمجتمعات الجامعة والمدرسة والفصل والجمعية والمؤسسة والنقابة والحزب ... وهلم جرا ، فهذه المجتمعات ثابتة مستقرة ، وقد أنشئت إنشاءً عن قصد وتخطيط .

٢ ـ مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة كالناس يجتمعون عرضا فى الطريق لمشاهدة حادث أو فى ملعب لمشاهدة مباراة .. وهلم جرا . فهذه مجتمعات قد نشأت فى صورة تلقائية لا عن قصد وتخطيط ، وهى غير مستقرة أى غير مفروض فيها الثبات والدوام ، فهى لا تكاد تلتئم حتى تنفض بمجرد انتهاء الغرض المؤقت الذى جمع بين أفرادها ، ولا ينفضون مرة واحدة ، بل ينفض كل منهم حسب هواه وما تدعوه إليه ظروفه .

٣ ـ مجتمعات مستقرة تلقائية ، وذلك كمجتمع الأمة والمدينة والقرية . فهذه مجتمعات مستقرة ، وقد تكونت فى صورة تلقائية لا فى صورة مقصودة كما تتكون الجمعية أو الحزب مثلا ، فلا يوضع مشروع مخطط لإنشاء أمة كما يوضع . مشروع مخطط لإنشاء جمعية ، وإنما تنشأ الأمة فى صورة تلقائية متدرجة تحت تأثير عوامل مادية ومعنوية كثيرة .

وكانت القسمة العقلية تقتضى نوعا رابعا ، وهى المجتمعات المقصودة غيرة المستقرة . ولكن هذا النوع لا وجود له فى الواقع . لأن كل مجتمع أنشىء عن قصد وتخطيط كالجمعية والنقابة والحزب لابد أن يتسم فى ذاته بصفة الاستقرار ، بقطع النظر عن المدة التى أريد أن يبقى فى أثنائها أو التى يتاح له أن يبقى فى أثنائها . فالثبات والاستقرار شىء آخر غير الدوام الأبدى .

فلا يصح أن يوضع فى هذا القسم المجتمعات التى تنشأ عن قصد وتخطيط لغرض مؤقت ، كمجموعة تؤلفها جامعة أو كلية أو مدرسة للقيام برحلة تثقيفية أو ترفيهية ، وكمؤتمر سياسى أو علمى أو اجتماعى ينعقد لمدة معينة ، لأن هذه المجتمعات وما إليها لها صفة **الاستقرار النسبى ، أى المقيد بالوقت المحدد لها .**

والنوع الأخير من هذه الأنواع الثلاثة ، وهو المجتمع المستقر التلقائى ، كمجتمع الشعب والأمة والقبيلة والأسرة والمدينة والقرية .. وما إلى ذلك هو أهم الأنواع جميعا . وإليه تنصرف كلمة المجتمع إذا أطلقت . وعن هذا النوع تصدر أهم الظواهر الاجتماعية ، وهى الظواهر التى تتمثل فى شرائع ونظم وتقاليد تتعلق بشئون السياسة والاقتصاد والقضاء والدين والأخلاق والأسرة واللغة العربية والتربية وهلم جرا .

وليس معنى ذلك أن الظواهر الاجتماعية مقصورة على هذا النوع من المجتمعات الانسانية فلكل مجتمع ظواهره الاجتماعية الخاصة به . وعن كل اجتماع إنسانى تصدر ظواهر اجتماعية توجه أفراد هذا الاجتماع وجهات خاصة . وذلك أنه لابد أن ينشأ من اجتماع الأفراد بعضهم مع بعض ، أياً كان نوع هذا الاجتماع وطبيعته ومدته ، ومن احتكاك أفكارهم وتقابل وجداناتهم ونزعاتهم مع ما يحيط بهم من ظروف ويكتنفهم من أحوال وشئون ، لابد أن ينشأ من هذا كله ظواهر اجتماعية أى أوضاع خاصة تتجه بهم فى أفكارهم وانفعالاتهم وعواطفهم وسلوكهم اتجاهات معينة ما كان يمكن أن تحدث ولا أن تشملهم آثارها بدون هذا الاجتماع . ويحدث هذا فى جميع أنواع المجتمعات ، حتى فى المجتمعات التلقائية غير المستقرة ، كمجتمع المارة فى الطريق لمشاهدة حادث ما . ولا أدل على ذلك من الأمور التى يندفع الأفراد بحماس شديد إلى القيام بها فى أثناء تجمعهم تجمعا تلقائيا أو فى أثناء تجمهرهم . فبدون هذا التجمع وهذا التجمهر ما كان يمكن أن تحدث هذه الأمور ولا أن يتجه إليها الأفراد . بل كثيرا ما ينشأ عن هذه التجمعات العرضية اتجاهات تختلف كل الاختلاف عن طبيعة الأفراد المشتركين فى التجمع . فقد يتجمع فى ظروف خاصة أفراد هادئو الطباع وديعو الأخلاق لينو العريكة رقيقو الوجدان ، فيشملهم اتجاه غريب عنهم وعن طباعهم ويندفعون فى تيار لا يمت بصلة إلى ما فطروا عليه ، فيأتون أعمالا تتسم بمظاهر القسوة والعنف ، كما يحدث فى بعض المظاهرات السياسية والطائفية التى تقوم بها جماعات المثقفين من الناس . فبعد أن ينفض الاجتمّاع ويخلو كل فرد من المتجمهرين إلى نفسه ، ويتحرر من الضغط الجمعى الذى كان وُاقعا تحت تأثيره ، تتملكه الدهشة لقوة اندفاعه فيما قام به ويأخذه العجب أن رضيت نفسه عن سلوك لا يتفق مع طبيعتها الفردية وما جلبت عليه .

ومن ثم ينبغى أن نضيف إلى تقسيمنا السابق للظواهر الاجتماعية تقسيماً آخر لها بحسب نوع المجتمع الذى تصدر عنه ، فنقسمها من هذه الناحية ثلاثة أقسام : ظواهر اجتماعية صادرة عن مجتمعات مستقرة مقصودة ؛ وظاهرة اجتماعية صادرة عن مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة ؛ وظواهر اجتماعية صادرة عن مجتمعات مستقرة تلقائية .

وجميع ما ذكرناه فيما سبق عن طبيعة الظواهر الاجتماعية وخصائصها يصدق على جميع أنواعها ، حتى النوع الصادر عن مجتمعات غير مستقرة وغير مقصودة . فالاتجاهات التى يندفع إليها الأفراد المجتمعون عرضاً أو المتجمهرون يصدق عليها التعريف الذى أعطيناه للظواهر الاجتماعية : فهى كبقية الظواهر الاجتماعية اتجاهات عامة تسود معشر المتجمعين وتنسق على أساسها علاقاتهم ومظاهر سلوكهم المشترك . وتتوافر فيها كذلك الخواص التى ذكرنا فيما سبق أن الظواهر الاجتماعية تمتاز بها عما عداها . فهى تتمثل فى اتجاهات عامة يشترك فى الأخذ بها وتطبيقها أفراد مجتمع ما ، أى إنها عامة فى طبيعتها وجمعية فى الأخذ بها . وعموميتها وجمعيتها تسريان فى نطاق المجتمع الذى ظهرت فيه . وهى من جهة ثانية ليست من

صنع الأفراد ، بل تنبعث من تلقاء نفسها من طبيعة تجمعهم ومقتضياته . وهى من جهة ثالثة تنطوى على قوة الإلزام ، فهى تفرض نفسها فرضاً على المجتمعين ، ولا يسع أحداً منهم مخالفتها ، وإلا اتهم بأنه منشق على الجماعة . وقد يناله من جراء ذلك ضرر كبير ، أى إن مخالفتها تلقى مقاومة من المجتمع الذى انبثقت عنه .

غير أن أهم ما يعنى علم الاجتماع بدراسته يرجع إلى الظواهر الاجتماعية التى تصدر عن المجتمعات المستقرة التلقائية ، وهى التى تتمثل فى شرائع ونظم وعرف وتقاليد تتعلق بشئون السياسة والاقتصاد والقضاء والدين والأخلاق والأسرة واللغة ... وما إلى ذلك .. فهذا النوع من المجتمعات يقدم إذن إلى علم الاجتماع أهم قسم من مادة دراسته .

وتنتظم المجتمعات المستقرة التلقائية أنواعاً كثيرة :

فإذا نظرنا إليها من ناحية عدد أفرادها رأينا أن منها ما يبلغ عدد أفرادها الملايين كمجتمع الأمة الكبيرة والمدينة الواسعة ، ومنها ما يبلغ مئات الآلاف أو عشرات الآلاف كمجتمع الأمة الصغيرة والمدينة الضيقة ، ومنها ما يبلغ الآلاف أو المئات كمجتمع القرية والقبيلة والعشيرة ، ومنها ما لايتجاوز بضعة أفراد كمجتمع الأسرة فى نطاقها الضيق الذى يتألف من الزوج وزوجة وأولادهما الصغار المقيمين معهما فى منزل واحد .

وإذا نظرنا إليها من ناحية مدة بقائها رأينا أن منها ما يكتب له دوام البقاء أو طول البقاء كالمجتمع الإسلامى والمجتمع العربى ومجتمع الأمة والمدينة والقرية ، ومنها ما لا يبقى إلا سنين معدودة كمجتمع الأسرة فى مدلولها الضيق السابق ذكره ، ومنها ما هو وسط بين هذا وذاك .

وإذا نظرنا إليها من ناحية ثالثة ـ لعلها أهم نواحى النظر جميعا ـ وهى ناحية البساطة والتعقيد ، رأينها أنها تنقسم قسمين :

(**أحدهما**) يتمثل فى مجتمعات بسيطة التركيب ساذجة التكوين لا تكاد تتميز فيها الوظائف ولا تتوزع بين أفرادها الأعمال ، كالمجتمعات البدائية فى أبسط مظاهرها . ففى هذه **المجتمعات لا تكاد تتميز الوظائف الاجتماعية بعضها عن بعض ، فلا توجد أجهزة مستقلة** يشرف كل جهاز منها على ناحية خاصة من نواحى الحياة الاجتماعية . وفى هذه المجتمعات لا يطبق مبدأ توزيع العمل ولا يؤخذ بنظام التخصص ، بل يصلح الفرد للقيام بأى عمل ويشترك الأفراد بعضهم مع بعض فى أداء جميع مظاهر النشاط التى يحتاج إليها مجتمعهم .

(**والنوع الآخر**) يتمثل فى مجتمعات معقدة التكوين متميزة الوظائف موزعة الأعمال ، كالأمم المتحضرة الحديثة ؛ ففى كل أمة من هذه الأمم تتميز الوظائف الاجتماعية بعضها عن بعض ، ويشرف على كل وظيفة منها جهاز أو أجهزة خاصة ، فلكل من التشريع والقضاء

والتربية والتعليم والإدارة والأمن والدفاع والصناعة والتجارة .. وما إلى ذلك أجهزة متميزة تشرف على شئونه وتدبير أعماله وفقا لنظم مقررة واضحة . وفى هذه الأمم تجرى الأعمال على مبادىء التوزيع والتخصص . فما يحتاج إليه المجتمع يوزع على أفراده بطريقة تجعل جهود كل فرد وقفا على مظهر معين أو مظاهر معينة من مظاهر النشاط الإنسانى .

ومن هذا النوع الأخير مجتمعات وصلت فى سلم التطور إلى أرقى درجة فيما يتعلق بتعقيد التكوين وتميز الوظائف وتوزيع الأعمال أى فيما يتعلق بمظاهر الحضارة ، ومنها ما لا يزال فى فاتحة هذا الطريق ، ومنها ما قطع فيه مرحلة أو مراحل .

وغنى عن البيان أن النوع الثانى بجميع طوائفه أرقى من النوع الأول ، وأحدث منه نشأة . فما أشبه المجتمعات الإنسانية فى هذه الناحية بالكائنات الحية ، وما أشبه تطورها بالتطور البيولوجى لهذه الكائنات . فأرقى هذه الكائنات وأحدثها نشأة هى الفصائل المعقدة التركيب ، المتميزة الأجهزة والأعضاء والتى يختص فيها كل عضو وكل جهاز بوظيفة خاصة . وأحطها وأقدمها نشأة هى الفصائل الساذجة التركيب المختلطة الوظائق التى يقوم فيها الجسم كله بجميع ما يحتاج إليه الكائن بدون تمييز بين أجزائه أو أعضائه .

● ● ●

ومن الطبيعى أن يتجاوب تصورى الخاص لأغراض علم الاجتماع مع هذا التصور لطبيعة المجتمع وطبيعة الظاهرات الاجتماعية . وعلى الرغم من أننى أدرك مقدما ما سوف يثيره **كلامى من جدال ونقاش فأنا اعتقد ـ بحق ـ أنه لو نظرنا الى تلك المسائل المطروحة بعقول مفتوحة وبرؤية صافية فسوف لا نجد صعوبة فى ادراك أن علم الاجتماع الذى قلنا ان الظواهر الاجتماعية هى ما يمثل موضوعه الاساسى إنما يرمى إلى الأغراض الآتية :**

١ ـ الكشف عن حقيقة كل ظاهرة اجتماعية وعن مقوماتها وعناصرها وما يتعلق بها من أفكار ومعتقدات .

٢ ـ الكشف عن نشأة كل ظاهرة اجتماعية وعن وجوه تطورها ، أى الكشف عن أقدم وضع للظاهرة فى المجتمعات الإنسانية وعما نالها من تطور واختلاف فى صورتها ومقوماتها وعناصرها تبعاً لاختلاف المجتمعات والعصور ، وذلك أن الظواهر الاجتماعية ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ من سنتها التطور والاختلاف . فهى لا تجمد على حال واحدة ، بل تختلف باختلاف المجتمعات التى تأخذ بها ، وتختلف فى المجتمع الواحد باختلاف عصوره .

٣ ـ الكشف عن الأسباب التى أدت إلى كل وجه من وجوه هذا التطور وهذا الاختلاف .

٤ ـ الكشف عن العلاقة التى تربط كل ظاهرة اجتماعية بالظواهر الاجتماعية الأخرى وبالظواهر غير الاجتماعية . وذلك أن الظواهر الاجتماعية يرتبط بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً

ويؤثر بعضها فى بعض ويتأثر بعضها ببعض . فالأوضاع الاقتصادية مثلا ، وهى فرع من الظواهر الاجتماعية ، تؤثر فى كثير من الفروع الأخرى من سياسة واسرة وأخلاق وغير ذلك . **وقد تتأثر الظواهر الاجتماعية بظواهر غير اجتماعية . وإليك مثلا البيئة الجغرافية وهى من الاوضاع الطبيعية غير الاجتماعية ، فإنها تؤثر فى كثير من الشئون الاجتماعية : فتؤثر فى اقتصاد المجتمع ونشاطه الزراعى والصناعى والتجارى وأوضاعه المورفولوجية ، وقد تؤثر** فى أخلاقه وشئون سياسته وعلاقته بغيره من المجتمعات ولغته ونظمه العائلية ومناهجه فى التربية والتثقيف والتعليم . وإليك مثالا آخر التكوين الطبيعى للأجسام وأعضاء النطق وتطور هذه الأعضاء ، وهى أمور فيزيقية غير اجتماعية ، فإنها تؤثر فى تطور اللغة ، أى فى ظاهرة من ظواهر الاجتماع الإنسانى .

٥ ـ الكشف عن الوظائف التى تؤديها كل ظاهرة من الظواهر الاجتماعية . وذلك أن كل ظاهرة اجتماعية لابد ان تكون لها وظيفة تؤديها فى الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن ينبعث عن اجتماع إنسانى ما ظواهر لا يكون لها أثر فى هذا الاجتماع ، وكثيراً ما يكون هذا الأثر خفيا يحتاج كشفه إلى بحث وتحليل .

٦ ـ الكشف عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية فى مختلف شئونها وأوضاعها . وذلك أن الظواهر الاجتماعية لا تسير حسب الأهواء والمصادفات ، ولا وفق ما يريده لها الأفراد ، وإنما تسير حسب قوانين ثابتة مطردة ، تشبه القوانين التى تخضع لها ظواهر الفلك وظواهر الطبيعة ، وهذه القوانين يحتاج الكشف عنها إلى دراسة وتحليل عميقين .

وإلى هذا الغرض الأخير ، وهو الكشف عن القوانين التى تحكم الظاهرات الاجتماعية ، ترجع فى الحقيقة جميع الأغراض الأخرى السابق بيانها .. فعلم الاجتماع لا يتجه إلى هذه الأغراض الأخرى إلا ليكشف فى ضوئها عن القوانين التى تخضع لها ظواهره .

ومن ثم يمكن القول بأن الكشف عن القوانين التى تخضع لها الظواهر الاجتماعية هو الغرض الوحيد لعلم الاجتماع .

هكذا هو الحال بالنسبة إلى المعرفة بعامة ، وهكذا هو الحال بالنسبة إلى ذلك الحيز أو النطاق الضيق من المعرفة الذى اصطلحنا على تسميته العلوم الاجتماعية ، وهو كذلك أيضا **بالنسبة الى ما نزعم التخصص فيه وأعنى به علم الاجتماع .**

ولكن لما كانت فكرة القوانين ومعنى القوانين ومعنى الحتمية فى الظواهر تثير ما نعرفه جميعا من خلافات فقد يكون من المجدى أن نلقى بالضوء على مقصدنا بصدد هذه الناحية .

والمعروف أن كلمة القوانين تطلق فى العرف العلمى على الأصول العامة التى تبين ترتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ، أو بعبارة أخرى التى تنبىء بحدوث نتائج

معينة لازمة إذا حدثت أسباب خاصة وترجع النتائج الحادثة إلى أسبابها . أو كما يقول منتسكيو : « التى تعبر عن العلاقات الضرورية التى تنجم عن طبائع الأشياء »
Les lois sont les rapports necessaires qui resultent de la nature des choses.

ففكرة القوانين قائمة إذن على فكرة الحتمية فى الظواهر ، أى أن مقدمات معينة يتحتم أن تؤدى إلى نتائج معينة لازمة Le Determinisme فما يقرره علماء الطبيعيات والرياضيات من القواعد التى تبين علاقة السببية اللازمة بين أمرين أو أكثر يصدق عليه اسم القوانين ، وذلك **كقانون الجذب العام وقانون أرشميدس[١] وقانون بويل[٢] فى الطبيعيات ، وكقوانين الربح[٣] وتساوى المثلثين[٤] وضرب عدد فى عدد[٥] فى الرياضيات .**

هذا وقد فطن الإنسان منذ عصور سحيقة فى القدم إلى خضوع الكواكب والنجوم فى بزوغها وسيرها وأفولها لقوانين ثابتة مطردة ، هدته إلى ذلك مشاهداته اليومية وملاحظاته لاطراد النظام الذى تسير عليه هذه الأجرام . وعلى هذه المشاهدات ألف علم من أقدم العلوم التى عرفها بنو الإنسان وهو علم الفلك .

ومع ارتقاء الفكر الإنسانى أخذت فكرة الحتمية فى الظواهر ، أى الاعتقاد بخضوع **الظواهر لقوانين ثابتة لا يستطيع أحد سبيلا إلى إبطال ما تقضى به ، أخذت هذه الفكرة يتسع نطاقها قليلا قليلا حتى شملت جميع نواحى الطبيعة وجميع مظاهر الحياة ، وحفزت الباحثين** على إنشاء علوم الطبيعة والكيمياء والجغرافيا وعلم الحياة (البيولوجيا) وعلم الحيوان وعلم النبات وعلم وظائف الأعضاء (الفيزيولوجيا) ، وما إلى ذلك من البحوث التى لم تغادر ظاهرة من ظواهر الطبيعة ولا ناحية من نواحى النمو إلا كشفت عما يسيطر عليها من قوانين : حتى العواصف والرياح والأمواج وا إلى ذلك من الظواهر التى كانت مضرب الأمثال فى الاضطراب وعدم الاستقرار والتى كان الشعراء يتخذونها رمزا للتحرر من ربقة القواعد والقوانين ، فقد اكتشفت قوانين هذه الظواهر نفسها ، فأنشأ العلماء « الميتيورولوجيا » (علم الأحوال الجوية) و « الأسيونوجرافيا » (علم أحوال المحيطات) وتمكنوا فى بحوثهم الجغرافية وغيرها من الكشف عن القوانين الخاضعة لها التيارات والزلازل والبراكين .

---

(١) كل جسم مغمور فى سائل يكون مدفوعا من أسفل الى أعلى بقوة تساوى وزن السائل المغمور فيه .

(٢) فى درجة الحرارة الواحدة تكون حجوم مقدار معين من غاز مناسبة للضغوط الواقعة عليها تناسبا عكسيا .

(٣) مثال ذلك : ربح مبلغ ما يساوى حاصل ضرب رأس المال فى الزمن فى السعر مقسوما على مائة .

(٤) مثال ذلك : ينطبق المثلثان كل على الآخر تمام الانطباق إذا ساوى فى أحدهما ضلعان والزاوية المحصورة بينهما نظائرها فى الآخر .

(٥) مثال ذلك : إذا تكرر أربع وحدات خمس مرات كان الحاصل عشرين وحدة .

وفى أثناء ذلك ، بل من قبل ذلك . فطن الإنسان إلى القوانين التى يخضع لها الكم من حيث إنه مقيس أو معدود ، فأنشئت علوم الرياضة من حساب وهندسة وجبر وحساب مثلثات .. وهلم جرا .

ولم يمض على ذلك أمد طويل حتى تمكن العلماء من الوقوف على القوانين التى تخضع لها الظواهر النفسية الفردية فى بنى الإنسان كظواهر التذكر والتخيل وتداعى المعانى والإدراك الحسى والحكم والاستدلال والانفعال والعواطف والإرادة .. وهلم جرا ، وعلى هذا الأساس انشىء « علم النفس » (السيكولوجيا) .

وقد كان لزاماً بعد هذا كله أن تتجه الأفكار شطر المجتمع الإنسانى وأن يتساءل الباحثون عم إذا كانت الظواهر الاجتماعية خاضعة لقوانين شبيهة بالقوانين الخاضعة لها ظواهر الطبيعة والرياضة والظواهر السيكولوجية . غير أنهم قد طال تساؤلهم وترددوا كثيرا فى هذا الصدد . وذلك أن الظواهر الاجتماعية تبدو حرة طليقة غير خاضعة لما نسميه بالقوانين . **فتطور النظام السياسى مثلا من ملكى إلى جمهورى ، وارتفاع ثمن سلعة أو انخفاضه ، واختلاف** نظم الزواج فى مجتمعين أو فى مجتمع واحد فى مرحلتين من مراحل تاريخه ... كل هذه الأمور وما إليها من الظواهر الاجتماعية يظهر للنظرة الأولى أنه لا سيطرة عليها لغير إرادة الأفراد ، ويصعب بداءة ذى بدء الاعتقاد بخضوعها لقوانين ثابتة مطردة كالقوانين الخاضع لها القمر فى تزايده وتناقصه أو النهار والليل فى اختلافهما باختلاف الفصول .

لمثل هذه الشبهات لم ينفك الباحثون يقدمون فى هذه السبيل رجلا ويؤخرون أخرى ، **حتى ظهر فى القرن الرابع عشر الميلادى العلامة ابن خلدون وألف مقدمته الشهيرة(٦) التى** اثبت فيها أن الظواهر الاجتماعية (أو « واقعات العمران » أو « أحوال الاجتماع الإنسانى » كما يسميها هو) خاضعة فى مختلف نواحيها لقوانين تشبه القوانين الخاضعة لها الظواهر الطبيعية . ولم يكتف بتقرير هذه الحقيقة ، بل درس بالفعل طائفة كبيرة من الظواهر الاجتماعية وكشف عما تخضع له من قوانين .

فمن بحوث ابن خلدون فى المقدمة يتألف إذن علم جديد لم يعرض له أحد من قبل . وقد **سماه ابن خلدون « علم العمران البشرى » أو « الاجتماع الإنسانى » وهذا العلم هو الذى**

---

(٦) **هى عبارة عن الكتاب الأول من مؤلفة التاريخى الشهير « كتاب العبر . وديوان المبتدا والخبر . فى ايام العرب والعجم والبربر . ومن عاصرهم من ذوى السلطان الاكبر » ـ هذا . وقد قمنا بنشر هذه المقدمة والتمهيد لها وتحقيقها وضبط كلماتها واصلاح اخطائها وشرحها والتعليق عليها وعمل فهارسها ونشر الفصول والفقرات الساقطة من طبعاتها . وتم ذلك فى اربعة أجزاء . يبلغ مجموع صفحاتها نحو ألف وخمسمائة صفحة . وتشتمل على تمهيد فى نحو ثلثمائه وخمسين صفحة وعلى نحو ثلاثة آلاف تعليق (الناشر « لجنة البيان العربى ») .**

نسميه الآن « علم الاجتماع » (السوسيولوجيا) ، لأن قوام هذا العلم ، كما قلنا ، هو دراسة الظواهر الاجتماعية للكشف عن القوانين التى تخضع لها .

* * *

المعروف أن البحوث تنقسم طائفتين رئيسيتين : أحداهما بحوث تدرس ظواهر الكون ، والأخرى بحوث تدرس ما وراء الكون .

أما البحوث التى تدرس ما وراء الكون فهى بحوث « الميتافيزيقا » أى ما وراء الطبيعة كالبحث فى الآلهة والملائكة والجن .. وما إلى ذلك .

وأما البحوث التى تدرس ظواهر الكون فتنقسم من حيث موضوعها وأغراضها إلى الطوائف الآتية :

(**الطائفة الأولى**) البحوث الوصفية أو التاريخية الخالصة ، وهى التى تقتصر على وصف الظواهر وبيان ما كانت عليه وما هى عليه . ومن هذه البحوث ما هو عام كبحوث المؤرخين الذين يعرضون لتاريخ العالم الإنسانى على وجه العموم ، ومنها ما هو خاص بتاريخ أمة من الأمم أو حادث من الحوادث أو طائفة من الظواهر كتاريخ النظم السياسية وتاريخ النظم الاقتصادية وتاريخ التربية وتاريخ الأديان .. وهلم جرا ..

ويدخل فى هذه الطائفة البحوث التى تعرض لأحكام القوانين الوضعية والشرائع السماوية ، لأنها تقتصر على عرض أحكام كانت مقررة أو هى مقررة بالفعل ، أى على مجرد وصفها ، وكذلك البحوث التى تقتصر على وصف ظاهرة أو ظواهر فلكية أو طبيعية أو حيوانية أو نباتية .

(**الطائفة الثانية**) البحوث التقويمية أو المعيارية Normatives وهى التى يتجه أصحابها إلى الحكم على قيم الأشياء وما ينبغى أن تكون عليه حتى تتفق مع المبادىء المثالية التى يرتضيها كل منهم .

ومن هذه البحوث ما يحاول أصحابه أن يخططوا من مخترعات أفكارهم نظماً جديدة أو أوضاعاً اجتماعية جديدة يرون أنها أمثل طريقة من النظم الحاضرة ، كما فعل أفلاطون فى كتابيه « الجمهورية » و « القوانين » وكما فعل أرسطو فى كتابيه « الأخلاق » و « السياسة » **وكما فعل الفارابى فى كتابه « آراء أهل المدينة الفاضلة » وكما فعل كامبانيلا فى كتابه « مدينة** الشمس » . فقد عمل كل واحد من هؤلاء الباحثين ومن إليهم على بيان ما ينبغى أن يكون عليه المجتمع فى مختلف ظواهره الاجتماعية حتى يكون مجتمعا فاضلا فى نظره بحسب ما يذهب إليه من آراء فلسفية عن الفضيلة والرذيلة ومقومات الحكم ومختلف شئون الاجتماع .. ويسمى **هذا النوع من البحوث « اليوتوبيا » Utopies أى المدينة الخيالية الفاضلة .**

ومنها ما يـذهب أصحابـه إلى تحبيذ مجمـوعة مـا من النظم المقـررة بالفعـل ببيان محاسنها ، وترغيب الناس فيها ، وتثبيتها فى نفوسهم ، وحثهم على التمسك بها وتحذيرهم من تعدى حدودها .. وهذه هى الطريقة التى سلكها طائفة من علماء المسلمين حيال نظم الاسلام **ومبادئه كالغزالى فى كتابه « إحياء علوم الدين »** .

وسميت هذه الطائفة بقسميها « تقويمية » لأنها تعنى ببيان قيم الأشياء ، وسميت كذلك « معيارية » لأنها تتخذ لنفسها معياراً تقيس به هذه القيم .

(والطائفة الثالثة) هى العلوم . وهى بحوث ترمى إلى مجرد معرفة الظواهر بالكشف عن طبيعتها وما تخضع له من قوانين . وتنقسم من حيث موضوعها إلى الفروع الآتية :

١ ـ العلوم الرياضية ، وهى التى تدرس خواص الكم من حيث إنه معدود أو مقيس كالحساب والجبر والهندسة .. وما إليها .

٢ ـ العلوم الطبيعيـة ، وهى التى تدرس ظواهـر الطبيعة سـواء أكانت سمـاوية أو ارضية ، حية أم غير حية ، عضوية أم غير عضوية ، كالفلك والجيولوجيا والطبيعة والكيمياء والجغرافيا الطبيعية وعلم الحيوان وعلم النبات .

٣ ـ العلوم الإنسانية وهى التى تدرس الإنسان الفرد أو المجتمع الإنسانى . وهى لذلك تنقسم قسمين : علوم فردية ، وهى التى تدرس ظواهر فردية فى الإنسان كعلم النفس الذى يدرس الظواهر الفردية النفسية من إدراك ووجدان ونزوع ؛ وعلوم إنسانية اجتماعية وهى التى تدرس الإنسان من حيث إنه عضو فى مجتمع ، أى تدرس العلاقات التى تتكون بين أفراد يضمهم مجتمع ، أو بعبارة أخرى تدرس ما نسميه « الظواهر الاجتماعية » .

(والطائفة الرابعة) الفنون وهى بحوث عملية ترمى إلى بيان الوسائل التى ينبغى استخدامها لتحقيق غاية من الغايات العملية .

والبحث فى أية مجموعة من الظواهر يمكن أن يكون علماً أو فناً بحسب ما يرمى إليه من أغراض . فإن كان يرمى إلى الكشف عن طبيعة هذه الظواهر وما تخضع له من قوانين صدق **عليه أنه علم . وإن كان يرمى إلى بيان الوسائل التى تستخدم للتأثير فى هذه الظواهر صدق عليه أنه فن .**

فالبحث فى جسم الإنسان مثلا يختلف الحكم عليه باختلاف ما يرمى إليه من أغراض ، فإن كان الغرض منه مجرد شرح أعضائه وأجهزته وبيان العناصر التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها ، وكشف القوانين التى تخضع لها فى تكونها ونشوئها وأدائها لوظائفها ، صدق عليه أنه « علم » . وإن كان الغرض منه بيان الوسائل التى ينبغى الالتجاء إليها لشفاء الجسم مثلا مما عسى أن ينتابه من مرض واختلال صدق عليه أنه « فن » . ومن ثم يعدون

« الفيزيولوجيا » علماً لأنها تدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الأولى ، فى حين أنهم يعتبرون « الطب » من طائفة الفنون لأنه يدرس جسم الإنسان من وجهة النظر الثانية .

وكذلك البحث فى القوى العقلية ، فالحكم عليه يختلف باختلاف الطريق التى يسير فيها والغرض الذى يرمى إليه . فإن كان موضوعه وصف هذه القوى وشرحها ببيان حقيقتها والعناصر التى تتألف منها والوظائف التى تؤديها والمراحل التى تجتازها فى نموها والعلاقات التى تربطها بعضها ببعض والتى تربطها بغيرها والقوانين الخاضعة لها فى مختلف نواحيها ، كان جديراً باسم « العلم » . وإن كان الغرض منه بيان الوسائل التى ينبغى الالتجاء إليها للتأثير فى هذه القوى وتربيتها وتهذيبها ، صدق عليه أنه « فن » . ومن ثم كانت بحوث « السيكولوجيا » (علم النفس) من طوائف العلوم ، وكانت « البيداجوجيا » العامة (بحوث التربية العامة) شعبة من شعبُ الفنون .

وتنقسم الفنون قسمين رئيسيين :

(أحداهما) فنون يقينية ، وهى ما كانت بحوثها الفنية مؤسسة على بحوث علمية ومستمدة منها . وذلك كفن الطب الحديث فإنه مؤسس على علم « الفيزيولوجيا » ، وكفنون التربية الحديثة فإن الخطط التى ترسمها للتأثير فى جسم الطفل وعقله وخلقه مؤسسة على بحوث علم النفس وعلم وظائف الأعضاء وما إليهما .

(وثانيهما) فنون غير يقينية . وهى ما كانت بحوثها غير مؤسسة على بحوث علمية ، وذلك كفنون السحر والشعوذة والطب القديم ... وما إلى ذلك من الفنون التى يعتمد فيها على العقائد أو الخرافات على محض التجارب .

وفى ضوء كل ما سبق يمكن القول إذن بأن الوضع الصحيح لعلم الاجتماع بين مختلف طوائف البحوث إنما يتحدد على النحو التالى :

١ - **إنه ليس من بحوث ما وراء الطبيعة : لإنه يدرس ظواهر تقع تحت المشاهدة .**

٢ - **وليس من طائفة البحوث الوصفية التاريخية : لإنه لا يقتصر على وصف الظواهر وتاريخها ، بل يتجاوز ذلك إلى شرحها وتحليلها والكشف عما تخضع له من قوانين . صحيح أنه لا يتاح له الكشف عن قوانينها إلا بعد أن يصفها ويتعقب تاريخها . ولكن الوصف والتاريخ هما مجرد تمهيد للوصول إلى غرضه الأساسى وهو الشرح والتحليل والكشف عن القوانين ، بينما البحوث الوصفية التاريخية تقتصر أغراضها على مجرد الوصف والتاريخ وبيان ما كانت عليه الظواهر وما هى عليه .**

٣ - **وليس من طائفة البحوث التقويمية المعيارية ؛ فهو لا يعرض مطلقا للحكم على قيم الأشياء وبيان حسنها أو قبحها وما تنطوى عليه من خير أو شر ومبلغ اتفاقها مع المثل الأعلى ،**

وإنما يقتصر على بيان حقيقتها وما يحكمها فى الواقع ونفس الأمر من قوانين . وبعبارة موجزة : هو يصدر أحكاماً على الحقيقة ولا يصدر أحكاماً على القيمة ؛ أو بعبارة ثالثة : ينحصر فيما هو كائن ولا يعرض مطلقاً لما يجب أن يكون .

٤ - وليس من طائفة الفنون . لأنه لا يعرض مطلقا لبيان الوسائل التى ينبغى استخدامها فى ظاهرة ما للتأثير فيها ولتحقيق غاية من الغايات العملية . وإنما يقتصر فى كل ظاهرة من الظواهر التى يدرسها على بيان وضعها الطبيعى وما تسير عليه وتخضع له من قوانين . فأذا عرض لتزايد السكان مثلا استقرأ هذا التزايد فى مختلف المجتمعات والأحوال والأوضاع ووصل عن طريق هذه الملاحظات وعن طريق الإحصاء إلى الكشف عن القوانين التى يخضع لها هذا التزايد فى الواقع ونفس الأمر ، كالقانون الذى يقرر مثلا أن السكان يتزايدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متوالية هندسية (١ ، ٢ ، ٤ ، ٨ ، ١٦ ...) إذا لم يعق تزايدهم أى عائق خارجى . **أما الوسائل التى ينبغى استخدامها للاكثار من النسل أو تنظيمه** أو تحديده .. وما إلى ذلك من الغايات العملية ، فهذه أمور لا شأن لعلم الاجتماع بها وليس من موضوعه فى شىء ، وانما يتركها لبحوث فنية تقوم على أساس ما يقرره من نظريات ويكشفه من قوانين ، كما يقوم فن الطب على علم الفيزيولوجيا . وقد انشئت بالفعل هذه البحوث الاجتماعية واطلق عليها اسم بحوث « الخدمة الاجتماعية » .

٥ - وليس من طائفة العلوم الرياضية لأنه لا يدرس ظواهر الكم ولا العدد .

٦ - وليس من طائفة العلوم الطبيعية لأنه لا يدرس ظواهر طبيعية وإنما يدرس ظواهر إنسانية .

٧ - وليس من طائفة العلوم الإنسانية الفردية ، لأن الظواهر التى يدرسها - وإن كانت ظواهر إنسانية - ليست ظواهر فردية .

٨ - وإنما هو من طائفة العلوم الإنسانية الاجتماعية ، لأنه يدرس الظواهر الاجتماعية للكشف عما تخضع له من قوانين ؛ بل هو العلم الاجتماعى الوحيد ، لأن كل بحث يدرس ظاهرة اجتماعية لهذا الغرض يعد من بحوث علم الاجتماع .

وقد نجح علماء الاجتماع فى تحقيق أغراضهم فى بعض فروع علمهم ، وبخاصة فيما يتعلق بظاهرات الاقتصاد والظاهرات اللغوية . فقد وصلوا فيما يتعلق بهذين النوعين بوجه خاص إلى الكشف عن طائفة كبيرة من القوانين الدقيقة المطردة التى تخضع لها ظواهرهما . **ويرجع الفضل فى ذلك إلى أن هذين الفرعين كانا موضع عناية العلماء منذ أمد بعيد** ، وقد كتب فيهما عدد كبير من البحوث القيمة ، كبحوث الاقتصاد السياسى والاقتصاد التطبيقى والإصلاحى والاقتصاد الاشتراكى والاقتصاد الأهلى والاقتصاد الريفى وتاريخ النظريات الاقتصادية ، وكبحوث علم اللغة العام وفقه اللغة (الفيلولوجيا) والبحوث الخاصة بنشأة اللغة وحياتها ودراسة اللهجات والأصوات والألفاظ والدلالة والقواعد .. وهلم جرا .... فجاء

علم الاجتماع فوجد بين يديه تراثا قيمًا فى هذين الفرعين وبعض فروع أخرى قليلة فنقحه وهذبه وأكمله وأخضعه لمناهجه فى البحث ووجهه الوجهه التى تحقق أغراضه .

وأما فيما عدا ذلك من الفروع ، فلا يزال علماء الاجتماع فى طريقهم إلى الكشف عن قوانينها ، وإن كانوا قد قطعوا فى هذا السبيل عدة مراحل ، وانتهوا إلى أفكار وملاحظات وتحقيقات تيسر عليهم الوصول إلى غرضهم الرئيسى .

ويرجع السبب فى ذلك إلى عوامل كثيرة من أهمها ما يلى :

١ ـ أن الظواهر الاجتماعية ظواهر معقدة كل التعقيد ، يتداخل بعضها فى بعض ويتأثر بعضها ببعض ، وتتأثر بأمور أخرى كثيرة أجنبية عنها . وظواهر هذا شأنها ليس من اليسير الكشف عما تخضع له من قوانين .

٢ ـ أن الظواهر الاجتماعية ليست ثابتة على حال واحدة كما هو الشأن فى ظواهر العلوم الرياضية والفلكية والطبيعية ، بل إن من سننها التطور والتغير ، فهى تختلف باختلاف المجتمعات ، وتختلف فى المجتمع الواحد باختلاف عصوره ، ولا يستقر وضعها فى مجتمع ما إلا ريثما تتحول إلى وضع آخر كما سبق بيان ذلك فيما عرضنا له حتى الآن . وظواهر هذا شأنها تحتاج إلى جهد شاق وأمد طويل حتى يستطيع الباحثون الاهتداء إلى ما يحكمها من قوانين .

٣ ـ أن العلوم الرياضية والفلكية والطبيعية كانت موضع عناية الباحثين منذ عصور سحيقة فى القدم ، فأتيح لها الوقت الكافى للتنقيح والتهذيب والنضج وتحقيق قسط كبير من أغراضها ، على حين أنه لم يمض على علم الاجتماع منذ نشأته إلى الآن إلا زمن يسير لا يتجاوز بضعة قرون ، لا تكاد تعود إلى ما وراء القرن الرابع عشر الميلادى إذا أرخنا للعلم بالعلامة العربى ابن خلدون . وغنى عن البيان أن فترة قصيرة كهذه ليست كافية لنضج علم وكماله ووصوله إلى تحقيق جميع أغراضه ، وخاصة إذا كانت ظواهره قد بلغت فى تعقيدها وتقلبها إلى الحد الذى وصفناه .

هذا إلى أن العلوم الطبيعية والرياضية نفسها لم تقف بحوثها عند حد ، بل لا تزال تحدث فى ميادينها مكتشفات جديدة تكمل بحوثها القديمة وتعدلها ، بل تبين عما تنطوى عليه من أخطاء . وإليكم مثلا قانون نيوتن نفسه ، قانون الجذب العام ، الذى كان يعد فى مقدمة الحقائق التى لا يأتيها الباطل ، فقد جاء من بعده انشتاين بقانون النسبية الذى كشف عن نقصه وعن كثير من اخطائه .

٤ ـ إن مبدأ الحتمية determinisme الذى تقوم عليه فكرة القانون لا يتحقق فى الظواهر الإنسانية على العموم بالدقة والضبط والصرامة التى يتحقق بها فى الظواهر الفلكية والطبيعية والرياضية . وذلك لأن إرادة الإنسان كثيرا ما تتدخل فى الظواهر الاجتماعية فتعوق تحقيق قوانينها أو تنحرف بها عن أوضاعها ولو إلى حين أو فى أثناء فترة ما .

ولعلم الاجتماع ـ مثله أى علم آخر ـ معالم ينتهى إليها ، وحدود يقف عندها ، والتزامات يأخذ على نفسه الوفاء بها . ومن هذه المعالم والحدود والالتزامات تتمثل أهم ناحية من مناهجه فى البحث .

وفيما يلى بيان بأهم هذه الأمور ، على ما قدر لتجربتنا أن تتيحه لنا :

١ ـ يقف علم الاجتماع عند حدود التقرير ، ولا شأن له بالتقويم . فهو يدرس الظواهر لمجرد تقرير حقيقتها وما تسير عليه فى الواقع ونفس الأمر من قوانين ، ولا يعرض مطلقا للحكم على قيمها وبيان حسنها أو قبحها ، وما تنطوى عليه من خير أو شر ، ومبلغ اتفاقها مع المثل **الاعلى ، وإنما يترك هذه الأمور كلها للبحوث التقويمية التى تهتم بها دراسة الأخلاق . فهو ، كما قلنا ، يصدر أحكاما على الحقيقة ولا يصدر احكاما على القيمة ، أو يدرس ما هو كائن ولا شأن له بما يجب أن يكون ـ ويشترك معه فى هذه الصفة جميع البحوث التى تسمى علوما ، كما سبق بيان ذلك .**

٢ ـ يقف علم الاجتماع عند حد البحث النظرى ، ولا شأن له بالأمور العملية ولا التطبيقية . فتنتهى مهمته عند الكشف عن طبائع الظواهر وما يحكمها من قوانين ، ولا يعرض مطلقا لبيان ما ينبغى عمله للتأثير فيها ، وإنما يترك ذلك ، كما قلنا فيما سبق ، لبحوث فنية ، كفن الخدمة الاجتماعية . ويشترك مع علم الاجتماع فى هذه الصفة جميع البحوث التى تسمى **علوما .**

٣ ـ لا يقف علم الاجتماع عند حد الوصف ، وإنما يتجاوزه إلى الشرح والتحليل والكشف عن طبائع الظواهر وقوانينها . صحيح أنه لا يستطيع أن يشرح الظواهر ويحللها ويكشف عن قوانينها إلا بعد أن يصفها ويتعقب تاريخها . ولكن الوصف والتاريخ هما مجرد تمهيد للوصول إلى غرضه الأساسى . وأما البحوث التى تقتصر على وصف الظواهر وبيان ما كانت عليه فى الماضى وما هى عليه فى الحال فليست من علم الاجتماع فى شىء ، وإنما هى من طائفة البحوث الوصفية التاريخية . ويشترك مع علم الاجتماع فى هذه الصفة جميع البحوث **التى تسمى علوما .**

٤ ـ على عالم الاجتماع أن يدخل بحثه وقد جرد ذهنه من جميع ما علق به من افكار ونظريات عن الظاهرة التى يدرسها .. وذلك أن الظواهر الاجتماعية ـ لاتصالها بحياتنا اتصالا وثيقا ، وإحاطتها بنا من جميع النواحى ، وكثرة ما يردده الخاصة والعامة بشأنها ، وتعدد ما قاله الباحثون فى صددها منذ عصور سحيقة فى القدم ـ لا يمكن أن يخلو ذهن فرد ما من **فكرة أو افكار عن كل ظاهرة منها . ولو ترك عالم الاجتماع هذه الافكار تسيطر عليه فى دراسته** فربما أفسدت عليه بحثه ، وحادت به عن جادة الصواب ، وحملته من حيث لا يشعر على التعسف فى تأويل الظواهر حتى تتسق مع الأفكار المسيطرة عليه . ومن ثم وجب أن يدخل بحثه

وهو خالى الذهن من كل نظرية عن الظاهرة التى يدرسها ، أو بعبارة أخرى أن يدخل بحثه وهو يشك فى صحة أية نظرية عنها . وهذا هو « مبدأ الشك » الذى نصح به العلامة ديكارت فى مقاله عن « المنهج » وهو ايضا ما عناه العلامة دور كايم اذ قرر فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » أنه « يجب أن ننظر إلى الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء » Il faut considerer les faits sociaux comme des choses أى نبحثها كما يبحث عالم الكيمياء مثلا عناصر المادة الموضوعية أمامه ويستوحى طبيعة الظواهر من الظواهر نفسها لا من أفكاره ولا من أفكار غيره عنها .

٥ ـ ويتصل بهذه القاعدة قاعدة أخرى وهى استبعاد الأمور التى ينظر اليها بعض الباحثين على أنها مسلمات لا تحتمل الجدل وتمثل الطبيعة الإنسانية . ومن ذلك مثلا ما يعتمد عليه علماء الاقتصاد السياسى إذ يقررون أن من طبيعة الإنسان أن يحرص على أن يحقق لنفسه أكبر قدر من النفع بأقل قدر من المجهود . وهم فى ذلك ينظرون إلى إنسان خيالى لا يخضع إلا لغرائزه الحيوانية . والإنسان الحقيقى هو إنسان اجتماعى يخضع لما تقرره نظم مجتمعه وترتضيه تعاليمه ، فلا يفكر فى أن يحقق لنفسه من النفع إلا ما تسمح به هذه النظم وتقره هذه التعاليم ، بقطع النظر عما يقتضيه ذلك من المجهود وعن مبلغ ما يحصل عليه من الفائدة . ـ ومن ذلك أيضا ما يعتمد عليه أنصار مدرسة الفيزيوكرات ومدرسة الأحرار من علماء الاقتصاد السياسى إذ يقررون أن القوانين التى انتهى إليها الباحثون فى هذا العلم ، وعلى رأسها قوانين العرض والطلب ، من شأنها ان تحقق السعادة لبنى الإنسان ، وأنه لذلك يجب أن نتركها وشأنها ,Laissez faire ولا نتدخل فى أعمالها ، مع أن كثيرا من الكوارث الاقتصادية التى تتعرض لها المجتمعات ترجع إلى عمل هذه القوانين . وأنه لذلك لا يصح أن نقف حيالها مكتوفى الأيدى ، بل يجب أن نتدخل لاتقاء ما عسى أن تؤدى إليه من أضرار أو لعلاج ما أدت إليه ؛ وإن كان تدخلنا هذا لا يؤتى ثمرته إلا اذا كان هو نفسه متسقا مع هذه القوانين . فأذا ارتفع مثلا ثمن سلعة ما من السلع الضرورية للحياة ارتفاعا كبيرا لقلة المعروض منها مع بقاء الطلب على حالة ، فإن علاج ذلك يكون بالعمل على زيادة المعروض منها بالتوسع فى استيرادها أو فى إنتاجها .٠

فلا يكون منهج البحث سليما إلا إذا استبعدنا الأحكام المسبقة من هذا النوع . ولا بأس أن ننظر إليها على أنها مجرد فروض Hypotheses تجرى مناهج البحث العلمى على معطياتها للتحقق من مبلغ صحتها .

٦ ـ تحديد مدلولات الألفاظ تحديداً دقيقاً .. وذلك أن كثيرا من المفردات والعبارات المتداولة فى شئون الاجتماع الإنسانى (أمثال : عمل اجتماعى ، عمل فردى ، قبيلة ، عشيرة ، أسرة ، أمة ، دولة ، حكومة ، زواج ، لغة .... الخ) تحتمل عدة مدلولات ، ولا يستقيم البحث إلا إذا تحدد المقصود من كل لفظ وكل عبارة منها .

وفى اعتقادى ان عالم الاجتماع يقطع فى الغالب فى أثناء دراسته لأية ظاهرة اجتماعية مرحلتين :

(إحداهما) مرحلة وصفية يستقرىء فيها الظاهرة فى أوضاعها الحاضرة والغابرة وما انتابها من تطور واختلاف باختلاف المجتمعات والعصور ..

وهو فى هذه المرحلة يستعين بمشاهداته وملاحظاته الخاصة ، ويستعين كذلك ببحوث أخرى كثيرة كالتاريخ العام وتاريخ النظم السياسية وتاريخ النظم الاقتصادية وتاريخ التربية وتاريخ اللغات وتاريخ القضاء وتاريخ التشريع وتاريخ الأديان « و الإثنوجرافيا » وهى دراسة الحضارات الإنسانية وخاصة الشعوب البدائية ، وبحوث الإحصاء والقانون .. وهلم جرا ، وبالجملة يستعين بكل بحث يتيح له الوقوف على وضع من أوضاع الظاهرة التى يدرسها . فهو فى هذه المرحلة يجمع المواد الأولية من مشاهداته وملاحظاته ومن مختلف البحوث الأخرى ، ولكنه لا يجمع هذه المواد كيفما اتفق ، وإنما يجرى عليها التحريات اللازمة للتمييز بين صحيحها وفاسدها وغثها وسمينها . فيستبعد الفاسد والغث ويحتفظ بالصحيح والسمين .

وغنى عن البيان أن هذه المرحلة هى مجرد تمهيد للعمل الأساسى لعلم الاجتماع وأن شخصية عالم الاجتماع وأغراضه لا يتحقق شىء منها إلا بعد أن يتجاوز هذه المرحلة إلى المرحلة التالية ، كما أن جمع المواد الأولية لصاحب المصنع وانتقاء الصالح منها هما مجرد تمهيد لعمله الأساسى وهو تشغيل هذه المواد .

(والأخرى) مرحلة شرحية يعمد فيها عالم الاجتماع إلى هذه المواد التى جمعها فى المرحلة السابقة فيحللها ، ويوازن بعضها ببعض ، ويتأمل سيرها وعلاقاتها المتبادلة ، ويلاحظ وظائفها ووجوه تطورها واختلافها والعوامل التى أدت إلى هذا التطور وهذا الاختلاف ، ليصل من وراء ذلك كله إلى شرح الظواهر بالكشف عن طبيعتها وما تخضع له فى مختلف وجوهها من قوانين . وفى هذه المرحلة تظهر شخصية عالم الاجتماع متميزة عما عداها وتتحقق أغراضه التى أشرنا اليها فيما سبق .

ولكن تتبقى مع ذلك واحدة من أعتى المشكلات التى يلتقى بها عالم الاجتماع أثناء بحثه الاجتماعى وأقصد بها الوسائل التى يستعين بها فى مختلف مراحل هذا البحث .

ولعلى قلت من قبل أن الباحث يجمع مواد المرحلة الوصفية من مصدرين : أحدهما الملاحظة المباشرة أى أن يلاحظ الباحث الظواهر بنفسه ، والأخرى الاطلاع عليها فيما سبق أن كتب عن الظواهر التى يريد دراستها .

والملاحظة المباشرة تكون أحياناً ملاحظة « سلبية » وذلك بأن يترك الباحث الأشخاص الذين يلاحظهم على طبيعتهم ، ويراقبهم وهم فى حياتهم العادية ، ويدون ملاحظاته ؛ وأحيانا

تكون ملاحظة « ايجابية » وذلك بأن يكلفهم الباحث أن يقدموا بأعمال معينة أو يجيبوا على اسئلة خاصة أو يحدث مناسبات تدعوهم لأعمال أو أقوال ، ويدون ما يلاحظه على أعمالهم وأقوالهم . .

وفى كلتا الحالتين لا تكون الملاحظة سليمة إلا اذا جرت فى جو لا يشعر فيه الأشخاص الملاحظون (بفتح الحاء) أنهم موضع ملاحظة ، لأنهم اذا شعروا بذلك أثر شعورهم هذا فى سلوكهم وأقوالهم فتأتى حركاتهم وعباراتهم فى صورة غير طبيعية . ولا تكون الملاحظة سليمة كذلك إلا اذا عاشر الباحث المجتمع الذى يبحث أوضاعه معاشرة طويلة وتمكن من معرفة طباعه وتقاليده ، وألم بلغته . وأما الزيارات الخاطفة للرحالة والمسافرين التى لا تتوافر فيها هذه الشروط فإنها لا تكون موضع ثقة ولا ينبغى أن يطمئن إليها الباحث الاجتماعى .

وأما فيما يتعلق بالوسيلة الثانية التى تجمع مواد المرحلة الوصفية عن طريقها وهى الرجوع إلى ما كتبه الباحثون عن الظواهر التى يراد دراستها ، فإنه يجب فى صددها على عالم الاجتماع ألا يأخذ جميع ما كتب عن الظواهر حجة مسلمة ، بل يجب أن يجرى عليها تحريات كثيرة ليميز بين غثها وسمينها وبين فاسدها وصحيحها ، فيستبعد الغث والفاسد ويقتصر على السليم والصحيح .

فيستبعد المواد التى تكون نتيجة زيارات خاطفة كما تقدم .

ويستبعد كذلك الأخبار التى تحوم حولها شبهة الكذب المتعمد أو الكذب غير المتعمد . ويأتى الكذب المتعمد فى الغالب من تزلف المؤرخين للحكام وذوى النفوذ والتقرب إليهم بالثناء والمدح واشاعة الذكر فينسبون إليهم من الأعمال والمآثر ما ليس لهم . ويأتى الكذب غير المتعمد فى الغالب من التشيع للآراء والمذاهب « فإن النفس » كما يقول العلامة ابن خلدون « إذا كانت على حال من الاعتدال اعطت الخبر حقه من التمحيص والنظر ، حتى يتبين صدقه من كذبه ، وإذا خامرها تشيع لرأى أو نحلة قبلت ما يوافقه من الأخبار لأول وهلة ، وكان هذا الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها من الانتقاد والتمحيص فتقع فى قبول الكذب ونقله »[٧] .

ويستبعد كذلك الأخبار التى تحكم قوانين العلوم الطبيعية أو الرياضية أو قوانين علم النفس أو قوانين علم الاجتماع أو العوائد الجارية باستحالة وقوعها .

وبعد أن يستبعد هذه الأصناف من المواد وما إليها يجرى على ما يبقى لديه من الأخبار قواعد التحرى التاريخى كتحرى التواتر وقوة السند ، فيستبعد ما يعوزه التواتر وما يكون سنده ضعيفا .

---

(٧) مقدمة ابن خلدون تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى الطبعة الثانية صفحتى ٤٠٩ ـ ٤١٠ .

هذا كله فيما يتعلق بالمرحلة الأولى من البحث وهى المرحلة الوصفية . وأما فيما يتعلق بالمرحلة الثانية وهى المرحلة الشرحية ، فإن أهم ما يعنى به عالم الاجتماع فى هذه المرحلة هو تحليل نعطيات المرحلة الوصفية للوقوف على الأسباب والمسببات والمقدمات ونتائجها اللازمة ، وبالتالى الكشف عن القوانين التى تحكم الظواهر التى يدرسها . ومن أهم ما يستعين به عالم الاجتماع فى هذا التحليل ما يسمونه « قواعد المنهج الاستنباطى » Logique inductive أو طرق جون ستوارت مل John Stuart Mill (**فيلسوف انجليزى ١٨٠٦ ـ ١٨٧٣ ، لأن الفضل يرجع** إليه فى تبيانها) ، وهى القواعد التى تبين ارتباط الأسباب بمسبباتها والمقدمات بنتائجها اللازمة ، أو بعبارة أخرى التى تبين الأحوال التى تعتبر فيها الظاهرة سببا لظاهرة أخرى أو نتيجة لازمة لظاهرة أخرى . ومن أهمها أربع قواعد وهى :

١ ـ قاعدة التلازم فى الوجود ، وهى التى يحكم بمقتضاها على ظاهرة بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالمشاهدة أنه كلما وقعت الأولى وقعت الثانية .

٢ ـ قاعدة التلازم فى التخلف ، وهى التى يحكم بمقتضاها على ظاهرة بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالمشاهدة أنه إذا لم تقع إحداهما لا تقع الأخرى .

وكلتا القاعدتين السابقتين لا تكفى وحدها فى الحكم ، إذ قد يكون الأمر فى الوجود وحده أو فى التخلف وحده مجرد مصاحبة لا ارتباط سبب بمسبب . ولا تظهر السببية الحقيقية إلا إذا ثبت التلازم فى الوجود والتخلف معا كما تقرره القاعدة الآتية .

٣ ـ قاعدة التلازم فى الوجود والتخلف ، وهى التى يحكم بمقتضاها على ظاهرة ما بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالمشاهدة أنه كما حدثت الأولى حدثت الأخرى ، وكلما تخلفت الأولى تخلفت الأخرى .

٤ ـ قاعدة التلازم فى التغير ، وهى التى يحكم بمقتضاها على ظاهرة بأنها سبب لظاهرة أخرى إذا ثبت بالملاحظة أنه كلما حصل تغير فى إحداهما حصل تغير بنفس النسبة والمقدار فى الأخرى .

وكثيرا ما يستعين كذلك عالم الاجتماع فى هذه المرحلة بطريقة « الإحصاء » ، أى إحصاء وجوه الظاهرة للوقوف على تزايدها وتناقصها ، والمراحل التى تسلكها فى هذا التزايد وهذا التناقص ، والنسب والمقادير التى تحدد سيرها .

أما ما يزعمه البعض من إمكان استخدام العلم الاجتماعى للطريقة التجريبية فإن لى **بصدده نظرة خاصة إن ما يقصده العلماء بالطريقة التجريبية L'Experimentation هو تغيير** الظروف والأوضاع المحيطة بظاهرة ما تغييرا مقصودا لمعرفة النتائج التى تترتب على كل وجه

منْ وجوه هذا التغيير وللكشف عن القوانين التى تخضع لها الظاهرة فى مختلف أوضاعها . فبفضل هذه الطريقة لا يحتاج الباحث إلى الانتظار حتى يحدث التغير تلقائيا ، إى تحدثه الطبيعة نفسها ، بل يحدث هو نفسه التغييرات الممكنة ، ويلاحظ ما يترتب على كل تغيير منها ، ويخرج من ذلك بقانون عام للظاهرة . ويمكن بهذه الطريقة فصل العناصر التى لا تود فيالطبيعة الا متصلا بعضها ببعض لمعرفة طبيعة كل عنصر منها على حدة وإجراء التجارب عليه .

والطريقة التجريبية هى أهم الطرق المستخدمة فى معظم العلوم الطبيعية (الطبيعة ، والكيمياء ، علم الحيوان ، علم النبات) ... الخ ... وبفضلها اتسع نطاق هذه العلوم ، ووصلت إلى ما وصلت إليه من رقى وكمال واستخدمت كذلك فى بعض العلوم الإنسانية كعلم النفس وأسدت إليها معونة كبيرة .

غير أن هذه الطريقة يتعذر استخدامها فى الظواهر الاجتماعية فى معظم الأحوال ، وذلك أن الظاهرة الاجتماعية بحسب تعريفها هى ظاهرة تخلقها طبيعة الاجتماع ، وتنبعث من تلقاء نفسها من حياة الجماعات ومقتضيات العمران ، ولا يمكن أن تكون من صنع الأفراد . فليس فى استطاعتنا مثلا أن نغير دين مجتمع ما للنظر فيما يترتب على هذا التغير فى اقتصادياته وأخلاقه وسائر نظمه الأخرى ، كما نغير غذاء حيوان أو نبات أو درجة الحرارة أو الضغط المحيطة بجسم صلب أو سائل أو غازى للنظر فى النتائج المترتبة على هذا التغيير .

وحتى إذا أتيح للأفراد تغيير وضع اجتماعى بطريق صناعى ، فإن ما ينجم عن عملهم هذا لا يكون ظاهرة اجتماعية ، وما يعقبه لا يكون نتيجة لظاهرة اجتماعية . فلا يمكن أن يخرج منه عالم الاجتماع بأية فائدة ولا ان يقيم له فى بحوثه أى وزن . وليس فى الاستطاعة كذلك فصل ظاهرة اجتماعية عن الظواهر التى تكتنفها .

هذا ولم يخسر عالم الاجتماع أية خسارة لعدم استطاعته استخدام الطريقة التجريبية ، لأن هناك ما يعوضه عنها أحسن تعويض ، وهو التاريخ الإنسانى نفسه . وذلك أنه ما من ظاهرة من ظاهرات الاجتماع إلا فد انتابها جميع أنواع التغير فى التاريخ الإنسانى ، وظهرت متصلة بطائفة من الظواهر أحيانا ،ومنفصلة عنها أحيانا أخرى .

وإليك مثلا ظاهرة الزواج : فقد بدت فى المجتمعات الإنسانية على جميع الوجوه الممكن تصورها : فظهر نظام وحدة الزوج والزوجة ؛ ونظام تعدد الأزواج والزوجات بأن يكون لمجموعة من الرجال مجموعة من النساء على طريقة الشيوع بينهم ؛ ونظام وحدة الزوج مع تعدد الزوجات ؛ ونظام وحدة الزوجة مع تعدد الأزواج[8] . وإليك مثالا آخر ظاهرة القرابة : فقد

---

(٨) يمكن للقارىء أن يرجع فى ذلك إلى كتابى « الأسرة والمجتمع » وبخاصة فى طبعته السابعة ، الصفحات من ٦٦ ـ ١٠٤ .

بدت فى الانسانية على جميع وجوهها المتصور حدوثها : فظهر النظام الأمى الذى ينتمى بمقتضاها الولد إلى أمه فقط وأقارب أمه ؛ وظهر النظام الأبوى الخالص الذى ينتمى بمقتضاه الولد إلى أبيه وأقارب أبيه ؛ والنظام المزدوج مع ترجيح ناحية الأم ؛ والنظام المزدوج مع ترجيح ناحية الأب فى القرابة كما هو الشأن فى الأمم الاسلامية ؛ والنظام المزدوج الذى تتساوى فيه الجهتان .

فليس عالم الاجتماع اذن فى حاجة لان يغير الظاهرة تغييرا صناعيا مقصودا ، لأن التاريخ نفسه قد غيرها له على جميع وجوهها ، ولكن فى صور طبيعية تلقائية ، وما عليه إلا أن يلاحظ هذه التغيرات الطبيعية التلقائية وما ترتب عليها من نتائج ليصل إلى غرضه الحقيقى ، وهو كشف القوانين العامة التى تخضع لها الظاهرة فى مختلف أوضاعها . فصفحات التاريخ لعالم الاجتماع هى كأجهزة المعمل لعالم الطبيعة .

وقلنا إنه يتعذر استخدام الطريقة التجريبية فى « معظم الأحوال » ، لأنه من الممكن استخدامها فى بعض الأحوال ، ولكن فى نطاق ضيق كل الضيق ولا تبدو آثارها فى هذه الأحوال **إلا بعد أمد طويل ؛ وذلك كأن نغير الأوضاع الصحية أو الثقافية أو الاقتصادية أو السكنية** التى يكون عليها مجتمع ما وننظر ما يترتب على ذلك من نتائج .

وقد ذكرنا أن من بين أغراض علم الاجتماع الكشف عن نشأة الظواهر الاجتماعية أى عن أقدم وضع لكل ظاهرة منها . ويوجه عالم الاجتماع إلى هذا الغرض قسطا كبيرا من عنايته ، لأن الصورة التى تنشأ عليها الظاهرة الاجتماعية فى أول وضع إنسانى تكشف عن الأسباب العامة لظهورها وعن وظائفها وتؤثر فى طريقة تطورها وتترك رواسب فى كل صورة من صور هذا التطور .

ولكن كيف يتاح لعالم الاجتماع أن يقف على أقدم وضع للظاهرة الاجتماعية مع أن ما نعرفه عن تاريخ الإنسانية لا يتجاوز قرونا قليلة العدد قبل الميلاد المسيحى ، وهذه مرحلة صغيرة فى تاريخ الإنسانية ، ولا نكاد نعلم شيئا يعتد به علميا عن المراحل السابقة لهذه المرحلة ولا عن شئون المجتمعات فى أثنائها .. ؟

اهتدى المحدثون من علماء الاجتماع إلى طريقة ترشدهم فى صورة ما إلى أقدم وضع للظواهر الاجتماعية ، وذلك بملاحظة هذه الظواهر فى الشعوب البدائية ، وخاصة السكان الأصليين لأمريكا وأستراليا . فهم يعتبرون هذه الشعوب ممثلة إلى حد ما لما كانت عليه الإنسانية فى فجر نشأتها . وذلك لأن هذه الشعوب قد ظلت أمدا طويلا بمعزل عن التيارات الحضارية الكبرى التى توالى ظهورها بين سكان القارات القديمة ، فكان طبيعيا إذن أن تظل هذه الشعوب جامدة على حالتها القديمة أو ما يقرب منها ، وألا تتزحزح كثيرا عن أقدم الأوضاع التى كانت عليها الجماعات الإنسانية . وليس معنى ذلك أنها قد سلمت من التطور

وأفلتت من قانونه . لأن التطور هو سنة الاجتماع وناموس الكائنات الحية على الإطلاق . ولكن انعزال هذه المجتمعات البدائية عن أمم العالم القديمة وبعدها عن تيارات الحضارة التى اعتورته ، كل ذلك قد ساعد على احتفاظها بكثير من النظم التى سارت عليها الإنسانية فى أقدم عهودها . فهذه الشعوب فى نظر علماء الاجتماع بمنزلة المتاحف فى نظر علماء الآثار .

غير أنه لا يمكن النظر إلى الأمور التى يتوصل إليها عن هذا الطريق على أنها أمور يقينية . وذلك لما اجتازته هذه المجتمعات من مراحل لا يستهان بها فى طريق التطور ، ولاختلاف هذه المجتمعات من جهة أخرى بعضها عن بعض فى نظمها الاجتماعية ، حتى إننا لا نكاد نجد نظاما ما مطبقا فى جميع هذه المجتمعات على صورة واحدة .

إن المسلم به هو أنه لا يمكن الوصول إلى قانون عام صحيح لظاهرة إلا إذا لاحظنا هذه الظاهرة فى مختلف أوضاعها وجميع وجوهها . ويبدو أن ذلك يقتضى عالم الاجتماع أن يلاحظ الظاهرة فى مختلف المجتمعات والعصور . إذ لو اقتصر على ملاحظاتها فى بعض المجتمعات دون بعض أو فى بعض العصور دون بعض لكان عرضة لأن ينتهى إلى نتائج غير صحيحة أو غير عامة ، أى لا تصدق إلا على الأوضاع التى لاحظها .

غير أنه من المتعذر استقراء الظواهر الاجتماعية فى مختلف المجتمعات الإنسانية وشتى العصور . ولو حاول ذلك باحث لأفنى عمره كله فى دراسة ظاهرة واحدة بدون أن يستوعب جميع صورها وأوضاعها .

ولذلك يلجأ عالم الاجتماع إلى طريقة أخرى تغنيه عن هذا الاستقراء الكامل وتحقق فوائده . وذلك أن يقسم المجتمعات الإنسانية إلى مجموعات تتجانس كل مجموعة منها فى نظمها العامة وظروفها وطبيعتها وأوضاعها ، ثم يختار من كل مجموعة من هذه المجموعات مجتمعا واحدا يمثل مجموعته كلها أو بعض مجتمعات محدودة العدد تمثل هذه المجموعة . ويدرس الظاهرة التى يريد دراستها فى هذه المجتمعات المحدودة التى اختارها . وتحل دراسته لها فى هذه المجتمعات محل دراسته لها فى سائر المجتمعات الإنسانية ، فلا يتطرق الشك إلى ما يصل إليه من نتائج . وتعرف هذه الطريقة بطريقة « النماذج » أو « الأشباه والنظائر » أو كما يقال فى لهجتنا العامية طريقة « العينات » .

وليس علم الاجتماع بدعا فى السير على هذه الطريقة . فالحقيقة أن الاستقراء الكامل غير ممكن فى معظم أنواع الظواهر وأن العلوم الطبيعية نفسها تستبدل بالاستقراء الكامل استقراءات ناقصة تختار موادها فى صورة تحقق الغرض من الاستقراء الكامل .

اما فيما يتعلق بكتاباتى وأيها اقرب إلى نفسى منها فإنى أعتقد أن هناك صعوبة بالغة فى مثل هذا الاختيار ، وذلك لسبب جوهرى هو اننى اعطيت فى كل منها قطعة من نفسى ولأننى

انكببت على بعضها العديد من السنوات المليئة بالجهد وبالعرق ، بالاضافة إلى تنوع هذه المؤلفات وتشعبها فى مختلف فروع علم الاجتماع .

ومع ذلك فربما أمكن من خلال التصنيف العريض تحديد بعض هذه المؤلفات التى قد يمكن من خلالها جميعها تحديد الإطار العام للدراسة الاجتماعية كما أفهم مضمونها ومحتواها على الرغم من تقريرى المبدئى لصعوبة ذلك بالنظر إلى الكم الذى نشر لى من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٨٧ وهو ما يعتقد الكثيرون أنه ضخم بمختلف المعايير . فخلال هذه الفترة نشر لى نحو خمسة وأربعين مؤلفا كبيرا منها مؤلفان باللغة الفرنسية ، ونحو ستين بحثا طبعت على حدة منها بعض بحوث باللغتين الفرنسية والانجليزية وبعض فصول من كتب ، ونحو سبعمائة مقال فى الصحف والمجلات العلمية منها نحو عشرين مقالا باللغة الفرنسية . كما راجعت فى الفترة ذاتها أربعة عشر كتابا .

وعلى العموم فبالنسبة إلى علم الاجتماع اعتقد فى مقدمتها كتاب « علم الاجتماع » و « اللغة والمجتمع » و « المسئولية والجزاء » و « الهنود الحمر » و « الطوطمية » . أما فيما يتعلق بالدراسات الدينية فقد لقيت بعض مؤلفاتى اهتماما فائقا ومنها « حقوق الانسان فى الاسلام » و « بحوث فى الاسلام والاجتماع » و « المرأة فى الاسلام » و « حماية الاسلام للأنفس والأعراض والأموال والأنساب » .

والحقيقة أنه قد يطول بنا المقام إذا عددنا ما نشر لى كما قلت من قبل ، وإنما من المهم الاشارة هنا إلى أننى قد نشرت فى الغالبية العظمى من الصحف والمجلات سواء فى مصر أو فى خارجها فى مختلف أنحاء العالم العربى . أما فيما يتعلق بالكتب التى راجعتها فأذكر منها :

١ ـ ترجمة رواية البخيل لموليير (المرحوم محمد مسعود) بتكليف من وزارة المعارف وبالاشتراك مع المرحوم على الجارم .

٢ ـ ترجمة رواية سنا لكورنى (للمرحوم خليل مطران) بتكليف من وزارة المعارف وبالاشتراك مع المرحوم على الجارم .

٣ ـ ٩ قوعد اللغة العربية (الكتب السبعة المقررة على طلبة المدارس الابتدائية والثانوية فى النحو والصرف والبيان والمعانى والبديع ، بتكليف من وزارة المعارف وبالاشتراك مع الدكتور طه حسين وآخرين)

١٠ ـ ترجمة كتاب « التربية الخلقيه » لدوركايم (للدكتور سيد بدوى) بتكليف من وزارة المعارف .

١١ ـ « الاسلام فى نظر الغرب » للأستاذ اسحق الحسينى .
١٢ ـ « الاقتصاد الاسلامى » للدكتور ابراهيم الدسوقى اباظه .
١٣ ـ « **معجم العلوم الاجتماعية » راجعت (٣٧٠) مصطلحا من مصطلحات هذا المعجم بتكليف من اليونسكو العربية .**
١٤ ـ « وصف افريقيا » ألفه بالايطالية جان ليون الافريقى ، وهو الحسن بن محمد الوزان وترجمه من الايطالية إلى الفرنسية ترجمة جديدة الأستاذ ابيولار ، وترجمه من هذه الترجمة الفرنسية إلى العربية الدكتور عبد الرحمن حميده ، وقمت بمراجعته ، بتكليف من جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . .

*** ***

وبصرف النظر عن كل ما قد يعنيه هذا الكم من الكتابات والمؤلفات من إثراء لمختلف فروع الثقافة العربية فى اللغة والأدب والاجتماع والأديان المقارنة والبحوث الاسلامية والاقتصادية والنفسية والتربوية ، فإنى أعتقد على أى الأحوال فيما يتعلق بالتساؤل عما إذا كان هناك لجهودى العملية أى تأثير بأن طريقة دراساتى للبحوث الاجتماعية قد تألفت منها مدرسة خاصة نجحت فى أن تثبت وجودها واسهامها فى تطور العلم لا فى مصر فحسب ولكن فى مختلف انحاء الوطن العربى كله ، ويكفى بهذا الصدد القول بأنه كان على رأس هذه المدرسة بعض تلاميذى من بينهم الدكتور مصطفى الخشاب والدكتور أحمد الخشاب وهذان لهما مريديهما وطلابهما العديدين .

ومع ذلك ..

فربما كان أكثر ما آسف عليه أن الاحظ اليوم كيف أن معظم الباحثين فى علم الاجتماع قد اتجهوا فى الوقت الحاضر اتجاهات غير سليمة فيما يتعلق بطبيعة هذا العلم وطرق تطبيقه ولن أعرض لمختلف الأمثلة على أى الأحوال ولكن من ذلك أن بعضهم يحاول أن يتقرب إلى بعض اتجاهات معينة ، فيعتقد أنه من الممكن أن يكون هناك اجتماع اسلامى ، وهذا تصور غير صحيح لأن علم الاجتماع هو علم عام يدرس الظواهر الاجتماعية أيا كان نوعها ويدرس الظواهر الاجتماعية أيا كان مصدرها ، فيمكن أن يكون من بين هذه المصادر بعض الديانات كالاسلام والمسيحية وغيرهما ، ويدرسها دراسة مقارنة وعلى أنها تمثل اتجاها خاصا .

ولكن إذا حصر الباحث دراسته على البحوث الاسلامية وحدها فإن دراسته لا تكون علم اجتماع وإنما تكون دراسة دينية فقهية ، أو اجتماعية وإنما ذات طابع بعيد عن علم الاجتماع .

ومن الناحية الأخرى ، فمن المؤسف له حقا أن أرى الكثيرين ممن يدرسون علم الاجتماع يتجهون اتجاها عمليا فيركزون على دراسة بعض الأوضاع الحاضرة وطريقة علاجها ويعتقدون أن هذا علم اجتماع . ولكن كما قلت من قبل فإن علم الاجتماع له موضوعه الخاص به ويرمى إلى اغراض بذاتها ، وليس هذا الاتجاه من بين أغراضه وأهدافه كما تعلمتها وفهمتها .

على عبد الواحد وافى

المشكلة الاجتماعية فى العمق

دكتور محمود أبو زيد

٨ ـ

المشكلة الاجتماعية فى العمق

دكتور محمود أبو زيد

إذا كان علينا أن نكتشف أسرار هذا العالم الذى نشعر أحيانا بأنه محير وغامض بأكثر مما نطيق ، فلابد وأن تكون معرفتنا بمن يحيطون بنا أكثر وأعمق مما هى عليه بالفعل . وإذا كان علم الاجتماع وعلم النفس بمقدورهما أن يقدما لنا الكثير من المادة والمعارف والمعلومات ، فإن الفلسفة بالذات هى وحدها التى تهيىء لنا ذلك الفهم أو الادراك الواعى لما قد تنطوى عليه هذه المادة والمعارف والمعلومات من أبعاد .

ولست أريد بهذا الاستهلال أن يتعجل القارىء فيقفز من المقدمات (إن كان ثم مقدمات حتى الآن) إلى ما قد يظن أنها نتائج متسقة وهذه المقدمات . ولكن الذى أريد ان أقوله على أى الأحوال هو أن الطريق الذى انتهى بى إلى قلب التيار الحقيقى لعلم الاجتماع لم يكن مما قصدت إلى التمهيد إليه أو إلى تهيئته فى الحقيقة ، إذ كانت اهتمامات وتطلعات مرحلة الشباب ، وحتى من قبل الالتحاق بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية فى الخمسينيات تدور كلها بشغف مشبوب من حول الفلسفة والأدب ، وإن كان يسير فى معيتها فى الوقت نفسه ، نوع من الوعى الحاد والصريح بأزمة الانسان ، كان من الطبيعى أن يؤدى بى إلى التفكير فى معاناته ، ومن باب أولى ، محاولة التعرف على مظاهر هذه المعاناة وبالتالى أسبابها والعوامل والظروف التى تأدت بهذا (الانسان) إليها ، حتى استغرقته كلية على نحو ما كان يصدمنى ليل نهار ، وأنا أراه يسعى شقيا (أقصد الانسان) **بمطالب الحياة اليومية وبأمورها وبمشاغلها الجارية . ولكن ما تكاد تمر لحظة واحدة إلا** وتتأكد لى باستمرار مظاهر الظلم وعدم العدالة أو المساواة بكل نتائجها وآثارها الهدامة المروعة . وهى مظاهر لا ترجع ـ فى الحق ـ إلى تلك المصادفات التى يدعيها البعض والتى تتعلق بالحظ أو بالمولد ، بقدر ما هى انعكاس لواقع مريض يزخر بكل مظاهر التمايز والتفاضل الاجتماعيين .

وعموما فلم يكن هناك مفر إذن من أن تتركز قراءاتى فى كل من هذين الرافدين : اعنى الفلسفة والتاريخ والآداب من ناحية ، والسياسة والاقتصاد والاجتماع من الناحية الثانية . والغريب أنه مع مرور الوقت كان يلازمنى دائما ذلك الشعور بأننى لا أعرف ، أو افهم الناس كما ينبغى ، ومع هذا الشعور بدأ يتملكنى فضول قوى لان اكتشف بالضبط طبيعة افعالهم وتصرفاتهم والأسباب التى تقوم وراء هذه الأفعال والتصرفات . وعلى ذلك فقد أخذت اهتمامات فترة الدراسة بالجامعة تدور من حول المناهج والأفكار وصور أو نماذج التحليل الاجتماعى Social and Political analysis . أما النظر المنطقى والتحليل الفلسفى فقد أخذت اتعمقهما على أساس اعتقادى أنهما يمثلان افضل الأدوات التى يمكن بواسطتها تبسيط أعوص المشكلات والتعقيدات التى تطرحها العلوم الاجتماعية . أو قل العلوم الانسانية بعامة .

وقد يبدو للبعض أن هذه الاهتمامات التى غذتها بالدرجة الأولى مشكلات الحياة الواقعية ، قد جعلتنى ألقى فى دائرة الظل بالصياغات النظرية المنظمة ، أو أنها جعلتنى أشعر بأنه لم يعد من المهم أن أعطيها اهتماما مماثلا لتلك الأسماء الضخمة من أمثال أفلاطون Plato وأرسطو Aristotle وكانت Kant أو حتى دوركايم Durkheim وبارتيو Pareto ، وذلك مسايرة للاعتقاد الشائع بأن المشكلات الواقعية ليست فى حاجة إلى التأمل النظرى والفكر الفلسفى ، **قدر حاجتها إلى أن نعرف كل شىء عنها وبالتالى كيفية التعامل معها امبريقيا ، وهى الناحية التى** برزت لدى بعض الأسماء اللامعة من أمثال لندبرج Lundberg وكارناب Carnap وجون ديوى Dewey ، ولكن الواقع أنه على الرغم من كل ما قد يثار من شكوك حول كفاية التجربة والملاحظة وهو ما لا يخلو من الصحة فى كثير من الملابسات والظروف ، فقد أخذت عيناى تتفتحان على حقيقة أن رياح ، أو دعنى أقول ، التيارات الامبريقية الجارفة لا تتفاعل أى تتمازج بطريقة سليمة مع الفلسفة . وهى ملاحظة كانت دافعا لأن أبحث فيما بعد عن مركب أو صياغة Formulation جديدة تتفادى أوجه النقص والقصور فى كل من الاتجاهين السابقين ، ولتكون ـ هذه الصياغة ـ أساسا لتوضيح المشكلات التصورية والفكرية فى علم الاجتماع ، وذلك على اعتبار أنه لكى نفهم شيئا من مظاهرها فلابد أن تكون لنا دراية بها ومعرفة تاريخية . أى يلزم استقصاؤها تاريخيا . والمؤكد أننى كنت هنا ـ حتى وإن لم أك مدركا لذلك تماما ـ أمام موقف ، أو بالأصح منعطف ، من أهم المنعطفات العقلية التى مررت بها . فليس من شك فى أنه يوجد دائما نوع من الانفصال الواضح ، وإن يك غامضا وغير مميز أحيانا ، يباعد فى عالم **المعرفة بين ما نسميه المقولات العقلية أو العقلانية Rational والمقولات الامبريقية Empirical .** وبالرغم من أن هذه المقولات قد استخدمت جميعها ، كما أن الكثيرين قد أقدموا على تحديدها وتعريفها بأكثر من طريقة حتى أصبح لكل منها العديد من المعانى التى كثيرا ما تبدو متنافرة وغير متسقة ، فإن الشائع على أى الأحوال ، بالنسبة للمقولات من النوع الأول أنها متوحدة بمعرفة الحقائق truths على ما نجد عند ديكارت Descartes مثلا ، وبمعرفة صدق أو حقيقة القضايا propositions مثلما نجد عند هوبز Hobbes وبالمعرفة الكلية الشاملة (باركلى وجون

لوك Berkeley, Locke) ، وبحقائق العقل أو الادراك reason مثلما عند ليبنتز Leibniz وبمعرفة العلاقات بين الأفكار مثلما عند هيوم Hume وبالمعرفة العقلية القائمة على فهم العقل وإدراكه مثلما الحال عند كانت Kant أو حتى المعرفة الاستدلالية dedutive مثلما نجد عند جون ستيوارت مل Mill .

أما فيما يتعلق بالنوع الثانى من المقولات فهو ما تم توحيده - وإن يك بطرائق مختلفة كذلك - بمعرفة الأشياء وبآثارها مثلما نجد عند ديكارت وبمعرفة الحقائق والاحساسات (هوبز) وبالمعرفة التجريبية (لوك) ... الخ . وهكذا ارتبطت المعرفة العقلية ، بالضرورات والشروط الرياضية وبالتحليل المنطقى وبمسائل الصدق والثبات ، على حين ارتبطت المعرفة الامبريقية عموما بالملاحظات التاريخية وبالاحتمالات التجريبية وبالاستدلالات أو الاستنتاجات العلمية ... الخ . ذلك فى الوقت الذى اختلف الفلاسفة بالنسبة لمدى كمال مثل هذه التمييزات بالنظر إلى قدر ما يقوم بينها من اعتماد أو تداخل . وهكذا نجد أن البعض مثل هوبز ولوك ومل على سبيل المثال ، ثم بعد ذلك فى وقت أكثر حداثة وليم جيمس James وبيرسى Pierce وشيللر Schiller وهوسرل Husserl وميد Mead ولويس Lewis قد تمكنوا من العثور على دور واضح ومحدد للتجربة فى كل من مجالى المعرفة .

ويبدو لى - كما أشرت من قبل - أن ذلك كان بمثابة الاختيار الأول الذى تعين أن تتضح أبعاده وضروراته فى ذهنى . وقد ظهرت المقولتان فى تراث علم الاجتماع منذ البدايات الأولى كنوع من التقابلات العقلية غير الواضحة أو المستخفيه إذا صح التعبير ، وظهر ذلك بشكل ملموس بين أولئك العلماء الذين انشغلوا بالبحث فى الشروط أو بالظروف الاجتماعية لمصادر المعرفة . فالتمييز الذى أقامه دوركايم بين الامبريقية (الاحتمال والقابلية للتغير والتفرد) والأولية أو الأسبقية priorism (المقولات الضرورية والكلية) ، وكذلك الفصل الذى أجراه كارل ماركس Marx بين الفكر البحت (الادراك المجرد أو الزائف) وبين العالم الواقعى (الانسان التاريخى والوجود الاجتماعى) ، وتفرقة شيللر بين المعرفة الضرورية essential والمعرفة الواقعية Factual أو العوامل المثالية والعوامل الواقعية ، وكذا العلاقة التى يقيمها مانهايم بين الواقعى والممكن ، ومثل ذلك نظرة ديلثى Dilthey الطبيعية والمثالية للحرية وتساؤلات ميرتون Merton بصدد النتاجات الذهنية (العقلية) وأصولها أو أسسها الواقعية ، مما قد ينظر إليها جميعها على أنها تعتمد اعتمادا أساسيا على مقولات شبيهة أو قريبة الشبه للمقولات العقلية والامبريقية معا .

وصحيح أن هناك من علماء الاجتماع من يصر على اعتبار البناءات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية محددات تتدخل بشكل كامل وحاسم فى اختيار الأفكار ، كما أن هناك فى الوقت نفسه من ينكرون أهمية العقل ، ولكن الحقيقة التى تظل واضحة مع ذلك كله هى أن كلا من الموقفين لا يمنع من القول بأن دراسة الشروط الاجتماعية للمعرفة إنما تحتاج إلى

التفسيرات التى تفترض مسبقـا ، أو على الأقـل ، تنبنى على بعض الرؤى للمجـال العقلى الامبريقى . وليس أدل على صحة هذا المنظور فى اعتقادى من تلك الأمثلة التى نجدها عند ميد Mead **وزنانيكى** Znauiecki **حيث أكد الأول على العقل كنتاج اجتماعى فى الوقت الذى ابرز** زنانيكى العلاقة بين الفكر ومحيطه الاجتماعى . ولست أعتقد أننى فى حاجة إلى إعطاء مزيد من الأمثلة خاصة وأن العديد من مجالات علم الاجتماع وفروعه المختلفة (علم الاجتماع المهنى **مثلا وعلم اجتماع التنظيم) مليئة بمثل هذه المقولات المتداخلة .**

ومع ذلك ثمة فروق حقيقية بين ما سعيت إلى توضيحه هنا وبين ما قد يعتقد البعض أننى **أهدف إلى نوع من المنطقية الوضعية** Logical Positivism **. فليس هدفى بأى حال هو أن أذهب ذلك المذهب المغالى فيــه الذى حاول البعض من خـلاله أن (يبرهن) عـلى أن كل أشكـال الاستشهادات والاحالات هى ذاتيات** entities **أو وجود يقوم بعيدا عن الملاحظة أو التجربة** أمر لا معنى له وأنه هراء ، وذلك لسبب جوهرى فى الحقيقة هو أنه على الرغم من التاريخ الطويل للوضعية المنطقية والمحاولات الجادة لبعض اتجاهات ـ وبعضها مثمر للغاية ـ فما زلت أعتقد أن هناك من المفهومات الرئيسية مثل مفهوم الملاحظة ذاته ، ومفهوم التجربة ، فى حاجة ـ حتى الآن ـ إلى مزيد من المراجعة ومزيد من الفهم والتحليل ، خاصة فى ارتباطهما ـ وغيرهما ـ بتلك القضايا الشائكة المتعلقة بالصدق والثبات وامكانيات التحقق ، حتى ان البعض قد ذهب إلى أن امكانية التحقق عن طريق التجربة إنما يعنى التحقق بواسطة الحالات الفعلية التى يعايشها **الفرد وحده ، ذلك على حين أن المعرفة العلمية هى معرفة تقوم على علاقات بنائية تتوحد فيها تجارب الفرد مع تجارب الآخرين ، ومن ثم تبدو الملاحظة ، أو التجربة ، وكأنها ـ وفقا لذلك ـ المحتوى** Content **الذى يملأ شكل** Form **أو صيغة البناء العلمى .**

ومن الممكن القول بأن هذا الاستعراض السابق ليس سوء رؤية مختصرة جدا لنوعية المشكلات التى واجهتنى وأنا أحاول التعرف على مفهومات ومناهج علم الاجتماع أثناء دراستى فى الجامعة . ولعلنى ما زلت أذكر بعضا من تلك التساؤلات التى كانت تلح على ذهنى آنذاك حيث كان يبدو لى أن من الضرورى تماما أن يقوم الاجتماعيون على مراجعة واختبار مدى **شمول الادراك أو الفهم الانسانى ، وفى الوقت ذاته طبيعة تلك الشبكات المتداخلة من التمييزات اللغوية التى تقوم بين المجتمعات والثقافات بعضها والبعض وبخاصة ما بين الشرق والغرب . وكانت إحـدى المشكـلات التـى ظلت تـؤرقنـى لفتـرة طويـلة تتـمثـل فـيمـا اذا كـان بـمقـدور** علماء الاجتماع أن يطوروا مواقفهم فى ضوء منهج جدلى dialectial أو آخر من مناهج التحليل يزواج ما بين الخبرة المعاشة والتجربة السابقة التاريخية والنظر العقلى النفاذ . ومن الانصاف القول بأنه لم يتهيأ لى أن أصل إلى رؤية يمكن أن أصفها بشىء من الوضوح قبلما أخذت أتعرف **على الأنماط الديالكتيكية التى عكست طرائق تفكير أمثال فلفـريدو بـارتيو وجـورج سيميل** Simmel **وماكس فيبر وكارل مانهايم وبيتريم سوروكين وروبرت ميرتون وتولكوت بارســونز**

وغيرهم من علماء الاجتماع وأساتذته ، حيث انتهيت إلى أن التفكير الديالكتيكى أمر لازم ولا مهرب منه فى كل رؤية علمية ناضجة .

* * *

ولعله قد فهم الآن ضمنيا كيف أن الفكرة التى تصورتها بمثابة مدخل ديالكتيكى يصلح لدراسة المجتمع قد نمت من خلال ميلى الآخر للفلسفة وشغفى بها . وإذا كان ذلك قد وضح بعض الشىء فيما عرضت له حتى الآن ويبدو أنه قد تمركز فى الاهتمام ببعض الاتجاهات الفلسفية وبخاصة الوضعية المنطقية والانتقادات التى وجهت اليها ، فإننى اعتقد أن مثل هذا النوع من التفكير هو الذى دفع بى على نحو أكثر جدية إلى محاولة ارتياد بعض الآفاق الأكثر رحابة فى الفكر الفلسفى والانسانى عموما ، اقتناعا منى بأن القراءة فى مثل هذه الاتجاهات سوف تتيح الفرصة بالتأكيد لاستكمال التوجه العلمى بالنظرة المتأنية اللازمة للتحليل الاجتماعى الذى لا يبعد فى الوقت نفسه عن الخيال الفلسفى أو التأمل العقلى بوجه عام .

وكان من أهم الأشياء التى اكتشفتها فى نفسى ـ على الأقل من الناحية النفسية ـ أنه لا توجد أية هوة أو تناقض بين ما أدرسه فى الجامعة من معارف وعلوم وبين ميولى الذاتية واتجاهاتى الشخصية . فثمة نوع من التوافق الملحوظ كان على فى الحقيقة أن أعمقه باستمرار عن طريق قراءاتى الخاصة فى المجالات التى لم تكن تحتويها برامج الدراسة ومقرراتها ، أو تلك التى كانت تعرض لها بشكل عام أو سريع ، وبخاصة ما تعلق منها بالآداب والانسانيات عموما .

ولكن ربما كان أهم ما أسفرت عنه هذه الفترة من تأثيرات فى اتجاهاتى وأفكارى اهتماماتى الصحفية التى اكتشفت فيما بعد أن من الصعب على تماما أن أفصل بينها وبين اهتماماتى بالعلم الاجتماعى بجوانبه النظرية والتطبيقية سواء بسواء .

ومن الصعب جدا تحديد وقت معين كى أقول بأنه من ها هنا بدأت ميولى للكتابة وللصحافة فى الظهور ، ولكن المهم أن المناخ نفسه الذى وجدتنى فيه وأنا فى كلية الآداب كان ولا شك أحد العوامل الهامة (أو الحاكمة) التى ساعدت على بلورة هذه الميول وعلى إنضاجها . وصحيح أنه كانت لى بعض المحاولات الساذجة فى كتابة القصة القصيرة وربما ايضا فى مجال الترجمة وأنا لم أزل فى أخريات المرحلة الثانوية وفى بدايات المرحلة الجامعية (وأذكر أننى قمت وقتذاك بكتابة قصة أو قصتين قصيرتين نشرتا فى بعض أعداد مجلة الرسالة الجديدة التى كان يرأس تحريرها الأديب الراحل يوسف السباعى ، كما ترجمت بعض قصص سومرست موم وربما نشرت لى إحداها أيضا فى مجلة روز اليوسف) ولكن الأهم من كل هذا هو التقائى فى الجامعة بالعديد من المؤثرات التى اعتقد أنها كانت وراء احترافى للعمل الصحفى فور تخرجى فى الجامعة ، وهو العمل الذى بقيت أمارسه لفترة خمسة عشرة عاما أو

تزيد* ، وإن كنت اعتقد فى الوقت نفسه ان هذه المؤثرات هى ذاتها التى دفعتنى بعد ذلك لأن أنفض يدى من العمل الصحفى ومن الصحافة ومن المهنة بأكملها ، على ما قد يبدو فى ذلك من تناقض . وإن كانت الحقيقة ان التكوين الأساسى الذى أصبحت مهيئا بـه الى أن احترف الصحافة باعتبارها أحد المجالات وثيقة الصلة بالتجربة الاجتماعية وبالعلم وبالعمل الاجتماعيين ، هو نفسه (أعنى هذا التكوين) الذى بدأ يثور على ما أصبحت تمتلىء به دهاليز صاحبة الجلالة من أوضاع كان من الصعب على أن أسايرها وأجاريها ، فما بالك بضرورة الخضوع لها والترويج لشعاراتها . وعلى ذلك فلم يكن أمامى إلا أن أبتعد عنها الى المجال الآخر الذى خيل إلى آنذاك أن بإمكانى أن أعوض فيه (وبه) بعض ما لم يستطعه القلم إبان سنوات العمل الصحفى . أعنى فى رحاب الجامعة . وكان ذلك بمثابة الاختيار الثانى الذى أشرت إليه آنفا .

من الواضح إذن انه كان يوجد منذ البداية ما يمكن وصفه بأنه ميل حقيقى للتعامل مع الأفكار والأنساق الفكرية إذا ما شئت استخدام المعانى والكلمات التى سبق نيسبت Nisbet اليها[١] . وحتى لا أكون مغاليا فى هذه الناحية التى قد يعتقد البعض بأنها ناحية نظرية صرفة ، فإننى اكتفى بأن اذكر بما سبق أن قاله جون ديوى ذات مرة من أن كل عقل مثقف يوجد فى نسيجه قدر من الأفلاطونية Platonism والأرسطية Aristotalianism وقدر من الأوجسطينية Augustinianism ، وان هدف الفلسفة هو أن تجعل الانسان مدركا لوجود هذه الأنسجة .

وإنى شخصيا أعتقد أن ما قصد إليه ديوى صحيح فى جملته . وحتى بصرف النظر عن نوعية الانسجة ما إذا كانت أفلاطونية أو أرسطية أو غير ذلك ، لأن الشىء الهام الذى يعنينى هنا هو أن الفكر عموما ، والفكر الفلسفى خصوصا ، إنما يعتبر فى مقدمة العوامل التى تشكل عالم المعرفة اليوم ، وان انتباهنا إلى الأفكار التى تتضمنها هذه الفلسفة أو تلك ، إنما يتدخل فى آخر الأمر فى تشكيل عقولنا وفى صياغتها بل والتأثير فى اتجاهاتنا ذاتها وفى ميولنا ودوافعنا وإن كان من الواضح أننى هنا أشير بذلك إلى البيئة العقلية الفكرية فى معناها الواسع وبما تحتويه من جوانب أدبية وفلسفية وعلمية ونظرية وتطبيقية على السواء[٢] .

---

* اذكر اننى التحقت كمحرر بمؤسسة الاهرام فى منتصف ١٩٦١ وبقيت بها الى ان تركت العمل الصحفى للعمل بالجامعة فى منتصف عام ١٩٧٦ .

(١) R. A Nisbet; The Sociological Tradition. Heinemann, Landon. 1973

(٢) لتوضيح المعنى الذى قصد اليه ديوى يمكن الرجوع بصفة خاصة الى كتابه الصغير القيم المعنون Freedom and culture والذى صدر منذ سنوات طويلة فى عام ١٩٥٢ ولم يفقد ـ رغم تقادم العهد به ـ اهميته او اصالته .

وبصرف النظر عن مدى الاتفاق أو الاختلاف بصدد هذه الناحية ، فمن الضرورى أن أشير إلى أننى التقيت هنا فى الجامعة ، لا أقول بأهم القراءات الفلسفية والأدبية أو الفكرية عموما ، وانما بالمنهج العلمى اللازم ليس فحسب لتوجية الفكر وقيادته ولكن أيضا لاستثارة العقل ولمتابعة ما يريد فى هذه الاتجاهات . بمعنى آخر أريد القول بأن الكثير جدا من المعارف التى تلقيتها خلال سنى الجامعة وإن كنت أكاد أزعم بأنها لم تضف ، أو بالأصح لم تغير شيئا جوهريا من تلك الاهتمامات أو حتى تلك القراءات الأساسية أو الأصلية التى سبق لى أن وقفت عليها ، فإن الأهم من ذلك أنها أوصلتنى باعتبارى طالبا منتظما إلى الخطوات المنهجية السليمة والطرائق والأساليب العلمية الموضوعية التى يتعين التعرف عليها والأخذ بها بالنسبة الى العمل المنهجى المنظم ، سواء من حيث إمكانية ترتيب العمليات الذهنية والفكرية ذاتها وصياغتها وتصنيفها ، أو من حيث الوقوف على أساليب اختبار مدى صحة أو زيف الفروض العلمية ، وربط كل هذا بالجوانب الأعمق المتعلقة بالنظرية ، حتى يصبح (للبناء ككل) معناه الواضح المحدد .

ولست أنسى فى هذه المرحلة تلك الدروس الهـائلة التى تعلمتها من خـلال مناقشـاتنا الساخنة لأفكار ماكس فيبر وهو يؤكد على قضيته القائلة بأنه لكى يكون الطالب الذى يتلقى العلم منشئا وخلاقا ، فإن عليه أن يزيح جانبا ، وبقدر ما يسمح به وعيه اليقظ كل الأفكار المسبقة والتحيزات القيمية وبصفة خاصة السياسية منها حتى لا تنعكس فى عمله بشكل أو بآخر

وإنى لأتذكر الآن كيف كانت أروقه كلية الآداب بالاسكندرية تضج بمناقشاتنا ونحن نتجادل فى هذه القضية وفى التزامه الذى ربطه بالاستاذ وبالمدرس وبالعالم عموما ، خاصة وهو يؤكد أن الأخير على وجه الخصوص ملتزم تماما بألا يقدم لطلبته « انصاف الحقائق » أو تلك الحقائق الحزبية Party truth أو السياسية التى قد تراها الاحزاب أو المؤسسات التى قد ينتمى إليها ، وإنما عليه فى المحل الأول أن يقدم لطلبته ما يراه فى المجتمع بصدق وبأمانة ، حتى تلك الجوانب التى تتناقض ومواقفه أو قيمه وأفكاره ومبادءه السياسية . والغريب أن هذا التوجيه الذى ترسخ فى أعماقى كقيمة أساسية أخذت تكشف عن ذاتها فيما بعد ، كان كثيرا ما يملؤنى بما يمكن وصفه بأنه نوع من الحذر والتشكك حتى فيما كنت أتوقع أن أجده أو التقى به من آراء أو مواقف مماجعلنى ـ بوجه عام ـ أميل إلى المقارنة بين المواقف والآراء والاتجاهات كنوع من الاختبار لما قد تكون قد انطوت عليه من زيف أو تناقضات . وللحق فلم تكن هذه المسألة على النحو الذى قد يتصوره البعض من السهولة ، لأن مجرد ادراكى لوجود مثـل هذا الحـذر والتشكك كان كفيلا فى ذاته بالتهديد بأن يصادر ما سعى إليه فيبر من ضرورة توافر القدر المناسب من الحيادية ، بمعنى أنه كان من الممكن ـ فى ذات الوقت ـ أن يجعلنى متحيزا سواء شعرت بذلك أو لم أشعر به ، وكلا الأمرين من الواضح أنهما على قدر كبير من الخطأ وإن يك كل منهما فى ناحية .

هذا الدرس الذى تعلمته عن ماكس فيبر أثناء سنى الدراسة فى الفصل والتمييز بين دور المرء كسياسى أو معلم أو عالم اجتماع أو صحافى .. الخ وبين دوره كمواطن قبل كل شىء ، لم يقف فى الحقيقة عند هذه الحدود الضيقة ، ولكنه امتد ليحيط بالعلاقة ذاتها التى أصبحت أرى ضرورة قيامها بين السلطة - أيا كان مظهرها - وبين الخاضعين لهذه السلطة أو من تتعامل هذه السلطة معهم أو موضوع السلطة بتعبير آخر . اقصد أنه كان وراء إيمانى العميق بأن على الأساتذة وبالتالى الصحافيين وعلماء السياسة والاجتماع ... الخ ، أن يتعاملوا مع الآخرين ، وبخاصة أولئك الذين يتدخلون فى تعليمهم وتوجيههم وصياغة أفكارهم ومثلهم ، لا على أنهم أشياء ولكن باعتبارهم عقولا مفتوحة لها الحق كل الحق فى أن تنشط وأن تعمل وأن تكشف عن فكرها الخاص فيما تراه وتسمعه ، دون ما ضغط أو تأثير مقصود استنادا فحسب إلى وضعيته كسلطة أو كأستاذ أو كعالم أو كصحافى .. الخ .

وعموما فأنا لم اك أدرى آنذاك أن مثل هذا المنظور للعلاقات هو الذى سوف يقود خطواتى فيما بعد ذلك بسنوات إلى أن اهتم بما يمكن وصفه بالاتجاهات الراديكالية ، حتى وإن لم تنسحب الكلمة كلية على الجانب أو النشاطات السياسية ، فقد كانت كامنة ولا شك وراء اختيارى لموضوع دراستى للماجستير فى فلسفة السياسة ، وكان عن الاشتراكية الفابية Fa-bian Socialism من خلال دراستى لفكر وفلسفة عالم الاجتماع البريطانى جراهام ولاس Wallas الذى يعتبر رابع الأربعة الكبار Big Four المؤسسين للجمعية الفابية Fabian Society فى أخريات القرن التاسع عشر وقبيل بزوغ فجر القرن العشرين بسنوات قليلة فحسب(٣) .

ولا يعنى كل هذا بالطبع أن ماكس فيبر كان هو الوحيد الذى أثار فى داخلى ما أشرت إليه من ميول واتجاهات . ففى هذا ولا شك غير قليل من الاجحاف بالكثيرين الذين ادين لهم بغير قليل من الفضل فى ذلك . وانما من الضرورى مع ذلك أن أفرق هنا بين نوعين من التأثيرات إن صح التعبير ، تلك التى تلقيتها من خلال قراءاتى ودراستى لهم فى الجامعة أو بعدها ، وتلك التى عشتها بالفعل على أيدى بعض أساتذتى الذين تركوا بصماتهم بشكل أو بآخر وبدرجة أو بأخرى فى تفكيرى وطريقة هذا التفكير . ومن الواضح أن التعرض لمثل هذه الناحية مما يطول الكلام فيه ولذا فقد يكون من الأوفق الاكتفاء بالمحاور الرئيسية أو المنعطفات الرئيسية التى اعتقد أنها نجحت فى أن تحفر آثارا من الصعب أن تمحى .

والمؤكد انه إلى جانب فيبر كان يقف - على الرغم مما قد يبدو فى ذلك من تناقص - فلفريدو باريتو وأميل دوركايم وسيجموند فرويد ولودفيج جيمبلوفيتش وفردريك نيتشه وهنرى برجسون . ثم فى وقت اكثر حداثة بول لازرسفلد Lazarsfeld ورايت ميلز C. Wright Mills وبول بوهانان Bohannan . وبالرغم من أنه يصعب بالطبع تحديد طبيعة التأثير الذى

(٣) Anne Fremantle; This Little Band of Prophets. (The British Fabians), A Menter Book. 1960.

خلفه كل من هؤلاء ، فالمؤكد أنهم جميعهم أسهموا بشكل مباشر أو غير مباشر فى وقوفى على النغمة الأساسية ، أو الإيقاع الحقيقى ، الذى اتخذته ميولى واتجاهاتى فيما بعد ، وأنهم جميعهم نجحوا أيضاً فى إذكاء تلك الرغبة فى السؤال والنقاش وهى رغبة ما زلت فى الحقيقة أقاسى منها وكثيرا ما تضعنى فى مواقف ساخنة لا أحسد عليها .

وانا لا اعرف فى الحقيقة طبيعة العملية التى تفاعلت بها المعارف المختلفة أو الاهتمامات المختلفة التى أثارتها فى داخلى هذه الأسماء ، وكلها أسماء لفلاسفة ولعلماء اجتماع وسياسة وعلم نفس واقتصاد وتاريخ ، ومن أجيال مختلفة بالمرة . ولكنى كلما عدت بنظرى إلى الوراء لا أملك إلا أن أشعر بنوع من التعاطف مع كثير من الأفكار التى ساقها توماس هوبز مثلا أو جان جاك روسو . والشيء نفسه بالنسبة الى فردريك نيتشه واميل دوركايم وسيجموند فرويد وهنرى برجسون ... الخ . ويكون الشيء المنطقى الذى قد يبدو تفسيرا لذلك هو أن كل من هؤلاء ، وإن كان قد أشبع فى تطلعى وشغفى العقلى والحسى ناحية من النواحى ، فقد امتزجت هذه الاشباعات جميعا وانصهرت فى أتون واحد ، وكان لها مذاق تجاوبت معه احتياجاتى العقلية والحسية معا . وهى عملية متداخلة ومتشابكة الى أبعد الحدود ، حتى أن أية محاولة لتفسيرها أو تحليلها مما يزيدها تعقيدا لأنها سوف تثير الكثير من الارتباطات والتواصلات والارجاعات التى يضيق المقام بالتعرض اليها ولا شك .

ومع ذلك كله فإن ما لاشك فيه هو أننى تأثرت كثيرا بنوعية الأعمال التى قدمها . جيمبلوفيتش وسيميل فيما يتعلق بالصراع والطريقة التى عالجه بها كل منهما وحاول تحليل ديناميـاته . كما جذبتنى بشكل كبير كتابات باريتو (بالرغم من كل الدعاوى التى تسم تفكيره بعدم الوضوح والتشويش) لاعتقادى بأنه يعرف تماما ما يتحدث عنه وبصفة خاصة تلك الجوانب التى يحلل فيها النظم والانساق الاجتماعية ويتعرض لقضايا القوة والصفوة وانعكاسات فعلهما على مختلف العلاقات والشئون الانسانية . وربما من هنا أيضا ارتباط باريتو فى ذهنى بكثير مما ذهب إليه نيقولا ماكيافيلى Machiavelli على الأقل باعتبار الأول من بين من أطلق عليهم الميكافيلليين الجدد ، ولا أشك فى أن أحدا ينكر تأثير ماكيافيلى ، حتى وإن اختلفت الرؤى من تقدير نوعية هذا التأثير[٤] . وبالنسبة الى فيبر فهو لم يكن مجرد عالم اجتماع فذ فحسب ، ولكنه عالم تاريخ كذلك ، بل ربما كان واحدا من أعظم علماء التاريخ وأساتذته فى عصره . وفى اعتقادى أن طلاب الاجتماع سوف يفيدون اليوم كثيرا ، إذا ما رغبوا فى التعرف على أسباب نمو الرأسمالية الحديثة من مجرد قراءة The protestent Ethic ربما أكثر بكثير جدا مما لو أجروا عشرات من تلك البحوث التقليدية الضحلة التى يجرونها

(٤) يمكن الرجوع فى ذلك الى :
Raymond A., Main currents in Sociological Thought. 2. A Pellican Book. 1974.

اليوم[٥] . ومن وجهة نظر شخصية فإن كلا من هؤلاء العلماء والمفكرين كان له ولا شك مذاقه الخاص ، وهو مذاق شغفت به على أى الأحوال فى مرحلة من مراحل التكوين ، حتى ذلك المذاق الفريد الذى افرزته تداخل المذاقات وتدامجها .

ومع ذلك فليس بمقدورى أن اترك هذه النقطة دون أن أخرج من أسار (التاريخ) الى تلك الفترة الحية التى عشتها طالبا بمرحلة الليسانس فى جامعة الاسكندرية . فعلى أيدى العالم الراحل الاستاذ الدكتور نجيب بلدى (احببت) هنرى برجسون وكيركجار وسارتر وميرلوبونتى وجابرييل مارسيل ، كما (عشقت) الوجود ، والاختيار ، والحرية والمسئولية والالتزام وسائر تلك المقولات والقضايا التى تحدثوا عنها وقصدوا اليها على الرغم من اختلاف المفهومات واختلاف الرؤى والمواقف والمناهج .

كما أننى مازلت استشعر ذلك (الانبهار) الذى كان يجعلنى امسك بأنفاسى وأنا أتابع بالشغف كله محاضرات العالم الاستاذ الدكتور محمد ثابت الفندى وهو يحاضرنا فى برتراند راسل وفى دروس المنطق الرياضى . وكذلك العالم الاستاذ الدكتور احمد ابو زيد وهو يحاضرنا فى الانثربولوجيا ، ويجعل من محاضرته (الطويلة) شيئا مليئا بالاثارة وبالحيوية ، ونحن نتفتح على يديه على فكر تايلور Tylor وباخوفن Bachofen وماكلينان MacLenan والسير جيمس فريزر Frazer ، وتتعرف اكثر واكثر على دوركايم ورادكليف براون Radcliife — Brown ومالينوسكى Malinowski وأسهاماتهم فى (فهم) المجتمع و(الظاهرة) الانسانية بعامة .

ولكن إذا كان هؤلاء العلماء قد نجح كل منهم فى أن يطبع بصماته فى تفكيرى وعقلى ، فربما كان من المهم أن أشير هنا إلى أحدى الحقائق التى ربما قد يكون لها مغزاها ، وهى أن العلماء الأمريكيين بالذات لم يلعبوا بالنسبة إلى نفس الدور الذى قام به علماء القارة ، ولست أقصد بذلك فحسب تلك الأسماء الكلاسيكية العملاقة التى اشرت إليها ، ولكنى اقصد به ايضا البعض ممن نعتبرهم أقرب إلينا فى الزمان . وربما ركزت بصفة خاصة على مالينوفسكى الذى أعجبت به كثيرا لاعتقادى أنه كان يتمتع بحاسة تفوق بكثير ما نجده عند غيره (ومن بينهم دوركايم نفسه) بما يتعين على المجتمع الانسانى أن يكون عليه . على الرغم من أن المجتمع عنده كان فى الأغلب المجتمع البدائى . ومازلت فى الحقيقة اتمثل جوهر كتابه الفريد Crime and Custom in Savage Society حيث يؤكد على أن المشكلة الأساسية لا تتمثل فى دراسة الكيفية ، التى قد تكون الحياة البشرية قد خضعت بها للقواعد والقوانين ، وإنما فى الطريقة أو الأسلوب الذى أصبحت به القوانين متوافقة ومنسجمة مع الحياة[٦] .

---

(٥) Max Weber., The Protestant Ethic, and the Spirit of Capitalism, trans. By Talcott parsons. 1930. Paperback. 1958.

(٦) Brinslaw Malinowski; Crime and Custom in Savage Society , Kegan Paul , London - 1947.

وصحيح أن مالينوفسكى يجرى تصنيفه عادة كواحد من رواد بل وعمالقة الوظيفيين ، كما أنه هو نفسه كان يعتبر نفسه كذلك ، ولكنى اعتقد مع ذلك انه ولئن كان كل هذا صحيحا فى جملته فإنه وظيفى من نوع مغاير ، أو من نمط مختلف تماما عما نلتقى به لدى دوركايم أو حتى رادكليف براون . فعلى حين حاول هؤلاء تفسير النظم وشرح وظيفتها وعملها بتبيان اسهامها فى الحفاظ على حياة المجتمعات وبقائها ، فقد سعى مالينوفسكى إلى ذلك بتوضيح الكيفية التى تقابل بها احتياجات الانسان . ومن هنا التفرقة الرئيسية فى اعتقادى بين الوظيفية المكانية أو المجتمعية Societal functionalism وبين الوظيفية النفسية ، والأخيرة هى التى قدر لها أن تصبح وجها حقيقيا لامعا لعلم النفس السلوكى .

وبقدر ما أود دائما أن اعتقد أن المنطق هو الأب الحقيقى للاقتناع الاجتماعى ، فإن تأثرى بتلك الأسماء كان يتخذ طابعا آخر قد يختلف فى دلالته خاصة إذا ما اعتبرنا لا نمط التأثير الذى يختلف من عالم لآخر ولكن اذا اعتبرنا المؤثرات ككل التى خلفها مفكرو وعلماء القارة الذين عرضت لهم ونوعية القضايا والاهتمامات التى كانت تدور من حولها دراساتهم وكتاباتهم وبحوثهم . فهناك فوارق حقيقية بين اهتمامات علم الاجتماع فى القارة وعلم الاجتماع الأمريكى . وحتى إذا أنا لم أحاول هنا توضيح كافة الفوارق ونوعيتها ، فيكفى القول بأن علماء الاجتماع والمفكرين الأوربيين (وربما الألمان بصفة خاصة) كانوا يتعاملون بشكل مباشر مع مظاهر الصراع المختلفة ومع قضايا ومشكلات المجتمعات الحقيقية كالتمايز والتفاضل والانقسامات والفوارق الطبقية ، حتى أنهم أصبحوا يعتبرون على المستوى النظرى من وجهة نظر التقليد الأوربى حملة الايديولوجيات وناشريها ، ذلك فى الوقت الذى كان العلماء والمفكرون الأمريكيون يدورون فى الأغلب من حول احتياجات ومتطلبات الاستقرار ويباعدون - بوعى منهم فى كثير من الأحيان - بينهم وبين القضايا السائدة فى الفكر الاجتماعى فى القارة وما يقوم وراءها من عوامل اجتماعية كثيرا ما كانت تدفع إلى ردود أفعال تتسم لا بالرفض فحسب ولكن بغير قليل من مظاهر التمرد والثورة .

وعموما فإن ما كتبه كل هؤلاء كان يقود خطواتى باستمرار وأنا استشعر فى كتاباتهم ذلك الحس القوى بالنزعة العلمية الانسانية ، حيث تميزوا جميعهم بإدراك واضح لأهدافهم وبوسائلهم لهذه الأهداف ، إضافة الى حس نقدى يتفاعل مع رغبتهم الصادقة فى الخلق وفى العطاء وفى البناء ، وهى خواص اعتقد أنها بقيت تحفزنى فى كل مرحلة من مراحل حياتى اللاحقة .

● ● ●

وقد يكون من الصعب إعطاء الطلاب من الأجيال الأصغر صورة جلية عن مرحلة ما بعد التخرج وبخاصة تلك السنوات الأولى التى عملت فيها صحفيا* أعنى منذ أول الستينات لأنها مرحلة حافلة بكل المقاييس بالنسبة الى المجتمع المصرى وما شهده من أحداث على كل المستويات والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية على السواء .

ومع ذلك فقد كان هناك دائما ما يشدنى الى المشكلة الاجتماعية التى أصبحت انعكاساتها وأصداؤها تتعدد وتتشابك فى حياة المجتمع ككل ، خاصة إذا نحن استرجعنا ملامح ووقائع فترة التحول الاشتراكى الأولى ، والكثير من الغموض وعدم الوضوح وبالتالى التيه العظيم الذى كنت استشعره وسط الضجيج (والفرقعات) التى لم تكن كلها صادقة .

ولقد كان طبيعيا للغاية أن تصدمنى منذ البداية الكثير من المظاهر : الفراغ السياسى والتخبط الفكرى والخواء الأيديولوجى والمزايدات بالصراخات والشعارات فى مختلف مجالات الاقتصاد والسياسة والتعليم والتربية ، وما صاحب ذلك كله من محاولات وظواهر تزييف لا الواقع المصرى أو حتى التاريخ المصرى فحسب ، ولكن حركة هذا المجتمع والوعى المصرى ذاته .

ولست بصدد إصدار أحكام هنا ولكن ما يجب أن أقوله أنه بسبب ذات الاهتمامات والميول الثقافية والعقلية التى كانت تتعامل مع الواقع الاجتماعى الذى عايشته فى هذه المرحلة ، وكذا نتيجة لذلك التكوين العقلى والنفسى الذى سبق أن أشرت اليه (وهو لم يكن بعيدا عما يمكن وصفه بالقدرة على النقد والمواجهة وفى أحيان كثيرة التمرد والرفض والثورة) بدأت الأمور تأخذ لونا جديدا على مستوى العمل وعلى مستوى التفكير (أقصد تفكيرى) كذلك .

ولا أعتقد إذا كنا بصدد تقرير ما اتفق المحللون على أنه حقائق واقعة أن هناك من يجادل فى أن الفترة كلها (أقصد الستينات) بدت أشبه ما تكون بمعمل لتفريخ مختلف الصراعات والمتناقضات السافرة والمتخفية على السواء ، وعلى مستوى الأفراد والمجتمع والدولة على السواء . ومع وجود مثل هذا المناخ لم يكن من الصعب إذا توافر قدر من الادراك الواعى بحركة المجتمع الدولى وبعلاقاته وبطبيعة المتغيرات التى تعمل فيه أن نرى فى الأفق ما يهدد تهديدا حقيقيا وجود هذا المجتمع ومستقبله وبقاءه جميعا .

وبالرغم من انه لم تكن لى - كما قلت من قبل - أية اهتمامات أو نشاطات سياسية (كانت مصر لا تزال واقعة تحت نظام الحزب الحاكم والمسيطر الواحد) فقد كان يحز فى نفسى كثيرا

---

* ومازلت فى الحقيقة انتمى بعضويتى الى نقابة الصحفيين حيث قيدت بجدول الصحفيين المشتغلين منذ مارس عام ١٩٦٥ بخلاف عامين قبل ذلك كان يتعين على العضو ان يقضيهما (تحت التمرين) أو بجدول غير المشتغلين فى إحدى المؤسسات الصحفية . وكنت ايامها اعمل بمؤسسة الاهرام كبرى المؤسسات الصحفية فى الشرق كله .

ما انتبهت اليه وتفتح وجدانى عليه وهو أننا جميعنا (وبخاصة المثقفون) انما نشارك بنحو أو بآخر فى خلق المأساة التى نتنفسها ، والهوة التى تأخذنا أقدامنا ـ التى باتت تقود عقولنا ـ إليها والتى بلغت ذروتها بالهزيمة . لا أود أن أقول العسكرية فحسب التى شهدها صيف عام ١٩٦٧ ولكن الهزيمة الداخلية التى أصابتنا بالعرى تماما وكشفت اكثر واكثر عن مدى تمزق الانسان المصرى وضياعه .

إن محاولة الوقوف أمام أحداث هذه الفترة وتحليلها فى ضوء الواقع السياسى والاقتصادى والثقافى الذى كان المجتمع المصرى يعيشه آنذاك سوف يستغرق الكثير من الوقت والجهد كما سوف ينكىء الكثير من الجراح . ومع ذلك فإن المهم هو ما أسفرت عنه هذه الصحوة (التى لم تكن فجائية فى الحقيقة ولكن كان لها مقدماتها) فيما يتعلق بتوجهاتى الدراسية والفكرية . فقبيل ذلك بسنوات قليلة ربما بأربعة أعوام أو خمسة كان من الواضح تماما أن هناك (أزمة) تعايش صادق بين السلطة وأبواقها (فى الصحافة) وبين أولئك الذين كانت تؤرقهم ما تؤول اليه الأحوال ، فلا يملكون إزاءها إلا أن يكتبوا بصفة سطور كانت غالبا ما تضل طريقها الى القارىء بسبب حذفها وهى لم تزل فى داخل المطبعة بين ايدى عمال (الجمع والتوضيب) . وبذا بدا المستقبل وكأنه يسير فى طريق مسدود . ولست أنسى ذلك اليوم الذى جاءنى فيه أحد الزملاء (الصديق الاستاذ الدكتور احمد عامر) والحوار الذى دار بيننا ونحن نبحث عن مخرج من الدائرة التى يتزايد ضغط حلقاتها مع كل يوم . ووجدنا أنفسنا (هو وأنا) فجأة أمام البديل الوحيد الذى (نهرب) به من أزمة الصحافة والترويج والتزييف : ماذا لو أننا سعينا للالتحاق بالجامعة . والغريب أننى اكتشفت أيامها أننا لم نكن وحدنا الذين فكرنا فى ذلك فقد ترك ـ اثناء هذه الفترة ـ أربعة من الزملاء الصحافيين على الأقل العمل الصحفى سواء فى مؤسسة الأهرام أو غيرها واتجهوا الى الجامعة وما زالوا يعملون بها حتى اليوم .

ومع ذلك فلم يكن اتخاذ القرار أو الشروع فى تنفيذه مسألة سهلة ، فأنا قد تخرجت فى الجامعة قبل ذلك بعدة سنوات كان لها ولا شك انعكاساتها فى تفكيرى وميولى واتجاهاتى ، كما أن الوصول الى رحاب الجامعة أمر لابد سوف يستغرق بدورة عدة سنوات ذلك إذا ما سارت الأمور على أفضل ما نتمنى ، ولكن الانسان ـ على ما يبدو ـ عندما يجد نفسه فى مواجهة ما يعتقد انه نوع من الاختيار ، لا تكون استجابته مجرد استجابة مشروطة بالظروف المحيطة فحسب ، وإنما تحددها أساسا كل ما سبق له أن مر به من وقائع وتجارب وخبرات .

على اية حال كان من الطبيعى أن تدور أهتماماتى الأساسية فى هذه المرحلة من حول المشكلة السياسية التى لم تك لتنفصل فى تصورى عن كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية أو حتى تلك الطبيعة البشرية التى يوجد بها الانسان ولا التعديلات التى قد تطرأ عليها بفعل التعلم والاكتساب . واتساقا مع ذلك لم يكن غريبا إذن أن اختار موضوعى لنيل درجة الماجستير من قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بآداب الاسكندرية فى فكر جراهام ولاس السياسى والاجتماعى ، وهو فكر لئن كان الكثيرون لا يعرفونه جيدا حتى الآن فإن أبرز

ما يميزه انه أقامة بأكمله على أساس من تصور معين للطبيعة البشريـة والدور الذى تلعبه ما يعمل فى هذه الطبيعة من دوافع وميول وغرائز واتجاهات ونزعات فى تحديد أنماط الفعل والسلوك . ومع ان هذا قد لا يبدو فى ذاته أمرا جديدا على الفكر السياسى والاجتماعى على اعتبار أن أى مذهب فكرى أو فلسفى لابد وأن ينبنى على تصور ما للطبيعة البشرية ، فإن اللافت بالنسبة إلى ولاس هو ذلك الطابع الخاص الذى كان يميزه عن الكثيرين حيث ظهر لديه اتجاه لشرح الظاهرة السياسية والاجتماعية فى ضوء من علم النفس وهو اتجاه يمكن القول بأنه لا يزال حديثا بوجه عام على الفكر السياسى والاجتماعى الأوربى ، ومن باب أولى بالنسبة الى الكثيرين منا كما قلنا .

وعلى العموم فانا لن أخوض فى تفاصيل السنوات الأربع التى انقضت فى اعداد الرسالة وانما قد يكون من المفيد أن أعرض للدرس الكبير الذى استخلصته من جراهام ولاس والذى يمكن أن أقول بأنه وضعنى بمعنى من المعانى على بداية الطريق إلى علم الاجتماع بعد ذلك . ففى اعتقاد جراهام ولاس ان المشكلة الرئيسية التى تواجه مجتمع من المجتمعات إنما تتمثل فى الكيفية التى يتم بها التشريع لهذا المجتمع بما يكفل لأعضائه قدرا معقولا من الحياة الانسانية الطيبة . ويقرر ولاس ان الأمل معقود على زيادة التحليل الواعى للنظم الاجتماعية والسلوك والنشاطات السياسية . وإن كانت هذه النواحى كلها لابد لهـا من وسائـل خاصـة تتحقق بمقتضاها . وعلى ذلك نجده يسوق مبداه الأساسى الذى يقول بأن أى فهم لسيكولوجية المجتمع والسياسة لابد أن يقوم على اعتبار للخصائص الفردية والاجتماعية التى تؤثـر فى صياغـة المحصلة النهائية ، وكان ذلك سبيله للوصول الى برنامجـه البنائى الذى اعتقـد انه كفيـل بمواجهة المشكلة فى مجتمعنا الكبير المعاصر . وفى اعتقادى انه يمكن وصف هذا البرنامج ، على الأقل فى جانب منه بأنه دراسة لظروف المشكلات الاجتماعية والسياسية بما يعمل فيها من عوامل ما برحت تعوق امكانية إقامة التفكير السياسى والاجتماعى على ضوء الاختبار الصحيح للطبيعة البشرية . وفى الجانب الآخر دراسة للآثار المحتملة لمثل هذا الفهم الجديد للطبيعة البشرية سواء فى علم السياة أو الاجتماع وبالتالى فى اتجاهات القوى السياسية والاجتماعية ذاتها وعلى وجه أخص فى المجتمع الصناعى الحديث(٧) .

وفى الحق فقد ظللت مأخوذا بهذا الاتجاه وبالقضايا التى يثيرها لفترة طويلة لا لكونها تعكس فقط أصداء بعض الأهتمامات السياسية والاجتماعية ، ولكن لأنها تتجاوب أيضا مع إدراكى لأهمية الأبعاد والعوامل السيكولوجية ولفعلها فى الظاهرة الاجتماعية والانسانية على

---

(٧) من اهم كتبه التى تعرضت لهذه النواحى Graham Wallas., Human Nature in Politics, 3 rd edition, Constable and Co., Ltd, London, 1927.

وكذلك كتابه المعنون باسم The Great Society - A Psychological Analysis والذى صدر فى ١٩١٤ وكتابه Our Social Heritage. 1921.

السواء . وربما زاد من قدر انبهارى ذكاء جراهام ولاس فى استخدامه لمنهجه فى تطويع وصياغة القضايا الحيوية التى كان المجتمع البريطانى (والعالمى فى الحقيقة) يعيشها على الأقل حتى الربع الأول من القرن العشرين (مات جراهام ولاس فى عام ١٩٣٢ وشهد بذلك الحرب العالمية الأولى ثم تجمع السحب منذرة بعد ذلك بنشوب الحرب العالمية الثانية فى ١٩٣٩) باعتباره أحد رواد الاشتراكية البريطانية التى تمت على أيدى الفابيين وتبلورت فى برامج حزب العمال منذ أول ما استقامت له الأمور(٨) .

ولكن يبدو مع ذلك أن دراستى لفلسفة السياسة كانت أشد ارتباطا بالقيم الاجتماعية وبالنزعة الانسانية التى سبق أن قادتنى للالتحاق بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية بآداب الاسكندرية ، لأننى سرعان ما بدأت أتشكك فى امكانية مواصلتى الطريق فى هذا الاتجاه الذى بدا وكأنه سوف ينتهى بى الى نوع من التأمل النظرى الذى لا يتجاوز نطاق الفكر السياسى والكتابة السياسية بالمعنى أو المفهوم الضيق . وفى هذا ما فيه من ابتعاد عن لجة الحياة الاجتماعية بما تضج به من مشكلات وهو بالذات ما لم أكن أرغب فيه على الاطلاق . وحتى عندما نظرت إلى الناحية المقابلة وهى أن تكون اهتماماتى ودراستى فى السياسة أو فى فلسفة السياسة سبيلا للعمل السياسى ، فقد كان هذا بدوره مما لا يغريني كثيرا أو حتى أطيق التفكير فيه ، فلست أبدا ـ أو على الأقل ذلك هو اعتقادى ـ ممن تأخذهم اللعبة السياسية ، ناهيك عن ضرورة اتقان قواعدها وأساليبها (ولم تكن قد لاحت بعد فى الأفق احتمالات قيام حياة حزبية على الرغم حتى مما قد أصبح يسم هذه الحياة من شوائب وقصور) .

وبتعبير آخر استطيع القول إذن بأن القرار الثانى بصدد الاتجاه إلى علم الاجتماع والتخصص فيه كان يظهر لى على أنه شىء طبيعى أو أنه النتيجة الطبيعية لاستقراء قدراتى واستعداداتى واتجاهاتى وميولى الشخصية التى كنت اعرف تماما انها لم تكن لتساعدنى على أن (احترف) العمل السياسى (خاصة على النحو الذى نفهمه هنا) على أى وجه من الوجوه . بالاضافة الى ان دراسة علم الاجتماع كنت اتصور انها مما يهيىء فرصة اكبر للالتحاق بالجامعة ، وربما بطريقة أقل تعقيدا مما كان يحتمل أن أواجهه فى حالة ما إن واصلت طريقى

---

(٨) المعروف أن هارولد لاسكى Laski كان قد خلف ولاس منذ عام ١٩٢٠ فى مكانه كأستاذ للعلوم السياسية فى جامعة لندن وذلك بناء على شهادة كان ولاس قد قدمها الى السير وليم بيفريدج فى أخريات ١٩١٩ . وعند وفاته كان لاسكى يشغل منصب رئيس الجمعية الفابية خلفا للسير ستافورد كريبس Cripps كما اصبح ج . د . هـ . كول Cole خلفا لهارولد لاسكى فى هذا المنصب .

وبوجه عام كان الفابيون يسعون عن طريق الجمعية الفابية الى خلق واقع اجتماعى وسياسى واقتصادى جديد لانجلترا وذلك عن طريق نشر نظرات علمية لحل المشاكل الاجتماعية بوسائل تشريعية وإدارية بمعنى التبشير بوجهة نظر خاصة فى الاشتراكية باعتبارها « حركة تجاه المساواة الاقتصادية تتم بواسطة الديمقراطية » . وبذا فلم يك ثمة فصل بين النظر والواقع العملى وساعد الفابيون فى ذلك خوضهم لتجربة البلديات وسياسة حزب العمال البريطانى .

فى دراسة الفلسفة السياسية أو حتى أى تخصص آخر فى العلوم الاجتماعية خاصة وأنه لم يكن من بين أهدافى أن أكون أخصائيا اجتماعيا وإنما كانت غايتى الالتحاق بالجامعة وأن أعمل أستاذا بها . وهكذا فلم يكن فى تحولى إلى قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة وتسجيلى فيها موضوعى لدرجة الدكتوراه (كان يدور حول الشائعات وقضايا الضبط الاجتماعى) ما يثير الدهشة أو الاستغراب خاصة وأن قراءاتى خلال مرحلة الماجستير وما كانت تفرزه من مناقشات مع أساتذتى وزملائى جعلانى أقترب بشكل اكبر من امهات المؤلفات والكتابات الاجتماعية الأساسية التى كانت تتخذ طابعا اجتماعيا مقارنا . وربما كان الشىء الذى يتعين على أن أضيفه هنا هى تلك الخاصية التى أخذت تنمو فى حسى وفى تفكيرى وأنا أحاول تجنب إقامة أية تفرقة أو فواصل تعسفية وقاطعة بين حدود التخصصات المختلفة ، وإنما ظللت أحاول النظر اليها من خلال نوع من التوجه الذى يأخذ الكل فى اعتباره وإن كان يدرك فى الوقت نفسه الخصائص المميزة للعناصر المكونة لهذا (الكل) والداخلة فى تركيبه .

وربما أمكن القول باختصار شديد ان أبرز ما كنت أحاول مراعاته كان ذا طبيعة عقلية دائما بمعنى أنه ينصب من حول الأفكار والانساق والمعانى والدلالات ، علاوة على كونه تاريخى كذلك باعتباره لا يسلخ هذه الأفكار والانساق والمعانى والدلالات من سياقاتها التاريخية أو مراحلها التطورية التى وجدت فيها ، ويحاول باستمرار الربط بين التغيرات المختلفة وأصول الأحداث التى تطورت لتشكل الحاضر الذى نحياه ونعيش فيه .

*** ***

وحتى لا يثير ذلك كله أية صعوبات فنية ، أسارع الى القول بأننى ما زلت ـ للحق ـ أجد متعة طاغية فى الدراسة الاجتماعية الميدانية . وأستطيع القول بأن شغفى القديم وحبى للاستطلاع وفضولى ما زالت كلها تدفعنى بشدة الى ملاحظة سلوك الأفراد والجماعات والى محاولة الكشف عن دوافعهم لما يقدمون عليه ونتائج ما يقدمون عليه وآثارها .

ومع ذلك فلست استطيع أن أنكر قناعتى بأن العلاقة بين النظرية الاجتماعية والتطبيق الاجتماعى كما أراها الآن هى علاقة على غاية من الضآلة والقتامة وأنها تفتقر الى ما يمكن أن يثير التفاؤل الصادق . وربما قد أكون عرضت لبعض هذه النواحى من قبل ولكنى ما زلت أعتقد أن ثمة هوة واسعة بين الناحيتين تظهر بالفعل وكأوضح ما تكون فى انفصام السياقات الاجتماعية عما اصبحت تصل إليه اليوم البحوث الاجتماعية من نتائج . وفى اعتقادى انه فى مجتمع مثل مجتمعنا ، وفى ظروف مثل الظروف التى نعيشها لابد وأن يستفاد الى أقصى الحدود من القدرات والامكانات العقلية والبحثية التى يمتلكها كثير من علمائنا الشيوخ والشبان بما يرشد هذه السياسات ويجعلها أكثر تأثيرا .

وصحيح أن هذا قد يبدو أمرا بعيد التحقق على الأقل فى المدى القصير ، ولكن الصحيح أيضا أن ثمة على العلماء سواء أكانوا معنيين بالبحث النظرى أو بالجوانب التطبيقية مسئولية

بالغة حيال مجتمعهم . فليس أقل من أن ينقلوا المعارف التى يتوصلون اليها إلى أفراد هذا المجتمع . وبذلك فقط يكون بالامكان القول بأن النظرية الاجتماعية لا تختلف كثيرا عن التطبيق والممارسة الاجتماعية ، ولكن بالقدر الذى يتضمن فروضا ومعارف ومعلومات عن طبيعة الحقائق الاجتماعية والأهمية النسبية لجوانبها المختلفة . وفى مثل هذه الحالة فلا تكون عملية الاثراء المتبادلة بين النظرية والتطبيق وقفا فحسب على دافعية الباحثين ، وإنما ايضا بقدر ما تسمح نتائج بحوثهم باستخدام التعميمات التى يمكن الافادة بها على أوسع نطاق .

ولكنى اعتقد مع ذلك أن الأمر لا يمكن أن يكون على مثل هذا النحو من البساطة التى طرح بها . فالمشكلة الجوهرية التى ظهرت منذ فترة طويلة والتى أعتقد أنها سوف تبقى لفترة طويلة أيضا تتمثل فى تلك الاستقلالية التى يدعيها البعض للعلوم الاجتماعية وهى استقلالية لا تسم فحسب مواقف نفر غير قليل من الباحثين الاجتماعيين المهتمين بجوانب الفعل والتطبيق ، أو أنها حتى استقلالية العلم ذاته بالمعنى المجرد ، ولكنها تبدو لى اليوم أشبه بالاتجاه العام أو (الموضة) التى يتزايد الأخذ بها بين التطبيقيين .

وصحيح أن أعدادا كبيرة من الطلاب قد أصبحت اليوم تتجه الى العلم الاجتماعى ، كما أن هناك المزيد من البحوث الاجتماعية التى تمتلىء بها مراكز البحث العلمى الاجتماعى وأرشيفات ومكتبات الجامعات والكليات المختلفة مما قد يبدو الأمر معه وكأنه ذات طابع شعبى من شدة انتشاره والاقبال عليه . ولكن الصحيح أيضا هو أن هذه الشعبية لا تتأتى فى الحقيقة من معرفة أو فهم ما يمكن أن تقدمه المعرفة الاجتماعية بقدر ما هى نتيجة لتصور أن فروع المعرفة الأخرى قد فشلت فى إعطاء حلول للمشكلات ، علاوة على ان المشغلين بعلم الاجتماع دائمى الحديث عن المشكلات الاجتماعية ، كما يقدمون باستمرار الكثير من العناوين والمفهومات والألفاظ الضخمة التى تتعلق بكل ما يعانيه الناس من فقر وعنصرية وقلق وضياع واحباطات وضغوط وكأن لديهم - أى الاجتماعيين - الحلول الجاهزة التى تقضى على أسباب المعاناة . فاذا ما نظرنا إلى الحصاد أذهلتنا ضآلته مما يجعل للعلاقة بأكملها طابعها المميز الذى يضع علم الاجتماع بل والاجتماعيين أنفسهم فى موقف حرج لا يخلو من الحساسية . يظهرون فيه على أنهم مطالبين بالمشاركة وبالاسهام الجادين فى تغيير المجتمع ، الأمر الذى أكاد أقول أنه يلزمه مرور عدد قد يطول من السنين المليئة بالعمل النظرى والتطبيقى ، حتى نستطيع وضع أقدامنا على بداية الطريق السليم المرتبط بواقع مجتمعنا وبحركة هذا المجتمع كما لعلنى قلت من قبل .

ومع ذلك فلا يكفى الحديث بهذا الشكل العام عن طبيعة العلاقة بين النظرية والتطبيق الاجتماعيين ، تماما كما انه لا يكفى القول بأننى أحاول مثلا أن أراجع دائما التنظيم أو البناء العقلى للجوهريات والأساسيات التى ينبنى عليها العلم فى ضوء ما تسفر عنه الخبرات والبحوث والتجارب ، لأن ما نريده بشكل حاد اليوم هو أن يشارك الاجتماعيون فى الفهم الامبريقى

الصحيح للمشكلات الرئيسية فى المجتمع ، ولا يتم ذلك بمجرد الانكباب على تلك الفوارق او الاختلافات التى يتصور وجودها بين النظرية وبين البحث الميدانى ، ولكن بأن نتساءل عما إذا كانت التمييزات بين النظرية وبين التطبيقات الجزئية هى تمييزات حيوية أو مؤثرة ، وبالتالى ما يفيض عن ذلك من تساؤلات بصدد نوعية البحوث ذاتها ، وفى أى اتجاه من الاتجاهات ولأى اهداف واغراض . أما الاطار الذى يتعين أن يضم مثل هذه التساؤلات فهو إطار مجتمعى واسع يكون اقدر ما يكون على تحويل ما هو شخصى إلى ما هو اجتماعى ، وما هو نوعى أو خالص أو حتى متخصص الى قلب العلم الاجتماعى وجوهره . أمـا التحليل فـلا يكفى فيه الوقوف عند حد الظاهر أو حتى التفسير وإنما لابد وأن يتحول بدوره ليكون اقدر على أن يقدم لنا حقائق جديدة ومعانى جديدة واهتمامات جديدة .

*** ***

ولست اعتقد بالنظر الى كل هذا ان بإمكانى الادعاء بأن هناك من الأثر ما أزعم أننى قد تركته ، أو حتى يمكن القول بإنه (اسهامى) فى اعادة تشكيل جهدنا الاجتماعى ، ولا أريد أن أقول الميدان الاجتماعى نفسه . وليس ذلك من قبيل التواضع أو حتى من قبيل عدم التقدير الحقيقى للجهد البسيط الذى أشارك به فى الميدان ، ولكن فى مثل هذه السن ومع ما تهيأ لى من بحوث قمت بها سواء بمفردى أو بالاشتراك وسواء بتكليف من بعض الجهات أو المؤسسات العلمية المصرية او الأجنبية ، أو كجهد ذاتى ، لا أستطيع الزعم بأكثر من أننى ما زلت على الطريق ، أسعى كواحد من الذين تهمهم بشكل حاد حالة العلم والعاملين فى ميدانه إلى توليد وتطوير ما يقع بين أيدينا من مادة جديدة بصدد المشكلات الملحة فى اطار نظرى يتسع لأبعادها المتشعبة ويتجاوب فى الوقت نفسه مع احتياجاتنا المستمرة لأعادة النظر فى مناهجنا وفى أدواتنا ووسائلنا . وظنى أننا ونحن فى مثل هذا الميدان الملىء بالعثرات والذى تعتبر الخبرة الصادقة فيه شيئا ثمينا ونادرا ولابد من الاقتداء بها ، لابد وأن نسعى الى الصيغة المناسبة التى تتضافر بها الجهود كى نعيد صياغة نظرياتنا ومناهجنا .

ومهما يكن من أمر عوامل إثارة القلق ومشاعر السخط أو عدم الرضا ، واننا ما زلنا نقتفى فى العلم الاجتماعى أثر المفاهيم والنظريات التى نستقيها من مصادر عدة ، وهذا فى ذاته غاية ما يثير الخشية وما هو أكثر من القلق ، فإنى اعتقد اننى لست بخائف ـ على الرغم من كل ما قد يبدو فى كلامى من رنة أسف أو عدم تفاؤل ـ على مستقبل العلم الاجتماعى فى مصر ، لا لانه لم يزل فى طور الطفولة كما يحلو للبعض أن يردد ويتشدق حتى الآن ، ولكن لأنه سوف تظهر بالتأكيد أسماء جديدة لباحثين وباحثات جدد أرجو أن يكونوا أقدر على توضيح الجوانب التى ارتبط بها تصورى لعلم الاجتماع كمجوعة متشابكة من الارتباطات البشرية المتداخلة والتى تتبـادل الفعل والأثـر والتـأثـير . بمعنى أن يحـل محـل الهـواة الذين لم تصقلهم الخبـرة

والتجربة نوع جديد من الأفراد المحترفين الذين اعدوا إعدادا خاصا ودربوا تدريبا خاصا يجعلهم أقدر على الوعى بالعلم وبالمجتمع على السواء .

وقد أكون فى هذه السطور كلها قد أخطأت القول أو حتى التشخيص ولكن ربما كان لى بعض العذر إذا ما تذكرنا الصعوبة البالغة التى تواجه الانسان عندما يتعرض للحديث عن الفكر وعن الأفكار بما لهذه وتلك من تشعبات خليقة بأن تدفع الى التيه . وإذا كان لى أن أجمل كل ما أردت أن أقوله بما فى ذلك بعض الأمور التى لم تسمح المناسبة بقوله ، فإننى ما زلت أريد التأكيد على اعتقادى الخاص بأننا ما زلنا نجهل اكثر الحقائق تأثيرا فى حياتنا وأننا لا نعرف ـ للحق ـ سوى القليل جدا عما يريده الناس وبالتالى الاسباب والدوافع الحقيقية إلى ذلك . وحتى تتمكن من الوقوف على معرفة اشمل بكل هذا ، فلابد من أن نتحرك كاجتماعيين تجاه ما قلت انه اطار نظرى اكثر اتساعا وشمولا ، وفى الوقت نفسه نحو صياغات أو فهم جديد لطرائق استخدام ما يتيحه لنا العلم من مناهج وأدوات ، وما يتيحه الخيال العلمى من امكانات تطوير هذه المناهج والأدوات . ولا أعتقد أن كل هذا رهين المصادفة أو ضربة الحظ ، وإنما هو بالضرورة نتيجة الاعتقاد بأن علم الاجتماع هو نسق متكامل ـ على الرغم من تشعبه وتعقده ـ من الأفكار النامية والمتطورة . وأنه من خلال هذا الفهم للعلم الاجتماعى يتم تفاعله بشقيه النظرى والتطبيقى مع ما يقدمه الواقع من أبعاد ومعطيات .

وفى النهاية فإنى آمل أن أكون قد اعطيت ما يسمح بتغطية النقاط التى حددها الكتاب . وإذا كنت اعترف بأننى قد ملت بعض الشىء الى هذه الناحية أو تلك فلا يقلل ذلك ابدا من حقيقة تلك التأثيرات التى ما برحت تترك بصماتها فى عقلى وتفكيرى سواء على المستوى الشخصى أو المهنى ، وهى تأثيرات مـا زلت أتطلع أن يتـاح لها مستقبـلا المناخ الأكثـر ملاءمـة للتعبير والافصاح عن ذاتها . وحتى لا يكون طموحى هذا بعيد المنال أو التحقق ، فقد يكفينى حتى الآن أن نعلم طلابنا ، وأن نمدهم بالأدوات التى تجعلهم يكتشفون الأمور بأنفسهم . وهذا يعنى ما يعنيه من تدريب وإعداد شاقين وطويلين .

محمود ابوزيد



خاتمة

آن الأوان بعد أن أخذ منا الحديث عن علم الاجتماع وعن الاجتماعيين ما أخذ أن نلقى بنظرة على ما قد تصلح كلمة « خاتمة » أن تطلق عليه . ومع أنه يمكن أن نقرر من الآن انه لم يكن من بين أهداف هذا الكتاب ان يتدخل المحرر فيما يقوله المشاركون من آراء او يتخذونه من مواقف او يتبنون من اتجاهات فإن هذا كله لا يمنع من القول بأنه قد يكون من المفيد ابراز بعض النقاط التى قد تكون لها اهمية خاصة فى خدمة الهدف الرئيسى الذى من اجله كتب هذا الكتاب .

وهناك ناحيتان على الأقل لابد من توضيحهما منذ البداية وهما أولا أن المناقشة التى نحن بصددها الآن لا تهدف بأى حال سواء إلى مساندة أو الى انتقاد اى موقف أو رأى مما ذهب اليه اى من الأساتذة الذين شاركوا فى الكتاب ، وانما كل ما فى الأمر أننا نسعى الى أن نتعلم شيئا مما انطوت عليه الصياغات المختلفة للتجارب والخبرات التى بين أيدينا ، وذلك لأن كل جيل من الأجيال له ولا شك أسلوبه الخاص الذى تمثل به تجربته وخبرته ، كما أن له طريقته المميزة التى يتناول بها الأمور ويتعامل معها .

أما الأمر الثانى أو الناحية الثانية التى يلزم توضيحها ايضا فهى انه الى المدى او بالقدر الذى استطعت أن افهم به المقالات التى تضمنها الكتاب فلابد من الاعتراف بأن هذه المقالات بما اثارته من مناقشات استطاع المشاركون أن يديروها بمهارة وحذق فائقين قد نجحت فى أن تحمل القضايا التى طرحتها المناقشات إلى ما وراء ذلك الفهم الضيق التقليدى الذى طالما سيطر مناخه على العلم الاجتماعى . وهذا فى ذاته أمر مطلوب إلى أبعد الحدود لأنه يرسى تقليدا جديدا اعتقد اننا فى اشد الحاجة اليه ، حيث يكشف عن قابلية المشكلة الاجتماعية لأن تخرج من نطاقها الضيق أو من مجرد النظر اليها على انها قضيته أو « مسألة » جزئية تتعلق بناحية أو بأخرى ومن ثم تجرى معالجتها على مستوى هذا النطاق الصغير المحدود ، إلى النطاقات الأوسع التى تمتد وتتشعب حتى تمس بتناولها النظم الاجتماعية الأساسية ، إن لم تكن حياة المجتمع بأكمله بما يعمل فيه من نظم وظواهر هى التى تكون نسيجة فى آخر الأمر ، وتعتبر مسئولة فى الوقت نفسه على نحو او آخر عن وجود المشكلة ، وبالتالى فلا يتسنى حلها بعيدا عن بحثها وإعادة النظر فيها .

وربما كانت اهم النقاط المحورية هنا ان مثل هذه النظرة الواسعة تتيح للباحثين أن ينظروا الى الناس باعتبارهم أنهم هم أنفسهم المنتجين والمستهلكين لكل ما يتهيأ لهم من مظاهر

حضارية ثقافية ومادية ، وعلى أنهم هم انفسهم صانعى القوة وصانعى القرار اى انهم مواطنين يتشكل من جماع نشاطاتهم المتعددة والمتشعبة إيقاع حياتهم بكل مـا فيها من مشكـلات ، وأيضا امكانات حل هذه المشكلات . ويفيد مثل هذا التصور المركزى فى أنه يهيىء الأساس الحقيقى الذى يتعين على مختلف الجهود أن تنطلق منه للقضاء على مظاهـر سوء التـنظيم والانحرافات وعدم المساواة وكل ما من شأنه أن ينال أو يقلل من فرص الانسأن لكى يحيا بشكل أفضل ، لأنه اذا كان علينا أن نحل الواقع الأخلاقى الجديد لحياتنا الاجتماعية والذى أشار إليه أكثر من كاتب ، محل ما يتـردد بيننا من مشكـلات ، فلابـد ـ كما أظهـرت هذه الدراسات ـ أن يمتد بصرنا إلى ما وراء الوضعية الحالية للعلم الاجتماعى وما يرتبط بجوانبه التطبيقية والعملية من سياسات ، وهذا يتضمن فى الوقت نفسه دعوة صـريحة للمـزيد من التعرف ولمزيد من انفتاح الجهود والتخصصات بعضها على البعض لأن الكثير من مظاهـر انعدام الرؤية أو عدم وضوحها على الأقل وكذلك العديد من مظاهر التخبط النظرى والمنهجى هو محصلة لعدم اقدامنا على الأخذ بهذه الدعوة .

ومع ذلك فإن هذه الغاية يبدو أنه لازال يحوطها شىء من الشبهة والغموض أو على الاقل التداخل الذى عكسته بعض المواقف التى أصر اصحابها عـلى استخدام بعض المفهـومات والمصطلحات للتعبير عن هذه المواقف بطريقة معينة . وليس من شـك فى أن كل التقـابلات والخصائص المميزة لكل من علم الاجتماع والانثربولوجيا الاجتماعية والخدمة الاجتماعيـة (وهى الانساق العلمية التى مثلت أساسا فى هذا الكتاب) إنما ترجع الى الطبيعة الذاتية لكل منها ولما تستخدمه من مناهج وما تستعين به من طرائق ووسائـل وأدوات لتحقيق غايـاتها وأهدافها التى لا شك ـ أيضا ـ فى أنها تتفق فى النهاية على أنها محاولة فهم المجتمع ومحاولة الوصول إلى التفسيرات المقبولة لظواهره وعلاقاته المختلفة المتشابكة .

وللحق فإن الاحساس بالذات العلمية وكذلك الوعى بطبيعة العلم وبمدى الانتماء إليه ان لم يكن الاعتزاز به ، كلها أمور مطلوبة ومرغوب فيها . ولكن ما هو أهم من ذلك ألا تكون هذه المواقف تعبيرا عن إحساس زائد أو انعكاسا لنوع من (البأورة) أو لنمط من مركزية الذات التى قد تحول دون الفهم المتبادل المفروض أن يقوم بين هذه الانساق العلمية المختلفة وبين المتخصصين فيها والمشتغلين بها ، خاصة وأن فى (العودة) إلى إثارة ما يوصف بأنه خلاف تقليـدى بين الانثـربولوجيـا (مثلا) وعلم الاجتمـاع ، أو بـين علم الاجتمـاع والخـدمـة الاجتماعية ، أو حتى بين النظريين والتطبيقيين ، ما يمثل قيدا ـ على الرغم من كل ما يقال من أن فى ذلك إثراء لكل من هذه التخصصات) على هذا الفهم المتبادل المطلوب . حتى وإن نحن سلمنا بضرورة أن يحتفظ كل نسق من هذه الانساق بذاتيته وألا تذوب الذاتيات أو تضيع حدود العلم وتتداخل النطاقات بما يذهب بها أو يمسخها .

وقد أذهب إلى ما هو أبعد من ذلك فأكاد أجزم بأن أى تقدم مأمول فى الحقل الاجتماعى سوف يكون من الصعب تحقيقه على النحو المرغوب إلا إذا اتضحت فى الأذهان - أذهاننا جميعا - طبيعة هذا الفهم المتبادل الذى ينبغى أن يقوم دون أن يعوقه أى خوف من احتمال التعدى على التخصصات ، ذلك أنه سوف تتكشف لنا على الفور حقيقة أن الكثير جدا من أوجه الاختلافات التى يعتقد أنها جذرية ، ليست كذلك فى الأساس ، ولكنه التوجه فحسب الذى يتخذه الباحث أو الدارس من المشكلة ، أو مناط التركيز بتعبير آخر . وحتى فى هذه الحالة فلا يعنى هذا انعدام تكامل النظرة ولا تكامل المناهج والادوات والأساليب ، وهى نقطة رئيسية لم تغفلها - للحق - بعض الدراسات التى يضمها الكتاب ، ولكن ربما ما جعل الأمر غامضا ومشوشا هو ذلك (القفص) الذى نغلقه على ذواتنا ، فيبدو الأمر من الظاهر وكأنما لا وجود بالمرة لعمليات دائبة الفعل على الرغم من أنها موجودة بالتأكيد حتى وإن استعصت على ملاحظتنا .

وفى التحليل النهائى تظهر لنا مشكلات علم الاجتماع وكأنها ذات دلالة استراتيجية وليست الدلالة العلمية فحسب . وحتى يكون بمقدورنا تجاوز ذلك الجمود البادى أو الثبات الذى (تخنقه) وتقيده البناءات فلابد من تقديم مقولة الدينامية التى لا نشك فى وجودها وراء كل هذه المظاهر والتى نعتقد أنها قادرة فى نفس الوقت على ابرازها فى صياغات حية مغايرة .

والواقع ان ذلك التصور لا يعكس فهمى الخاص بقدر ما هو متضمن بأكثر من طريقة فى اكثر من دراسة واحدة من الدراسات التى بين ايدينا . فأيا كانت المواقف التى تبنتها كتابات المشاركين فإنها تعكس أمرين بذاتهما هما أولا أن ذلك التبنى لهذا الموقف أو ذاك لم يتأت الا نتيجة معاناة طويلة واختبار دقيق ثم اختيار واع لمواقف العلم واتجاهاته ومسائله وقضاياه . أما الأمر الثانى فهو ولئن كان لا يكشف عن وجود تناقض (على الاقل فى المستوى الظاهرى) بين الاتجاهات والمواقف (أو الأقفاص) التى اتخذها الكتاب والرؤى العامة التى عكستها فرضيات هذا التبنى أو ذاك لمشكلات العلم وطرائق تناوله ، إلا أنه يكشف بوضوح عن وجود قدر ملحوظ من التناقض بين هذه الانساق والمواقف والرؤى التى أشرت اليها وبين الوضعية التى يوجد عليها العلم بأكمله والنتائج التى تلقيها الدراسات والبحوث بين أيدينا كل يوم .

وللحق - مرة ثانية - فلم تكن بعض الدراسات هنا بعيدة عن ادراك هذه الوضعية بل ان اكثر من دراسة يمكن القول بأنها جعلتها موضوعها الرئيسى . ويتجلى ذلك بوضوح فى هذا الفهم اليقظ لطبيعة الظروف الحالية التى يمر بها العلم من ناحية ، والظروف الحالية ايضا التى يمر بها المجتمع المصرى . فلاشك انه سوف تتكشف لنا من بين السطور ابعاد تشخيص واع لهذه النواحى جميعها ، وهو تشخيص لعل اروع ما فيه انه واقعى وصحيح على مستوى النظر وعلى مستوى التطبيق . وطالما ان الامر كذلك فقد تكون الخطوة التالية فى اعادة ترتيب الامور وتحديد الاولويات لبناء نظرية تكون اكثر تكاملا ومنبثقة بالفعل عن احتياجات هذا المجتمع

واحتياجات الانسان المصرى ، ومتجاوبة مع امكانياته الواقعية والمدى الذى يمكن ان توظف به هذه الامكانات لتحقيق التطلعات والطموحات (التنموية) .

ولا يعنى ذلك ـ كما هو واضح ايضا من مشاركات الكتاب ـ ان نذير ظهرنا لكل ما هو مفيد وجاد فى التراث السوسيولوجى غربيه وشرقيه ، لان المهم هنا هو النجاح فى (تطويع) هذا التراث (الانسانى) ووضعه على مستوى الواقع الاجتماعى والثقافى بانماطه وقيمه وعلاقاته ، وان نقيم العلاقات والارتباطات السليمة فيما بين ذلك كله من ناحية ، وبينه وبين ما تسير عليه من سياسات فى التنمية والادارة والعمل والتعليم والتشريع من ناحية ثانية . واستطيع الزعم بأننا لو نجحنا فى ذلك فسوف يصبح للأمر كله معنى مغايرا تماما لانه سوف يكون بمثابة تغير راديكالى حقيقى فى ميدان العلم الاجتماعى .

قد يرى البعض ان مثل هذا كله ليس أمرا جديدا لان بذوره كانت دائما موجودة بين ايدينا . ومع ذلك فان الجديد الذى يغير من طبيعة القضية بأكملها هو ذلك الوضوح الذى يرسب فى عقول الافراد وفى ضمائرهم تلك المسئولية العقلية والاخلاقية حيال أنفسهم وحيال مجتمعهم . ومع الوضوح تتلاشى بعيدا كل مظاهر التداخل والخلط والتشويش التى لم تنتج سوى ما أصبحنا نعيشه من مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية ... الخ .

وأخيرا فلست اشك فى أن هذه الاسهامات أيا ما كان تقدير البعض لها قد نجحت تماما فى أن تضع بين أيدينا المفهومات الأساسية والوسائل الفنية كى يتحقق فى داخلنا ذلك الرفض الذى نعتبره المخرج الوحيد من سجن ذلك المناخ القابض الذى لم تكن كلمات مثل كلمات المساواة والعدالة والحرية الاجتماعية والسياسية تعنى فيه أكثر من مجرد شعارات فارغة . ما كان ليهم أبدا ـ إذا شئنا الاخذ بتعبير باركن Parkin أن نأخذ بها أو حتى نعتبرها .

F. Parkin., Class, Inequality and Political Order. London, Macmillan and kee. 1971. P.73. (١)

محتـــويات الكتـــاب

رقم الإيداع ٩٠٠٠ / ٨٩
الترقيم الدولى ٦ ـ ٢٥٠ ـ ١٧٢ ـ ٩٧٧

دار غـريب للطبـاعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩

الناشر
مكتبة غريب
٢٠١ شارع كامل صدقي (الفجالة)
تليفون ٩٠٢١٠٧

دار غريب للطباعة
١٢ شارع نوبار (لاظوغلى) القاهرة
ص . ب (٥٨) الدواوين تليفون ٣٥٤٢٠٧٩